

قصة تركيا

بين أردوغان الأول والثاني

- ١ -



المؤلف: ياوز أجار

قصة تركيا

بين أردوغان الأول والثاني

(١)



قصة تركيا

بين أردوغان الأول والثاني

(١)

Copyright©2020

الطبعة الأولى

جميع الحقوق محفوظة، لا يجوز إعادة إنتاج أي جزء من هذا الكتاب أو نقله بأي شكل أو بأية وسيلة، سواء كانت إلكترونية أو ميكانيكية، بما في ذلك التصوير الفوتوغرافي أو التسجيل أو وسائل تخزين المعلومات وأنظمة الاستعادة الأخرى بدون إذن كتابي من الناشر.

رقم الإيداع

2020/15607

الترقيم الدولي

ISBN: 978-977-6704-09-1

رقم النشر

019

دار الأندلس للنشر

القاهرة 2020م

Tel.: 002 02 25379391

Mobile: 002 01023201002

www.daralinbiath.com

قصة تركيا

بين أردوغان الأول والثاني

(١)

المؤلف: ياوز أجار

فهرس

- تمهيد: دليل فهم تركيا أردوغان..... ١٣
- قانون الانفتاح والانغلاق ١٤
- تركيا في مهب الريح شرقاً وغرباً..... ١٥
- نتائج الالتقاء مع العالمين الغربي والإسلامي ١٧
- تصارع الاتجاهات العلمانية والإسلامية ١٩
- إعادة قراءة العالمين الغربي والإسلامي ٢١
- جهود أوزال السياسي وكولن المدني ٢٢
- الخصائص الأساسية لحركة الخدمة..... ٢٤
- تحطم النموذج التركي على يد أردوغان ٢٧

القسم الأول

تركيا وظاهرة الدولة العميقة

- جذور الدولة العميقة..... ٣٨
- جيوش الناتو السرية..... ٤١
- تنظيم غلاديو في إيطاليا..... ٤٢
- غلاديو تركيا..... ٤٣
- جيش تركيا السري..... ٤٤
- من الأطلسيين إلى الأوراسيين..... ٤٥
- ظاهرة السياسة العلنية والسرية..... ٤٧
- نماذج من أنشطة الدولة العميقة..... ٥٠
- أحداث "بوغروم إسطنبول"..... ٥٠
- استفزاز الجيش..... ٥٣
- الصراع بين اليمين واليسار..... ٥٥

- ٥٧ الصراع بين حزب الله والكرديستاني
- ٦١ الجذور التاريخية للإسلاموية في تركيا
- ٦٢ الحزب الإسلامي الديمقراطي
- ٦٣ مشروع الحزام الأخضر الأمريكي
- ٦٧ صعود الإسلاميين
- ٧١ انكشاف أسرار الدولة العميقة
- ٧١ حادثة سوسورلوك الفضيحة
- ٧٣ أرجنكون: دولة داخل دولة
- ٧٥ انتشار وتوسع حركة الخدمة
- ٧٧ تهيئة الأجواء لاستفزاز الجيش
- ٧٩ من هو دوغو برينجك؟
- ٨١ الانقلاب الناعم في ١٩٩٧
- ٨٣ محاولات إعلان الخدمة إرهابية
- ٨٤ كولن يرد على اتهامات اختراق الدولة
- ٨٤ أجاويد "اليساري" يدافع عن كولن
- ٨٦ أرجنكون يعاقب أجاويد لدعمه كولن
- ٨٧ أسباب استهداف حركة الخدمة
- ٩٠ خطة أرجنكون لتصفية الخدمة
- ٩٢ فشل وصم الخدمة بالإرهاب
- ٩٣ ظهور أرجنكون بلحمه وعظمه
- ٩٣ مقال فهمي كورو عن أرجنكون
- ٩٤ تقرير مجلة "أكسيون"
- ٩٦ تقرير المخابرات عن أرجنكون
- ٩٦ الانتقال من أربكان إلى أردوغان
- ١٠٦ اللبنات الأولى لدولة أردوغان
- ١٠٧ عدنان تانري فردي
- ١٠٨ هاكان فيدان
- ١١٠ مشروع الشرق الأوسط الكبير

- ١١٣.....القطيعة بين أردوغان وأمريكا
- ١١٤.....شركة صادرات الأمنية
- ١١٤.....كولن يرفض طلب أردوغان بالمبايعة
- ١١٦.....أنشطة صادرات لإحياء الخلافة
- ١١٨.....توظيف المافيا لصالح المشروع
- ١١٨.....استلال السيوف بين أجنحة الدولة

القسم الثاني أردوغان الأول

- ١٢١.....تبرؤ أردوغان من "الإسلام السياسي"
- ١٢٤.....أردوغان والمشروع الأمريكي
- ١٢٨.....كولن يدعو لتفعيل المقومات الذاتية
- ١٣٤.....سنوات أردوغان الأولى
- ١٣٥.....جهود المنظمات غير الحكومية
- ١٣٥.....محاولات تأسيس الدولة المدينة
- ١٣٨.....جهود تحويل "الربيع" إلى خريف!
- ١٤٠.....مساعي الإيقاع بين أردوغان والديمقراطيين
- ١٤١.....خلق فوضى لزعزعة حكومة أردوغان
- ١٤٣.....القبض على مليشيات أرجنكون متلبسة بالجريمة
- ١٤٥.....طرد مدعٍ عام نال من المحصنين قانونيًا!
- ١٤٦.....أرجنكون يحاول السيطرة على أردوغان
- ١٤٧.....الهجوم على مقر مجلس الدولة
- ١٥١.....أرجنكون يحاول اغتيال أردوغان
- ١٥٣.....محاولة جديدة لإعلان الخدمة إرهابية
- ١٥٦.....أردوغان يمنع إعلان الخدمة إرهابية!
- ١٥٦.....كولن لأردوغان: قاوموا بعزتكم أو موتوا أبطالاً!
- ١٥٨.....اغتيال صحفي أرمني الأصل
- ١٦٢.....دينك: همزة وصل بين الأرمن والأتراك

١٦٦.....	مخططات انقلابية ضد أردوغان
١٧٠.....	لقاءات "الجمهورية" ضد أردوغان
١٧٣.....	أرجنكون يستفز العسكر ضد أردوغان
١٧٦.....	قضية "تنظيم أرجنكون الإرهابي"
١٨٠.....	محاولات حلّ حزب أردوغان
١٨٢.....	الإسلاموية: القناع الجديد للدولة العميقة

القسم الثالث

أردوغان الثاني

١٨٧.....	أردوغان.. من فاعل إلى أداة
١٩١.....	مافي مرمره وعرقلة صعود تركيا
٢٠٠.....	مافي مرمره كانت طعمًا ألقى أمام أردوغان
٢٠٣.....	أردوغان بعد التمكن من السلطة
٢٠٤.....	متى خطط أردوغان لمحاربة الخدمة؟
٢٠٧.....	انحياز أردوغان لإيران
٢١٠.....	المخابرات تورط العسكر في قتل أكراد
٢١٢.....	صفقة سرية مع أوجلان
٢١٤.....	أوجلان أول من وصف الخدمة بالكيان الموازي
٢١٧.....	خطة جزّ تركيا إلى الحرب في سوريا
٢١٧.....	حشرات إيرانية في غرفة أردوغان!
٢٢٠.....	أسطورة التخطيط لاعتقال فيدان وأردوغان
٢٢٣.....	مستشار أردوغان يستعير "الكيان الموازي" من أوجلان
٢٢٤.....	أردوغان في مواجهة تحقيقات الفساد
٢٢٧.....	مكالمة "تصنيف الأموال" بين أردوغان ونجله
٢٣٩.....	تحقيقات فساد أم انقلاب؟
٢٥٤.....	حرب أردوغان على المجتمع المدني
٢٥٧.....	السيطرة على القضاء بذريعة الكيان الموازي
٢٥٩.....	اتهام الخدمة بتدبير مؤامرة ضد "قاعدة تركيا"

٢٦٢.....	لماذا يدافع أردوغان عن قاعدة تركيا؟
٢٦٧.....	تفعيل المخططات القديمة للدولة العميقة
٢٧١.....	مساعي أردوغان لبناء جيش حزبي
٢٧١.....	الابتعاد عن الحاضنة الأطلسية
٢٧٣.....	انزعاج الجيش من التحول إلى الحاضنة الأوراسية
٢٧٤.....	الأمن القومي لا يقتنع ب"الكيان الموازي"
٢٧٦.....	فضيحة تسليح التنظيمات الجهادية
٢٨٠.....	اختلاق ذريعة للدفع بالجيش إلى سوريا
٢٨٤.....	دميرتاش يفسد اللعبة بين أردوغان وأوجلان
٢٨٦.....	توظيف الإرهاب لإعادة الحكومة المنفردة
٢٨٨.....	أردوغان يستعيد الحكومة بأصوات القوميين
٢٨٩.....	البحث عن ذريعة لهيكله الجيش
٢٩٢.....	الهوامش

المقدمة

يحاول هذا الكتاب تقديم رؤية تحليلية لأهم الأحداث التي شهدتها تركيا منذ وصول رجب طيب أردوغان إلى سدة الحكم عام ٢٠٠٢ حتى عام ٢٠٢٠، مع خلاصة موجزة لأبرز الأحداث التي تركت بصماتها في صفحات التاريخ منذ أواخر العهد العثماني حتى بدايات حكم أردوغان.

ومع أن الفترة التي يغطيها الكتاب بشكل أساسي لا تتجاوز العقدين الأول والثاني من القرن الحادي والعشرين من تاريخ تركيا، لكنها رغم ذلك فترة ثرية بالأحداث الكبيرة والضخمة كمًا وكيفًا، ولذا فهي تمثل "مختبرًا ثريًا" للمحللين والمعلقين والمتابعين للأحداث عن كثب لكي يروا مرة أخرى العوامل والقوانين الموضوعية التي تتحول من خلالها الأمم والأفراد والرؤى والأفكار من مرحلة الازدهار والرقى إلى مرحلة الجمود ثم الانحسار والانحطاط.

والكتاب الذي يحمل عنوان "قصة تركيا بين أردوغان الأول والثاني" يتألف من جزأين، وكل جزء يتكون من تمهيد وثلاثة أقسام. يبدأ الجزء الأول بتمهيد يقدم الكاتب من خلاله تحليلاً عاماً لعهد أردوغان، ثم ينتقل في القسم الأول إلى دراسة "تقليد" أو "ظاهرة الدولة العميقة مع جذورها التاريخية" الممتدة إلى العهد العثماني، بهدف التقاط الخيط من بدايته. في حين يتناول في القسم الثاني أحداث العقد الأول من حكم أردوغان (٢٠٠٢ - ٢٠١١)، الذي كان فيه متحالفًا مع ما يمكن تسميته بـ"القوى الديمقراطية" في الداخل، والولايات المتحدة وأوروبا (وشنطن وبروكسل) في الخارج. بينما يرصد في القسم الثالث أحداث العقد الثاني لحكم أردوغان (٢٠١١ - ٢٠٢٠) حيث سلك فيه طريقًا جديدًا مخالفًا لما بدأه تمامًا، وبات يتعامل مع ما يمكن أن نطلق عليه "القوى المارقة" في الداخل، ومرتحنًا بين المعسكرين الأطلسي والأوراسي، بل أكثر انحيازًا إلى المعسكر الثاني، في الخارج.

والجزء الثاني من الكتاب يبدأ أيضاً بتمهيد يعرض الكاتب فيه تقييماً عاماً لـ "الحروب" الداخلية والخارجية التي قادها أردوغان ليضمن بقاءه في السلطة رغم أن تركيا كانت في غنى عنها، يعقبه في القسم الأول أحداث الانقلاب المزعوم في عام ٢٠١٦ وملايسائه وخلفيائه، إلى جانب حروبه وعملياته العلنية والسرية في كل من سوريا وليبيا وعموم المنطقة، بينما يركز القسم الثاني على التحديات الداخلية والخارجية التي تواجهه.

أما القسم الثالث والأخير الذي يحمل عنوان "رحلة أردوغان من الصعود إلى الهبوط" فيتطرق الكاتب فيه إلى العوامل والأسباب التي أدت إلى تراجع تركيا تحت رئاسة أردوغان في كل المجالات من جانب، ويحاول من جانب آخر استشراف الآفاق والتطورات التي قد تشهدها الساحة السياسية في تركيا والمنطقة بعد انشقاقات داخلية في حزب العدالة والتنمية. وأخيراً نسأل الله أن ينفع الكتاب القراء والدارسين المتخصصين ويحقق الأهداف المرجوة من تأليفه.

تمهيد:

دليل فهم تركيا أردوغان

تخضع "الأمم" في مسيرتها التاريخية لمراحل كالتي يمر بها أفراد هذه الأمم، من ولادة، فنمو، إلى شيخوخة ثم موت؛ طبقاً لقوانين محددة. هذه المراحل أو العمليات تجري كذلك على "التصورات" التي يتبناها هؤلاء الأفراد والأمم، بل حتى على "الكلمات" و"المفاهيم" التي يعبرون بها عن أنفسهم وتصوراتهم. وهناك قوانين مشابهة تحكم "عملية الأخذ والعطاء" أو "التأثير والتأثر"، سواء كانت مادة أو معنى، بين الأفراد والأمم والحضارات المختلفة. وقد أفرد علماء ومفكرون قديماً وحديثاً مؤلفات للكشف عن تلك القوانين الناظمة لعلاقات الأفراد والأمم والحضارات والمنتجات الفكرية، نقتطف منها هنا تلك التي تتعلق مباشرة مع موضوع هذا المدخل:

"كما يصبح الأفراد والأمم مجرد "جثة هامدة" إذا أسباب ومقومات حياتهم، كذلك تتحوّل المفاهيم والكلمات إلى "جسد بلا روح"، وإن ظل وجودها الظاهري، إذا عجزت عن أداء وظيفتها في "حمل المعاني" و"التعبير عن الأفكار".

"يفقد الأفراد والأمم فاعليتهم ويندثرون خلال أجل مسمى إذا سئموا من "القديم" وفشلوا في التكيف مع "الجديد" وأصبحوا إمعة للدول المنتصرة بعد الهزيمة والشعور باليأس وفقدان الثقة الذاتية".

"السطحية وعدم التعمق أو الاقتصار على ظاهر الكلمات والمفاهيم دون الوصول إلى باطنها ولبها يؤدي إلى الشكلية والصورية في كل شيء، ويورث الملل والسأم، ويقود إلى البحث عن كلمات ومفاهيم جديدة، الأمر الذي يؤدي إلى صراع الأجيال بين الآباء والأبناء والأجداد والأحفاد والشيخ والشباب".

وقد تطرق القرآن الكريم إلى هذه القوانين، التي يطلق عليها "سنة الله"، والتي تنظم سير أحداث التاريخ من حيث ازدهار الأمم وانحطاطها، وتناولها بأساليب متنوعة ومن زوايا مختلفة، خاصة في مسرد قصص الأنبياء والأمم الغابرة. كما اهتم الغربيون بها وطوروا إلى أن أصبح علمًا مستقلًا تحت اسم "علم الاجتماع".

قانون الانفتاح والانغلاق

وعلى ضوء ما سبق، فإن العالم الغربي كان يفتنق تحت أجواء "العصور الوسطى المظلمة" حين كان مفعولاً خاملاً راکداً منطوياً على ذاته منغلّقاً على العالم الخارجي؛ في الوقت الذي كان العالم الإسلامي فيه يعيش "عصوره المضيئة"، وينطلق بأجنحة نورانية نحو الآفاق الرحبية في كل المجالات، حيث كان فاعلاً ناشطاً مهاجراً غير مثاقيل إلى الأرض، وذلك بفضل المنظومة الفكرية الإسلامية التي تحتوي عناصر ذاتية تُمكن الناهضين بموجها من الغوص في أغوار أنفسهم وأعماقها بقدر تمكينها من الانفتاح على العالم الخارجي. لكن نظرًا لأن أيام النصر والهزيمة تتداول بين الناس وفق تصرفاتهم الإيجابي منها والسلبي، فقد جاء حين من الدهر، ودار الزمن، وتغيّرت صبغة الأرض ومجريات الأحداث. فبدأ العالم الغربي يفتح عيونه على العالم الخارجي عبر العلاقات التجارية والرحلات العلمية وعملية الترجمة والنقل، والاحتكاك بالشعوب الأخرى، سواء كان من خلال العلاقات الدبلوماسية أو الحروب، كالحروب الصليبية، وغيرها من الوسائل، لينهض في نهاية المطاف من رقدته ويفضّ عن نفسه خمول العصور وسكونها، ويصبح فاعلاً ناشطاً ولاعباً أساسياً يوجّه مسار الأمور في العالم ويحدّد مصيرها.

ولا شك أن هناك عديدًا من العوامل التي لعبت دورًا في تغيّر هذه المعادلة بين العالمين الإسلامي والغربي، منها: تنامي شعور البحث عن الحقيقة وعشقها لدى الغربيين؛ فقد أدى الصراع بين العلوم الكونية المتطورة يوما بيوم والديانة النصرانية إلى أزمة بين رجال الدين والعلماء، ثم ظهرت جهود مختلفة تبحث عن منهج قادر على إنهاء هذا الصراع والجمع بين العلمي والديني والديني والأخروي دون نزاع. وقد بات هذا الشعور محرّكاً ودافعاً للباحثين عن الحقيقة لينفتحوا على أقوام وأراض أخرى، ويجروا دراسات وبحوثاً علمية في شتى المجالات، ويكتشفوا مناطق غير معروفة من العالم مثل القارة الأمريكية. ومنها أيضًا دافع الغلبة على الخصم؛ حيث راكم الغربيون كل الهزائم المتتالية التي أذاقها إياهم المسلمون في

أثناء تصديهم للحروب الصليبية، وجعلوا بعضَها فوق بعض ليخلقوا منها رغبة ملحة لدى الشعوب المسيحية في الثأر والانتقام من العدو المنتصر. وتحسّسوا بهذا الغرض جميع مواطن الضعف والقوة لدى المسلمين، فابتدعوا طرائق وأساليب جديدة في الحرب المادية والفكرية تتلاءم مع ما توصل إليه العلم والتكنولوجيا.

أما العالم الإسلامي فقد بات -بعد أن توقف عن عطائه الفكري والحضاري- لا يستطيع الحفاظ على المكتسبات السابقة الموروثة، ولم يعد قادرًا على مسايرة المعطيات الجديدة التي أفرزها العصر، وغدا يرتكن إلى انتصاراته القديمة، ويستسلم للراحة والدعة، منكفئًا على ذاته، بعدما كان يطوف أرجاء المعمورة بموجب مبادئ "الهجرة" و"التبليغ" و"الجهاد". ثم دار الزمان دورته، فدَارَ رأسه، وتعكّر صفوه، واختلت نظرتَه إلى كل شيء، حتى تعرّض قصرُ الإسلام المنيفُ لدمارٍ شامل تجلّت آثاره في جسد الدولة العثمانية.

تركيا في مهب الريح شرقًا وغربًا

لقد هبّت عواصف عاتية حطّمت كلّ شيء، قسّمت البلدان، وبددت جميع الطوائف والأمم، وشردت الأفراد والجماعات إلى أماكن قاصية من العالم، حتى تبدلت الأدوار والمواقع، فانقلبت القمم حفرًا والحفر قممًا. لكن هذه العواصف أدت في الوقت ذاته إلى نوعٍ من التلاقح، على مستويات الفكر والمجتمع والحضارة، فظهرت حركات تدعو إلى النهوض من جديد، واستئناف عملية البناء الذاتي بعد ذلك الدمار الشامل. وبالنظر إلى الحالة التركية نجد أن قسمًا من أبناء تركيا ولوا وجوههم شطر العالم الغربي داعين إلى تمثيل قيمه وأفكاره، تدفعهم سيكولوجية المنهزم التي يغلب عليها غياب الثقة بالنفس والإعجاب بالمنتصر. أما القسم الآخر فقد انعطف إلى العالم العربي باعتبار أن أراضيه محضن الإسلام الأول التي نشأ وترعرع وتجسد فيها. ومن ثم وفي ظل هذه الأجواء العاصفة المتضادة كان الحفاظ على التوازن والاعتدال أمرًا شبه مستحيل. فكلا الاتجاهين اللذين بادرا إلى التفاعل والتلاقح مع هذين العالمين أصيب بنوع من الغلو والتطرف في الفكر والسلوك.

لقد شهدت تركيا -والبلدان الإسلامية بشكل عام- عقب سقوط الدولة العثمانية هجرةً من نوعٍ آخر. فقد كان يلوح في الأفق طريقان يؤدي أحدهما إلى الغرب، والآخر إلى الشرق. غير أن أيًا من ذينك الاتجاهين لم يفكر بتأتا في القيام برحلة ذاتية نحو عالمه الداخلي والكشف عن الجواهر واللائي المكنونة فيه. ومثل هذه الهجرة نحو العالم الخارجي قبل إتمام الهجرة

إلى العالم الداخلي ما هي إلا رحلة آفاقية بعيدة عن العمق المقصود والهدف المنشود، ولن يتمخض عنها إلا التشرذ والتيه أو السطحية والنمطية في كل شيء مهمما كان اتساعها ومداهها. انطلقت الهجرة من تركيا.. هجرة الأبدان والعقول نحو الغرب المسيحي والشرق الإسلامي عبر وسيلتين اثنتين؛ إما من خلال العمال والتجار، ووفود الطلبة والأكاديميين إلى الشرق والغرب مباشرة أو من خلال عملية الترجمة من هذين العالمين. وإن استثنينا "الجيل الضائع" التائه في الدهاليز المظلمة لهذين العالمين، فيإمكاننا أن نلخص الخصائص المشتركة لهذين الاتجاهين والتيارات الفكرية المتفرعة عنهما في تركيا خاصة، والبلدان الإسلامية عامة كما يلي:

- معظم هذه التيارات، سواء كانت علمانية أو إسلامية، ثمرةً لعملية بحثٍ انطلقت من نوايا حسنة في الأساس. ومن هذه الناحية فهي جهود مشكورة. لكنها تيارات منفعة لا فاعلة، ولذلك فهي بعيدة عن المقومات والدوافع الذاتية الإيجابية السليمة المترنة.
 - كانت هذه الهجرة هروباً من النفس أو من الكينونة الذاتية أكثر من كونها هجرة ذات هدف؛ حيث كانت تبحث عن الحلّ في الخارج بدلاً من الداخل، إما في العالم الغربي أو العربي.
 - غلب على هذه الهجرة الأفكار المهملة بدلاً من أصول التفكير المنهجي عندهما، وأعجبت بالهيكل بدلاً من الروح، والشكل بدلاً من المضمون، والقشور بدلاً من اللب.
 - أغلبها توجّهت لتغيير الشعب بـ"صولجان" السياسة والسلطة.. أي سَعَتْ إلى إخضاعه لـ"العصرنة العلمانية" أو "الأسلمة الأيديولوجية".
 - انتهجت في أغلبها العنف والقمع والتحجر الفكري والدوغمائية وادعاء احتكار الحقيقة.
 - اتسمت أكثريتها برفض التراث المحلي/الوطني والتغاضي عن الاستمرارية الثقافية.. أي قطعت صلتها بالماضي والجذور التاريخية تماماً، فعملت نماذجها الفكرية والسلوكية المقدّمة للشعب في الفراغ دون أن تلامس الواقع.
- كان ذلك هو المشهد العام لوضع هذه التيارات في تركيا، وينطبق على بقية العالم الإسلامي أيضاً في الغالب الأعم للأسف.

وبسبب نشأة هذه التيارات في ظروف غير عادية وبيئة غير صحية، سقطت في دوامات ناتجة من انسحاب الدولة العثمانية والإمبراطوريات الغربية الكبرى بحسناتها وسيئاتها من ساحة الوجود، وغرقت في موجات فكرية وأيدلوجية تم استيرادها من هنا وهناك من دون وعي وإعمال فكر. وفي مثل هذه الظروف يصعب على الناس أن يتصرفوا انطلاقاً من أنماطهم السلوكية العادية بحرية وعفوية دون أن يبقوا تحت ضغوط مادية أو معنوية. لذلك فأنصار هذين التيارين المتناقضين لم يكونوا أمام الأحداث والأفكار سوى "أداة مفعولة"، أي لم يستطيعوا أن يتجاوزوا موقف "المتلقي" إلى موقف "المعطي" الضروري لإنتاج التركيبة المطلوبة، بسبب غياب قابلية التفاعل والتعاطي مع هذين العالمين. وبطبيعة الحال من السذاجة بمكان التوقع بأن تحقّق مثل هذه العلاقة الأحادية غير الصحيّة مضمون القول الحكيم: "تكشف الحقائق بتلاقح الأفكار وتلاقيها". ولما كانوا عاجزين عن الغوص في أعماق التركيبة الحضارية المنسوجة من المنظومة الفكرية الإسلامية والتراث الوطني على مدى القرون الخالية، فإنهم غرقوا في سطحيات الأفكار المستوردة، حيث أخذوا كل ما وجدوه أو قدّم لهم دون أي غرلة ودون أن يكون لديهم "معيار" يزنون به ثقل أفكار العالمين الغربي والإسلامي، ويمتصّون من خلاله بين جيدها ورديتها، وبين صالحها وطالحها، ليتحققوا من ملائمتها أو معارضتها للنسيج الوطني المحلي المركّب من الدين والتراث.

نتائج الالتقاء مع العالمين الغربي والإسلامي

وفي مقابل هذا المشهد في تركيا - وهو حال عامة البلدان الإسلامية - كان الغرب قد تخلص من القيود التي منعتة من التطور الديني والعلمي والفكري بسبب الضغوطات التي مارسها السلطات السياسية ومؤسسة الكنيسة على الفكر الحر، لينطلق عهد جديد كانت السيادة فيه للعلم والنقد. وفي الوقت ذاته أعدّ وتجهز جيّداً للغزو الفكري والثقافي تجاه الخصم، بعد أن خرج ظافراً من الحرب المادية، فإذا كان القادمون من الشرق إلى الغرب بغرض التعليم من أهل الدنيا كان "الاستشراق" يروج لهم "العقلانية العلمانية" الصارمة على الطريقة الفرنسية، أما إذا كانوا ينحدرون من اتجاهات إسلامية فكان يسوّق لهم "الفكر الاعتزالي والإصلاحية"، أي العقلانية الإسلامية، وكان هذا يلقي في أنفسهم قبولاً وترحيباً. وقد وصلت تبعيتهم للغرب حدّاً جعلهم يطبقون المناهج المستخدمة في دراسة "الكتاب المقدس" على الدراسات الإسلامية أيضاً، كما نشأهم المستشرقون على ذلك. لذلك رأينا أن أنصار "العقلانية والإصلاح" من المسلمين المحتّكين بالغرب، من خلال الدراسة فيه أو التأثير

بالكتب المترجمة عنه، أسرفوا في استخدام منهج "التأويل الاعترالي" وميّعوا معناه بحيث كانت المعاني تغادر قوالب الألفاظ وتنساب كمادة سائلة لا تعرف أين ستوقف. ومن ثم فقد كان نموذج الإنسان المحتكّ بالغرب في تلك الفترة - إن استثنينا الذين غرقوا في المتعة والفجور وباتوا جهالاً مجردين من الوعي قابلين للاستعمار - واحداً من اثنين:

- إما النموذج الذي يرى أن الإسلام مانع لرقّي الإنسان المادي، ويؤمن بالعلمانية الغربية الفرنسية الصارمة، ويضع العلم موضع الدين.
- أو النموذج الذي يتبنى الفكرة الاعترالية القائلة بأن "النصّ ثابت والتأويل حر".

إن العالم الغربي كما عمل على رسم الخريطة الذهنية للمسلمين المشتتين على الصعيدين الفكري والسلوكي، كذلك حاول رسم حدود الدول القومية التي ظهرت عقب سقوط الدولة العثمانية أيضاً. وتبعاً لذلك ظهرت في تركيا - والعالم الإسلامي عموماً - عديد من الحركات الفكرية والمشاريع العملية في إطار الرد والتصدي لهذه المحاولة. أما الغرب فكان رد فعله الأولي التوجه للقضاء على هذه الحركات والمشاريع تماماً، أو وضع عراقيل أمام تحقيق أهدافها أو السعي لتوظيفها في تحقيق أهدافه هو. لكن مع مرور الوقت، والأخذ والعطاء، فإن حدة الصراع الفكري خفّت بين الطرفين، وإن استمر الصراع السياسي. بل لقد أدى الاحتكاك المادي والفكري بين الجانبين إلى اعتناق كثير من الغربيين الإسلام. لكن القضية الأساسية التي نريد الوقوف عندها هي أن هذه الحركات الإسلامية ذاتها خرجت عن مسارها الصحيح لأسباب مختلفة.

حركات الإحياء والنهوض والتنوير التي أطلقها حسن البنا في مصر، وأبو الأعلى المودودي في باكستان والهند، وعلي شريعتي في إيران، ومن كان على شاكلتهم في أنحاء مختلفة من العالم الإسلامي، إذا أردنا تقييمها في إطار ظروفها الزمانية والمكانية الخاصة ومقاصدها النهائية، فإنها جهود مشكورة ومحمودة من حيث إسهامها في استنهاض الوعي الإسلامي في تركيا والبلدان الإسلامية الأخرى. غير أن بعضاً من تلك الحركات شهدت ميلاً عن مقصدها الأصيل، وابتعاداً عن خطّها المعتدل، وانفصلاً عن جسمها العام، وانحرافاً فكرياً وسلوكياً عن مبادئها التأسيسية بحيث سوّغت لنفسها كل الطرق والوسائل في سبيل تحقيق أهدافها متناسية قاعدة: "لا يمكن الوصول إلى الحق بطرق باطلة". كما بادرت القوى الكبرى وبؤر الشر في الشرق والغرب إلى إثارة وإبراز جوانب الإفراط والتفريط والمغالاة والتطرف لدى

هذه الحركات المنفصلة والمتنسيين إليها للاستفادة من مواطن الضعف لديهم حتى شكلت تنظيمات مختلفة "مغلقة بالإسلام". الوصف الأبرز لهذه الحركات المنفصلة والمنحرفة كان "الخارجية" أو "الظاهرية الصارمة"، أي التمسك الأعمى بالمعاني الحرفية للنصوص.

ولا شك في أن المناخ الذي عاش فيه العلماء المذكورون، والظروف التي ناضلوا في ظلها، والكتلة الصديقة التي وجهوا خطابهم لهم، والجبهة المعادية التي واجهوها، كانت مختلفة جدًا من حيث العرق والدين والبنية التحتية الثقافية. لذلك كان من الواجب على التيارات الإسلامية في تركيا - ونظيراتها في البلدان الإسلامية الأخرى - الأخذ بنظر الاعتبار الطابع الفسيفسائي للأعراق والأديان في كل من باكستان والهند، وطبيعة العلاقة بين تلك الحركات والنظام الحاكم في مصر، والخصوصية المذهبية لإيران.

وفي هذا الإطار أكتفي بالإشارة فقط إلى الانتقادات الموضوعية التي وجهها إلى سيد قطب وأمثاله بعض المثقفين والمفكرين العرب من أمثال د. التيجاني عبد القادر حامد ود. لؤي صافي والأستاذ جودت سعيد وغيرهم، في نقله فكر أبي الأعلى المودودي إلى مصر دون مراعاة للظروف الخاصة لباكستان والهند، حيث أتت عباراته المتعلقة بالتوحيد والشرك صارمة حاسمة؛ مع أن المودودي كان يخاطب مجتمعًا انتشرت فيه الوثنية بكل أشكالها البدائية والحديثة.

تصارع الاتجاهات العلمانية والإسلامية

في الحقيقة أن كلاً من العقلانية والعلمانية كان خيارًا بل مطلبًا ضروريًا للغربيين من أجل خروجهم من أزمة الصراع أو الثنائية السائدة بين الدين والعلم الناشئة من الفكرة السيكلوتية أو بعبارة أخرى، بسبب التجانب والتنافر بين التطورات العلمية ومعتقدات المسيحية "المحرفة". كذلك الأفكار والمشاريع التي طرحتها حركات الإحياء والنهوض المذكورة في الشرق الإسلامي كانت صحيحة في جملتها وجوهرها، ومطلوبة من حيث أصلها ومنطلقها ضمن ملاساتها المحلية وظروفها الزمانية والمكانية. وكان المطلوب من تركيا - والبلدان الإسلامية الأخرى - هو الإقدام على أخذ هذه الأفكار بعد صوغها صوغًا جديدًا يلائم نسيجها المحلي وأوضاعها الخاصة، وترك جوانبها غير الملائمة. لكن لم يحدث هذا وأخذت هذه الأفكار، العلمانية منها والإسلامية على حد سواء، سييلها نحو تركيا والبلدان الإسلامية، خاصة تلك التي لا تنطق بالعربية، في صور وأشكال مختلفة دون الخضوع لعملية الغرلة والتنقية والتعديل

والتجديد المذكور سابقًا، بحيث مهدت لِمناخ تتصارع فيه مئات من الاتجاهات العلمانية أو الإسلامية في الحياتين المدنية والسياسية.

وفي السياق التركي، الذي ينطبق أيضًا على كثير من البلدان الإسلامية الأخرى بنسبٍ مختلفة، لم يستسغ الاتجاه العقلاني العلماني، الذي تعود براءة اختراعه إلى الغرب، أي ظهور من مظاهر الدين في القطاع العام بصفة خاصة، كما أقدمت على محو الماضي تمامًا واتخاذ تاريخ إعلان الجمهورية التركية على يد مصطفى كمال أتاتورك بدءًا لتاريخ تركيا. وكذلك بادر الاتجاه الاعترالي الإصلاحي الإسلامي المتأثر بالغرب أيضًا إلى تنحية التراث التقليدي وإقصاء الثقافة الإسلامية التي تشكلت طيلة التاريخ، ومضى يفسر النصوص الدينية التي تبدو للوهلة الأولى أو للعقل القاصر وكأنها لا تتناغم مع معطيات العصر، دون التزام بأي ضابط من ضوابط أصول الفقه وقواعد التفسير والتأويل أو ينكرها كليًا بدعوى أنها تخالف معايير العقل باسم المرونة والمعاصرة والحداثة. أما الاتجاه الخارجي الظاهري الذي أفرزه الشرق الإسلامي، فباسم العودة إلى المصادر الأصلية؛ القرآن والسنة، بادر إلى التخلي عن التراكم العلمي والمعرفي والمذهبي الإسلامي الممتد لأربعة عشر قرنًا من الزمن، والتوقف عند المعاني الحرفية للنصوص الدينية، دون إفساح المجال لأي تفسير أو تأويل آخر. ومن اللافت أن كفاح هذا التيار الأخير انصبَّ على الداخل أو "البيت الإسلامي" أكثر من الخارج أو أعداء الإسلام، حيث كان يتخذ من المسلمين خاصة أعداء لنفسه ويهاجمهم بسبب انحرافهم عن المنهج القرآني النبوي، على حد زعمه.

ولعل ادعاء "احتكار الحقيقة" و"التمسك بالوضع الراهن" الراض لأي تغيير أو تفسير جديد، أو بعبارة أخرى "الدوغمائية" و"الجمود الفكري"، هو القاسم المشترك البارز الذي يلتقي فيه كل من الاتجاه العقلاني العلماني الحاسم والاتجاه الظاهري الخارجي الصارم.

كانت لهذه الاتجاهات الثلاثة برنامج سياسي وثقافي في إدارة الدولة وتغيير المجتمع، وهو إما "تحديث المجتمع" أو "أسلمته" عبر قوة السلطة السياسية، وكان شعارها إما "العلم والحضارة" أو "الإيمان والقرآن". والقاسم المشترك بين أنصار هذه الاتجاهات أنهم ناصبوا المجتمع المسكين العداوة؛ وذلك إما لأنه لا يسير مع تيار العصر ولا يريد للحاق بركب الحضارة أو لأنه لا يأخذ الدين على شاكلة فهمهم له، وغافل عن القضايا الإسلامية، متغاضين عن أن أفراد هذا المجتمع كانوا تلقوا الدين وما يتعلق به إما عن أعدائهم الألداء أو الأشخاص غير الأكفاء من أمثالهم.

كانت هذه الاتجاهات الثلاثة وما يتفرع عنها من الاتجاهات الأخرى تنظر إلى الشعب بتعالٍ، وتراه في جهل مطبق، بل تصفه إما بـ"الرجعية" أو "الجاهلية"، وتزعم افتقاره إلى النضوج والرشد اللازمين للتفريق بين الصواب والخطأ والجيد والرديء، بحيث كان في حاجة ماسة -بحسب زعمها- إما إلى الإمساك من يده وتوجيهه كالطفل أو سوقه بمطرقة السياسة وسندان القانون. وتنادي تلك الاتجاهات بضرورة بدء التغيير من الأعلى بدلاً من القاعدة إلى القمة، وتبتر استخدام القوة والعنف لتربية الشعب وإعادة تصميمه وفق أهوائها. وإن استثنينا السذج من الصادقين وأصحاب النوايا الحسنة من هذه الاتجاهات، فإنه ليس من الغريب أن تنحدر معظم التنظيمات المتطرفة والمسلحة من هذه الاتجاهات الفكرية، ذلك أن العقلية التي تقود جميعها واحدة. أما نظرة أو مقارنة هذه الاتجاهات إلى العلاقات بين دول العالم وحضاراته المختلفة فلا داعي للحدّث عنها؛ حيث إنها سطحية طوباوية بحيث لا تصلح حتى لإدارة قرية محلية دع عنك دولة بكل أجهزتها وعلاقاتها المعقدة مع العالم.

إعادة قراءة العالمين الغربي والإسلامي

استمرت الأوضاع على هذا المنوال سنين وسنين.. ثم جاءت الأيام التي "بدت" فيها وكأن العواصف قد هدأت وعادت المياه إلى مجراها الطبيعي، فبدأ يتبين الحق من الباطل، والرشد من الغي، وترسو الأفكار المتلاقحة بفضل العاصفة سالفه الذكر في أرضية "بدت" رصينة في الوهلة الأولى. حيث أقبلت هذه الاتجاهات الثلاثة على محاسبة نفسها ومراجعتها وإعادة النظر في جدول صوابها وخطئها، فجددت نفسها وأفكارها لتخرج من بطنها أخيراً اتجاهاتٌ ومذاهبٌ فكرية تسير على "خطّ السلم والاعتدال والحوار" أو في إطار التصالح والتعارف مع الشعب والكشف عن طاقاته الكامنة من جانب؛ والاعتدال والوسطية في فهم الدين وتطبيقه، والحوار مع الآخر أياً كان، من جانب آخر. فقد بدأت التيارات العلمانية في تركيا، اعتباراً من تسعينات القرن المنصرم، تتخلى عن التفسير الصارم الرافض لأي مظهر ديني في المجال العام، وتقترب من قبول موقف كل إنسان سواء كان ملحدًا أو مسلمًا، وترى ضرورة بقاء الدولة على مسافة واحدة من كل الأديان والمعتقدات والأفكار؛ فيما بدأت التيارات الإسلامية والعلمانية على حد سواء تراجع نفسها وتصوّب أفكارها المتطرفة وخطابها العدائي، وتفتح على الآخر وتحترم أنماط حياته.

إن الذين تقاذفتهم أمواج الزمان من تركيا إلى شرق العالم وغربه بدأوا يكتشفون مجدداً عالمهم الذاتي وتراثهم الديني والوطني معاً، ويعيدون قراءة معطيات الغرب النصراني والشرق الإسلامي بصورهما التقليدية والحديثة، بنظرة فاحصة شمولية، مع النقد والتمحيص والتحليل، وعقد مقارنات، ووضع تراكيب وتآليف جديدة، ودراسة مشاكل هذين العالمين وتقديم حلول لها، بحيث أخذت تصديراتهم المادية والمعنوية تشهد زيادة ملموسة واستيراداتهم نكسة ملحوظة، وباتوا منتجين بعد أن كانوا مستهلكين فقط، وشرعوا في عملية أخذ وعطاء طبيعية صحيحة مع العالمين الغربي والإسلامي، بعد أن كانوا آخذين ومتلقين فحسب. وبدأوا ينظمون رحلات مقدسة (الهجرة) ليس إلى غرب العالم وشرقه فحسب، بل إلى كل آفاق العالم الفسيحة بعد أن نجحوا في الإبحار نحو أعماق أنفسهم والرسو في ميناء ثوابتهم الدينية والوطنية الراسخة.

ولا شك في أن الجميع قد أسهموا-بشكل أو بآخر قليلاً كان أو كثيراً- في تحقيق نسبة كبيرة من المثقفين الأتراك من العلمانيين والمتدينين، ذلك الاعتدال في الفكر والسلوك، والتصالح مع كينونتهم الذاتية ومواردهم الدينية والوطنية، والحوار البناء مع الآخر، سواء كان فرداً أو شعباً أو دولة أو حضارة أو ديناً. ولا بد من احترام وتقدير جميع الجهود المبذولة من أجل إعادة إقامة الجسور بين "جزر" المثقفين العلمانيين والمتدينين و"شواطئ" الشعب بعد أن كان بينهما برزخ لا يبغيان.

جهود أوزال السياسي وكولن المدني

غير أن المساهمات الكمية والنوعية التي قدمها رجل الدولة المعروف طرغوت أوزال على الصعيد السياسي، والعلامة فتح الله كولن، ملهم "حركة الخدمة"، على الصعيد المدني، في إنجاز ذلك الاعتدال والتصالح والحوار جديرة بالدراسة والتحليل من كل النواحي.

يصف كثير من مؤرخي تركيا أوزال بـ"باني تركيا الحديثة" التي فتق قواها وطاقتها الكامنة من خلال سياساته الديمقراطية والليبرالية، فيما فعل الأستاذ كولن الشيء ذاته في المجال المدني اقتداءً بالنهج الذي سار عليه سلفه العلامة بديع الزمان سعيد النورسي.

لقد انطلقت الخدمة وهي مدركة منذ البداية بمدى ثقل الرسالة التي ستضطلع بها كامتداد لما بدأه العلامة النورسي؛ الرسالة الشاملة التي حددها النورسي في كلماته التالية التي تصف رسالة مؤلفاته: "إن رسائل النور لا تعمّر تخريبات جزئية ولا ترمّم بيتاً صغيراً مهتماً، بل تعمّر

أيضاً تخريبات عامة كلية، وترمم قلعة عظيمة صخورها كالجبال تحتضن الإسلام وتحيط به.. وهي لا تسعى لإصلاح قلب خاص ووجدان معين، بل تسعى أيضاً لمداواة القلب العام المجروح وتضميد الأفكار العامة المكلومة بالوسائل المفسدة التي هيئت لها وتراكت منذ ألف سنة، وتنشط لمداواة الوجدان العام الذي توجه نحو الفساد نتيجة تحطم الأسس الإسلامية وتياراته وشعائره التي هي المستند العظيم للجميع ولاسيما عوام المؤمنين. نعم إنها تسعى لمداواة تلك الجروح الواسعة الغائرة بأدوية إعجاز القرآن والإيمان. فأمام هذه التخريبات الكلية الرهيبة والشكوك الواسعة والجروح الغائرة ينبغي وجود حجج دامغة وعتاد مجهز بدرجة حق اليقين وبقوة الجبال ورسوخها، ووجود أدوية مجربة لها من الخواص ما يفوق ألف ترياق وترياق، ولها من المزايا ما يضاهاى علاجات لا حد لها".

وضع العلامة النورسي خطة طويلة المدى لعمله الدعوي ولم ينحرف عنها قيد أنملة طيلة حياته الطويلة، ولم يتشبت بصولجان السياسة أو القوة الغاشمة لإعادة تصميم المجتمع وفق المعايير الإسلامية. لذلك كان إنقاذ الإيمان الهدف الأسمى له كما تجسد في قوله: "إن غايته إصلاح الأسس التي يبنى عليها الإيمان، فإذا أصبح الأساس صلباً قوياً فلا يؤثر فيه أي مؤثر بعد حتى لو كان زلزالاً".

ينفي العلامة النورسي كونه عالمًا سيكولوجيًا تقليديًا إذ يقول: "إنهم يظنونني عالمًا غارقًا في مستنقع التفكير السيكولوجي" ويعلن قائلاً: "إن معاصريّ للأسف - وإن كانوا أبناء القرن الثالث عشر الهجري إلا أنهم تذكّارُ القرون الوسطى من حيث الفكر والرقي. وكأنهم فهرس ونموذج وأخلاق ممتزجة لعصور خلت". بل إنه عالم أصيل سعى طيلة حياته للجمع بين العقل والقلب والعلم والإيمان حيث يقول: "ضياء القلب هو العلوم الدينية ونور العقل هو العلوم الحديثة فبامتزاجهما تتجلى الحقيقة فتتربى همة الطالب وتعلو بكلا الجناحين، وبافتراقهما يتولد التعصب في الأولى والحيل والشبهات في الثانية". وهو يقدم تشخيصاً لافتاً للانتباه يكشف سبب تخلف المسلمين في القرون الأخيرة حينما يقول: "أعظم سبب سلب منا الراحة في الدنيا وحرمان الأجانب من سعادة الآخرة، وحجب شمس الإسلام وكسفها هو سوء الفهم وتوهم مناقضة الإسلام ومخالفته لحقائق العلوم... فيا للعجب! كيف يكون العبدُ عدوَّ سيده والخادمُ خصمَ رئيسه، وكيف يعارض الابنُ والدَه!! فالإسلام سيد العلوم ومرشدُها ورئيس العلوم الحققة والدُّها".

وهو يحدد موقفه من الأساليب الراديكالية في التغيير المجتمعي والسياسي بقوله: "الانتصار على المدنيين يتحقق عن طريق الحوار والإقناع وليس بالإجبار والقمع" و"الجهاد المسلح لا يحشد كلياً إلا ضدّ العدو الخارجي، والصراع المسلح داخل البلاد الإسلامية هو ما يصبو إليه العدو الخارجي، إذ إن سفك دماء المسلمين فيما بينهم أمر يهيمهم". ومن ثم يضيف: "إن الجهاد في أي مجتمع إسلامي إنما هو جهاد معنوي يتحقق عن طريق تنوير الأفكار وإصلاح القلوب والأرواح. ويكون جهاداً إيجابياً بناء لصدّ التخريبات المعنوية ويتصرف فيه وفق سرّ الإخلاص. فهناك بون شاسع بين الجهاد في الخارج والجهاد في الداخل. فنحن نبذل قصارى جهودنا للحفاظ على استقرار البلاد وأمنها وفق العمل الإيجابي البناء.. في هذا الوقت الفرق عظيم جداً بين الجهاد الداخلي والجهاد الخارجي".

الخصائص الأساسية لحركة الخدمة

استلهمت حركة الخدمة فكر العلامة النورسي وحاولت ترجمته إلى حيز الواقع في إطار الظروف الزمانية والمكانية. ويمكن تعداد الخصائص الأساسية لهذه الحركة كما يلي:

هي حركة محلية أصيلة لا أجنبية مستوردة من الغرب المسيحي أو من الشرق الإسلامي. فهي لم تكن في يوم من الأيام تابعة لإرادة أي بلد في الخارج، كذلك لا تتبع لإرادة أي مؤسسة أو منظمة في الداخل. كما تتميز باستقلاليتها التامة من كل النواحي من حيث مواردها ومنهجها في الفكر والعمل ومسيرتها في هذا الدرب، ومن حيث برامجها ومشاريعها المختلفة. وتلك الاستقلالية الشاملة هي أهم ميزة تتميز بها الخدمة. لكنها في الوقت ذاته منفتحة على الخارج من خلال عملية أخذ وعطاء صحيّة.

كذلك فإن حركة الخدمة لم تكن مفعولة ومنفعلة أمام زحف النماذج الخارجية في الفكر والسلوك، سواء كانت غربية أو إسلامية، وإنما كانت فاعلة ومتفاعلة تتمتع بجهاز مناعة سليم تحافظ به على كينونتها ومقوماتها الذاتية، وتختار من الأفكار صالحها وتضع فاسدها، وتتلقى من هذين العالمين مثلما تقدم لهما بعد القيام بتوفيقها مع نسيج المجتمع التركي بكل أطيافه في إطار مرونة نصوص الكتاب والسنة غير المقيدة بالزمان والمكان، وتتقاسم معها المبادئ العالمية المشتركة كالديمقراطية وحرية المعتقد والفكر أياً كان. وهي تؤمن بالتنوع والتعدد الثقافي ولا تنظر إلى الاختلاف الثقافي والديني على أنه مشار صراع وصدام، بل تعتبرهما أمراً فطرياً وعنصرًا من عناصر الثراء. وأفضل دليل على ذلك دعوتها إلى الحوار والتعايش

السلمي بين معتنقي ديانات وحضارات مختلفة الذي يتولى مسؤوليته ويرعاه وقف الكتاب والصحفيين الذي يرأسه الأستاذ كولن نفسه فخرياً.

وهي لا تنخرط في السياسة بصورة مباشرة، غير أنها تسهم فيها بشكل إيجابي عن طريق ممارسة حقها في الرقابة على أداء الحكومات من جانب، وتقديم حلول مدنية لمشاكل وطنية وإنسانية واجتماعية من جانب آخر، من خلال آليات النشر والإعلام المقروءة والمسموعة والمرئية.

وهي ليست بدعة حديثة مقطوعة الصلة بالماضي تدعي البناء والإعمار من "الصفراء"، وتسعى لإنشاء مجتمع جديد برمته، بل هي تؤمن بضرورة الاستمرار الثقافي التاريخي، مع تجديد الأفكار والمؤسسات القديمة قلباً وقالباً بالمعطيات الجديدة عند الضرورة، دون زعزعة الثوابت الأساسية. وتعتقد بوجوب اعتماد التنوير الفردي والاجتماعي بدلاً من آليات القمع في عملية التغيير، وترى ضرورة انطلاق هذه العملية من القاعدة إلى القمة لا العكس.

الخدمة ليست رد فعل على أي فكر أو حركة، بل هي حركة فاعلة تقوم على تصوراتها الخاصة، وتنطلق من مقوماتها الذاتية. وتولي اهتماماً خاصاً بمصطلح "إسلام الأناضول" القائم على الإسلام المعتدل. دافع الحركة في الفكر والسلوك ذاتي لا شرقي ولا غربي ولا أي مصدر آخر، فروح "الأناضول" التي شكل الإسلام إطارها العام في تناغم مذهب مع التقاليد والعادات المحلية طيلة القرون الطويلة هي ملهمها ومحركها. وهذا لا يتناقض مع سعيها للاستفادة من التجارب الأخرى في كل أنحاء العالم طالما أنها تُخضعها للغرلة والتنقية والتصفية المطلوبة حتى تتوافق مع نسيجها الذاتي الأصيل.

ولذلك يرى الجميع اليوم أن الخدمة برهنت على قيمها في كل أنحاء العالم وفي جميع مجالات الحياة، خاصة في مجال التعليم والتعايش السلمي بين متسببي أديان وثقافات وحضارات مختلفة جداً، بفضل مشاريع عملية تواكب العصر بل تسبقه، وتستند إلى تحاليل وتأليف طورتها بالاستفادة من معطيات التجربة الإنسانية المشتركة بدلاً من الاعتماد الكلي على الأفكار الأجنبية والمشاريع المستوردة في هذا الصدد.

وبعد أن حقق أبناء حركة الخدمة "الهجرة الذاتية" إلى أغوار أنفسهم وأعماق دينهم، وحققوا نجاحاً باهراً في الداخل التركي، شرعوا في "الهجرة الخارجية" إلى آفاق العالم الفسيحة والشعوب المتنوعة في إطار عملية أخذ وعطاء سليمة، من خلال أجنحة المؤسسات

التعليمية والخيرية والاقتصادية، وإيفاد الطلبة واستقبالهم من وإلى بلدان العالم المختلفة شرقاً وغرباً وشمالاً وجنوباً.

وفي الفترات التي كنا فيها متلقين فقط ضيعنا هويتنا وابتعدنا عن جذورنا الروحية والمعنوية، وحولنا مجتمعاتنا إلى حلبة صراعٍ واستقطابٍ وتصادمٍ ناجمٍ من مدّ وجزر الإفراط والتفريط جراء العلاقة غير السليمة لمثقفينا مع أمم العالم وأفكارهم وتصوراتهم، واستيرادهم تلك الأفكار والتصورات من دون عرضها على معاييرنا الذاتية ونسيجنا الوطني. غير أن حركة الخدمة أعادت الثقة الذاتية إلى أبناء الأناضول بعدما أثبتت نفسها في المجال العلمي والتعليمي والاقتصادي والتعايش السلمي من خلال المجالات والكتب العلمية والمدارس والجامعات النموذجية والمؤسسات الاقتصادية والمشاريع الثقافية والحضارية على مستوى الوطن والعالم، ومن ثم أخذت تتقاسم تجاربها مع كل شعوب العالم، أي كانت ديانتها، في تفاعل مثمر، تعطي وتأخذ، تقدم وتتلقي، مادة كانت أو معنى، فبدأت تركيا تفتح على العالم كله عبر المؤسسات التعليمية والفكرية والإغائية والاقتصادية، مما أسهم في تحقيق البلاد تطوراً علمياً وتنمية اقتصادية ملحوظة في العقدين الأخيرين.

ومن ثم أطلق الأستاذ كولن بعد عام ١٩٩٠ حركة رائدة في الحوار والتفاهم بين معتنقي الأديان والأفكار الأخرى اتسمت بالمرونة والبعد عن التعصب والتزمم والتطرف، واحتضنت كل الأقليات الموجودة في تركيا، بما فيهم اليهود والنصارى، لتجد صداها خلال مدة قصيرة في تركيا أولاً وفي العالم لاحقاً. كما أسست حركة الخدمة "وقف الكتاب الصحفيين" الذي استطاع جمع المثقفين اليمينيين واليساريين والإسلاميين والعلمانيين من الأتراك والأكراد والقوميات الأخرى تحت مظلة واحدة. كذلك استطاعت الحركة الانفتاح على العالم من خلال مئات المؤسسات التعليمية والاقتصادية، وخاصة الجمهوريات التركية المنفصلة عن الاتحاد السوفيتي. وكان طرغوت أوزال "المحافظ" وبولند أجاويد "اليساري" ومحسن يازيجي أوغلو "القومي" في مقدمة السياسيين الذين قدموا دعمهم علناً لكولن ومشاريع حركة الخدمة، حيث أجرى كل منهم زيارات إلى دول وسط آسيا المنفصلة عن روسيا، وأكدوا لجميع رؤساء الحكومات الذين التقوا بهم ثقتهم بحركة الخدمة قائلين لهم: "نحن نضمن هذه المدارس".

وبفضل هذه الجهود السياسية والمدنية بدأت تشكل في تركيا منذ تسعينات القرن الماضي "بيئة حوارية سلمية" ساندها الكتابُ والمثقفون والسياسيون المنتمون إلى شتى الأفكار والأيدولوجيات ومنظمات المجتمع المدني.. بيئة كانت تتمكن فيها "الأقطاب المتضادة" من الاجتماع -بدلاً من الصراع- حول طاولة بحث واحدة لمناقشة قضايا إنسانية واجتماعية وسياسية ووطنية ودينية بكل حرية، ويتصافح فيها الكاتب المثقف العلماني الكمالي الباحث "توكتاميش آتيش" مع الكاتب الصحفي الإسلامي الراديكالي "عبد الرحمن ديلبيك"، وقادة الأحزاب اليمينية مع نظرائهم من الأحزاب اليسارية، والكتاب الأكراد والعرب والأرمن مع زملائهم الأتراك، ورجال الدين المسيحي واليهودي مع القادة والعلماء المسلمين، على أساس الاحترام المتبادل وقبول كل طرفٍ للآخر كما يعرف ويقدم نفسه.

تحطم النموذج التركي على يد أردوغان

لقد تعرضت حركة الحوار والتسامح في تركيا، التي قادها الراحل طورغوت أوزال سياسياً، والأستاذ كولن مدينياً، للانقطاع مرتين جراء انقلابين اثنين غاشمين، أحدهما عسكري والآخر مدني. وقع الأول في عام ١٩٩٧ على يد مجموعة من العسكريين المرتبطين بتنظيم "أرجنكون"، -وهو الاسم الذي ظهر به ما يسمى في تركيا بـ"الدولة العميقة" أو "الدولة السرية" بعد تسعينات القرن الماضي- ومجموعة من المحرضين المدينين، ولم تهدأ أمواجه المتلاطمة إلا بعد مغادرة كولن تركيا إلى الولايات المتحدة في ١٩٩٩ لأسباب صحية. أما الثاني فقد وقع في عام ٢٠١٦ بالتحالف بين هذه الدولة العميقة القديمة والسلطة السياسية الجديدة برئاسة رجب طيب أردوغان، ما حال دون عودة كولن إلى تركيا منذ ذلك الحين إلى اليوم.

ولا بد أن نوضح في هذا السياق أن نسبة الازدهار التركي، الذي تحقق من ٢٠٠٢ حتى ٢٠١١ في مجالات الديمقراطية وحقوق الإنسان والاقتصاد والسلم الداخلي والانفتاح على العالم القريب والبعيد، إلى جهود السلطة السياسية فقط خطأ كبير، وهذه الحقيقة يتفق عليها جميع المنصفين. ولعل ما يدعم ذلك هو التداعي بل شبه الانهيار الكامل الذي تشهده تركيا منذ انسحاب دور المجتمع المدني الذي تمثل الخدمة أكبر قطاع فيه من الساحة جراء العمليات التي يقودها أردوغان منذ عام ٢٠١٣، وذلك باعتراف شخصيات تحسب على خصوم هذه الحركة.

لقد كان لدى حزب العدالة والتنمية فرصة كبيرة لتركيا، بل للمنطقة كلها والعالم بأسره لو واصل نهجه الذي انطلق منه وسار عليه عقداً كاملاً، وحقق من خلاله نجاحاً ملحوظاً في الداخل والخارج، ثم تخلى عنه لأسباب مختلفة. لقد كان هذا النهج السلمي في سياسة تركيا الداخلية والخارجية قادراً على الإسهام الكبير في السلام الوطني والإقليمي والعالمي، والحيولة دون تنبؤات "صراع الحضارات" التي يحلم بها أصحاب هذه النظريات ويعملون على تحقيقها.

وإن أردنا تلخيص أسباب النكسة في عبارة قصيرة يمكننا أن نقول: لقد بدأت النكسة عندما حول أردوغان حزبه - بعد شعوره بالتمكن من السلطة - من "حزب ديمقراطي جماهيري محافظ" - وهي الصفات المذكورة في وثيقة برنامج الحزب العام - إلى "حزب استبدادي دولجي إسلاموي" على الصعيدين الخطابي والعملي، الأمر الذي أدى إلى فقدته التوافق المجتمعي بكل أطرافه في الداخل، والشرعية الدولية في الخارج، وهما الأمران اللذان حققهما سابقاً بفضل نجاحه في تقديم نموذج يجمع بين الإسلام والديمقراطية. التحول من الديمقراطية إلى الإسلاموية جعل أردوغان - شاء أم أبى - يفقد التوافق المجتمعي وينحاز إلى المجموعات التي تتبنى الفكرة الإسلاموية سواء في الداخل التركي أو في المنطقة، ويتحول حزبه من التعددية الفسيفسائية إلى اللون الواحد الذي يعمل على إقصاء - بل اضطهاد - سائر الألوان الأخرى. وقد برزت النتيجة الكارثية لهذا المسار الجديد لأردوغان في السياسة الخارجية، حيث بدأ يتعامل مع الكيانات الموالية له في الخارج بدلاً من التعامل من الدولة الوطنية، ويسعى إلى تمكينها من السلطة بأي طريقة كانت، الأمر الذي أوجع الصراع بين تلك الكيانات والدول التي تتواجد فيها، وعلى رأسها مصر وسوريا وليبيا والعراق.

واللافت للنظر أن هناك عدداً من الكُتّاب الإسلاميين - من أمثال عالم الاجتماع المتخصص في الدراسات الإسلامية وشؤون الشرق الأوسط علي بولاج والباحث الأكاديمي والكاتب الصحفي علي أونال - لم يصنفوا حزب أردوغان ضمن "الأحزاب الإسلامية" منذ البداية، انطلاقاً من أسباب موضوعية. وقد تزايد عدد من يرون ذلك بشكل ملحوظ خاصة بعد الاطلاع على ملفات الفساد والانحدار الديني والفكري والأخلاقي لأردوغان وقيادات الحزب المقربة إليه. كما عبّر كثير من المحللين المحليين والدوليين - بينهم إسلاميون - عن نهج أردوغان في الفترة الثالثة من حكمه بأنه قائم على المصلحة الصرفة أخلاقياً، والتسلطية إدارياً.

إن الأحداث التي تقع في تركيا منذ ظهور فضائح الفساد والرشوة في ٢٠١٣ أدت إلى تقلبات في الرؤى والأفكار والمواقف، مما جعل من فهمها ومحاولة تحليلها أمراً في غاية الصعوبة حتى على المحللين الأتراك، ناهيك عن غيرهم من المحللين الدوليين ممن يتابعون الشأن التركي أو ممن ليس لهم علاقة به أصلاً. ولذلك فإن العملية التي نخوضها في هذا الكتاب غاية في الصعوبة والتعقيد، لتشابك الخيوط فيها وتعقد الأطراف وغياب التفاصيل الدقيقة التي تخفى على كثير من غير المتابعين بدقة.

ولا أستطيع أن أدعي هنا أنني الخبير المتخصص في هذا الشأن، فرغم أن دراستي في الأساس كانت بعيدة عن مجال التحليل والتعليق الصحفي والسياسي - حيث كنت طالباً للماجستير في أصول الفقه بالجامعة الإسلامية بالأردن - إلا أنني اتجهت إلى الانخراط في المجال الصحفي الإعلامي منذ عام ٢٠١١ حيث توليت رئاسة القسم العربي لوكالة جيهان للأبناء، ثم انتقلت للعمل محرراً في الموقع الإلكتروني لصحيفة زمان في عام ٢٠٠٤، ورئيساً لتحريرها منذ عام ٢٠١٦، وهي الفترة التي شهدت التحولات الجذرية في السياسة التركية داخلياً وخارجياً، وكنت فيها في موقع الحدث متابعاً ومحللاً ومعلقاً، وأحياناً فاعلاً في بعض أحداثها أو مرتبطاً بها؛ فقد تعرضت مع زملائي للقمع ووقفت معهم مدافعاً عن حرية الصحافة والتعبير عن الرأي عندما داهمت القوات الأمنية صحيفة زمان ووكالة جيهان وصادرتهما إلى جانب كل الوسائل الإعلامية التابعة لشركة "فضاء" الإعلامية بصورة همجية غير مسبوقة.

والأهم من كل ذلك كنت شاهداً - للأسف الشديد - على تحوّل زعيم أطلق مشواره السياسي بشعارات "الديمقراطية" و"حقوق الإنسان" و"الإدارة النزيهة" في الداخل، والدعوة إلى الحوار بين الحضارات والأديان - مثل إطلاقه مشروع "تحالف الحضارات" مع إسبانيا، وعزمه على ضمّ تركيا إلى الاتحاد الأوروبي في المجال الدولي - إلى رجل دكتاتوري في نهاية المطاف قضى على كل المكتسبات السابقة التي حققها في فترته الأولى والثانية، ثم حوّل تركيا التي يحكمها منذ ٢٠٠٢ إلى "أداة رخيصة" يتلاعب بها الجميع بينما كانت مرشحة لتكون "فاعلة" في منطقتها والعالم أجمع.

لقد حاولت قدر المستطاع ألا أفق موقف الشاهد المتفرج فحسب، بل غطيت كثيراً من هذه الأحداث والمواقف من خلال التقارير والمقالات التحليلية توثيقاً لهذه الفترة في التاريخ

التركي التي يحجب فيها النظام التركي كل رأي وكل صوت معارض ليعبر عنها من خلاله هو والمؤيدون له فقط عن الأحداث في محاولة لطمس الحقائق وتزييفها.

ومع أن الفترة التي يغطيها هذا الكتاب لا تتجاوز العقدين الأول والثاني من القرن الحادي والعشرين لكي يشرح ويحلل الموقف الجاري في هذين العقدين، لكنها رغم ذلك فترة ثرية بالأحداث الكبيرة والضخمة كمًا وكيفًا، ولذا فهي تمثل "مختبرًا ثريًا" للمحللين والمعلقين والمتابعين للأحداث عن كثب لكي يروا مرة أخرى العوامل والقوانين الموضوعية التي تتحول من خلالها الأمم والأفراد والرؤى والأفكار من مرحلة الازدهار والرقى إلى مرحلة الجمود ثم الانحسار والانحطاط.

سأحاول في هذا الكتاب أن أقدم سردًا وتحليلًا للوقائع والأحداث التي شهدتها تركيا بين الفترة من ٢٠٠٢ حتى ٢٠٢٢، مع خلاصة موجزة لأهم أحداث تركيا الحديثة قبل أردوغان، في مسعى لإمالة اللثام عن الخطوات التي اتخذها وقضى بها على "النموذج التركي الجامع بين الديمقراطية والإسلام" في سبيل تأسيس سلطته الشخصية.

القسم الأول
تركيا وظاهرة الدولة العميقة

في ١٩٩٧ أعلن رئيس الأركان حسين كفريك أوغلو (١٩٩٨-٢٠٠٢) أن "عملية ٢٨ فبراير ١٩٩٧" (الانقلابية) أو "قوانين وقرارات مكافحة الرجعية الدينية" سيستمر تطبيقها في تركيا ألف سنة!^(١)

وبعد مضي ٢٢ عامًا على هذه التصريحات عاد الجنرال مرة أخرى إلى الواجهة في يوليو ٢٠١٩ ليثير الجدل مجددًا من خلال تصريحات أدلى بها لمجلة "بيرليك"^(٢) التي تصدرها جمعية الضباط المتقاعدين الأتراك، حيث اعترف بأن ما يعرف في تركيا بـ"الدولة العميقة" لا تزال نشطة، وأن أعضائها يجتمعون مرة أو مرتين كل شهر في اجتماع يسمى بـ"مجلس الأكاديميين" (*Encümen-i Daniş*)، الذي يعتبره بعض الكتاب^(٣) "الكيان الأعلى" لهذه الدولة العميقة، الذي يتعامل مع الأطلسيين أو الأوراسيين أو الإسلاميين أو أي مجموعة أخرى بحسب الظروف المحلية والإقليمية والدولية السائدة. (نقصد بـ"الأطلسيون" هنا المجموعات التي ترى أن مصلحة تركيا تكمن في وقوفها إلى جانب حلف شمال الأطلسي الناتو والعالم الغربي عمومًا؛ في حين نقصد بـ"الأوراسيون" المجموعات التي تدافع عن وجوب ابتعاد تركيا عن الولايات المتحدة والغرب وانضمامها إلى المحور الروسي الصيني).

كفريك أوغلو الذي كان الاسم الأبرز للانقلاب الأبيض في ١٩٩٧ أضاف قائلاً: "لدينا مجموعة خاصة بنا تعرف باسم أنجومان دانيش، نجتمع مع أعضائها على مدار أسبوعين لمناقشة قضايا الساعة"، موضحًا أن المجموعة تضم جنرالات سبق أن شغلوا مناصب رفيعة في المؤسسة العسكرية وبرلمانيين سابقين ووزراء وأكاديميين وولاة مدن ومدراء أمن. ولفت إلى أن المجموعة تجري مباحثات في تلك الاجتماعات، ثم تسجل الملاحظات والاقتراحات التي يتوصل إليها أعضاؤها لعرضها على صناع القرار في تركيا، رغم أنه ليس لها قيد رسمي أو صفة قانونية داخل الدولة، وإنما تجتمع وتسير أعمالها بشكل سري، ولا تشارك الموضوعات التي يتم مناقشتها في الاجتماع مع أي مؤسسة أو طرف ثالث.

كما تطرق إلى خلفية مقولته الشهيرة "قرارات ٢٨ فبراير ١٩٩٧ الخاصة بمكافحة الرجعية الدينية سيستمر تطبيقها ألف عام"، حيث قال: "كان صحفيون سألوا رئيس الوزراء في ذلك الوقت بولند أجاويد عما إذا كانت مدة قرارات عملية ٢٨ فبراير ١٩٩٧ انتهت أم لا. وهو (أجاويد) ردّ عليهم قائلاً: لقد أغلقنا ملف ٢٨ فبراير ١٩٩٧! وبعد هذه التصريحات بأيام انعقد اجتماع لمجلس الأمن القومي، وأنا بدوري قلت للحضور تعليقاً على تصريحات أجاويد: قرارات ٢٨ فبراير جاءت في وجه الأنشطة الرجعية المخالفة للمادة الثالثة من الدستور. لذا سيستمر تطبيق تلك القرارات ما دامت الأنشطة الرجعية مستمرة، فلو استمرت ألف عام فإن التطبيق سيستمر ألف عام أيضاً".

كامل مامان، الكاتب الصحفي المعروف بكتبه عن الدولة العميقة بصورتها التقليدية (منظمة غلاديو الأطلسية) والحديثة (تنظيم أرجنكون الأوراسي)، يزعم أن مجموعة وناي "أنجومان دانيس" كيان صهيوني طور أعضاؤه المؤلفون من الجنرالات المتقاعدين أساساً أيديولوجية كمالية على مقاسهم، بعد وفاة مصطفى كمال أتاتورك، ويرون كل من يعارض هذه الأيديولوجية "عدو الدولة"، ويعتبرون أنفسهم وقراراتهم فوق الدستور والقانون، مشيراً إلى وجود آليات مختلفة تابعة لهم تنفذ القرارات التي يتخذونها في الاجتماعات السرية الدورية.^(٤)

ودافع نجم الدين كارادومان، رئيس نادي أنجومان دانيس، الذي سبق أن شغل منصب رئيس البرلمان أيضاً، عن ضرورة وجود الدولة العميقة قائلاً: "لا بد من الدولة العميقة ورئيس لها.. الدولة العميقة توجد في تركيا ويجب أن تبقى، فنحن بحاجة إليها دائماً".^(٥)

لذلك لا يمكن استيعاب تاريخ تركيا الحديث وأحداثه المعقدة والمقومات الخفية التي توجه سياستها الداخلية والخارجية من دون معرفة "الدولة العميقة" ومدارسها الرئيسية مع جذورها التاريخية.

إن الدولة العميقة، بمدارسها المختلفة، تشكّل وتنظّم نفسها ككيان مستقل أو مواز داخل كل جهاز رسمي، لذا أصبح من العادة في تركيا وجود جهاز استخباراتٍ سرّي داخل جهاز الاستخبارات الظاهر، وأمن سرّي داخل جهاز الأمن الظاهر، وقضاء سرّي داخل جهاز القضاء الظاهر، وجيش سرّي داخل الجيش الظاهر.. وهي تستطيع أن تبقى مسيطرة على الدولة الظاهرة بفضل هذه الكيانات "السرية" التي تؤسسها داخل كل جهاز رسمي بعيداً عن القوانين

والدستور، وعلاقتها الغامضة مع مراكز القوى في المنطقة والعالم، كالمعسكر الغربي بقيادة أمريكا وبريطانيا، والمعسكر الأوراسي بقيادة روسيا والصين.

هذا الكيان السري انتشر بشكل أساسي داخل المؤسسة العسكرية ليتخذها ستاراً لنفسه ويجعلها أداة لشرعيته ويوظف قوتها المسلحة عند الحاجة، بحيث لا تستطيع الحكومات المنتخبة الخروج عما يرد فيما يسمى بـ"الكتاب الأحمر" (وثيقة الإستراتيجية الوطنية)، الذي هو بمثابة "الدستور السري"، ويكتبه طاقم مصغّر يسمى بـ"مجلس الأمن التركي"، ويتكون معظم أعضائه من العسكر؛ وهو من يحدد السياسات الداخلية والخارجية للجمهورية التركية ويفرضها على الحكومة. إلا أن له أذرعاً كثيرة كالأخطبوط في الجيش وسائر الأجهزة والهيئات وجميع قطاعات الحياة المدنية، بدءاً من الجامعات وانتهاءً بالجماعات العلمانية أو الإسلامية. ويقال إن مؤسس حزب الحركة القومية التركية ألب أرسلان تركيش الراحل هو أول من أطلق هذا الاسم على هذا الكتاب بسبب لون غلافه الأحمر.^(١)

هذا الكيان يرى ويقدم نفسه "مالك" الدولة التركية، ويفعل كل شيء دون النظر إلى موافقته أو مخالفته للدستور والقانون، ويوظّف في سبيل تحقيق هذا الهدف كل الأفكار والأيدولوجيات مهما كانت، وجميع العصابات والتنظيمات الإجرامية الأخرى وفق أهدافها، والشخصيات الوازنة في الجيش خاصة، والسلك البيروقراطي والسياسي عامة، عن طريق الإرهاب والترويع والابتزاز والوعود المالية و"فخاخ العسل" (الخدمات الجنسية)، وما إلى ذلك من الأدوات، من أجل خلق قوة سياسية واقتصادية وتوفير "حصانة قانونية" لأعضائه.

ولأن هدف هذا الكيان متداخل مع الإطار المرسوم لتركيا أو الدور المسند إليها من قبل القوى الإقليمية والدولية، وهو "الحفاظ على الوضع الراهن"، و"منع تطورها أكثر من اللازم" فكرياً واقتصادياً وعسكرياً، فإنه لا يجد صعوبة في تكوين تحالفات مع مثيلاته في بعض الدول الواقعة تحت حكم المعسكر الأطلسي أو الأوراسي أو العالم الإسلامي.

نظراً لأن عدد أعضاء هذا الكيان السري محدود للغاية، وليست له قاعدة شعبية، فإنه لا يسعى للوصول إلى السلطة غالباً، وإنما يحاول توجيه الحكومات من وراء الستار في إطار أهدافه عن طريق توظيف سلاح "الإرهاب" وخلق عداوة وبغضاء بين القوميات والطوائف الموجودة في البلاد وأصحاب الأفكار المختلفة. وإذا ما خرجت تلك الحكومات عن الإطار الذي يرسمه لها يهتّب من مكانه لتعبئة وتحريض الإعلام، "القوة الأولى"، والجيش "القوة

الثانية" في تركيا ضدها، بعد إشعال فتيل الإرهاب والفوضى والانفجارات الشعبية، إلى أن تتأدب تلك الحكومات أو تذهب لتأتي تلك التي تقع تحت سيطرتها.

الدولة العميقة لها أوجه وأقنعة وكوادر مختلفة للغاية تُبرز إحداها إلى الواجهة وتهمل الأخرى تبعاً للأداء والتيار الصاعد ومفهوم العدو والتهديد في الزمن المعيش الذي تحدده وفق أهدافها ومصالحها، بالإضافة إلى الظروف الإقليمية والدولية، وبالتالي تُبرز الكوادر الناجحة التي تتماشى مع هذا التيار الصاعد ومفهوم العدو والتهديد لكل مرحلة، وتقوم بتصنيفة عناصرها السفلية القديمة لتعمل مع عناصر جديدة، وتوظف الصراع المندلع بين الطرفين أثناء التصنيفية في تصميم المرحلة الجديدة، مع الإبقاء على العناصر العليا أو الأساسية. وهذا هو سر ظهور بعض رجالها بهويات وأيديولوجيات متناقضة من مرحلة إلى أخرى كما سنرى.

وهناك كيان أعلى لهذه الدولة العميقة هو العنصر الأساسي الذي لا يتغير وهو من يقوم بتنظيم عملية الانتقال من محور إلى آخر، ومن قناع إلى جديد، وكادر إلى جديد وفقاً للظروف السائدة. فهو، أي الكيان الأعلى ظهر بقناعه "الأطلسي" بين الفترة من أربعينات القرن المنصرم حتى الثمانينات، وتعامل في تلك الفترة مع كوادر منحدره من "التيار القومي المحافظ" عندما حدد الاتحاد السوفيتي الشيوعي "عدواً" وأطماعه التوسعية "تهديداً" لنفسه؛ وظهر بقناعه "الأوراسي" بين الفترة من الثمانينات حتى الألفية الجديدة، وتعامل مع كوادر تنتمي إلى "التيار القومي الكمالي العلماني المتطرف" عندما حدد "الرجعية الدينية" أو الإسلام عدواً وتهديداً بعد زوال الخطر والتهديد الأول.

لكن ما لا يعلمه معظم المهتمين بالشأن التركي أن الكيان الأعلى للدولة العميقة فتح "قناة" داخل أجهزة الدولة وسمح بنشوء ونمو جناح ثالث عبرها منذ الخمسينات يتكون أعضاؤه ممن ينتمون إلى "الإسلام السياسي" لكي يستخدمهم عند الحاجة إليهم. ومع أن هذا الجناح اضطلع بأدوار مختلفة منذ نشأته الأولى ومراحل تطوره الطويلة، لكن دوره الأبرز بدأ يظهر في التسعينات رويداً رويداً، ومن ثم بلغ الذروة اعتباراً من الألفية الثالثة، إلى أن سيطر عليه أردوغان وغير شكله ومساره بالكلية بعد إقصاء الفرق المختلفة معه بعد العقد الأول من حكمه.

يجب أن نلفت ونحن نتناول هذا الموضوع بالغ الخطورة إلى نقطة مهمة للغاية لمنع سوء الفهم والتفاهم وهي أن ما قلنا أعلاه لا يعني أن كل من ينتمي إلى إحدى هذه المدارس

السياسية (الأطلسية والأوراسية والإسلاموية) وفرقها المختلفة هو من عناصر أو رجال الدولة العميقة. بل مهمة الكيان الأعلى للدولة العميقة تتمثل في استغلال وتوظيف أي فكر وأي شخص وأي نوع من مجموعة وكادر في إطار أهدافه ومصالحه. فهو يوجه مسار الأحداث ويسيطر على الأفكار وقادتها البارزين باحترافية فذة من خلال رجاله الذين ينشرهم حولهم بصورة طبيعية، وآلته الإعلامية المتنوعة للغاية، على نحو لا يشعرهم بذلك.

كما أن بعض الحركات السياسية، بغض النظر عن توجهاتها، فضلت استغلال "المساحة" التي تقدمها تلك الدولة المسيطرة على زمام الأمور، في كسب نفوذ وقوة، ومن ثم الانتقال إلى تنفيذ مشروعها السياسي الذاتي بعد التمكن من السلطة في نهاية المطاف.

بمعنى أننا لا نتهم كل من له علاقة بهذه المدارس السياسية الثلاث بسوء النية والخيانة على الإطلاق، بل معظم الممتنمين إلى هذه المدارس لا يشعرون بأنهم أصبحوا أداة من أدوات هذه الدولة العميقة، بل يظنون في كثير من الأحيان أنهم يخدمون لوطنهم وشعبهم، وعندما يشعرون بذلك يصابون بخيبة أمل كبيرة، ويحاولون الانفلات من أذرع هذا الأخطبوط إن لم يُفْتِ الأوان ولم يقدموا له بأيديهم أوراقاً يستحيل معها الانفصال عن أذرع. خير مثال على ذلك الاعترافات المثيرة التي أدلى بها بعض القوميين المحافظين من أمثال الكاتب المرموق ممتاز توركانه واليساريين الاشتراكيين القدماء من أمثال الكاتيبين الألمعيين شاهين ألباي وجنكيز شاندار الذين انفصلا عن جريدة "أيدينليك" الأوراسية التابعة لزعيم حزب الوطن "الأوراسي" دوغو برينجك.^(٧)

مجرد النية الخالصة لا يكفي تحصيل النتائج المرجوة إن لم يتم وضع إستراتيجية شاملة لكل المحطات التي سنمر بها حتى وصولنا إلى المكان المرغوب في المحطة الأخيرة. كما أنكم إذا سلكتم طريقاً فإنكم ستتجهون إلى الجهة التي حددها من شقّه وتصلون إلى المكان الذي عينه في نهاية المطاف، كذلك إذا بدأتم السير في الطريق الذي شقته الدولة العميقة بالتعاون مع حلفائها الإقليميين والدوليين فإنكم سوف تتحولون إلى أدوات ووسائل تحقق أهدافها الإستراتيجية، ولن يبقى لكم في النهاية إلا التعب والرهق وتحطيم أحلام التابعين لكم. أما الموقف الصحيح في هذا الصدد فهو أن تضعوا أنتم المشروع وتحددوا أنتم بدايته ونهايته ووسطه في إطار القيم التي تؤمن بها.

جذور الدولة العميقة

لقد أسس مصطفى كمال أتاتورك الجمهورية التركية على أنقاض الإمبراطورية العثمانية كدولة قومية علمانية تطبق نظاما برلمانيا ينتخب الشعب أعضائه، وتبنى برنامج "التحديث" / "العصرنة" و"التغريب" / "الأوربة"، وطرح أفكارًا "ثورية"، وطور مشاريع عديدة وطبقها في هذا الإطار العام، كما كان ذلك توجهًا سائدًا في كل العالم عقب انهيار الإمبراطوريات الكبرى وظهور الدول القومية الصغرى. ثم أدى دوره ورحل بعد ذلك من هذه الدنيا بحسناته وسيئاته، تاركًا وراءه تركيا الفتية المحتاجة إلى التطوير والتقدم من النواحي السياسية والاقتصادية والثقافية والحضارية.

وكل من أتى بعد أتاتورك من الحكام، سواء كانوا يساريين أو يمينيين أو إسلاميين، بدءًا من عصمت إينونو وانتهاءً بأردوغان، حاول وضع لبنات جديدة على صرح هذا الوطن للرفع به إلى مستويات أعلى، وتطوير مؤسساته باستخدام آليات السياسة "الشرعية"، وذلك انطلاقًا من الرؤية أو الأيديولوجية التي تبناها، بطبيعة الحال، بغض النظر عن نجاحه أو فشله في تحقيق الحرية والعدالة والرفاهية المطلوبة للشعب.

في محاولة لالتقاط الخيط من بدايته، يجب علينا أن نلقي نظرة سريعة على طبيعة الحكم والمجتمع في مرحلة التحول من الإمبراطورية العثمانية إلى الجمهورية التركية الحديثة حتى يمكن الاطلاع على الجذور التاريخية التي أنتجت الواقع المعقد الحالي في تركيا.

بسبب انضمام أراضي أوروبية وبلقانية إلى حدودها جراء الحروب، خاصة بعد فتح إسطنبول، بدأت الدولة العثمانية تشهد تحولاً سكانيًا كبيراً، وتضمّ أنواعاً مختلفة جداً من القوميات والطوائف الأخرى. وشكل الأقليات، بمن فيهم اليهود والأرمن والشراكسة واليونان والبلغار وغيرهم، العنصر البارز في عالم التجارة والفن والجهاز البيروقراطي في المدن الكبيرة للدولة العثمانية منذ البداية؛ في حين أن الأغلبية السنية كانوا عامة من القرويين المقيمين في المناطق الريفية. ولم يتغيّر هذا الوضع بعد سقوط الدولة العثمانية وتأسيس الجمهورية التركية على يد أتاتورك. فمثلما كانت الطبقة المثقفة في الدولة العثمانية تتألف من الأقليات بصفة عامة، كذلك قامت الجمهورية الجديدة على فئة النخب أيضاً. هذا أدى إلى تقسيم وتوزيع المناصب البيروقراطية والوظائف العامة بين هذه الأقليات، على الرغم من أن "المحافظين السنيين" من الأتراك والأكراد كانوا يمثّلون الأغلبية والعمود الفقري في العهدين العثماني والجمهوري معاً.^(٤)

ونظرًا لأن هذه الأقليات كانوا بحاجة إلى من يؤويهم ويحميهم إزاء بعض الممارسات القمعية، التي أقدمت عليها الدولة العثمانية من حين لآخر، خاصة في مراحلها الأخيرة تحت حكم جمعية الاتحاد والترقي، أصبحوا مرتعًا للتنظيمات السرية الداخلية وامتداداتها الخارجية لتستغلها في تنفيذ سياساتها وتحقيق أغراضها في العهدين على حد سواء. ومن المرجح أن مفهوم "الدولة العميقة" أو "الكيان العميق" بدأ يظهر في فترة الانتقال من الدولة العثمانية إلى الجمهورية التركية وإن أخذ فيما بعد مسميات مختلفة، الفترة التي شهدت اضطرابات هائلة على كل الأصعدة أسفرت عن انقسام أراضي العثمانيين إلى دويلات قومية.

هذا المفهوم يدل في مجمله على "الكيان الأعلى" الذي يرى نفسه فوق كل سلطات الدولة ومؤسساتها، بما فيها رئاسة الأركان العامة، وفوق الدستور والقانون؛ بل يعتبر نفسه وفكره هو القانون والدستور، ويوظف جميع الكيانات الصديقة أو الحليفة العلنية والسرية، بل حتى الكيانات العدو، مع أفكارها وأيديولوجياتها المختلفة أو المتناقضة، في ممارسة سياسة خارج قواعد الديمقراطية والسياسة الشرعية. فهو يعمل من خلف الستار أو في المياه العميقة بعيدًا عن سيطرة القانون، ويسعى إلى تحقيق مصالح ذلك الكيان الأعلى، بالتغلب على مؤسسات الدولة واستغلالها بالمخالفة الصريحة للدستور والقانون أو بالاحتيال عليهما. والهدف من كل ذلك هو توليد القوة السياسية والمكانة الاجتماعية والثروة الاقتصادية.^(٩)

هناك باحثون يرون أن أتاتورك ذاته من أسس هذه الدولة العميقة في عام ١٩٢٣ (وهو تاريخ تأسيس تركيا الحديثة أيضًا)، من مجموعات تضم ضباطًا من القوات المسلحة والشرطة ورجال القضاء والبيروقراطيين وعناصر أخرى، بهدف القيام بأعمال سرية، بما يشمل الاغتيالات، للحفاظ على علمانية الدولة التي أنشأها ومحاربة أي فكر أو حركة أو حزب أو أعضاء في الحكومة من شأنه تهديد العلمانية.^(١٠)

هذا الزعم يتوافق مع ما صرح به وزير الداخلية التركي الأسبق "محمد آغار" المعروف بتوجهاته القومية وسبق أن أودع السجن المشدد المغلق في إطار قضية حادثة "سوسورلوك" الشهيرة، التي سيأتي ذكرها في هذا الكتاب؛ حيث أجاب على سؤال للجنة التحقيق البرلمانية في الانقلابات العسكرية عن الدولة العميقة في ٢٠١٢ قائلاً: "إن الدولة العميقة لم تخسر أي أرض سوى الموصل والكرجوك"،^(١١) التركمانيتين المتروكتين للعراق شريطة قبول الانتداب البريطاني عليهما لمدة ٢٥ سنة. بمعنى أنه يعيد تاريخ الدولة العميقة إلى أيام معاهدة "لوزان" الموقعة في

٢٤ يوليو ١٩٢٣ على أقل تقدير. وما يجعل هذا التصريح مهمًا أن هذه المعاهدة تزامنت مع تحوّل المخابرات العثمانية المسماة بـ"التشكيلات المخصوصة" إلى "المخابرات التركية" الحالية.

إلا أن هناك من يذهب إلى أبعد من ذلك؛ فالكاتب الصحفي والبرلماني عن حزب العدالة والتنمية "شامل طيار"، الذي ألف عديدًا من الكتب حول تنظيم أرجنكون، وهو العبء الجديدة التي ارتداها الكيان الأعلى للدولة العميقة القديمة بعد التسعينات، يزعم أن تاريخ التنظيم يمتد إلى أيام "جمعية الاتحاد والترقي" في العهد العثماني. إذ يقول في كتابه الموسوم بـ(*Kıta Dur*) الذي يتناول فيه العلاقة بين العسكر والمدنيين في الفترة الأخيرة على نحو تفصيلي: "تنظيم أرجنكون الراهن ترجع جذوره إلى زمن الاتحاد والترقي. والبؤرة الأساسية للاتحاد والترقي هي التي أطاحت بالسلطان العثماني عبد العزيز من خلال انقلاب دموي عام ١٨٧٦". ومن ثم يشير إلى صلة الدولة العميقة بالماسونية العالمية قائلاً: "العديد من الباشوات العثمانيين المشاركين في ذلك الانقلاب أو الداعمين له كانوا على صلة بالماسونيين، وكان حسين عوني باشا، أحد المخططين لهذا لانقلاب، "الرقم الأول" للدولة العميقة وقتها".^(١٢)

في حين أن الكاتب الصحفي فاروق أرسلان، المعروف بكتاباتاته في قضية الدولة العميقة في تركيا وصلاتها الدولية، يزعم أن مجلس العلاقات الخارجية (*Council on Foreign Relations*)، وهو منظمة أمريكية مستقلة في شكل خلية تفكير تهدف إلى تحليل السياسة الأمريكية والعالمية، هو الذي يسيطر على الدولة العميقة في تركيا من خلال فرعها الرسمي الذي يدعى "لجنة العلاقات العالمية". ويصف الكاتب هذا المجلس بـ"أقوى وأعمق جماعات الضغط الصهيونية"، والمرتبطة بما سماه "الدولة العميقة البريطانية اليهودية"، وينعت هذه الأخيرة بـ"بؤرة الفتنة العالمية". وادعى أيضًا أن هذا المجلس الأمريكي البريطاني قسم كل تركيا بين أكبر ١٨ رجل أعمال في إسطنبول ينحدرون من "يهود الدونمة" الذين يقال إنهم يظهرون الإسلام ويحافظون على يهوديتهم ولعبوا دورا كبيرا في إسقاط الدولة العثمانية وقيام الجمهورية التركية الحديثة على يد جمعية الاتحاد والترقي.

ومما زعمه الكاتب أيضًا أن هنري كيسنجر، وزير الخارجية الأمريكي الأسبق، هو المدير العام للدولة العميقة الأمريكية والعالمية؛ في حين ادعى أن رحمي كوتش، وهو من أكبر وأغنى رجال الأعمال الأتراك وأول رئيس للجنة العلاقات العالمية، فرع مجلس العلاقات الخارجية الأمريكي في تركيا، هو المدير العام للدولة العميقة في تركيا.^(١٣)

ومع أن ما قاله أرسلان مجرد أطروحات تفتقر إلى أدلة موضوعية للتأكد من صحتها أو عدمها، لكن الذي ليس فيه شكّ هو أن هناك ظاهرة الدولة العميقة في تركيا وإن كان هناك اختلاف في تحديد هوية الكيان الأعلى الذي يسيطر عليها.

ومع التسليم بعودة جذور الدولة العميقة إلى العهد العثماني، إلا أن ظهورها بشكل أكثر تنظيمًا جرى في عهد رئيس الوزراء الأسبق عدنان مندريس؛ حيث انضمت تركيا إلى حلف شمال الأطلسي "الناتو" في ١٨ فبراير ١٩٥٢، وأخذت موقعها في المعسكر المعادي للاتحاد السوفيتي الشيوعي وطموحاته التوسعية في فترة الحرب الباردة بين ١٩٤٧-١٩٩١.

جيوش الناتو السرية

كان المعسكر الغربي، بقيادة الولايات المتحدة وبريطانيا، غير "هوية العدو" بعد الحرب العالمية الثانية (١٩٣٩-١٩٤٥) لتصبح الشيوعية هي العدو الجديد. فعقب تصاعد العداء للشيوعية والتوجس من الاتحاد السوفيتي في عهد الرئيس الأميركي "هاري ترومان"، رأى الضباط الذين يسيطرون على حلف الناتو ضرورة إطلاق "حرب سرية"، استلهاماً للتكتيك الذي استخدمه "الحلفاء" ضد القوات الألمانية، وهو: التخريب في ما وراء خطوط العدو. ثم اتخذ سياسيون رفيعو المستوى ومسؤولون في الحكومات الأوروبية، بالاتفاق مع المخابرات الأمريكية والبريطانية والمخابرات العسكرية التابعة لحلف "الناتو"، قراراً بإنشاء "جيوش سرية"، لمواجهة تهديد الاتحاد السوفيتي والشيوعية، وإبعادهما عن أوروبا وكل الدول الأعضاء في الحلف، ومنع الأحزاب الشيوعية الواقعة تحت التأثير السوفيتي بوسائل غير عادية من الاستيلاء على السلطة في تلك البلدان. وفي هذا الإطار، تولّت المخابرات الأمريكية والبريطانية تأسيس قوات عسكرية وأخرى مدنية، وتدريبها على طرق "الحرب غير النظامية" وتهيئتها لمهمة تشخيص الشيوعيين والتحضير لحرب عصابات ضد القوات السوفيتية التي كان الناتو يتوقع أنها ستغزو أوروبا أو الدول الأعضاء الأخرى، بما فيها تركيا التي كانت الشيوعية والإلحاد رائجتين جدا في تلك الفترة، خاصة بين الشباب الناشئين على نظام التعليم الجديد القائم على الفصل بين العلوم الدينية والعلوم الحديثة.

وتكشف الوثائق أن جيوش الناتو السرية هذه كانت موجودة طوال حقبة الحرب الباردة في ١٦ دولة عضوة بالحلف، بينها تركيا واليونان وإسبانيا والبرتغال والدانمارك والنرويج، بالإضافة إلى أربع دول محايدة كالسويد وسويسرا. واللافت أن هذه الجيوش حملت أسماء

مشفرة، وفق البلد الذي عملت فيه، غير أن الاسم الأصلي لها كان "Stay-Behind"، بمعنى "البقاء في الخطوط الخلفية للعدو لتخريبه من الداخل".^(١٤)

وسمي جيش الناتو السري في اليونان (*Sheep Skin*)، وبلجيكا (*SDRA-8*)، وهولندا (*Command*)، وألمانيا الغربية (*Gehne*)، والنمسا (*Schwert*)، وفرنسا (*Rose de Vent*)، وإيطاليا (*Gladio*)، وإسبانيا (*GAL*) وبريطانيا (*Secret British Network*).

ولا بد من التأكيد على أن خطورة هذه الجيوش كانت تكمن في أن هذه الخلايا لم يكن ولاؤها للدولة العضوة وشعبها، وإنما كان لقيادة حلف الناتو المسير أساساً من قبل واشنطن ولندن، الأمر الذي يشكّل مشكلة حقيقية إذا تعارضت مصالح وإستراتيجيات الدول المستضيفة لها وتلك التي يتوخاها الناتو.

تنظيم غلاديو في إيطاليا

ولمّا لم يحصل أي غزو بين المعسكر الغربي والشرقي، اتخذ حلف الناتو قراراً بإلغاء أو تصفية هذه الجيوش السرية اعتباراً من نهايات الحرب الباردة (١٩٤٧ - ١٩٩١). وتحققت عملية تصفية هذه الجيوش في صمت تام وهدوء كامل في معظم الدول الغربية ما عدا إيطاليا، حيث قاومت الشبكة المعروفة هناك باسمها المشفر "غلاديو" (السيف)، وانكشف أمرها انكشافاً مدوّياً اطلع عليه كل العالم.

كانت إيطاليا شهدت ٤,٢٩٨ حادثة إرهابية ما بين ١٩٦٩ - ١٩٨٠، السنوات التي كانت الشيوعية مؤثرة فيها جداً، وتبين فيما بعد أن معظم هذه الأحداث نفذها تنظيم غلاديو. وكان مقتل ٨٥ شخصاً جراء انفجار قنبلة في محطة قطار "بولونيا" في أغسطس ١٩٨٠ من أكبر العمليات الإرهابية التي ارتكبتها هذا التنظيم. وكان غلاديو من اختطف رئيس الوزراء "الدو مورو" وقتله بإطلاق النار عليه، ثم صور للرأي العام على أن الكتائب أو "الألوية الحمراء" من ارتكبت الجريمة. وعندما انتهت الحاجة إلى هذا التنظيم، بعد انتهاء الحرب الباردة، كان من الضروري تصفيته، فقام القضاء الإيطالي المزود بصلاحيات كبيرة باجثائه من جذوره. لذلك خرج المدعي العام المزود بصلاحيات موسعة "أنطونيو دي بيترو"، وفتح قضية أطلقت عليها "عملية الأيدي النظيفة"، أسفرت في المحطة الأخيرة عن تصفية هذه الشبكة كاملاً. وكان المدعي العام دي بيترو رفع شكوى جنائية ضد ٧,٤١٧ شخصاً في إطار القضية، واستصدر من المحكمة قرارات اعتقال طالت حتى رئيس الوزراء الأسبق "بيني كراكي" و١٢ وزيراً سابقاً وعديداً من البرلمانين، ومجموعة كبيرة من العسكريين المتقاعدين والمدنيين.^(١٥)

إلا أن بعض هذه الجيوش السرية حافظت على وجودها وواصلت أنشطتها حتى بعد قرار التصفية، وشكلت خلايا داخل جهاز الشرطة، والجيش، والمخابرات، والأجهزة الأخرى، ولعبت دوراً خطيراً في السياسة الداخلية، وتورطت في نشاطات تخريبية، من قبيل إرهاب الدولة والمراقبة والدعاية السوداء والاعتقالات، بالوسائل الإعلامية والأسلحة والمتفجرات والمعدات العسكرية التي أخفتها في أماكن مختلفة من الغابات والمخابئ.

غلاديو تركيا

بحسب التصريحات التي أدلى بها الجنرال المقدم "شنول أوزبك" المتقاعد من دائرة العمليات الخاصة في الجيش التركي لصحيفة "طرف" التركية عام ٢٠١٠، فإن مجموعة من الضباط (١٦ ضابطاً) تم إرسالهم إلى الولايات المتحدة لتلقي تدريبات خاصة في ١٩٤٨، أي قبل ٤ سنوات من انضمام تركيا رسمياً إلى حلف الناتو، بينهم الزعيم السياسي القومي "ألب أرسلان توركيش"، الذي أسس فيما بعد حزب الحركة القومية الذي يرأسه اليوم دولت بهجلي، حليف أردوغان. ومن ثم أسس "دانيش كارابيلين"، الذي كان ضمن المجموعة المرسلة إلى أمريكا، "مجموعة التعبئة التكتيكية" (*Tactical Mobilisation Group*) في عام ١٩٥٢ ضمن قيادة القوات الخاصة بصورة سرية خارج القوانين واللوائح المعمول بها في الجيش، وكانت تختار عناصرها وكوادرها من "المدنيين"، وتنظمها على طريقة "خلايا" لا تعرف أي خلية الخلايا الأخرى، وقد لا يعرف أعضاء في الخلية ذاتها الأعضاء الآخرين، وتدربها على حرب العصابات والشوارع.

ويؤكد شنول أوزبك أن مجموعة التعبئة التكتيكية أُسست من أجل التصدي للتقنيات والتكتيكات التي تستخدمها "الشيوعية" للانتشار في تركيا ومنع استيلائها على السلطة. بمعنى أن المؤسسين لهذه المجموعة قالوا: بما أن الشيوعيين يلجأون إلى استخدام أساليب حرب العصابات والشوارع، فيجب استخدام الأساليب ذاتها للنجاح في منعهم من تحقيق أهدافهم. وانطلاقاً من هذه الرؤية أسسوا تنظيمًا سرّيًا، وأخفوا أسلحة تحت الأرض منذ أربعينات القرن الماضي لاستعمالها عند الحاجة. كما يشير أوزبك إلى أن أعمال تأسيس هذا التنظيم انطلقت عام ١٩٥٢ حيث انضمت تركيا رسمياً إلى الناتو في ظل حكومة عدنان مندريس.^(١٧)

وبحسب تصريحات أدلى بها الجنرال المتقاعد "كمال يماق" الذي تولى رئاسة هذه الوحدة أو المجموعة في سبعينات القرن الماضي، فإن الولايات المتحدة كانت تقدم

لهذه الوحدة مليون دولار سنويًا عبر "البعثة العسكرية الأمريكية المشتركة لمساعدة تركيا" (JUSMMAT) في العاصمة أنقرة، لكنها قطعت هذه المساعدة بعد أن اتخذت قرارًا بتصنيفتها، بالتزامن مع زوال الخطر السوفيتي.^(١٧)

ظلت مجموعة التعبة التكتيكية/وحدة العمليات الخاصة سرًا لا يعرفها أحد إلا من أسسوها وعدد قليل جدا من رجال الدولة، لكن عقب قرار الناتو بتصنيفتها وقطع واشنطن المعونات السنوية منها، بدأت تعاني من مشكلة تمويل. واطلع رئيس الوزراء الأسبق بولند أجاويد "اليساري" (١٩٧٤-١٩٧٩) على هذه الوحدة السرية في المؤسسة العسكرية "صدفة" عندما طالب رئيس الأركان العامة آنذاك "سميح سانجار" (١٩٧٣-١٩٧٨) حكومته بتقديم أموال من الميزانية السرية للدولة. ولما تساءل أجاويد عن سبب طلب هذا القدر من الأموال والمجالات التي ستُنفق فيها اضطر رئيس الأركان تزويده بمعلومات عن طبيعة هذه الوحدة، فأصبح أجاويد أول مسؤول يكشف الغطاء عن هذه الوحدة ويعلن أن لها أعضاء من "المدنيين" أيضًا.^(١٨)

جيش تركيا السري

ويقول الكاتب المتخصص في تاريخ السياسة التركية الحديث وشؤون الشرق الأوسط البروفيسور سداث لاجينير: "على الرغم من أن السلطات الرسمية تزعم أن تنظيم "كونتر غيريلا" (غلاديو تركيا) المؤسس في قبرص التركية، أي وحدة العمليات الخاصة، تمّت تصنيفها فيما بعد أو تم تطهيرها من عناصرها المدنية على الأقل، إلا أن عمليات وتحقيقات أرجنكون، التي بدأت في عام ٢٠٠٧، أثبتت أن دورها ومهمتها استمرت بشكل أو بآخر".

وساند رأيه بما كتبه الباحث السويسري "دانييل غانسر" في كتابه الشهير "جيوش الناتو السرية - العملية غلاديو والإرهاب في أوروبا الغربية"، الذي كان في الأصل أطروحته لنيل الدكتوراه، وقضى أكثر من عشر سنوات في هذه الدراسة. لقد أفرد غانسر مساحة كبيرة لتركيا في هذا الكتاب وأكد: "أن الجيش السري في تركيا يمتلك تاريخًا قمعياً سلطوياً أكثر من كل جيوش الناتو السرية في أوروبا الغربية. فهذا الجيش المسمى كونتر غيريلا واصل أنشطته حتى بعد الكشف عن جيوش الناتو السرية في أوروبا الغربية".

ثم أعطى لاجينير معلومات حول تاريخ هذه الوحدة قائلاً: "لقد غير قائد هذه الوحدة آنذاك جهاد أكيول اسمها من شعبة الحرب الخاصة إلى وحدة العمليات الخاصة بعد عام

١٩٦٧. وهذه الوحدة المتخصصة في العمليات ضد القوات غير النظامية أصبحت الجيش السري داخل الجيش الوطني.

لاجينير تابع أن رئاسة الأركان العامة أعلنت في ١٦ نوفمبر ١٩٩٠ أنها ستعيد النظر في مهمات شعبة الحرب الخاصة أو العمليات الخاصة كلما حدثت تغييرات في الإستراتيجيات العسكرية في إطار التطورات العالمية، واستبدلت اسم هذه الوحدة في عام ١٩٩٤ باسم "وحدة القوات الخاصة".^(١٩)

وقد كشف تقرير رسمي أعدته لجنة التحقيق البرلمانية في عام ٢٠١٢ أن عدد "الموظفين المدنيين" في هذه الوحدة الذين تدربوا على حرب العصابات والحرب النفسية بلغت "مئات الآلاف".^(٢٠)

من الأطلسيين إلى الأوراسيين

ومن المفارقة أن الكيان الأعلى للدولة العميقة تعامل مع أعضاء مجموعة التعبئة التكتيكية، التي تحول اسمها فيما بعد إلى "شعبة الحرب الخاصة"، ثم استقر على "وحدة العمليات الخاصة"، بواقع أنها شكّلت أساساً في مواجهة الاتحاد السوفيتي الشيوعي، إلا أن الأمر انقلب رأساً على عقب بالكلية حينما قطعت الولايات المتحدة مساعداتها وقررت حلّها وتصفيتها منذ ثمانينات القرن المنصرم. حيث تدخل هذا الكيان الأعلى ومنع تصفية هذه الوحدة بشكل كامل، مع تغيير في أيديولوجيتها ومفهوم عدوها، فأصبحت "روسيا" المأوى والحامي الجديد، فيما صارت "أمريكا" العدو والمستهدف الجديد، كما أن أيديولوجيتها أو هويتها تحولت من "القومية المحافظة" إلى "القومية اليسارية العلمانية المتطرفة"، وأيديولوجيتها من الأطلسية إلى الأوراسية.

ويلفت الجنرال أوزبك إلى نقطة مهمة جدا لعلها تساعدنا على فهم تغير توجهات الدولة العميقة ومجموعة التعبئة التكتيكية / وحدة العمليات الخاصة المذكورة، بحسب ظروف الزمان والمكان، حيث يقول: "هناك انطباع خاطئ لدى العامة في الطابع التنظيمي أو الطريقة التنظيمية لهذه الوحدة. فهناك فرق جوهري بين الطريقة التنظيمية للوحدة قبل الانقلاب العسكري في ١٢ سبتمبر ١٩٨٠ وتلك التي اتبعتها بعد انهيار الاتحاد السوفيتي إلى يومنا هذا. فهذه الفترة شهدت ثورة "إسلامية" في إيران عام ١٩٧٩، وحدث بعدها بعام واحد انقلاب عسكري في تركيا، وتلت ذلك عاصفة التغيير في الاتحاد السوفيتي أيضاً. كل هذه التطورات

أدت إلى تغير مفهوم التهديد لوحدة العمليات الخاصة. فقد زال تهديد الشيوعية ليحل محله تهديد جديد تحت مسمى "الرجعية الدينية" أو "الخطر الإسلامي". أو يمكن أن تكون تلك الوحدة اعتبرتتهما سابقاً تهديدين في آن واحد، لكن الأولى كانت التهديد الأكبر والأقرب. ونظرًا لأنني عملت ضمن هذه الوحدة فترة من الزمن، فإني أتذكر أنها كانت تروج للطورانية، أي القومية التركية المتطرفة المفصومة عن الإسلام والمتأفزيا، بعد أن كانت تختار عناصرها من المجموعات القومية المحافظة / المتدينة المعارضة للفكرة الشيوعية".

ويسلط المقدم أوزبك مزيداً من الأضواء على التغير الحاصل في مفهوم التهديد لوحدة العمليات الخاصة قائلاً: "لقد تركت هذه الوحدة مفهوم القتال المسلح ضد الشيوعية و"الجيش الأحمر"، الذي قام بصورة أساسية على مجموعات قومية محافظة، لتتشبث بمفهوم الكفاح غير المسلح الذي تقوده في الوقت الراهن المجموعات الطورانية القومية المتطرفة البعيدة عن الدين والإسلام. واليساريون القدماء والماركسيون الذين تحولوا إلى الخط الكمالي أو الأيديولوجية الكمالية، ومجموعة "دوغو برينجك"، داخلون في هذا الصنف. فراحت العناصر القوية جسمًا ليأتي مكانها صحفيون وأرباب الكتاب والقلم وتنظيمات مدنية بقيادة زعماء غارقين في السن.. وهذه الوتيرة التي تطرّقنا إليها هي التي تقودنا إلى معرفة ما يسمى بـ"تنظيم أرجنكون"،^(٢) على حد تعبيره.

نخلص مما سبق إلى أن حلف الناتو شكّل جيوشاً سرية في أوروبا الغربية والدول الأعضاء في ظروف فترة الحرب الباردة، بغض النظر عن ضرورتها أو قانونيتها، لمواجهة خطر الاتحاد السوفيتي وأيديولوجته الشيوعية، ولما زال هذا الخطر اتخذ قرارًا بتصفيتها أو ضمّها إلى المؤسسات الرسمية الأخرى بصورة تدريجية. لكن جيشه السري في تركيا لم يرضَ بفقد "القوة" و"الموقع" الذي أحرزه ومكّنه من أن يكون حكومة الظل أو دولة داخل الدولة. وبينما كان يستمد شرعيته في البداية من مكافحة "الشيوعية" نرى أنه صنع لنفسه مهمة جديدة في المرحلة المتأخرة وهي مكافحة "الخطر الإسلامي" تحت مسمى "حماية النظام"، والحفاظ على "علمانية الدولة" و"مبادئ أتاتورك".

وهذا يدل على أن الكيان الأعلى للدولة العميقة اضطر للجوء إلى الحاضنة الأوراسية بعدما رفضته حاضنته الأطلسية الأولى، وسحب كوادره المنتمّة إلى التيار القومي المحافظ من المشهد ليبرز كوادره المنتمّة إلى التيار القومي الكمالي منذ منتصف تسعينات القرن المنصرم ليواصل السيطرة على زمام الأمور في تركيا.

ظاهرة السياسة العننية والسرية

ظاهرة الدولة العميقة في تركيا أدت إلى ظهور مجالين متوازيين لممارسة السياسة: سياسة عننية ظاهرة قانونية تقودها الحكومات المنتخبة، وسياسة سرية تقودها تلك الدولة العميقة تحت أي مجموعة أو محور كانت من دون أن تتقيد بالقانون والدستور، وتخضع لأي نوع من الرقابة والمساءلة. بل رأت أن لها امتيازات وصلاحيات خاصة، وحق التدخل من وراء الحجب في السياسة الظاهرة القانونية بأساليب خارجة عن قواعد السياسة واللعبة الديمقراطية، من قبيل التهديد والوعيد والقتل والاعتقال والابتزاز والضغط والفوضى والبلبلة والانقلاب وغيرها.

وكما يظهر من تحول الدولة العميقة من المعسكر الأطلسي إلى ضده المعسكر الأوراسي، فإن العقل المدبر أو الكيان الأعلى الذي يسيطر عليها لا يتبنى أيديولوجية محددة، ولا يتخذ أصدقاء أو أعداء دائمين، وإنما يتلون ويتكيف بالمفهوم السائد واتجاهات الرياح، لكنه دائماً يحافظ على وجوده ومصالحه في كل الأحوال.

ونظراً لأن معظم عناصر الدولة العميقة يتألفون من القوميات الأجنبية المقيمة في تركيا، فإن مصالحهم لا تتفق دائماً مع مصالح تركيا دولة وشعباً، بل قد تكون مصائب تركيا فوائد لهم. لذا ليس لديهم هدف أو إستراتيجية لتطوير تركيا، بل إنهم يركزون على بقائها في المسار أو الإطار الذي يرسمون لها في سياستها الداخلية والخارجية. وهذا سرّ اتخاذ أعضاء الدولة العميقة الجماهير العريضة من شعوب تركيا أعداء لأنفسهم، واهتمامهم بالسياسة الداخلية بدلاً من التركيز على الدفاع عن تركيا أمام الأعداء الخارجيين. وهذا هو السبب الذي يقف وراء إقدامهم دائماً على إعداد قوائم سوداء تصنّف الموظفين وفق انتماءاتهم العرقية والفكرية والدينية والمذهبية تمهيداً لتصفية غير المرغوبين فيهم بعد الانقلابات أو التحذيرات العسكرية التي اعتادوا على تنفيذها على مدار كل عقد.

يقول الكاتب والصحفي التركي، رئيس تحرير موقع (خبردار) الإخباري سعيد صفاء فيما يخص الجذور التاريخية لآلية الدولة العميقة وطبيعة عمل الدولة تحت سيطرتها: "شعبة العمليات الخاصة، أو بعبارة أصح، قيادة القوات الخاصة هي التي سيطرت دوماً على البؤرة الأساسية للدولة في تركيا. هذا الكيان مع أنه يعمل ضمن رئاسة الأركان العامة، لكنه يقوم بتحديد من سيتولى منصب رئيس الأركان العامة حتى بعد عشر سنوات. هذا الكيان عمل على

تطوير آلياته من خلال التعامل مع الولايات المتحدة من جانب؛ والاتحاد السوفيتي من جانب آخر حتى أربعينيات القرن الماضي. وبعدهما أجرى رئيس أركان تلك الفترة زيارة إلى الولايات المتحدة أسس شعبة العمليات الخاصة في رئاسة الأركان، وبدأت تركيا منذ عام ١٩٤٧ تلعب دورًا مهمًا في الحيلولة دون توسع الاتحاد السوفيتي نحو الدول الغربية. وبفضل الاتفاقيات العسكرية التي وقع عليها الطرفان تأسس في تركيا ما يمكن تسميته "منظمة غلاديو السرية التابعة لحلف الناتو".

وأفاد الكاتب أن هذا الكيان ظهر بـ"قناع" جديد بعد التسعينات، وانتقلت السيطرة عليه إلى من يطلق عليهم اليوم "الأوراسيون" أو "المجموعة الأوراسية" الموالية لروسيا والصين، وأن هذه المجموعة الجديدة هي التي بدأت تصف الجناح الأطلسي القديم بأنه "منظمة غلاديو السرية التركية" ويهاجم عليها. وأضاف: "الأوراسيون الذين يُعتبر زعيم حزب الوطن دوغو برينجك من أبرز قادتهم وشخصياتهم، هم من كانوا يصنّفون، عبر جهاز المخابرات، الموظفين المنتمين إلى منظمة غلاديو الأطلسية، مثل رجال وزير الداخلية الأسبق محمد آغار. وكذلك الأوراسيون من كانوا يعدون تقارير مخابراتية بحق أعضاء منظمة غلاديو بعد فضيحة حادثة سوسورلوك المرورية في عام ١٩٩٦".

بعد ذلك حاول الكاتب إزاحة الستار عن طبيعة عمل آلية الدولة العميقة داخل الدولة قائلاً: "الآلية الأساسية التي تعمل من خلالها الدولة في تركيا يمكن جمعها في أربعة عناصر رئيسية تجتمع تحت مظلة شعبة القوات الخاصة. فالمجموعة التي تتحكم في هذه العناصر الأربعة تستطيع أن تقدم نفسها للمجتمع بصورة مقنعة بدعم عنصر خامس وهو الإعلام. أركان الدولة في تركيا تتكون من (١) القوات المسلحة و(٢) جهاز المخابرات و(٣) جهاز الأمن و(٤) جهاز القضاء. وغير ذلك من الآليات أو السلطات الأخرى تعتبر جزءاً متمماً لهذه العناصر الأربعة. فمثلاً لا توجد أي أهمية للوزارات الحكومية مقارنة بهذه العناصر الأربعة". وأضاف أن الذين يجهزون "وثيقة سياسة الأمن الوطني" أو ما يعرف بـ"الكتاب الأحمر" أو "الدستور السري"، ويقدمونها للحكومة كل شهر، ويتخذون الخطوات الضرورية لتنفيذ مقتضياتها، هم الذين يصتمون كلاً من المؤسسة العسكرية وأجهزة المخابرات والأمن والقضاء ويتحكمون فيها.

وفي حديثه عن مفهوم "اختراق الدولة"، وفقاً لرؤية الدولة العميقة بنوعها الأطلسي والأورسي، أي غلاديو وأرجنكون، المسيطرة على الأجهزة الأربعة للدولة، يقول سعيد صفاء : "إذا كان المواطنون الذين دخلوا إلى أي من هذه المؤسسات لا ينتمون إلى هذا الكيان فإنه يعتبرهم مخترقين للدولة، بغض النظر عن هوياتهم. بمعنى أن أي موظف، سواء كان علوياً أو اشتراكياً أو إسلامياً، إذا لم يبايع هذا الكيان، ولم يعمل لحسابه بشكل أو بآخر، أو لم يراع مصالحه العليا، فإنه يكون مخترقاً لدولتهم، ويجب طرده منها عند الفرصة السانحة. لذا كل موظف لا يتعامل مع هذا الكيان من قريب أو بعيد يتعرض للتصفية أو التهميش بحجج شتى. هذا الكيان هو الذي استولى على كل من المؤسسة العسكرية وأجهزة المخابرات والأمن والقضاء في تركيا منذ سنوات".

ونتهى مما ذكرنا أعلاه إلى أن "الكيان الأعلى" هو الذي أشرف على مجموعة التعبئة التكتيكية / وحدة العمليات الخاصة ووجهها في إطار أهدافه، وتحول مع مرور الوقت إلى كيان مواز للسلطة السياسية الشرعية يعمل في الظل ويسعى للسيطرة على زمام الأمور. وقد أسس في تركيا، بعد دراسة طبيعة الأقلية والأغلبية في العهدين العثماني والجمهوري على حد سواء بصورة دقيقة وعميقة، نظاماً يقوم على صراع الأقطاب المضادة عرقياً أو دينياً أو أيديولوجياً، مثل الصراع، بنوعيه المدني والمسلح، بين الأقلية والأغلبية، وبين القوميات والطوائف والأيديولوجيات المختلفة. وساعدته في ذلك سهولة الوصول إلى أي نوع من الأسلحة بحكم أنه تمكن من السيطرة على الوحدة السرية المشكلة ضمن القوات المسلحة سالفه الذكر، وحصوله على أموال هائلة من الميزانية السرية بحجة مكافحة العناصر المهددة لكيان الدولة التركية. ومع أنه يرفع راية القومية التركية العنصرية إلا أن أغلبية أعضائه الكبار ينحدرون من أصول غير تركية، وأكثرهم من القوميات التي عاش أجدادهم في الدول الواقعة تحت حكم الاتحاد السوفيتي القديم. وأنه ناصب العداء لجماهير عريضة من الأتراك والأكراد، خاصة المحافظين والتمدينين، ما اعتبره بعض الباحثين أنه اتخذ القومية التركية جنة وقناعاً لتبرير وجوده وستاراً يخفي وراءه.

وينبغي أن نشير أيضاً إلى أن هذا الكيان لم يشهد تصاعداً مستمراً أو تراجعاً متواصلاً، وإنما ترنحت الكفة بين تلك القوة المارقة والسلطة السياسية الشرعية حسب توجهات الحكومات وقدرتها على أن تكون "سلطاناً ذا سلطة"، أو "سلطاناً بلا سلطة"، فانطفت جذوة الأولى حيناً أمام الثانية، ثم عادت الأولى مرة أخرى أقوى من السابق لتضيق الخناق على الثانية. وقد سعى

كل من عدنان مندريس وطورغوت أوزال وبولند أجاويد وأردوغان "الأول" إلى تقليص أظافر هذا "الوحش"، لكن كل منهم دفع ثمن ذلك إما بحياته كمندريس الذي قتل شنقاً، وأوزال الذي توفي مسموماً، أو بصحته كأجاويد الذي عمل الكيان على تدهور صحته عبر الأدوية التي قدمها له أطباء موالون للكيان وأخيراً أطاح بحكومته، كما سنرى خلال هذا الكتاب.

نماذج من أنشطة الدولة العميقة

في هذا القسم سأحاول تقديم أهم الأنشطة والأعمال غير القانونية التي تورطت فيها الدولة العميقة (الأطلسيون) طيلة تاريخها الطويل حتى لا يبقى الموضوع نظرياً في الأذهان، ويتبين للقارئ كيف أن هذه الدولة استخدمت القوميين المحافظين والقوميين العلمانيين والإسلاميين على حد سواء، ثم تركتهم واحداً تلو الآخر، مع توظيف الصراع بين تلك المدارس أو الطوائف الثلاث في السيطرة على مفاصل الدولة الظاهرة وتنفيذ مشاريعها.

يذكر التقرير الرسمي الذي أعده البرلمان^(٢٢) في ٢٠١٢ تسعة من الأحداث التي تورطت فيها مجموعة التعبئة التكتيكية / وحدة القوات الخاصة (كونتر غيريلا) التي اتخذتها الدولة العميقة (الأطلسية) محضناً ومهداً لتشكيل عناصرها داخلها.

ولكي ننفق فوق أرضية أكثر وضوحاً وصلابة سنذكر بالتفصيل بعضاً من تلك الأحداث التي هزت تركيا وأثرت على مسار السياسة الداخلية والخارجية وستتطرق إلى بعضها بشكل مقتضب.

أحداث "بوغروم إسطنبول"

من بين أهم الأحداث التي يرد ذكرها في التقرير البرلماني المذكور أحداث "بوغروم إسطنبول" أو أعمال شغب إسطنبول التي وقعت في السادس والسابع من سبتمبر من عام ١٩٥٥ واستهدفت الأقليات.

الاعترافات المشيرة التي أدلى بها فريق أول متقاعد "صبري يزمي بش أوغلو" لقناة "خبرترك" في ٢٣ سبتمبر عام ٢٠١٠، تشكل أفضل الأمثلة على عقلية الدولة العميقة وطريقة عملها وأنشطتها المظلمة. حيث قال: "من قواعد الحرب النفسية الإقدام على تخريب رموز كبيرة، والهجوم على قيم سامية، بطريقة توجه أصابع الاتهام إلى العدو، وذلك لتعزيز مقاومة الشعب وصموده أمامه. فمثلاً يمكن حرق جامع ومسجد بهذا الغرض.. لقد بادرنا إلى حرق

جامع في قبرص التركية مثلاً". وعندما سأل مراسل القناة مندهشاً إن كانوا قد حرقوا مسجداً فعلاً، حاول الجنرال تغيير الموضوع، زاعماً أنه كان يضرب مثلاً.^(٣٣)

لكن نحن نرى تطبيق ما قاله الجنرال يزمي بش أوغلو، الذي كان ضمن مجموعة الضباط المرسلين إلى الولايات المتحدة لتلقي تدريبات خاصة، على أرض الواقع، فيما يسمى بـ"أحداث ٦ - ٧ سبتمبر ١٩٥٥" في تركيا. إذ أدلى الجنرال باعترافات رهيبه فيما يتعلق بأساليب الحرب النفسية التي اتبعتها مجموعة التعبئة التكتيكية، في لقاء أجري معه عام ١٩٩١، حيث أكد قائلاً: "أحداث بوغروم إسطنبول أو أعمال شغب إسطنبول في السادس والسابع من سبتمبر ١٩٥٥، كانت من تدير وحدة العمليات الخاصة.. إنها كانت أعمالاً منظّمة رائعة مدروسة جيداً، وحققت أهدافها المرجوة منها فعلاً. أسألکم: ألم يكن هذا عملاً منظماً رائعاً؟!"^(٣٤)

أما تفصيل هذه الحادثة: فقد كانت مجموعة عسكرية من مجموعة التعبئة التكتيكية دبرت أعمال شغب في إسطنبول، عقب شيوع أنباء تفيد تعرّض القنصلية التركية في مدينة "سالونيك" شمال اليونان، والبيت الذي ولد فيه مؤسس الجمهورية التركية الحديثة مصطفى كمال أتاتورك للقصف. لكن تبين فيما بعد أن القنبلة زرعت من قبل حارس تركي في القنصلية، وثبت أنه عضو المخابرات التركية، واعترف بعد إلقاء القبض عليه في وقت لاحق بتحريضه على عمل ذلك. لكن الصحافة التركية، وعلى رأسها صحيفة "أكسبريس"، نقلت لقرائها الأخبار الخاصة بشائعة قصف بيت أتاتورك، متغاضية عن اعتقال الحارس، ملمحة إلى أن اليونانيين قد فجروا القنبلة وقصفوا القنصلية وبيت أتاتورك.

لقد أدت هذه الشائعات إلى هجوم مجموعة من المشاغبين الأتراك الموجهين (أي عناصر مجموعة التعبئة التكتيكية) على المجتمع اليوناني في إسطنبول، وقد استمرت الاعتداءات لمدة تسع ساعات، مسفرة عن مقتل عدد من الأشخاص نتيجة الضرب والحرق، إضافة إلى تضرر أحياء ومنازل ومحلات تابعة لليهود والأرمن. وزعم كتاب يونانيون أن المقابر (اليونانية) دُست، والكنائس نهبت، وقتل نحو ١٢ شخصاً واغتصبت مئات النساء، وحرقت بطريكية القسطنطينية المسكونية مركز الكنيسة الأرثوذكسية، والعديد من المنازل والمشاغل والمصالح التي يملكها يونانيون.

تسببت هذه الأحداث، التي تزامنت مع مفاوضات جزيرة قبرص، في تسارع وتيرة هجرة اليونانيين من تركيا، وعلى وجه الخصوص من إسطنبول؛ إذ انخفض عدد السكان اليونانيين في تركيا من ١١٩,٨٢٢ شخصاً في عام ١٩٢٧ إلى حوالي ٧,٠٠٠ في عام ١٩٧٨. وانخفض عدد السكان اليونانيين في إسطنبول فقط من ٦٥,١٠٨ إلى ٤٩,٠٨١ شخصاً بين الأعوام ١٩٥٥ و١٩٦٠. وتكشف المعطيات التي نشرتها وزارة الخارجية التركية عام ٢٠٠٨ أنّ العدد الحالي من المواطنين الأتراك من أصل يوناني يتراوح ما بين ٣,٠٠٠-٤,٠٠٠.^(٢٥)

ويقول الكاتب الصحفي المخضرم فهمي كورو في هذا الصدد: "كل من أخذ دوراً في هذه العمليات كوفئوا بشكل أو بآخر. فالشخص الذي ألقى السلطات اليونانية القبض عليه بتهمة "التخريب" هرب إلى تركيا وأصبح والياً، والذين نشروا الخبر تسلموا فيما بعد مناصب مهمة. فالصحفي الذي نشر الخبر أصبح مالكاً لوكالة أنباء دولية، فيما أصبح صاحب الصحيفة نائباً برلمانياً".^(٢٦)

ويقول الجنرال يزمي بَشْ أوغلو عن تلك الأحداث الفوضوية هذه: "إنها كانت من تدبير قوات التعبئة التكتيكية.. إنها كانت أعمالاً منمّمة رائعة مدروسة جيداً، وحققت أهدافها!"

فما هي هذه الأهداف التي حققتها تلك الأحداث يا ترى؟ فعلى الرغم من الادعاء بأن الأحداث حملت اليونانيين والأرمن واليهود الذين كانوا يسيطرون على رأسمال إسطنبول على المغادرة من تركيا إلى اليونان وإسرائيل وأرمينيا، ليكون رجال الأعمال الأتراك المسيطرين على السوق وعالم الأعمال، إلا أن هذه الهجرة تسببت في زيادة سكان إسرائيل الوليدة وقبرص اليونانية المختلف فيها، وأصبحت هناك معادلة بين الفلسطينيين والإسرائيليين وأتراك قبرص ويونانها، كما تسببت في ضعف يد تركيا في مفاوضات جزيرة قبرص في المحافل الدولية، وجعلتها مجرمة دولياً بعد أن كانت أطروحاتها الخاصة بجزيرة قبرص تلقى قبولاً في المجتمع الدولي، كما قال فهمي كورو. فضلاً عن كل ذلك فإن هذه الأحداث قضت على "الطابع الفسيفسائي" للمجتمع التركي بطوائفه وملله الأخرى كالأرمن واليهود واليونان.

ومن اللافت أن الجنرال يزمي بَشْ أوغلو كان من الأسماء المرتبطة بـ"الدولة العميقة" وأحيل إلى التقاعد عام ١٩٩١ لاحتماية تورطه في محاولة اغتيال رئيس تركيا الأسبق طورغوت أوزال.^(٢٧)

ومن المثير أن التقرير الذي أعدته لجنة التحقيق البرلمانية في الانقلابات العسكرية كشف عن وجود "مئات الآلاف" من القوات المدنية التابعة لمجموعة التعبئة التكتيكية، ويشير إلى أن الدولة العميقة استخدمتهم في إشعال أحداث شغب وفوضى وفق مخططاتها من أجل الاستفادة من نتائجها.^(٢٨)

استفزاز الجيش

لقد شارك عديد من الجنرالات الذين عملوا ضمن مجموعة التعبئة التكتيكية التي تشكلت فيها الدولة العميقة (الأطلسية) في البداية، في أول انقلاب عسكري شهدته الجمهورية التركية في عام ١٩٦٠، تمخض عن إعدام رئيس الوزراء الأسبق وزعيم الحزب الديمقراطي عدنان مندريس، وذلك على خلفية حرب إعلامية اتهمته بالسعي إلى إحياء "الرجعية الدينية"، لمجرد تحويله الأذان من اللغة التركية إلى أصلها العربي، وزيارته مع بعض وزرائه للعلامة بديع الزمان سعيد النورسي.

تهمة الرجعية لم تكن إلا ذريعة للانقلابيين، أما السبب الحقيقي فكان أعمق مما يظهر. فقد كان هناك صراع دائم بين الأقلية والأغلبية في تركيا يرتبط بعملية التمذُن والتحصُر، وكان النظام البريوقراطي قائمًا على الأقلية الأجنبية، خاصة في أواخر الدولة العثمانية، كما قلنا، إلا أن برنامج التحديث والأوربة، وقانون "التعليم الموحد" الذين طبقهما أتاتورك، ساعدا على انتقال "الأغلبية السنوية" من الأطراف إلى المركز. وبعد مدة معينة بدأ أبناء الأغلبية السنوية "المحافظة" الناشئين في المدارس الحديثة يرغبون في الوصول إلى مواقع "الأقلية النخبوية" التي عوّل عليها تنظيم الدولة العميقة، وحاول السيطرة عليها وتوظيفها وفق أهدافه، إلا أن هذه الأقلية النخبوية كانت نجحت في الحفاظ على مواقعها في الدولة في ظل نظام "الحزب الواحد" (١٩٢٣-١٩٤٦) بشكل أو بآخر. ولما انتقلت تركيا إلى نظام "التعدد الحزبي" تغيّرت هذه الموازنة لصالح الأغلبية السنوية، ويعتبر عدنان مندريس أول رئيس وزراء نُقل لأول مرة أبناء الجماهير السنوية المحافظة من الأطراف إلى المركز ومؤسسات الدولة.^(٢٩)

ولا بد من التنويه بأن موقف تركيا من الاتحاد السوفيتي في فترة الحرب الباردة، وانضمامها إلى حلف الناتو في عهد مندريس لعبا دورًا مهمًا في أن تكون الأغلبية السنوية المحافظة اللبنة الأساسية في مكافحة خطر "الشيوعية". ولعل هذه الحقيقة تفسّر لماذا اختارت مجموعة التعبئة التكتيكية عناصرها من الفئات المحافظة / المتدينة في البداية، قبل تحويلها من

المعسكر الأمريكي إلى المعسكر الأوراسي، كما أشار إلى ذلك أعلاه الجنرال المتقاعد من هذه المجموعة شنول أوزبك.

وهناك بعض الباحثين يزعمون أن مساعي عدنان مندريس الرامية إلى تطوير علاقات تركيا مع الاتحاد السوفيتي في المراحل المتأخرة من حكمه هي التي دفعت الدولة العميقة (الأطلسية) إلى الانقلاب على حكومته في الوقت الذي كانت موالية للمعسكر الأطلسي.

غير أن الباحثين يشيرون إلى أن الجيش بقي خارج عملية انتقال النظام البيروقراطي من الأقلية الأجنبية إلى الأغلبية السنية، وإن كانت الجماهير السنية بدأت تنخرط بشكل جزئي إليه في أواخر عهد مندريس، بعد أن كان ذلك "محرماً" عليها لفترة مديدة. وقد عزا أمر الله أوسلو، الكاتب الصحفي وضابط الأمن السابق المعروف، سبب فشل مندريس في منع الانقلاب العسكري عليه إلى هذا الأمر، حيث قال: "نظرًا لأن مندريس لم يتمكن من تحويل المؤسسة العسكرية وإعادة تصميمها فإنه تعرّض لانقلاب عسكري، ودفع ثمن فتحه أبواب الدولة للأغلبية السنية بحياته، إذ أُعدم عقب الانقلاب عام ١٩٦٠".^(٣)

الطابع السني الذي بدأ يظهر ولو بشكل جزئي في مؤسسات الدولة في عهد مندريس، أزج تنظيم الدولة العميقة إلى حد بعيد، خوفًا من انتقال السيطرة على الدولة إلى الإسلاميين السنة، فشرع في التمهيد لانقلاب عسكري من خلال افتعال أحداث أثرت في السياسة الداخلية والخارجية في آن واحد، وعلى رأسها "أحداث ٥ - ٦ سبتمبر" ضد الأقلية اليونانية التي تحدثنا عنها. وهذه الحادثة كانت من أهم ذرائع الانقلاب العسكري ضده، إلى جانب إحيائه ما يسمى بـ"الرجعية الدينية".

لكن بعد الانقلاب العسكري في ١٩٦٠، رأى "العقل المدبر" للدولة العميقة أنه بحاجة إلى إجراء تغيير في النظام البيروقراطي الذي كان قائمًا على أساس قبول الأقليات وإبعاد الأغلبية، وكذلك في مفهوم العدو والحليف، فاتخذ "الطائفة العلوية" حلفاء، و"الأكراد" أعداء. وذلك لأنه كان يعتقد أنه بإمكانه الحفاظ على وجوده ونفوذه من خلال توسيع نطاق قاعدته الشعبية بدلاً من الاعتماد على الأقليات فقط، نظرًا لأنه أسلم من الأول وأضمن تجاه اعتراضات الأغلبية السنية. بمعنى أن العقل المدبر للدولة العميقة وظّف العلويين في عرقلة صعود الأغلبية السنية إلى مؤسسات الدولة، وهذا هو سبب الطابع العلوي للدولة اعتبارًا من انقلاب ١٩٦٠ حتى ثمانينات القرن الماضي.

ومما يدل على دور مجموعة التعبئة التكتيكية، حاضنة الدولة العميقة الأطلسية، في الانقلابات العسكرية أن حكومة حزب العدالة (امتداد الحزب الديمقراطي لمندريس) بقيادة سليمان دميرال، أقلت قائد القوات البرية الجنرال نامق كمال أرسون في ١ يونيو ١٩٧٧ عندما تأكدت أنه يقيم اجتماعات دورية مع مجموعة من جنرالات وضباط عسكريين ومدنيين عملوا ضمن مجموعة التعبئة التكتيكية، ورجالات المجموعة في جهاز المخابرات وعالم الأعمال، من أجل التخطيط والاستعداد لانقلاب عسكري، وفق ما يرد في التقرير البرلماني سالف الذكر.^(٣١)

الصراع بين اليمين واليسار

تأسس حركات ومنظمات مزيفة وهمية في مواجهة الحركات السياسية ومنظمات المجتمع المدني غير المرغوب فيها كان من أساليب الدولة العميقة منذ البداية. فهي تكلف هذه الحركات والمنظمات والرجالات التابعة لها، والتي تحمل أسماء مختلفة وترفع رايات متناقضة أحياناً، بإشعال صراعات واشتباكات، والدفع بتلك الحركات والمنظمات المستهدفة إلى ارتكاب جرائم أو إلصاق جرائم بها هي التي ترتكبها، تمهيداً لتشويه صورتها أمام الرأي العام والقضاء عليها في نهاية المطاف.

ولا بد أن نشير هنا بشكل مقتضب إلى أحداث الشغب والفوضى وعمليات القتل والاعتقال التي جرت بين اليساريين واليمينيين، بدءاً من نهايات سبعينات القرن المنصرم حتى منتصف التسعينات، وتذرع بها العسكر لتنفيذ انقلاب في ١٢ مارس ١٩٧١ وآخر في ١٢ سبتمبر ١٩٨٠. وتكشف المعطيات أن عدد ضحايا الصراع اليساري-اليميني بين ١٩٧٤-١٩٨٠ فقط بلغ ٥,٣٨٨ شخصاً.^(٣٢)

شهدت سبعينات القرن الماضي تقسيم المجتمع إلى أقطاب مضادة من خلال اغتيال شخصيات مثقفة بارزة من اليمينيين واليساريين بالبندقية عينها، وإثارة بلبلة وفوضى في كل مكان، بما فيه الجامعات، بتعليمات من الجهة نفسها. حيث ثبت، وفقاً لتقارير رسمية، أن أجهزة الشرطة عثرت على أسلحة بيد اليمينيين وأسلحة أخرى بحوزة اليساريين، لكن أرقامها التسلسلية كانت تشير إلى خروجها من يد واحدة.

ولكي نفهم طبيعة تلك الأيام لا بد أن نذكر هنا ما قاله النائب البرلماني من حزب العدالة والتنمية شامل طيار على قناة تي في ٨: "لقد تم احتجاز عبد الله أوجلان (زعيم حزب العمال

الكرديستاني) عقب التحذير العسكري في ١٩٧١ بدعوى مشاركته في أحداث شغب وفوضى سميت وقتها بـ"احتجاجات الطلبة". وفي ٨ أبريل ١٩٧٢ أودع السجن وظل فيه ٦ أشهر، وكان المدعي العام باقي طوغ وجه إليه اتهامات خطيرة لو تم اعتماد مذكرة الاتهام الأولى التي أعدها بحقه لمكث أوجلان في السجن سنوات طويلة. غير أن نائب رئيس الأركان العامة حينها طورغوت سونالب (أحد مؤسسي مجموعة التعبئة التكتيكية) يتصل بالمدعي العام ويقول له: عبد الله أوجلان من رجالنا، أطلقوا سراحه. وبعدها يغير المدعي العام مذكرته ليتّم الإفراج عنه في نهاية المطاف^(٣٣).

كما أن عبد الرحمن ديلبيك، الكاتب الإسلامي الموالي لأردوغان، والمعروف بعلاقاته الغامضة مع رجال الدولة العميقة، أعلن أكثر من مرة أن عبد الله أوجلان من رجال المخابرات^(٣٤).

وكان أوجلان قد أسس في ١٩٧٤ حزب العمال الكردستاني "اليساري" المصنف حالياً ضمن قائمة التنظيمات الإرهابية لتركيا ومعظم دول العالم، وذلك احتجاجاً على موقف "اليسارية التركية" من حقوق الأكراد في تركيا، وقاد حركة كردية عنصرية يسارية في شرق وجنوب شرق البلاد، داعياً إلى تأسيس "دولة كردستان المتحدة" على المناطق الكردية في كل من تركيا وسوريا وإيران والعراق. ومع أن هذه هي الأهداف المعلنة لأوجلان، لكن مهمته الأساسية المسندة إليه كانت تشتيت اليسارية التركية بعدما تجاوزت الحدود المسموح لها، والإيقاع بين الأتراك والأكراد حفاظاً على "الوضع الراهن" الذي أسسته الدولة العميقة في البلاد. إذ وجهت الدولة العميقة في سبعينيات القرن الماضي، حيث كانت اليسارية سلعة رائجة، أذرعها في مؤسسات الدولة لتضيق الخناق على المحتجين السلميين من اليساريين باستخدام قوة الدولة، وتمارس عليهم الضغوط حتى يضطروا هم أيضاً إلى استخدام العنف من جهة؛ ومن جهة أخرى شكّلت منظمات وهمية، تمهيداً لإخراجهم عن الإطار القانوني والمعارضة السلمية والدفع بهم إلى عالم الجرائم وإجبارهم على استخدام الإرهاب، وذلك حتى تتمكّن من تنفيذ عمليات ضد المنظمات اليسارية وإعادة تصميمها في إطار أهدافها.

وأفضل مثال على ذلك هو مجموعة "أيدنليك" اليسارية بقيادة الزعيم اليساري العلماني المتطرف دوغو برينجك الذي سنتحدث عنه بشكل تفصيلي في الصفحات القادمة. إذ دعمت هذه المجموعة حزب العمال الكردستاني فترة معينة، وشكّلت اليسارية التركية من خلال

اليسارية الكردية، وحاولت القضاء على اليسارية تماماً بعدما شكّلت معارضة تهدد مصالح أصحاب "الوضع الراهن" في تركيا، ولو على حساب تحويل البلاد إلى بحيرة دماء بسبب مئات القتلى بين الشباب اليساريين واليمينيين.^(٣٥) لذلك ليس من الغريب أن يتبادل برينجك الذي يمثل اليسارية التركية وعبد الله أوجلان زعيم حزب العمال الكردستاني الذي يمثل اليسارية الكردية، الزهور فيما بينهما، في لقاء جرى بأحد المعسكرات التابعة للأخير، مع أنهما يظهران العداء لبعضهما البعض، بل يعتبر أحدهما الآخر نقيضه.^(٣٦)

تلك الأحزاب والمنظمات العدوّة في العلن، والحليفة في الخفاء، الموجهة من قبل مجموعة التعبئة التكتيكية التابعة للدولة العميقة الأطلسية ذاتها، أثارت صراعاً مسلحاً بين اليمينيين واليساريين في سبعينات القرن الماضي، بل بين اليساريين أنفسهم، لخلق الذريعة المطلوبة للجيش، حيث وجه للحكومة مذكرة عسكرية في ١٢ مارس ١٩٧١، وهي تعتبر ثاني انقلاب شهدتها تركيا بعد أحد عشر عامًا من سابقه الذي حدث في ١٩٦٠.

الصراع بين حزب الله والكردستاني

وكذلك الحال بالنسبة للصراع الدائر بين تنظيمي حزب الله "الإسلامي" الكردي وحزب العمال الكردستاني الاشتراكي اللينيني الماوي في تسعينات القرن الماضي حتى بداية الألفية الثالثة. وهناك أحداث واقعية وتقارير رسمية تكشف الأخذ والعطاء بين هذين التنظيمين. ويرى بعض المحللين أن الدولة العميقة أسست حزب الله لموازنة حزب العمال الكردستاني حتى لا يخرجها عن حدود سيطرتها.^(٣٧)

وهناك كثير من الأحداث التي تدل على صحة ذلك، منها أن الشرطة داهمت في ١٥ نوفمبر عام ٢٠٠٠ منزلاً مؤلفاً من طابقين في بلدة "جزرة" التابعة لمدينة شرناق، والتي ينتشر فيها حزب الله بكثرة. في البداية كان المنزل المملوك لأحد بائعي الفواكه يبدو عادياً غير مشير للشكوك، ولم تصادف الشرطة أي أداة جريمة على الرغم من تفتيشها للمنزل جيداً. غير أن وحدة الاستخبارات في إسطنبول كانت تصرّ على أن المنزل مخزن للأسلحة، لتقوم الشرطة أخيراً بكسر الخرسانة الموجودة أسفل معرض البطيخ في الطابق الأرضي، عندها تبينت أن المعلومات التي حصلت عليها وحدة الاستخبارات كانت صحيحة، إذ أسفرت عملية التفتيش عن العثور على ٩٩ بندقية طويلة المدى، وكانت مخزّنة ومصفّفة على طريقة "لائحة التعبئة التكتيكية/القوات الخاصة". وبعد أيام من تنظيف الأسلحة التي كانت مخزّنة على طريقة شعبة

القوات الخاصة بحيث لا يستطيع المدنيون القيام بها، أرسلتها شرطة شرناق إلى المعامل، وكانت النتيجة صادمة ومذهلة! حيث تبين أن الأسلحة المصادرة تابعة لحزب الله "الإسلامي"، واستخدمت في العمليات الإرهابية أو جنائيات مجهولة الفاعل التي ارتكبتها حزب العمال الكردستاني "الماركسي الاشتراكي"! فضلاً عن ذلك، فإن سجل الجرد لبعض هذه الأسلحة كان يعود لقوات درك مدينة شرناق، مما اعتبره كثير ممن كتبوا في هذا المجال دليلاً على أن التنظيم من صنع الدولة العميقة أو يقعان تحت سيطرتها على أقل تقدير.^(٣٨)

وهناك عديد من التقارير الأمنية تؤكد تأسيس تنظيم حزب الله على يد الدولة العميقة من أجل استخدامه كأداة موازنة تجاه حزب العمال الكردستاني.^(٣٩)

وقد وظفت الدولة العميقة حزب الله في موازنة حزب العمال الكردستاني من جهة، وتشويه سمعة تيار "الإسلام السياسي" الصاعد في تسعينات القرن المنصرم بفعل الثورة الإيرانية "الإسلامية" من جهة أخرى، بعدما وظفت العمال الكردستاني في عرقلة تصاعد اليسارية التركية إلى مستوى تخرج عن الحدود المسموح لها.

وفي ١٢ سبتمبر ١٩٨٠ انقلب الجيش مرة أخرى بركوب موجة الصراع الخطابى والمسلح التي أثارها أجنحة الدولة العميقة المختلفة بين الأكراد اليساريين بقيادة أوجلان، والأترك اليساريين بقيادة برينجك، وبين القومييين "المحافظين" من الأترك والأكراد بقيادة ألب أرسلان تريكش الذي سبق أن عمل ضمن مجموعة التعبئة التكتيكية / وحدة القوات الخاصة قبل تأسيس حزب الحركة القومية، و"الإسلاميين" بقيادة أربكان. إذ أقبل الجنرال "كنعان أفدين" على ثالث انقلاب عسكري في تاريخ تركيا الحديث على حكومة "سليمان ديميرل"، زعيم حزب العدالة آنذاك، متذرعاً بشيوع الاغتيالات السياسية بين اليمين واليسار والقومييين المحافظين، وب"تظاهرة القدس" التي نظمها الزعيم الإسلامي أربكان في مدينة قونيا قبل ٦ أيام من الانقلاب، حيث اعتبرها عودة "الرجعية الدينية" ومحاولة لإزالة الدولة التركية العلمانية وإقامة دولة الشريعة الإسلامية! لقد شارك في التظاهرة حوالي ١٠٠ ألف مواطن، ارتدى البعض عباءة إسلامية، ووضع آخرون على رؤوسهم عمام، ومن ثم رفعوا هتافات من قبيل: "سنؤسس دولة الشريعة لتنتهي الوحشية"، و"ستهدم الدولة اللادينية"، وما إلى ذلك من العبارات الاستفزازية التي استغلها الإعلام الموالي للدولة العميقة من أجل تحريض الجيش على الانقلاب.^(٤٠)

يؤكد الكاتب أمر الله أوصلو أن هدف انقلاب ١٩٨٠ كان تطهير الدولة من الكوادر غير المرغوبة فيها من العلويين والسنينيين معاً تحت مسمى وشعار مقاومة "الشيوعية" من جانب، و"الرجعية الدينية" من جانب آخر؛ واعتبر ذلك امتداداً وانعكاساً للصراع القائم بين الأقلية والأغلبية منذ عهد الدولة العثمانية.^(٤١)

لكن الجنرال أفرين اضطر عقب الانقلاب إلى الاعتراف بوجود ومهمة وحدة العمليات الخاصة / التعبئة التكتيكية، بعد أن قضى حاجته منها، حيث كتب في مذكراته التي ألفها عقب تقاعده أنه كان معارضاً لقيام هذه الوحدة بفعاليات مليشية، وإدارة حروب غير نظامية في المدن والشوارع، إذ قال: "بعد أن تسلّمت رئاسة الأركان العامة، وجهت هذه الوحدة للقيام بوظيفتها الأصلية، وأكدت للمشرفين عليها أنني لا أريد أن أسمع مرة أخرى حديثاً عن تنظيم كتر غيريلا"^(٤٢)، الاسم الذي كان يطلق في ذلك الوقت على الدولة العميقة.

ظلت وحدة التعبئة التكتيكية أو باسمها المؤخر العمليات الخاصة، التي شكل الكيان الأعلى دولته العميقة فيها، سرّاً لا يعرفها أحد إلا من أسسوه وعدد قليل جداً من رجال الدولة، لكن عقب قرار الناتو بتصفيتهم وقطع واشنطن المعونات السنوية (مليون دولار) منها، بدأت تعاني من مشكلة تمويل.

واطلع رئيس الوزراء الأسبق بولند أجاويد (١٩٧٤ - ١٩٧٩)، كما بيّن أعلاه، على هذه الوحدة السرية عندما طالب رئيس الأركان العامة آنذاك "سميح سانجار" حكومته بتقديم أموال من الميزانية السرية للدولة.

من الممكن القول بأن تنظيم الدولة العميقة الذي تشكّل بشكل أساسي في المؤسسة العسكرية، تلقى أكبر طعنة في عهد طورغوت أوزال، الذي أصبح رئيس الوزراء (١٣ يناير ١٩٨٣ - ٩ نوفمبر ١٩٨٩)، ثم رئيس الجمهورية (٩ نوفمبر ١٩٨٩ - ١٧ أبريل ١٩٩٣)، حيث توفي وهو يشغل هذا المنصب، وذلك بسبب جهوده الجبارة الرامية إلى إضفاء الطابع المدني الشفاف القابل للمحاسبة على الدولة بدلاً من الطابع العسكري السري الرافض لأي نوع من النقد والمساءلة، وقطع علاقة المؤسسة العسكرية وجهاز المخابرات بعناصر وكيانات غير قانونية.

ولعل أكبر نجاح حققه أوزال تمثل مجملًا في الازدهار الاقتصادي، وتكامل الأكراد مع الدولة، وافتتاح تركيا على الخارج، خصوصاً على الدول الأوروبية والجمهوريات التركية في

وسط آسيا، بالإضافة إلى توسيعه نطاق الحريات وحقوق الإنسان، حيث أجرى تغييرات في قانون العقوبات رقم ١٤١ و ١٤٢ الذي كان يضيّق الخناق على اليساريين، ورقم ١٦٣ الذي كان بمثابة "سيف مسلط" على المسلمين.

ويلفت المؤرخون إلى أن سياسة لُبزلة الدولة التي اعتمدها أوزال أسهمت بشكل كبير في وصول الأغلبية السنية من الأتراك والأكراد إلى مناصب ومواقع حسّاسة في جميع مؤسسات الدولة، وعلى رأسها وزارة التعليم والداخلية - ما عدا وزارة الخارجية - . وأسفرت سياسات أوزال الديمقراطية والليبرالية عن انتقال الكلمة العليا في الاقتصاد من الأقلية الأجنبية إلى الأغلبية السنية أيضًا لأول مرة في تاريخ تركيا، إذ بدأ ما يسمى "نمور الأناضول" (شركات الفئات الإسلامية والمحافظّة) تشكّل بديلاً عن "رأس مال إسطنبول" الذي كان يسيطر عليه الأقليات الأجنبية من اليهود والأرمن واليونان والشراكسة وغيرهم من الأقوام. (ولا يذهبنّ بكم الظنّ أنني أتميّر بين الأقلية والأغلبية وهذه الطوائف والقوميات، بل أحاول وصف الواقع فقط). ويزعم بعض الكتاب أن الأقليات في مؤسسات الدولة المختلفة بدأوا يخفون هوياتهم بعد فترة معينة، وتوجهوا إلى تشكيل "مساحات خاصة" لأنفسهم داخل الدولة لحماية أنفسهم من قمع الأغلبية.

لكن يرجح معظم الكتاب أن أكبر إنجاز أوزال هو أنه أجرى تعديلات على القانون الذي يحدد وظائف وصلاحيات الشرطة، فأسس بموجب ذلك شعبة الاستخبارات الأمنية التابعة لرئاسة الأمن العام الخاضعة للحكومة، بعد أن كانت الدولة تعتمد على المخابرات الوطنية التي كان يتم اختيار رؤسائها وشخصياتها البارزة من العسكر أو العناصر المدنية التي سبق أن عملت في وحدة العمليات الخاصة / التعبئة التكتيكية.^(٤٣)

وفي سابقة هي الأولى من نوعها في تركيا، تمكّن أوزال من إقالة كل من رئيس الأركان العامة وقائد القوات البرية في ١٩٨٧، الأمر الذي اعتبره الرأي العام أنه نال من "المحصنين".^(٤٤) وعلى الرغم من أن إجراء انقلاب على مدار كل عشر سنوات أصبح عادة عسكرية في تركيا، إلا أن وجود الاستخبارات الأمنية حال دون حدوث انقلاب في عهد أوزال، إذ كان يتلقى معلومات عن أدنى تحرك في الجيش عبر تلك الشعبة، على النقيض مما كان في السابق، حيث لم تبلغ المخابرات الوطنية الحكومات المنتخبة بأي تحركات عسكرية قبل وقوع الانقلابات الثلاثة السابقة.

وبالتوازي مع توجه الحكومة أو الدولة إلى الطابع المدني نرى حراكًا غير مسبوق للمجتمع المدني في تركيا أيضًا، إذ أطلق المفكر الإسلامي فتح الله كولن بعد عام ١٩٩٠ حركة رائدة في الحوار والتفاهم بين معتنقي الأديان والأفكار الأخرى اتسمت بالمرونة والبعد عن التعصب والتزمت والتطرف، واحتضنت كل الأقليات الموجودة في تركيا، بما فيهم اليهود، لتجد صداها خلال مدة قصيرة في تركيا أولاً، وفي العالم لاحقًا. كما أسست حركة الخدمة المسلمة من أفكاره "وقف الكتاب الصحفيين" الذي استطاع جمع المثقفين اليمينيين واليساريين والإسلاميين تحت مظلة واحدة. كما استطاعت الحركة الانفتاح على العالم من خلال مئات المؤسسات التعليمية والاقتصادية، وعلى وجه الخصوص على الجمهوريات التركية المنفصلة من الاتحاد السوفيتي.

وكان طورغوت أوزال في مقدمة السياسيين الذين قدموا دعمهم علنًا لكولن ومشاريع حركة الخدمة التعليمية، حيث أجرى زيارة إلى دول وسط آسيا المنفصلة عن روسيا، وأكد لجميع رؤساء الحكومات الذين قابلهم أنه "متكفل لمدارس حركة الخدمة". كما أن كولن قام بزيارته في المستشفى الذي خضع للعلاج فيه قبيل وفاته.

وقد دفع أوزال ثمن دعمه لمدارس كولن وسياساته الرامية إلى إضفاء "الصفة المدنية" على الدولة بحياته، حيث توفي في ١٧ إبريل ١٩٩٣ جراء "التسمم الغذائي" على أيدي الدولة العميقة، كما كشفت الفحوصات الطبية التي أجريت على رفاته في عهد أردوغان.^(٤٥)

أكتفي بذكر هذا القدر من إجراءات أوزال السياسية وأنشطة كولن المدنية التي لعبت دورا كبيرا في تشكل التوافق الوطني بكل المجموعات الفكرية والطوائف الدينية في تركيا لأول مرة منذ تأسيس الجمهورية، متعهدًا بإفراد كتاب لهذا الموضوع في الدراسات القادمة، وذلك خشية الإطالة والخروج عن لبّ الموضوع.

الجدور التاريخية للإسلاموية في تركيا

يمكن إرجاع الجدور التاريخية للإسلاموية في تركيا إلى أواخر الدولة العثمانية. فبالتزامن مع ظهور النزعات والثورات القومية لبعض القوميات كالليونان والبلغار والعرب، تركت "الأيدولوجية العثمانية"، التي كان تبناها العثمانيون، موقعها لـ"الإسلاموية"، لكي يستخدموها مثل الغراء الذي يربط بين القوميات المختلفة على أساس الإسلام ويحافظوا بذلك على أراضيهم المنتشرة في منطقة شاسعة جدا وولاء الأتقوام القاطنين فيها لهم.

ومع أن السلطان عبد العزيز الذي استمر حكمه من ١٨٦١ إلى ١٨٧٦ يعتبر مؤسس الإسلاموية في العهد العثماني، إلا أن عبد الحميد الثاني هو الذي تبنى وطبق الإسلاموية كسياسة للدولة وحاول إحياء الخلافة الإسلامية تجاه الحركات الانفصالية والتهديدات الخارجية.^(٦٤) وهذا هو سبب الحب المفرط الذي يكنّ له الإسلاميون الحاليون بقيادة أردوغان بحيث ينشرون أيديولوجيتهم من خلال مسلسل "عبد الحميد الثاني" إلى جانب مسلسل "قيامه أرطغرل"، بصرف مبالغ خيالية من الأموال.

وقد وجدت الإسلاموية مساحة شاسعة لنفسها خاصة بعد إعلان المشروطية الثانية في ٢٤ تموز ١٩٠٨، حيث تعرّف الشعب لأول مرة على مفاهيم مثل الديمقراطية البرلمانية، والانتخابات، والحزب السياسي، وأمثالها من المفاهيم الحديثة. لكن مع سقوط الدولة العثمانية وقيام الجمهورية التركية في ١٩٢٣ على مبادئ "القومية التركية" و"العلمانية" على يد مصطفى كمال أتاتورك، اضطر الإسلاميون للانسحاب من الساحة والاختفاء ومواصلة أنشطتهم ضمن الجماعات والطرق الإسلامية بعيداً عن أعين الحكومة الكمالية العلمانية حتى عام ١٩٤٦، حيث انتقلت تركيا إلى النظام متعدد الأحزاب لأول مرة، تماشيًا مع سياسات "الحداثة" و"العصرنة" أو بأصحّ العبارة خضوعًا للضغوطات الأمريكية والأوروبية بدلاً من الشعور بالحاجة إليه دولة وشعبًا.

الحزب الإسلامي الديمقراطي

ومع انضمام تركيا إلى حلف شمال الأطلسي في ١٩٥٢ وتطور علاقاتها مع "المجموعات الأوروبية" (الاسم القديم للاتحاد الأوروبي)، بدأ الإسلامويون يعودون إلى الحياة الاجتماعية والسياسية مجددًا. وقد تأسس أول حزب إسلامي في ١٩٥١ تحت اسم "الحزب الإسلامي الديمقراطي" على يد الكاتب والسياسي جواد رفعت عطلها المعروف بخطابه المعادي لليهودية، لكنه أغلق بعد سنة واحدة بدعوى صلته بمحاولة اغتيال سياسية فاشلة استهدفت الكاتب والصحفي أحمد أمين يالمان المعروف بمعارضته الشديدة لما سماه "الرجعية الدينية".^(٦٥)

والملفت أن التحقيقات الخاصة بالحركة المالية لمنفذ محاولة الاغتيال الطالب في مدرسة "الأئمة والخطباء" الدينية في ذلك الوقت حسين أوزمُر كشفت أن له صلة بمنظمة إيرانية تحت اسم "فدائيي الإسلام"، بالإضافة إلى أنه تلقى مساعدات مالية من جماعة الإخوان المسلمين

في مصر، كما كشف ذلك الكاتب والصحفي المخضرم محمد علي بيراند الراحل في برنامجه التلفزيوني الشهير (اليوم الثاني والثلاثون).^(٤٨) وهذه الصلة بين إسلامي تركيا وإيران ومصر ملفتة للنظر تساعدنا على فهم أبعاد العلاقات الدولية بين الإسلاميين في العالم.^(٤٩)

يعتبر الحزب الإسلامي الديمقراطي الأب الروحي لكل من أحزاب "النظام الوطني" و"السلامة الوطني" و"الرفاه" و"الفضيلة" و"السعادة" الإسلامية التي أسس جميعها نجم الدين أربكان، وحزب العدالة والتنمية الذي أسسه أردوغان.

كانت فلسفة هذا الحزب تقوم على عنصرين أساسيين وهما: الديمقراطية ومعاداة اليهودية، وهو يقسم الديمقراطية إلى غربية وشرقية، ويزعم أن الديمقراطية الغربية تقع تحت سيطرة اليهود وتخدم مصالحهم وأهدافهم وهم يحكمون العالم كله عن طريق هذه الديمقراطية. أما الديمقراطية الشرقية أو الإسلامية فهي تقوم على الشورى وتدعو إلى إحياء الخلافة لجمع كل الشعوب الإسلامية تحت راية واحدة. وهذه هي الفلسفة الأساسية التي يتبناها جميع الإسلاميين على طول العالم الإسلامي وعرضه مع فروق طفيفة بينهم.

وبعد حلّ الحزب الإسلامي الديمقراطي انتقل الإسلاميون المعتدلون منه إلى الحزب الديمقراطي الذي أسسه عدنان مندريس القومي المحافظ، غير أن المتطرفين منهم بحثوا عن مسار آخر للتعبير عن أنفسهم ومواصلة أنشطتهم السياسية وفق رؤيتهم.

مشروع الحزام الأخضر الأمريكي

ثم دخلت الولايات المتحدة الساحة السياسية عقب الحرب العالمية الثانية، بعدما عانت المنطقة قرناً كاملاً من تبعات سياسة بريطانيا التي أعادت رسم حدودها بالمسطرة للسيطرة على آبار النفط والتجارة والطرق المائية. وفي أوائل الخمسينيات خلال الحرب الباردة وضعت الولايات المتحدة أولى الخطوات لـ"نظرية الحزام الأخضر" القائمة على فكرة "جعل الإسلام درعاً ضد الشيوعية"، أي إبراز الإسلام في مواجهة الشيوعية، في جميع الدول الإسلامية، بهدف تطويق المعسكر الاشتراكي بحزام إنتاج رأسمالي من الغرب وبحزام إسلامي من الجنوب، ومنع روسيا من الوصول إلى المياه الدافئة.

بعد انضمام تركيا إلى الناتو في ١٩٥٢ وتأسيس منظمة "غلاديو" التركية داخل الجيش التركي بشكل سري على أيدي الأطلسيين المتمين إلى القومية التركية المحافظة، رأى الناتو

ضرورة فتح مجال أو ذراع إسلاموي داخل الدولة، وذلك انطلاقاً من أن الاعتماد على القوميين الأتراك فقط يمكن أن يشكل مصيبة على تركيا ذاتها من جانب، ويشير القومية العربية ويدفع شعوب المنطقة إلى الوقوع تحت السيطرة السوفيتية من جانب آخر. لذا بدأ يضع اللبنة الأساسية لكيان إسلامي في كل أجهزة الدولة اعتباراً من عام ١٩٦٠، باعتباره مشروعاً رسمياً تولى تنفيذه جودت صوناي، رئيس الأركان الثاني عشر (٤ أغسطس ١٩٦٠ - ١٦ مارس ١٩٦٦)، ورئيس الجمهورية الخامس (١٩٦٦ - ١٩٧٢). وقد قال في خطاب ألقاه في عام ١٩٦٨: "لقد تحولت المدارس العلمانية إلى أوكار تنشر الفوضى والإرهاب.. لا يمكن إسناد مهمة إدارة هذه البلاد إلى هؤلاء الشباب الذين نشأوا في تلك المدارس. هؤلاء من سيمسكون بزمام الحكم بعد عشر سنوات، لكن كيف يمكننا الاعتماد عليهم والثقة فيهم؟ لذا فإننا سنفتح مدارس الأئمة والخطباء كبديل عن المدارس العلمانية، وسنقوم بتنشئة الأشخاص الذين سنضعهم في مفاصل الدولة الحساسة في مدارس الأئمة والخطباء هذه".^(٥٠)

أما في الساحة الدولية فقد أسست الولايات المتحدة ومولت "حلف بغداد" الذي ضم أولاً تركيا والعراق، ثم انضمت إليه إيران وباكستان وبريطانيا، في إطار مشروع الحزام الأخضر، إلا أن العراق ما لبث أن انسحب من الحلف عقب الانقلاب الذي شهدته في عام ١٩٥٩ ليتعرض المخطط الأمريكي للانقطاع فترة من الزمن.^(٥١)

بالتزامن مع الرياح التي أثارها مشروع الحزام الأخضر الأمريكي، بدأ الإسلاميون يظهرون في الحياة السياسية بشكل أقوى اعتباراً من نهاية الستينات، كما هو الحال في البلدان الإسلامية الأخرى، حيث انخرط نجم الدين أربكان في السلك السياسي عندما انتخب عضواً برلمانياً مستقلاً عن مدينة قونيا في ١٩٦٩، رغم أنه حصل على الدكتوراه من جامعة "آخن" الألمانية في هندسة المحركات عام ١٩٥٦. ثم أسس أربكان في ١٧ يناير ١٩٧٠ "حزب النظام الوطني" مع ١٧ من زملائه، ليصبح ثاني حزب ذي توجه إسلامي منذ تأسيس الجمهورية، لكن قبل أن يمضي عامٌ على تأسيس حزبهم بادرت المحكمة الدستورية في ٢٠ مايو ١٩٧١ إلى حله أيضاً، بدعوى مزاولته أنشطة مخالفة للعلمانية، بعد إنذار قائد القوات الجوية في ذلك الوقت محسن باتور.^(٥٢)

أربكان غادر بعد ذلك تركيا إلى سويسرا، ثم عاد إلى البلاد مرة أخرى قبل إجراء الانتخابات العامة في ١٩٧٣. وسيقتُ عديد من الادعاءات فيما يتعلق بقرار عودته إلى

تركيا، منها أن الجنرالين محسن باتور وطورغوت سونالب من أعضاء شعبة التعبئة التكتيكية / العمليات الخاصة (منظمة غلاديو الأتلسية) أقنعه بالرجوع إلى تركيا بهدف تقسيم أصوات حزب العدالة بقيادة سليمان ديميريل وإقامة توازن بين الأحزاب السائدة في البلاد. فقد زعم الكاتب والصحفي المعروف بمؤلفاته حول الدولة العميقة فاروق أرسلان أن الجنرال (الأطلسي) سونالب أجبر أربكان على العودة إلى تركيا بطائرة خاصة، بعدما كان يدرّس في إحدى الجامعات السويسرية، وكلفه بقيادة "الإسلام السياسي" وتأسيس الرؤية الوطنية (ملي جوريش)، من أجل السيطرة على الطرق الصوفية والجماعات الإسلامية في البلاد.^(٥٣) إلا أن الكتاب الإسلاميين يؤكدون أنه مهما كانت نية الجنرالات فإن أربكان حاول تسخير الفرص المقدمة له لترجمة مشروعه "الإسلامي" إلى أرض الواقع.

بعد العودة إلى تركيا أسس أربكان في ١١ أكتوبر ١٩٧٢ "حزب السلامة الوطني" مع الكوادر ذاتها التي أسست حزب النظام الوطني السابق، وحصل على ١٢٪ من أصوات الناخبين ليتمكن من إرسال ٤٨ مرشحاً إلى البرلمان في انتخابات ١٩٧٣، ويصبح شريك الحكومة الائتلافية مع حزب الشعب الجمهوري برئاسة بولند أجاويد في مطلع عام ١٩٧٤. حاول أربكان فرض أجندته "الإسلامية" على هذه الحكومة، حيث نجد أنه تقدم إلى البرلمان بمشروع ينص على تحريم الماسونية في تركيا وإغلاق محافلها، وأسهم في تطوير العلاقات مع العالم العربي، وأظهر مواقف مؤيدة للشعب الفلسطيني ومعادية لإسرائيل، غير أن ذلك اقتصر على المستوى الخطابي في كثير من الأحيان، واستمرت العلاقات الإستراتيجية معها في عهده دون أي انقطاع، كما هو الحال في عهد أردوغان.

إلا أن هذه الحكومة تلاشت في ١٧ سبتمبر ١٩٧٤ بسبب الخلاف بين أربكان وأجاويد حول عملية جزيرة قبرص، التي جاءت رداً على دعم المجلس العسكري اليوناني للانقلاب على نظام الحكم في قبرص، وانتهت بانتصار القوات التركية، بعد استقرار حوالي ٣٥ أو ٤٠ ألف جندي تركي في شمال الجزيرة، الأمر الذي أدى إلى سقوط المجلس العسكري اليوناني بعد ثلاثة أيام، ومن ثم إعلان استقلال جمهورية شمال قبرص التركية الحالية في ١٥ نوفمبر ١٩٨٣. فقد كان أربكان يدافع عن ضرورة السيطرة على الجزيرة كلها؛ بينما احتاط أجاويد في ذلك خشية اعتراضات دولية. وقد وصفت كل من جمهورية قبرص اليونانية واليونان والأمم المتحدة والمجلس الأوروبي هذه العملية بـ"الاحتلال"، فضلاً عن أن الولايات

المتحدة اتخذت قرارا بحظر بيع السلاح لتركيا في فبراير ١٩٧٥.

ثم انضم حزب السلامة الوطني في مارس ١٩٧٥ إلى حكومة الجبهة القومية الأولى التي شكلها "حزب الحركة القومية" و"حزب الثقة الجمهوري"، ليصبح أربكان نائب رئيس الوزراء مجدداً. وكذلك احتفظ بمنصبه هذا في حكومة الجبهة القومية الثانية التي تشكلت في يوليو ١٩٧٧ بين أحزاب "العدالة" و"الحركة القومية" والسلامة الوطني.

وفي العام نفسه شهدت الساحة الدولية قيام زيغنيو بريجنسكي، مستشار الأمن القومي لرئيس الولايات المتحدة جيمي كارتر، بتطوير "مشروع الحزام الأخضر"^(٥٤) في ضوء الظروف الجديدة، ليستمروا في توظيف الإسلام السياسي وممثليه في الدفاع عن المصالح الغربية بقيادة أمريكا وبريطانيا ومنع الاتحاد السوفيتي من النشاط في الخليج الفارسي الغني بالنفط. وقد كانت البداية في كل من إيران ومصر، حيث دعمت الإستراتيجية التي صاغها بريجنسكي مشروع الإطاحة بشاه إيران وسهلت الطريق أمام وصول الإمام الخميني إلى السلطة نظراً لتمتعه بقواعد جماهيرية واسعة تستطيع كبح جماح الحركات اليسارية والتمدد السوفيتي. وكذلك الأمر بالنسبة لمصر، حيث عقد الرئيس محمد أنور السادات (فترة الحكم ١٩٧٠ - ١٩٨١) تحالفات مع التيار الإسلامي، وعلى وجه الخصوص الإخوان المسلمين، اقتداءً بالسياسة الأمريكية أو مشروع الحزام الأخضر.^(٥٥) أما في الداخل التركي، فقررت أمريكا كسر نفوذ القوميين المحافظين (الأطلسيين) وإظهار الإسلام على سطح المشهد السياسي. وهذا القرار كان ضمن العوامل التي أدت إلى رسوخ قدمي كل من نجم الدين أربكان في السياسة والجنرال "عدنان تانري فردي" في الجيش الذي تولى مهام كبيرة في عهد أردوغان أيضاً.

ومن الانتقادات الموجهة إلى حزب أربكان، أن المليشيات شبه المسلحة المتكونة من التشكيلة الشبابية التابعة لحزب السلامة الوطني لعبت دوراً كبيراً في الصراع المسلح بالشوارع بين الشيوعيين واليساريين والإسلاميين واليمينيين في الثمانينات، وساهمت بذلك في انتشار الفوضى والشغب في البلاد. واتهمته اليسارية الكردية بالسعي للحصول على رضا جنرالات انقلاب ١٢ مارس ١٩٧١، بسبب مشاركته في حكومتي الجبهة القومية الأولى والثانية.^(٥٦)

في عام ١٩٨٠ قدم أربكان مشروع قانون لمجلس النواب يطالب الحكومة بقطع علاقاتها مع إسرائيل، ومن ثم نظم حزبه في ٦ سبتمبر ١٩٨٠ مظاهرة كبيرة ضد القرار الإسرائيلي بضم مدينة القدس، الأمر الذي اعتبره الجيش، حامى النظام التقليدي في البلاد، القشة الأخيرة

التي قصمت ظهر البعير، واستغلها رئيس الأركان العامة في ذلك الوقت كنعان أفارين كذريعة لإجراء انقلاب عسكري والإطاحة بالحكومة واتخاذ قرار بتعطيل الدستور وحل الأحزاب واعتقال الإسلاميين إلى جانب اليساريين. وكان أربكان دخل السجن مع ٢١ من زملائه في ١٥ أكتوبر ١٩٨٠ بتهمة "أنشطة رجعية مخالفة للعلمانية" و"السعي لإقامة دولة الشريعة".

وخارجيًا، أدى الاحتلال الروسي لأفغانستان في عام ١٩٧٨، إلى توسع الأنشطة الأمريكية التي امتدت حتى الدخول إلى جمهوريات آسيا الوسطى عن طريق الإسلام ومن خلال إنتاج "الترياق الأخضر ضد الخطر الأحمر"، كما كان يقال في ذلك الوقت.

صعود الإسلاميين

مشروع الحزام الأخضر الأمريكي الذي أخذ زخمًا جديدًا مع بداية الثمانينات لم يساهم بشكل أساسي في انهيار الاتحاد السوفيتي، بل على العكس من ذلك وضعت أسس الإسلام الراديكالي الذي سبب مشاكل للولايات المتحدة نفسها بل للعالم أجمع. حيث إن طالبان والقاعدة وحركة الشباب، التي كلفت الولايات المتحدة المخابرات الباكستانية بتأسيسها، في إطار نظرية الحزام الأخضر، وكذلك حزب الله في تركيا، تحولت فيما بعد إلى كوارث مسلطة على العالم كله.^(٥٧)

ولما وقعت الثورة الإيرانية التي أطاحت بالشاه، الحليف الأكبر للولايات المتحدة في إيران، على يد الإمام الخميني، انفجرت نظرية الحزام الأخضر فجأة بين يدي الولايات المتحدة، مما أثار ذرعًا كبيرًا لدى واشنطن وحملها على الدفع بالعراق إلى مهاجمة إيران وتخريب كل التوازنات في المنطقة.

وبالتزامن مع لمعان نجم الإسلام السياسي بشكل غير مسبوق عقب الثورة "الإسلامية" في إيران، خرج أربكان من السجن في ٢٤ يوليو ١٩٨١ في عهد حكومة طورغوت أوزال، وواصل حياته السياسية هذه المرة من خلال "حزب الرفاه" الذي أسسه في ١٩ يوليو ١٩٨٣ وترأسه في البداية المحامي علي توركمان، لينتخب أربكان رئيسًا عامًا للحزب في ١١ أكتوبر ١٩٨٧، بعد رفع حظر ممارسة السياسة المفروض عليه، وعضوًا برلمانيًا من مدينة قونيا مرة أخرى في انتخابات ١٩٩١.

ومن جهة أخرى، نرى أن الكيان الأعلى للدولة العميقة في تركيا اتجه إلى إبراز الأوراسيين (تنظيم أرجنكون) في المشهد السياسي اعتبارًا من التسعينات، على وجه الخصوص، لإقامة توازن بين التيار العلماني والإسلامي الصاعد ومنع خروج الإسلاميين من السيطرة. ومن اللافت أن حزب الرفاه، بالتزامن مع إقامة مؤتمره العام الرابع في ١٩٩٣، بدأ يضم أعضاء من ضباط وجنرالات سبق أن توظفوا في شعبة التعبئة التكتيكية / العمليات الخاصة، التي أسسها الأطلسيون القدماء ثم ورثها منهم الأوراسيون، وكذلك في المخابرات الوطنية. وقد فسر بعض أعضاء الحزب هذا التطور بأن تنظيم "كونتر غريلا" أو "غلايو التركي"، الاسم الذي كان يطلق على الدولة العميقة الأطلسية آنذاك، بدأ يسيطر على حزب الرفاه أيضًا.

حركة "ملي جوريش" الإسلامية بقيادة أربكان حققت أكبر انتصار لها طيلة تاريخها السياسي عندما تبوأ حزب الرفاه المرتبة الأولى بين الأحزاب في انتخابات ديسمبر ١٩٩٥، بعدما حصد أصوات ٢١,٣٧ بالمئة من الناخبين، وحصل على ١٥٨ من أصل ٥٥٠ مقعدًا في البرلمان. مع ذلك فإن أربكان لم يستطع تأسيس الحكومة في البداية، بسبب ضغوطات العسكر والأطراف العلمانية المتطرفة، ليتولى حزبا الطريق القويم والوطن الأم مهمة تشكيل حكومة ائتلافية. لكن عمر هذه الحكومة لم يستمر طويلاً، فتحالف أربكان في يونيو ١٩٩٦ مع حزب الطريق القويم برئاسة تانسو تشيلير، وشكل حكومة ائتلافية معها ليصبح لأول مرة رئيس الوزراء في ٢٨ يونيو ١٩٩٦، وتصبح تشيلير نائبته ووزيرة الخارجية في الوقت ذاته.

من أهم الأحداث التي شهدتها تركيا في عهد أربكان، تلك التي سميت بـ"فضيحة سوسورلوك" التي تكشف فيها لأول مرة الدولة العميقة الأطلسية للرأي العام بعد حادثة مرور في نوفمبر ١٩٩٦ تعرضت لها سيارة كانت على متنها شخصيات مهمة من رجال الدولة وعالم السياسة والمافيا، وذلك على يد الأوراسيين الموالين لروسيا والصين في إطار الصراع السائد بينهما منذ عشرينات القرن الفائت. لكن أربكان تعرض لانتقادات شديدة، خاصة من قبل الأكراد والليبراليين، لمحاولته الحد من أهمية الحدث، ووصفه الادعاءات المتعلقة بالدولة العميقة بـ"القييل والقال"، و"الإشاعات" و"الكلام التافه"^(٥٨) وعدم أخذ زمام المبادرة للكشف عن ذلك التنظيم، بالإضافة إلى استهزاء وزير العدل شوكت كازان من المواطنين الذين شاركوا في تظاهرة "دقيقة ظلام من أجل نور دائم" من خلال إطفاء الأنوار في منازلهم كل مساء بعد فضيحة سوسورلوك مطالبين بإجراء تحقيق شامل يزيح الستار عن كل أبعاد هذه الدولة العميقة وعلاقتها.^(٥٩)

حكومة أربكان قدمت أداءً جيدًا في السنة الأولى بحيث حققت تركيا خلال عام واحد (١٩٩٦ - ١٩٩٧) نموًا اقتصاديًا بلغت نسبته ٧,٥٪. وطغى على حكم أربكان خلال أقل من عام النزعة الإسلامية كما هو متّظر. إذ نرى أنه حاول الانفتاح بعمق على العالم الإسلامي، من خلال زيارات مثيرة بدأها بليبيا وإيران. واستقبله من قبل الرئيس الليبي معمر القذافي في مخيمه المعروف آثار ضجة كبيرة بين الأوساط العلمانية في تركيا، واتهموه بتحويل مسار البلاد من "العالم المتحضر" إلى "دول المخيمات" أو "دول الأعراب"، على حد تعبيرهم. كما أن الإعلام العلماني والإسلامي أشعلا نقاشًا حادًا بين المبادئ العلمانية الأتاتوركية للدولة وبين الشريعة الإسلامية، وشهدت تركيا من حين لآخر تظاهرات ضد الحكومة استخدمت خلالها هتافات من قبيل: "لن تصبح تركيا إيران؛ لن تتحول تركيا إلى نظام الملالي".

ومن الإنجازات المهمة التي حققها أربكان وأثارت حفيظة العلمانيين المتشددين أيضًا تشكيله في ١٩٩٧ "مجموعة الدول الثماني الإسلامية النامية" التي ضمت -إلى جانب تركيا- أكبر سبع دول إسلامية: إيران وباكستان واندونيسيا ومصر ونيجيريا وبنغلاديش وماليزيا، التي يبلغ عدد سكانها مليار نسمة، أي ما يوازي ١٤٪ من سكان العالم.

وعلى الرغم من أن أربكان حاول عدم استفزاز المؤسسة العسكرية الحساسة في قضية العلمانية والسياسة الخارجية، وسعى للتماشي معها بالحفاظ على العلاقات مع إسرائيل، إلا أن ذلك لم يشفع له في حماية حكومته من مواجهة الحرب النفسية التي قادها الجنرالات العلمانيون من الأوراسيين، لتبدأ بعدها مرحلة استمرت حوالي خمس سنوات وسميت بـ"مرحلة ٢٨ فبراير ١٩٩٧ الانقلابية".

ومن الأحداث التي استفزت العسكر "أمسية القدس" التي نظّمها رئيس بلدية "سنجان" في العاصمة أنقرة التابعة لحزب الرفاه بكر يلديز، بحضور السفير الإيراني في تركيا، مما أشعل نقاشًا حول تحول حكومة أربكان إلى بؤرة لأنشطة رجعية تسعى إلى تقويض أساس الدولة العلمانية، وفقًا لرؤية المؤسسة العسكرية والمسيطرين على الجهاز البيروقراطي التقليدي.^(٦)

وقد اعترف كثير من الأسماء الوازنة في حزب الرفاه في وقت لاحق أن تنظيم هذه الأمسية رغم تكهرب الأجواء في البلاد لم يكن تصرفًا حكيمًا، وأن رئيس البلدية انساق وراء تحريض شخصيات مرتبطة بإيران.

وفي ٤ فبراير ١٩٩٧، طافت ١٥ دبابة و ٢٠ عربة ومدربة عسكرية في بلدة سنجان بالعاصمة أنقرة، ردًا على أمسية القدس، في مشهد اعتُبر "تحذيراً عسكرياً" للحكومة. وفي ٢١ فبراير ١٩٩٧، علق نائب رئيس الأركان العامة جفيك بير على طواف الدبابات في شوارع أنقرة بقوله: "قمنا بضبط موازنة الديمقراطية في البلاد"، على حد تعبيره.

في مارس ١٩٩٧ دعت تشيلر، شريكة أربكان في الحكومة، إلى تنفيذ مطالب العسكر، وبناء على ذلك شكّل أربكان "لجنة تنفيذية" من عدة وزراء من حزبه لمتابعة القرارات التي أصدرها مجلس الأمن القومي المكون أعضاؤه من العسكر أساساً حول مكافحة الرجعية. إلا أن كل هذه التنازلات لم تمنع النائب العام لدى المحكمة العليا من إصدار قرار بحل حزب الرفاه بشكل دائم في ٢١ مايو ١٩٩٧، بدعوى "التحول إلى مركز للفعاليات والأنشطة المعادية للدستور ومبادئ العلمانية للجمهورية التركية".

واضطر أربكان في نهاية المطاف إلى التوقيع على ما سمي "قوانين مكافحة الرجعية" التي ادعى زعيم حزب العمال اليساري آنذاك دوغو برينجك أنه من حرر ١٠ من نصوص تلك القرارات، وأن أربكان وقع عليها طواعية،^(٦) للحد من مظاهر الدين في القطاع العام، خاصة الجامعات، ومن ثم أعلن عن استقالته من منصبه في ١٨ يونيو ١٩٩٧ للحيلولة دون تطور الأحداث إلى أسوأ.

ومع أن المحكمة الدستورية قضت في عام ١٩٩٨ بحظر حزب الرفاه وفتح تحقيق مع أربكان بتهمة انتهاك مبادئ الدولة العلمانية، ومنعه من مزاوله النشاط السياسي لخمس سنوات قادمة، إلا أنه عاد إلى الحياة السياسية بحزبه الرابع تحت اسم "حزب الفضيلة" وأداره من خلف الستار حتى إغلاق هذا الحزب أيضاً في عام ٢٠٠٠ للحجج ذاتها.

لكن أربكان لم ييأس وعاد مرة خامسة بعد انتهاء مدة الحظر ليؤسس هذه المرة حزبه الأخير "حزب السعادة" في عام ٢٠٠٣، غير أن السلطات القضائية طاردته في العام ذاته وهذه المرة بتهمة اختلاس أموال حزب الرفاه المنحل البالغة ١ ترليون ليرة، وقضت عليه بالسجن سنتين، غير أن الرئيس عبد الله جول أصدر عفواً رئاسياً عنه في ١٨ أغسطس ٢٠٠٨ بسبب تقدم عمره وتدهور حالته الصحية.

وقد توفي الزعيم السياسي المخضرم في ٢٧ فبراير ٢٠١١، عن عمر ناهز ٨٤ عاماً، وحضر حفل تشييع جثمانه كبار الدولة من السياسة والمؤسسة العسكرية، إلى جانب زعماء إسلاميين،

منهم المرشد العام السابع لجماعة الإخوان المسلمين محمد مهدي عاكف، ورئيس حركة النهضة في تونس راشد الغنوشي، وممثلون عن حركة حماس وغيرهم.

بغض النظر عن أهداف وتوقعات الدولة العميقة بشقيها الأطلسي والأوراسي من أحزاب أربكان، فإن طول بقائه في الحياة السياسية مكّن الإسلاميين من إيجاد مساحة مرموقة لهم في أجهزة الدولة، وقد فسر الكتاب الإسلاميون علاقاته مع بعض أركان الدولة العميقة من قبيل التماشي معهم بهدف الحفاظ على كوادرمهم واستغلال الفرص المتاحة لصالح مشروعهم.

انكشاف أسرار الدولة العميقة

قلنا سابقاً إن الكيان الأعلى للدولة العميقة بدأ يسحب عناصره الأطلسيين من الساحة اعتباراً من منتصف سبعينات القرن الماضي ليرز في المشهد السياسي جناحين جديدين وفقاً للظروف الجديدة، مع الحفاظ على قياداته العليا القديمة؛ وهذان الجناحان هما الأوراسيون والإسلاميون (العلمانيون والمتدينون) وإثارة الصراع بين الطائفتين وتوظيف ذلك في استمرار سيطرته على الدولة. بمعنى أن الكيان الأعلى حاول في الفترة الجديدة (التسعينات) وضع العلمانيين المتشددين (الأوراسيين) في إحدى كفتي الميزان والإسلاميين في الكفة الأخرى لاستثمار الموازنة الظاهرة في توليد النفوذ السياسي، كما سبق أن أوازن القوميون المحافظين باليساريين الاشتراكيين منذ الأربعينات.

حادثة سوسورلوك الفضيحة

في ٣ نوفمبر ١٩٩٦، أي قبل سنة واحدة من الانقلاب العسكري الناعم في ١٩٩٧، وقعت فضيحة هزت كل تركيا، وأصيب الجميع بالصدمة والدهشة، وشكلت منعطفاً مفصلياً في تاريخ البلاد الحديث والدولة العميقة، في ظل الحكومة الائتلافية بين حزب الرفاه الإسلامي بقيادة نجم الدين أربكان وحزب الطريق القويم بزعامة السيدة تانسو تشيلّر. إذ اصطدمت سيارة بشاحنة كبيرة قرب بلدة "سوسورلوك" التي تقع بمحافظة باليغسير، وكانت بالسيارة مجموعة من الأسلحة غير المرخصة. والمثير أنه كان على متن السيارة نائب مدير شرطة إسطنبول "حسين كوجاداغ"، والعضو البرلماني من صفوف حزب الطريق القويم وزعيم قبيلة كردية قوية "سادات بوجاق"، وقائد تنظيم "الذئاب الرمادية" القومي التركي "عبد الله جاتلي"، الذي كان زعيماً مافيوياً و"قاتلاً مأجوراً" ومطلوباً على قائمة الشرطة الدولية الإنتربول، وكلهم كانوا من القوميون الأتراك الأطلسيين.

أسفرت حادثة "سوسورلوك"، التي افتضحت فيها لأول مرة العلاقات القذرة بين مثلث الدولة والسياسة والمافيا للرأي العام عياناً بياناً، عن مقتل كل من مدير أمن إسطنبول وزعيم المافيا والسيدة جونجا أوس التي كانت تحمل هوية مزورة، فيما أصيب البرلمان سادات بوجاق بجروح.^(٦٣)

واللافت للانتباه أن إحدى أجنحة الدولة (الظاهرة) كانت تصرّ على إطلاق تحقيق شامل حول الحادثة، فيما سعت الدولة العميقة الأطلسية بكل قوتها إلى إسدال ستار على الفضيحة، بحيث كان أول من ذهب إلى مكان الحادثة وحاول اختطاف جثة زعيم المافيا عبد الله جاتلي لإخفائها من السلطات والرأي العام هو الجنرال "ولي كوجوك" الذي سُجن في إطار قضية تنظيم "أرجنكون" الإرهابي بعد أكثر من ١٠ سنوات من هذه الحادثة.

لقد استطاعت محكمة أمن الدولة، بصعوبةٍ للغاية، إصدار قرار بحبس البرلمان سادات بوجاق ستين فقط، ولم تستطع تشميل التحقيقات على عناصر أخرى بسبب العوائق التي وضعتها عناصر من البيروقراطية العسكرية والمخابرات الموالية للدولة العميقة. لذلك أصبحت التحقيقات التي أطلقها الأمن والمخابرات والبرلمان عقيمة لم تؤدّ إلى نتائج تكشف الخطوط التي تربط بين الدولة والسياسة والمافيا بشكل كامل. وكان الجنرال ولي كوجوك رفض الإدلاء بأقواله للجنة التحقيق البرلمانية حول الحادثة، على الرغم من ثبوت تسجيل الهاتف النقال لمحمود يلدريم الملقب بـ"يشيل" (الأخضر)، أحد المتهمين في إطار قضية سوسورلوك، على اسمه. وكان كل من عبد الله جاتلي ومحمود يلدريم من رموز القوميين الأتراك أو الذئاب الرمادية في ذلك الوقت. وقد ورد في مذكرة الادعاء التي أعدها المحققون في قضية أرجنكون أن ولي كوجوك قال: "لو كان الآخرون (المحققون) وضعوا اليد على الحقيبة التي كانت بحوزة عبد الله جاتلي ومليئة بتقارير استخباراتية لكانوا قضاوا علينا جميعاً".^(٦٣)

ومهما كان فإن الرأي العام سمع لأول مرة وبشكل صاخب بالدولة العميقة، ونظم احتجاجات موسعة استمرت أسابيع وشهوراً طويلة، وبدأ يطالب بسياسة نزيهة لا تتدخل فيها كيانات خارجة عن إطار السياسة في إدارة البلاد.

وقد اعتبر الكاتب الصحفي جلال كازداغلي هذه الحادثة بداية مبادرة الدولة التركية إلى تصفية الدولة العميقة التقليدية (الأطلسية)؛ في حين أن شامل طيار رأى أن الذي انكشف في حادثة سوسورلوك كان "الذراع اليمنى للدولة العميقة" التي كانت تستخدم عامة القوميين

الأتراك، بينما ظهرت ذراعها اليسرى (الأوراسيون) من خلال قضية أرجنكون عام ٢٠٠٧ في عهد أردوغان.^(٦٤)

ومع أن تنظيم الدولة العميقة كان معلومًا لمجموعة قليلة من رجال الدولة لا يتجاوزون عدد الأصابع، غير أن هذا الشبح لم يتجسد في ذهن الرأي العام إلا بعد حادثة سوسورلوك المذكورة وما تبعها من أحداث متتالية. إذ شاهد الرأي العام أن هناك بعض الأشخاص يرون أنفسهم فوق الجميع، ويرفضون الخضوع للقانون الذي يخضع له كل المواطنين، بل القانون لا يستطيع أن يلسمهم بشيء، حيث كان رفض بعض الموظفين، معظمهم من السلك العسكري والمخابرات، سواء كان بصفقتهم متهمين أو شهداء، المثل أمام المحكمة للإدلاء بأقوالهم، في إطار قضية سوسورلوك.

أرجنكون: دولة داخل دولة

وكان تنظيم أرجنكون، كيان الدولة العميقة الجديد، الذي حل مكان "غلاديو" القديم، أصبح لأول مرة موضوعاً لبرنامج تلفزيوني أعده وقدمه جان دوندار، الكاتب الصحفي الشهير، ورئيس جريدة "جمهورية" المعروفة بتوجهاتها العلمانية، في ٧ يناير ١٩٩٧ على شاشة قناة "شو تي في" (*Show TV*)، وناقش فيه "الكيانات غير القانونية داخل الدولة"، وسلط الضوء على علاقة عديد من العصابات وزعماء المافيا، مثل عبد الله جاتلي المذكور، ببعض الدوائر المتنفذة في الأمن والجيش والمخابرات، وارتكابهم جرائم واغتيالات باسم الدولة، ومن ثم حصولهم على حصانة قانونية تمنعهم من أي مساءلة ومحاكمة قضائية.

وأكد ضيف البرنامج الكاتب الصحفي "أرول مترجلر" المنحدر من السلك العسكري أنه اطلع على "أرجنكون" عن طريق اللواء المتقاعد "ممدوح أونلوتورك" الذي كان عضوًا في هذا التنظيم أيضًا وقُتل عام ١٩٩١ على يد مليشي مسلح ينتمي إلى حزب جبهة التحرير الشعبية الثورية (*DHKP/C*)، لافتًا إلى أن التنظيم يضم في بنيتة ضباطًا وأميين وأساتذة وصحفيين ورجال أعمال، وأن كل العصابات في تركيا تعتبر وحدات صغيرة تابعة له، وأنه فوق رئاسة الأركان العامة والحكومة وكل مؤسسات الدولة. وأكد أن الاغتيالات الصاخبة التي استهدفت الرئيس طورغوت أوزال، والقائد العام لقوات الدرك الجنرال أشرف بتليس، والكاتب الصحفي اليساري الشهير أوغور مومجو، والكاتب أحمد تانر كيشلاي يقف وراءها تنظيم أرجنكون.^(٦٥)

وقد ألف جان دوندار بالتعاون مع كازداغلي كتابًا باسم "أرجنكون: دولة داخل دولة" (١٩٩٧). وجاء في الكتاب أن أرجنكون هو الذراع التركية للتنظيمات التي شكلها حلف الناتو لمكافحة الشيوعية أصلاً، ونقل ما قاله بولند أجاويد من أن عناصر وحدة العمليات الخاصة /التعبئة التكتيكية كانت تعمل مع الكوماندوز الأمريكيان ضمن مؤسسة عسكرية أمريكية في تركيا، لكنه لفت الانتباه إلى أن معظم المتهمين بالانتماء إلى هذا التنظيم في الوقت الراهن ليسوا موالين وداعمين للولايات المتحدة، وإنما هم من القوميين الطورانيين المتطرفين الموالين لروسيا.

واستخدم الكاتبان العبارات التالية في تقديم الكتاب: "ستقرؤون في ثنايا هذا الكتاب كيف تأسس تنظيم في تركيا على غرار تنظيم غلاديو في إيطاليا، وكيف تم توظيف القوميين القدماء (الذئاب الرمادية) في أنشطة غير قانونية، والمنافسة الشرسة بين أجهزة الاستخبارات، وكيف تجاوز بعض العناصر الأمنية والاستخباراتية الحدود القانونية أثناء مكافحتهم العناصر الإرهابية التابعة لحزب العمال الكردستاني وتسببت في ظهور عصابات في منطقة شرق وجنوب شرق تركيا، وكيف أن هذه العصابات تورطت في عمليات مشبوهة كالعمليات الاستفزازية قبيل انقلاب ١٢ سبتمبر ١٩٨٠، واغتيال طورغوت أوزال، وستجدون فيه أيضاً العالم السري لتنظيم أرجنكون؛ الدولة داخل الدولة.. ومن ثم ستندهشون كيف أن الدولة لم تستطع حتى اليوم محاسبة ما يرد في هذا الكتاب".

الكتاب ينطلق أساساً من حادثة سوسورلوك ويحاول الوصول إلى جذور أرجنكون، حيث يقول: "لقد أقبرت تركيا في ذاكرتها أكبر فضيحة شهدتها في تاريخها الحديث وأخفتها في ملفات كتبت عليها "سرية للغاية". لقد تم إسدال ستار على أسرار الدولة القذرة التي انكشفت من خلال حادثة سوسورلوك من دون نقاش وبحث وتحقيق بعد أن كنا على وشك كشف القناع عن العصابات التي تحاول السيطرة على الدولة والعلاقات بين المافيا والسلطة الحاكمة والتنظيم السري غير القانوني المكون أعضاؤه من القوميين القدماء ووحدة القوات الخاصة. بينما كان يجب على البرلمان أن يضع يده على الحادثة، وبيادر المدعون العامون للكشف عن كل خفاياها وصلاتها، مهما امتدت، وكان ينبغي للرأي العام أن يكون حذراً متنبهاً واعياً، وأن يشكّل الإعلام فرقاً خاصة لمتابعة الحادثة بكل حذافيرها.. إلا أن ذلك لم يحدث".

على الرغم من التشاؤم الذي اتسمت به نظرة جان دوندار، إلا أن زميله جلال كازداغلي زعم في مقال كتبه عام ٢٠٠٨ أن تصفية أرجنكون بدأت بحادثة سوسورلوك، ومن بقي بعدها من عناصر التنظيم وصفها بـ"بقايا" أو "مخلفات أرجنكون" وكياناتٍ تحاول التنظيم والحفاظ على وجودها بطريقة مبتدئة غير محترفة. واستشهد على ذلك بالاغتيالات التي أقدم عليها أرجنكون قبل حادثة سوسورلوك التي بقيت مجهولة الفاعل وتلك التي أقدم عليها بعدها والتي اطلع عليها الجميع. وذكر أن أول محاولة اغتيال بعد هذا التاريخ نفذها أرجنكون ضد الناشط الكردي الحقوقي والبرلماني آكين بيردال في ١٢ مايو ١٩٩٨، حيث كان رئيس جمعية حقوق الإنسان. وقد أُلقت السلطات الأمنية القبض على منفذي الهجوم على الفور، كما أُلقت القبض على جميع المتورطين في عمليات الهجوم والتخريب والقتل الأخرى التي أقدم عليها التنظيم، ما عدا مرة أو مرتين. في حين أن هذا النوع من الهجمات والاغتيالات كانت تبقى مجهولة الفاعل قبل عام ١٩٩٦، بدءاً من الاغتيالات السياسية الصاخبة التي قتل خلالها كل من البيرفسيورة بحرية أوجوك، والكاتب والسياسي معمر أكسوي، والكاتب الصحفي أوغور مومجو الذي كان يبحث في العلاقة بين تنظيم حزب العمال الكردستاني والمخابرات الوطنية، وتوصل إلى نتائج مذهلة في علاقات هذا التنظيم بتنظيم أرجنكون.. وهذا وحده يكفي إعطاء فكرة لنا عن هذا الفرق بين أرجنكون ومخلفاته وبقاياها،^(٦٦) على حد تعبيره.

ويحاول كازداغلي من خلال هذه العبارات الانتهاء إلى أن هناك "إرادة" داخل الدولة قررت التخلص من بقايا ومخلفات الدولة العميقة، بالتوازي مع التوجه الجديد الرامي إلى ترسيخ دولة القانون والإدارة المدنية الذي بدأ مع طورغوت أوزال الموصوف بـ"الرئيس المدني المسلم" و"باني تركيا المدنية".

انتشار وتوسع حركة الخدمة

في ظل توجه "الدولة المدنية والإدارة الديمقراطية الشفافة المفتوحة" الجديد الذي قاده الراحل طورغوت أوزال كانت تشكلت في تركيا "بيئة سلمية حوارية" منذ تسعينات القرن الماضي. وقد أسهم في إنشاء هذا الجو الكتاب والمثقفون والسياسيون المتمون إلى شتى الأفكار والأيدولوجيات ومنظمات المجتمع المدني. ولا مرية في أن حركة الخدمة كفاعل مدني كانت تأتي في مقدمة هذه الحركات والمؤسسات، وأفضل دليل على ذلك مآدب الإفطار واجتماعات منتدى "آبانط" العلمية الشهيرة التي أقامها "وقف الصحفيين والكتاب"

التابع لحركة الخدمة بالتعاون مع كل الأطراف المذكورة أعلاه، وكان أردوغان وعدد كبير من السياسيين الحاليين من كل الأحزاب البرلمانية ضمن المشاركين في هذه الفعاليات.

ومن أهمّ الخدمات التي قدمتها حركة الخدمة للشعب بكل أطيافه وطوائفه في تلك الفترة، والتي اعترف بها جميع المثقفين في تركيا، بمن فيهم المثقفون الداعمون لحكومة أردوغان حاليًا، أن الآلاف من المساكن الطلابية وصلات القراءة ومراكز دروس التقوية والتحضير الجامعي والمدارس والجامعات الخاصة التي فتحتها الخدمة في كل أنحاء تركيا باتت "جسورًا" تحمل أبناء الجماهير العريضة المهمشة بشكل أو بآخر، خاصة المسلمين، إلى مؤسسات الدولة، بعد أن كانت تلك المؤسسات حكرًا على الأقليات الأجنبية والنخب من الأغنياء فقط. ذلك أن مستوى التعليم في المدارس الرسمية كان منخفضًا جدًا بحيث لا يمكن النجاح في الامتحان الجامعي بدون دعم خارجي. فكان الأغنياء يرسلون أبنائهم إلى المدارس الخاصة الأجنبية، في الأغلب، أو يحصلون على دروس خاصة في منازلهم؛ في حين أن الجماهير الفقيرة لم تكن بمقدورها الدراسة في المدارس الخاصة ولا تلقي دروس خاصة في منازلهم، وبالتالي كانوا لا يستطيعون الانتقال إلى المرحلة الجامعية والوظائف العامة بعد انتهاء المرحلة الثانوية في المدارس الرسمية. وهنا مثلت الآلاف من المساكن الطلابية وصلات القراءة- بدون مقابل مادي -، ومراكز دروس التقوية والتحضير الجامعي مقابل مبالغ رمزية مقارنة بالمدارس الخاصة، شعلة أمل للطلبة الفقراء. وحركة الخدمة حققت نجاحًا بارزًا في هذا المجال بحيث كان الطلاب الدارسون في تلك المؤسسات يحصلون على الدرجات الأولى دائمًا في الامتحان الجامعي وامتحان التوظيف العام، بالإضافة إلى أن مدارس الخدمة الخاصة كانت تحصد ميداليات ذهبية في المسابقات العلمية العالمية، حتى أصبحت ماركة عالمية في هذا المجال.

وهذا الأمر كان يعدّ سابقة هي الأولى من نوعها، حيث لم تسبق أن حصلت تركيا على المراكز الأولى من قبل، بل لم تشارك أصلاً في مثل هذه المسابقات العالمية. والأهم من كل ذلك أن أبناء الأناضول "المسلمين" هم من كانوا يحققون هذه النجاحات العلمية بعد أن كانوا يُتهمون بالرجعية الدينية والتخلف الديني من قبل فئة الأغنياء العلمانيين.

ولم تقتصر مبادرة حركة الخدمة إلى الانفتاح بتركيا على العالم الخارجي على مؤسساتها التعليمية فقط، بل مئات الشركات التجارية والاقتصادية الصغيرة والكبيرة انتشرت في معظم

بقاع العالم أيضًا وأنعشت الاقتصاد التركي بصورة غير مسبوقة، إلى جانب جهود طورغوت أوزال في هذا الصدد.

من جانب آخر، كان فتح الله كولن أطلق بعد عام ١٩٩٠ حركة رائدة في الحوار والتفاهم بين معتنقي الأديان والأفكار الأخرى لتجد صداها خلال مدة قصيرة في تركيا أولاً وفي العالم لاحقاً، كما سبق أن قلنا. وبفضل هذا الانفتاح على الآخر، دينياً وفكرياً، حصلت حركة الخدمة على دعم كبير جداً من قبل النخب، أيا كانت اتجاهاتهم، بحيث أعلن كثير من المثقفين وشخصيات كبيرة من عالم الأعمال والسينما والرياضة دعمهم الصريح لمؤسساتها التعليمية في الداخل والخارج، واعتبروها "مشاريع وطنية" تخدم تركيا. وأكد كثير من الممثلين والمطربين المعروفين بعلمانيتهم الصارمة أن ما ميّز هذه المؤسسات عن نظيراتها هو قدرتها على الجمع بين المبادئ العلمية والقيم الأخلاقية لدى الطلبة الدارسين فيها.

حركة الحوار والتفاهم بين معتنقي الأديان والأفكار الأخرى التي جمعت كل ألوان تركيا تحت مظلة واحدة، فشكّلت قوس قزح اجتماعياً، باتفاق آراء كل المنصفين، بمن فيهم الرئيس الحالي أردوغان، وصلت فيما بعد إلى ذروتها بالاجتماع الذي عقد عام ١٩٩٨ بين كولن والبابا في الفاتيكان إثر دعوة البابا له. ذلك لأن كولن آمن بأن العالم أصبح، بفضل تقدم وسائل الاتصالات الحديثة، قرية صغيرة عالمية بحيث لن تحقق أي حركة قائمة على الخصومة والعنف والعداء أي نتيجة إيجابية، ولا بد أن يكون الحوار والإقناع السبيل الأوحده لنشر المعتقدات والأفكار. لذلك نراه يؤكد في كل خطاباته ومحاضراته ودروسه أن الإسلام لا يمتّ بصلّة إلى الإرهاب، ولا يمكن تجويزه مهما كانت الذرائع والمبررات، بل يعلن في كل مناسبة أنه "لا يمكن أن يكون المسلم الحقيقي إرهابياً، كما لا يمكن أن يكون الإرهابي مسلماً حقيقياً".^(٦٧)

تهيئة الأجواء لاستفزاز الجيش

لكن يبدو أن هذه الأجواء التي عاشتها تركيا في التسعينات بكل أطرافها لأول مرة في تاريخها الحديث أزعجت كثيراً الدولة العميقة بشقيها القديم والحديث (غلاديو وأرجنكون) المتغذية على صراع الأقطاب المضادة، ولا يريد الخضوع للدستور والقوانين مثل جميع المواطنين الآخرين، ويريد أن تكون تركيا "غرفة صغيرة" منغلقة على ذاتها، لكي يتفرد في حكمها وتحتكر مواردها تحت الأرض وفوقها. ذلك لأن بقائه ودوامه كان منوطاً باستمرار

حالة الاستقطاب والانقسام والتشردم بين فصائل المجتمع المختلفة فكرياً وعرفياً. فشرع يبحث عن طرق لاسترجاع "تركيا القديمة"، وإعادة الدولة إلى "الأقلية" أو "الزمرة الحاكمة" لسهولة السيطرة عليها، بعد أن خرجت من أيديها بفضل سياسات أوزال خاصة.

فقام تنظيم الدولة العميقة بتحريض زمرة قليلة من العسكريين المتنفذين، أوقعهم تحت سيطرته وأخضعهم لإرادته بشكل أو آخر أو خدعهم وأفرعهم بمجموعة دينية تطلق على نفسها "عجزي مندي"، يقودها شخص يدعى مسلم كوندوز، أعضاؤها قليلون جداً لعلهم لم يتجاوزوا ألف شخص في عموم تركيا، تبدو عليهم علامات الجهل والسذاجة بصورة بارزة، ويجذبون الانتباه بأفكارهم المتطرفة وحركاتهم المثيرة وملابسهم الاستفزازية، يتجولون في شوارع العاصمة أنقرة وعلى رؤوسهم عمام سوداء وفي أيديهم عصي طويلة. على الرغم من ذلك إلا أن المجموعة زعمت أنها تنتمي إلى "حركة النور" التي تنحدر منها حركة الخدمة أيضاً، والتي تميزت كل الحركات المرتبطة بها على مدى تاريخها الطويل بسلميتها واعتدالها في الفكر والسلوك، ورفضها لأي نوع من العنف والكفاح المسلح في الداخل مهما كان حاكم البلاد.

هدف هذه المجموعة التي ظهرت في ثوب ديني كان التمهيد لعسكرة الأجواء وتنفيذ مخطط الانقلاب في نهاية المطاف. بمعنى أن أرجنكون لعب على الوتر الحساس لدى المؤسسة العسكرية التي تعتبر نفسها "حارسة النظام"، وهذه المجموعة الدينية المصنوعة من قبل أرجنكون لعبت الدور الأساسي في إثارة حفيظة الجيش تجاه خطر قدوم "دولة الشريعة" وزوال "النظام العلماني الكمالي".^(٦٨)

وأخيراً قامت مجموعة أو زمرة عسكرية، قليلة من حيث العدد، قوية من حيث التأثير والنفوذ، ومعها سند من وسائل الإعلام المؤثرة، وأجنحة أرجنكون الأخرى في كل مؤسسات الدولة والحياة المدنية، بانقلاب عسكري في ٢٨ فبراير من عام ١٩٩٧، أي بعد نحو شهرين من برنامج الكاتب الصحفي جان دوندار، المذكور أعلاه، حول أرجنكون.

ولا يمكن نسيان الحملة التحريضية الاستفزازية التي قادها دوغو برينجك، زعيم "الحزب الاشتراكي" في ثمانينات القرن الماضي، وحزب العمال اليساري في تسعينات القرن المنصرم، وحزب الوطن القومي المتطرف حالياً، وهو شخصية غامضة عليها كثير من علامات الاستفهام، أرمينية الأصل، برزت بمواقفها المتقلبة المتلونة منذ البداية. خرج برينجك مطالباً بتنفيذ "قوانين الثورة الجمهورية" المطبقة في الظروف الاستثنائية إبان تأسيس الجمهورية التركية، وحرّض

الجيش على الانقلاب قائلاً: "دبابات جيشنا الوطني لم يتم شراؤها من أجل الاستعراضات العسكرية في الاحتفالات الرسمية فقط"، وما إلى ذلك من عشرات التصريحات الاستفزازية. ووجه انتقادات لاذعة لسياسيين زعم أن لهم صلة وثيقة بالولايات المتحدة، واتهم طورغوت أوزال بكونه "باني الدكتاتورية القائمة على ثنائية المافيا - الطرق الصوفية"، وتنفيذ المخططات الأمريكية في تركيا، كما وصم السيدة تانسو تشيلر، زعيمة حزب الطريق القويم، وشريكة نجم الدين أربكان، زعيم حزب الرفاه، في الحكومة الائتلافية وقتها بـ"العمالة لوكالة الاستخبارات المركزية الأمريكية".

وهذه الشخصية الغامضة، التي سجنّت في ٢٠٠٩ في إطار قضية أرجنكون، ثم خرج من السجن في ٢٠١٤، بفضل تعديلات قانونية أجرتها حكومة أردوغان في أعقاب بدء تحقيقات الفساد والرشوة أواخر عام ٢٠١٣، تستحق تسليط الأضواء عليه أكثر؛ نظرًا لأنه لعب دورًا مهمًا في أحداث انقلاب ١٩٩٧ الناعم، وعرف منذ القديم بعدائه الشديد لحركة الخدمة وفتح الله كولن، كما لعب الدور الأبرز في الانقلاب "الفاشل" بعد نحو ٢٠ عامًا من الأول.

من هو دوغو برينجك؟

لقد خطف برينجك الأضواء على نفسه عبر مواقفه الحساسة في اللحظات الحرجة طيلة تاريخ السياسة التركية. فمع أن نسبة الدعم التي يحصل عليها في الانتخابات ضئيلة جدًا لا تتجاوز ١٪، إلا أنه تمتع حتى اليوم بنفوذ قوي في أجهزة الدولة، خاصة في أجهزة الأمن والقضاء والجيش، ولعب أدوارًا حاسمة في تلميع أو تشويه حركات ومجموعات سياسية أو مدنية، بفضل علاقاته "الغامضة" و"المثيرة" مع بؤر القوى الداخلية والخارجية.

وأسس برينجك أربعة أحزاب وترأسها، وهي حزب العمال والفلاحين (١٩٧٨-١٩٨٠)، والحزب الاشتراكي (١٩٩١-١٩٩٢)، وحزب العمال (١٩٩٢-٢٠١٥)، وحزب الوطن الحالي (١٥ شباط ٢٠١٥ - ؟). لم يتبنَّ فكرًا معينًا ثابتًا، وإنما روج لأي فكر مهما كان، بحسب الظروف واتجاه الرياح؛ فهو كان ماركسيًا لينينيًا ماويًا في سبعينات القرن الماضي؛ وداعمًا لليسارية الكردية في الثمانينيات؛ وقوميًا علمانيًا متطرفًا بعد التسعينيات؛ وأصدر برينجك صحيفة يسارية علمانية باسم "أيدنليك" (*Aydinlik*)، وقاد المجموعة التي تكوّنت حول هذه الصحيفة. واللافت للانتباه أنه دعم في تسعينات القرن الماضي حزب العمال الكردستاني الإرهابي، وعمل على تشييت اليسارية التركية من خلال توظيف اليسارية الكردية. حتى إنه

كان يشرف على مجلة (نحو عام ٢٠٠٠) التي تحولت إلى اللسان المتحدث باسم العمال الكردستاني. وأجرى برينجك، الذي كان يمثل اليسارية التركية حينها، لقائين مختلفين مع زعيم حزب العمال الكردستاني عبد الله أوجلان، الذي كان يمثل اليسارية الكردية، أحدهما في عام ١٩٨٩، والآخر في عام ١٩٩١، والتقطتهما عدسات آلة التصوير وهما يتبادلان الزهور فيما بينهما، في أحد المعسكرات التابعة للعمال الكردستاني، على الرغم من أنهما يظهران اليوم العداء لبعضهما البعض، بل يعتبر أحدهما الآخر نقيضه، حيث يقدم برينجك نفسه في الوقت الراهن "قوميًا وطنيًا علمانيًا" يجاهد ضد أوجلان الذي يحاول تقسيم تركيا^(٦٩)

وعُرف برينجك بمواقفه المصلحية المتقلبة، ولم يخف في السابق أنه لا يتبني أي دين أو فكر أو توجه إيدولوجي معين؛ إذ يقف اليوم إلى جانب "المعسكر الأوراسي" بقيادة روسيا والصين وإيران، لكنه كان يدافع قبل ذلك عن "المعسكر الغربي" بقيادة أمريكا وبريطانيا أو حلف شمال الأطلسي الناتو ويصف الاتحاد السوفيتي بـ"الأمبريالي"؛ ويعلي اليوم من شأن "القومية التركية الطورانية"، غير أنه كان يصف تركيا من قبل بـ"الدولة المحتلة" لجزيرة قبرص، ويعترف بمزاعم الإبادة الأرمنية على يد الدولة العثمانية. فضلاً عن ذلك فإنه بدأ يستخدم خطاباً قومياً محافظاً بعد تحالفه مع أردوغان في العقد الثاني من حكمه.

ومن المثير للانتباه أن محمد أيمنور؛ رئيس شعبة مكافحة الإرهاب في جهاز المخابرات التركي سابقاً يصف برينجك بـ(fabricator)، أي المحترف في اختلاق أخبار وأحداث من أجل إثارة البلبلة والفوضى في البلاد؛ في حين يتهمه "هرم عباس"، نائب رئيس المخابرات الأسبق بـ"العمالة لدولة أجنبية". ويشرح محمد أيمنور مهمة برينجك بقوله: "تنفيذ عمليات التصفية باستخدام طرق وأساليب شتى ضد العناصر المستهدفة التي تشكل عائقاً أمام تحقق مصالح الدولة الأجنبية التي يعمل لصالحها، والسعي للحيلولة دون تطور وتقدم تركيا، ومنعها من اتباع سياسة وطنية مستقلة بعيداً عن مصالح تلك الدولة الأجنبية، وذلك من خلال تنظيم أنشطة وفعاليات تقود البلاد إلى حالة عدم الاستقرار المتواصلة"^(٧٠)

ومن الجدير بالذكر أن هرم عباس، الذي أصبح أول مدني يشغل منصب نائب رئيس المخابرات في تاريخ تركيا، كان يقود مشروع "إضفاء الطابع المدني على المخابرات التركية" بأمر من طورغوت أوزال، وقضى نجبه إثر عملية اغتيال تعرض لها أثناء ذهابه لعمله في ٢٦ سبتمبر ١٩٩٠ وتبناها تنظيم "اليسارية الثورية".

وهذه الحادثة أصبحت موضوعاً للمسلسل التركي الشهير "وادي الذئاب" في مشهد يتعرض رئيس شعبة استخباراتية لقبه في المسلسل "أصلان أكبك"، واسمه الحقيقي في المسلسل "عباس أوسطا أوغلو" لعملية اغتيال على يد رجال شخصية غامضة تدعى "بالا" في المسلسل وتضع على عينيها دائماً نظارة سوداء.^(٧١)

وكان "رجائي شاشماز"، مخرج مسلسل "وادي الذئاب"، أجاب على سؤال "هل تعتزمون تصوير مسلسل عن تنظيم أرجنكون؟"، عقب بدء عمليات أرجنكون في ٢٠٠٧ قائلاً: "لا داعي لذلك! فإني قد كشفتُ الغطاء عنه قبل ١٠ سنوات من خلال مسلسل وادي الذئاب".^(٧٢)

الانقلاب الناعم في ١٩٩٧

لقد سمي انقلاب ١٩٧٧ في تركيا "انقلاب ما بعد الحادثة"، الذي استهدف الحكومة الائتلافية (يوليو ١٩٩٦ - يوليو ١٩٩٧) بين أربكان وتشيلير، من أجل إعادة تصميم السياسية والمجتمع معاً، بذريعة "مكافحة الرجعية" و"الحفاظ على مبادئ أتاتورك الكمالية"، التي كانت الورقة الراححة في جميع الانقلابات الثلاثة السابقة أيضاً. لكن الفريق الانقلابي في المؤسسة العسكرية المرتبط بتنظيم أرجنكون قام بإجراء انقلاب "محدود" أو "ناعم" فقط انتهى بإسقاط الحكومة، وطرد عدد كبير من الموظفين في جهاز الأمن والمؤسسة العسكرية بصفة خاصة بحجة "الرجعية الدينية" أو "الانتماء إلى حركة الخدمة". ومع أن الموظفين العموميين المفصولين من وظائفهم، نتيجة تحريض أرجنكون للقوى الفاعلة في الدولة، كانوا ينحدرون من الفئات المتدينة والمحافظه خاصة، والأحزاب اليمينية عامة، والأوساط الديمقراطية، وينتمون إلى أفكار ومجموعات مختلفة جداً، لكن التنظيم كان يضع جميعهم تحت سلّة واحدة "الرجعيون الدينيون" أو "المتنمون إلى حركة الخدمة" لتبرير حركة التصفية. ولم يتوقف أرجنكون عند تصنيف موظفين عموميين حسب توجهاتهم الفكرية والدينية من أجل وصمهم وطردهم فقط، وإنما سعى إلى منع المفصولين من الحصول على وظائف في حياتهم المدنية أيضاً.

هدف هذا الانقلاب كان تصفية "الكوادر الديمقراطية الوطنية" المستقلة عن المعسكر الأطلسي أو الأوراسي أو أي معسكر آخر، بذريعة مكافحة حركة الخدمة، لكن أرجنكون برر الانقلاب بمكافحة "الرجعية"، واختزل الرجعية في "حركة الخدمة" إجمالاً، وغلّف هدف القضاء على هذه البيروقراطية الديمقراطية الوطنية المعارضة لتنظيم أرجنكون وكل العصابات

المارقة المندرجة تحته بـ"القضاء على الخدمة" فقط، حيث إن نتائج هذا الانقلاب أثرت على كل البيروقراطيين الذين جمعهم القاسم المشترك "الديمقراطية والوطنية" من المتدينين والعلمانيين واليساريين وليس المتعاطفين مع الخدمة فقط.

وينتبه الباحثون ممن كتبوا في هذا الموضوع إلى أن الانقلاب استهدف السلطة الشرعية أو الحكومة المنتخبة في الظاهر، غير أن المجتمع المدني بكل أطيافه كان أكثر تضرراً من الحكومة التي خضعت للضغوطات العسكرية ووافقت على تطبيق ما سمي حينها بـ"قوانين مكافحة الرجعية الدينية" التي اعترف قادة أرجنكون أنهم من أعدوها وفرضوها على مجلس الأمن القومي والحكومة.

الذي ميّز هذا الانقلاب عن نظيراته الثلاثة السابقة أنه لم يكن انقلاباً عسكرياً تقليدياً استُخدمت فيه الأسلحة والدبابات، وإنما تمثل في شئ "حرب نفسية" و ممارسة "ضغوط" على الحكومة لإخضاعها لإرادة و خطة تنظيم أرجنكون، وإنشاء مناخ ترويعي في المجتمع، حتى يتمكن المجلس العسكري الانقلابي من تنفيذ مشروعه المعد لألف سنة قادمة، بحسب تعبير المجلس. وهذا الفارق جعل الرأي العام والباحثين أن يطلقوا على هذا الانقلاب مسميات مختلفة من قبيل: "الانقلاب الأبيض" و"الانقلاب الناعم" و"انقلاب ما بعد الحداثة"، وتستمرّ الأجواء السلبية التي خلقتها حتى إلى يومنا هذا.

وعلى الرغم من استقالة حكومة نجم الدين أربكان في يونيو ١٩٩٧ رضوخاً لضغوط المؤسسة العسكرية المحرّضة من قبل أرجنكون بحجة انتشار "الرجعية الدينية" في البلاد، ومن ثم تأسيس زعيم حزب الوطن الأم اليميني مسعود يلماظ حكومة ائتلافية مع كل من حزبي "اليسار الديمقراطي" و"تركيا الديمقراطية"، إلا أن ضغوط التنظيم على الجيش والحكومة والمجتمع لم تنقطع أبداً، بل امتدت لسنوات طويلة ولم يسلم منها حتى زعيم حزب اليسار الديمقراطي بولند أجاويد الذي شغل منصب رئيس الوزراء من عام ١٩٩٩ حتى عام ٢٠٠٢، وذلك على الرغم من علمانيته ويسارته الصارمة المعروفة لدى الجميع، ما يعني أن همّ أرجنكون لم يكن منصباً على الحفاظ على علمانية الدولة أو إرث أتاتورك كما زعم، بل كان شغله الشاغل إعادة الدولة إلى هذه القلة الحاكمة الواقعة تحت سيطرة الدولة العميقة ليس حباً فيهم، وإنما استغلالاً لهم، لسهولة السيطرة عليهم، لقلتهم وحاجتهم إلى قوة تحميهم أو مظلة تحتضنهم تجاه الأغلبية، سواء علموا بذلك أم لم يعلموا.

محاولات إعلان الخدمة إرهابية

نشر إعلام أرجنكون مقاطع فيديو في يوليو ١٩٩٩ تتضمن مقتطفات من الدروس التي ألقاها فتح الله كولن في أوقات ومناسبات مختلفة، وأخرجها عن سياقها ليتسنى له اتهام حركة الخدمة بـ"الرجعية الدينية" ومحاولة تقويض "العلمانية". وانطلاقاً من ذلك بدأ ينشر في جميع الوسائل الإعلامية المرئية والمسموعة والمقروءة التابعة له أخباراً تخدم مزاعم اختراق حركة الخدمة لمؤسسات الدولة عبر الطلبة الذين تخرجوا في مؤسساتها التعليمية، ومن ثم حصلوا على وظائف عامة في أجهزة الدولة.

كان كولن ينصح في هذا الدرس لمحبيه من الموظفين العموميين بأن يلتزموا الحيطة والحذر لكي لا يُشعروا أنفسهم على "البؤر المظلمة" التي تسترت في "أعماق الدولة" والتي لا تستسيغ وجود "أي شخص له أدنى صلة بالإسلام" في المؤسسات الرسمية.

إلا أن وسائل الإعلام الموجهة من قبل أرجنكون كانت أثارت زوبعة في الفنجان، واستغلت نصيحة كولن هذه في الاستشهاد على اختراق أجهزة الدولة من قبل حركة الخدمة، وواصل نشر هذا النوع من الأخبار على مدار ٣ أو ٤ سنوات متتالية دون انقطاع، من أجل تشويه سمعة المؤسسات التعليمية التابعة للحركة وإقناع نخب تركيا بذلك، خاصة الفئات العلمانية. لكن هذه الحملات أثمرت نتائج عكسية، حيث لم تستطع تغيير نظرة نخب تركيا والمثقفين من كل الاتجاهات الفكرية إلى مؤسسات الخدمة، بل عملت على زيادة اهتمامهم بها وإقبالهم عليها.

وأفضل مثال على ذلك أن الكاتب الصحفي الراحل توكتاميش آتيش،^(٧٣) الذي لم يكن يشك أحد في علمانيته. فقد كان من الذين خرجوا معترضين على اتهامات أرجنكون، وأكدوا أن هذه النصيحة إن دلت على شيء فإنها تدل على مدى الضغط الذي كان يُمارَس على "الفئات المتدينة" أو المحافظين الملتزمين بمتطلبات دينهم وأخلاقهم، وأشاروا في الوقت ذاته إلى إعلان وزير العدل الأسبق من حزب الشعب الجمهوري محمد موغلتي (١٩٩٤ - ١٩٩٥) على الشاشة التلفزيونية أنه قام بفصل أكثر من ٥ آلاف شخص "متدين" من شتى المؤسسات والهيئات الرسمية، بينهم متعاطفون مع حزب الرفاه وحركة الخدمة والجماعات الإسلامية الأخرى، ووظّف مكانهم مَن ينتمون إلى فكرهم العلماني اليساري المتطرف و"الطائفة العلوية" على وجه الخصوص. وفي هذا السياق، وجه كولن المتعاطفين معه بصفة

خاصة، والمتدينين بصفة عامة، بأن يتجنبوا إظهار هوياتهم الدينية في المؤسسات الرسمية على نحوٍ يثير حفيظة الأطراف العلمانية الصارمة حتى لا يتعرضوا للنفى أو الطرد من الوظيفة.

كولن يرد على اتهامات اختراق الدولة

وفي إطار رده على مزاعم اختراق أفراد حركة الخدمة لمؤسسات الدولة، قال فتح الله كولن بأن تشجيع أي إنسان لأفراد شعبه على دخول بعض مؤسسات بلاده في إطار القانون لا يمكن تسميته بـ"الاختراق"، حيث إن المشجعين على دخول هذه المؤسسات هم أفراد الشعب التركي، ومواطنو الدولة التركية، والمؤسسات هي مؤسسات هذا الشعب وهذه الدولة. ومن ثم لفت إلى نقطة مهمة بقوله: "إن الاختراق الحقيقي في تركيا جرى فعلاً في فترة معينة على أيدي شريحة قليلين ممن ليسوا من الأمة التركية. فالذين يتهمون اليوم أبناء الأمة التركية باختراق دولتهم ربما يسعون للتستر على اختراقهم الحقيقي للدولة التركية. ولعل قلقهم نابع من أن أبناء هذه الأمة لاحظوا اختراق هذه المجموعات الأجنبية لمؤسسات دولتهم. فالأترك لا يخترقون مؤسسات دولتهم، بل الدخول إليها والتوظيف فيها حق قانوني ومشروع لهم، فهم يستطيعون أن يدخلوا إلى السلك السياسي والقضائي والجيش والاستخبارات والخارجية في إطار القوانين واللوائح الخاصة بتلك المؤسسات الرسمية دون أي مانع".^(٧٤)

ونفهم من التصريحات الأخرى لكولن أنه لا ينفي حقوق الأقليات في تركيا أبداً، ولا يرى بأساً في توظيف الأجانب أي كانت أصولهم وأفكارهم، في مؤسسات الدولة بشروط الالتزام باللوائح والقوانين، بل هو الذي التقى ممثلي القوميات والطوائف والأديان السماوية في تركيا والعالم، ومن ثم قاد الحركة التي تدعو إلى الحوار والتعايش السلمي، رغم أنه تعرض لاتهام بسبب ذلك بالعمالة لدول أجنبية، وإنما هو يعترض على عمل بعض من هذه الأقليات لصالح الدولة التي تنتمي إليها "عرقياً" أو "فكرياً" على نحو يخالف مصالح تركيا دولة وشعباً بكل طوائفه.

أجاويد "اليساري" يدافع عن كولن

وعلى الرغم من ضغوط أرجنكون والإعلام المتعاون معه على كولن، ومطالبتهم بإغلاق مؤسسات حركة الخدمة التعليمية في الداخل والخارج، خاصة في الجمهوريات التركية المنفصلة عن الاتحاد السوفيتي، أو تسليمها إلى الدولة، وفتح المدعي العام تحقيقاً في تصريحاته المذكورة، إلا أن رئيس الحكومة بولند أجاويد تدخل في الأزمة ودعا إلى

معالجة الأمر بهدوء، بدلا من فتح الموضوع للنقاش على المحطات التلفزيونية والجرائد، كما دافع عن كولن ومؤسّسات الخدمة التعليمية بقوله: "مدارس الخدمة تنشر الثقافة التركية حول العالم، وتعرّف تركيا بالعالم. هذه المدارس تخضع لإشراف متواصل من السلطات المعنية".^(٧٥)

وكان تنظيم أرجنكون المعارض على أدنى مظهر من مظاهر الدين في القطاعين الخاص والعام، والذي كان يسعى لتوجيه الحكومات من وراء الستار بالتهديدات أو الوعود، حرض حكومة أوزبكستان ضد حركة الخدمة من أجل تضييق الخناق عليها هناك وجميع دول وسط آسيا، مدعيًا أن هذه الحركة كما أنها اخترقت مؤسسات الدولة في تركيا من أجل تحويل النظام القائم من "العلماني" إلى "الإسلامي"، كذلك تقوم بحركة الاختراق ذاتها في جميع الجمهوريات التركية المنفصلة عن الاتحاد السوفيتي. غير أن أيًا من تلك الجمهوريات لم تُعر بالآلهذه المزاعم سوى دولة أوزبكستان، وعندها تدخل رئيس الحكومة أجاويد أيضًا وقال: "الرئيس الأوزبكستاني لديه مخاوف غير مبررة تتعلق بتركيا. تركيا لا تتدخل في الشؤون الداخلية لأوزبكستان. لا يمكن أن نسمح بالإساءة إلى العلاقات بين البلدين بسبب مخاوف غير ضرورية".^(٧٦) لكن أوزبكستان لم تقتنع بما قال أجاويد وقررت إغلاق المدارس التابعة لحركة الخدمة، وجميع المؤسسات التركية الأخرى عقب اندلاع أزمة بين الطرفين بسبب المزاعم الواردة حول تورط أحد الأتراك في محاولة اغتيال استهدفت الرئيس الأوزبكي آنذاك إسلام كريموف.

وقد تزايدت ضغوطات أرجنكون وتواصل تحريضه للجيش على كولن لدرجة أن الأخير أعلن استعداداه لتقديم توصية لمن يشرفون على المدارس والجامعات المفتوحة بتشجيع منه في داخل تركيا وخارجها ليسلموها للدولة ويضمّوها إلى المدارس الرسمية، شريطة الحفاظ على مستوى التعليم العالي المقدم فيها، تفاديًا لمشاكل أكبر وتحول وتيرة الانقلاب الناعم إلى انقلاب عسكري دموي يعود بالبلاد إلى سنوات مظلمة عاشتها تركيا سابقًا.

وفي ظل هذه الأجواء الخانقة، ونظرًا لتلقيه دعوة من زملائه المقيمين في الولايات المتحدة بمعالجة مرضه المتفاقم يومًا بعد يوم، اتخذ كولن قراراً بمغادرة تركيا إلى أمريكا عام ١٩٩٩، الأمر الذي لعب دورًا في تهدئة الأوضاع في تركيا إلى حدٍ معين. لكن السلطات التركية، بتحريض وتشجيع من أرجنكون، فتحت دعوى بحقه في ٢٢ أغسطس ٢٠٠٠ بتهمة

"تشكيل منظمة إرهابية غير مسلحة"، و"التحريض على هدم الدولة العلمانية لتأسيس دولة الشريعة".

غير أن أرجنكون لم يستطع إقناع نخب تركيا من كل الاتجاهات الفكرية بإرهابية حركة الخدمة ومؤسساتها التعليمية، بل استمر دعمهم لها رغم حملات الحرب الإعلامية الهائلة الرامية إلى تشويه صورة تلك المؤسسات التعليمية. إذ كانت هناك مشكلة جذرية استمرت سنوات - ولا تزال - ألا وهي العجز عن إلصاق "الرجعية" و"العنف" و"الإرهاب" بحركة الخدمة، تمهيداً لإعلانها حركة إجرامية وإرهابية، وتوظيف هذه التهمة في إجراء حركة تصفية شاملة تستهدف الكوادر التي تلتقي في القاسم المشترك "الديمقراطية" و"الوطنية"، وتعارض تدخل كيانات غير قانونية، مثل أرجنكون، في العملية السياسية بالبلاد. ذلك لأن الخدمة عُرفت منذ نشأتها الأولى بتركيزها على العلم والمعرفة والأخلاق والبادئ الإنسانية العالمية من خلال فتح معاهد التحضير الجامعي والمدارس والجامعات الخاصة في تركيا وكل أنحاء العالم، والتزامها الصارم بمبدأ السلم والحوار، ونبذ العنف بكل أشكاله، مهما كانت الذرائع والمبررات، وانفتاحها على "الأخر" في الداخل والخارج. لذلك قضت المحكمة بعد ٨ سنوات من هذه التهمة بتبرئة ساحته، ثم وافقت المحكمة العليا على القرار باتفاق آراء أعضاءها.

أرجنكون يعاقب أجاويد لدعمه كولن

لم يغفر أرجنكون (الأوراسي) لبولند أجاويد، الذي شغل منصب رئيس الوزراء من ١١ يناير ١٩٩٩ حتى ١٨ نوفمبر ٢٠٠٢، دفاعه المستميت عن كولن مثل طورغوت أوزال سابقاً، على الرغم من علمانيته ويساريته الصارمة. وهذا لأن أجاويد كان يؤمن بمعقولية ونافعية أفكار كولن وأنشطته لتركيا والعالم والإنسانية جمعاء، كما بين ذلك في عديد من تصريحاته الصحفية ولقاءاته التلفزيونية. إذ تبين من خلال تحقيقات أرجنكون التي انطلقت عام ٢٠٠٧ في ظل حكومة أردوغان ولا تزال مستمرة حتى اليوم، أنه، أي أرجنكون، أحاط أجاويد برجاله، وعمل على تدهور حالته الصحية من خلال الأدوية التي قدمها له أطباؤه. فقد ورد بين الاتهامات الموجهة إلى محمد خبرال، عميد مستشفى جامعة "باشكنت" في العاصمة أنقرة، في إطار قضية أرجنكون، منع معالجة أجاويد، عندما تلقى علاجاً في هذا المستشفى.

وهذا ما أكده رئيس حرس أجاويد الشخصي رجائي بيرجون الذي أصبح عضواً برلمانياً فيما بعد. فقد قال عندما أدلى بإفادته كشاهد في إطار قضية أرجنكون في ٢١ مايو ٢٠١٢:

"وإذا نظرنا إلى الأحداث التي عاشتها تركيا في تلك الفترة من تقسيم حزب أجاويد إلى قسمين وغير ذلك، بالاستفادة من مرضه، فإن ما تعرض له أجاويد كان شبيهاً بانقلاب ١٩٩٧ الناعم". وأضاف: "لقد مكث أجاويد في المستشفى (مستشفى جامعة باشكنت المذكور) عشرة أيام. وأكد مسؤولو المستشفى ضرورة بقاءه تحت الرقابة في المستشفى لمدة ٨ أشهر، وإلا قد يؤدي مرضه إلى شلل كلي أو الموت. غير أننا قررنا نقل أجاويد إلى منزله رغم كل شيء، فبدأ عندها تتحسن حالته الصحية. إن هذا الكيان (أرجنكون) كان يريد الحصول على تقرير من إدارة مستشفى يفيد بعدم صلاحية أجاويد لرئاسة الوزراء في ظل ظروفه الصحية لإسقاط حكومته".^(٧٧)

اتخذ أجاويد أخيراً تحت وطأة الضغوط السياسية والعسكرية قراراً بتقديم موعد الانتخابات النيابية لتجرى في نوفمبر ٢٠٠٢ وينهزم حزبه "اليسار الديمقراطي" أمام حزب العدالة والتنمية بقيادة أردوغان، ويعتزل الحياة السياسية حتى وافته المنية في ٢٠٠٦.

أسباب استهداف حركة الخدمة

لم يكن هدف أرجنكون الذي دبر وحرص على انقلاب ١٩٩٧ هو القضاء على حكومة أربكان بالدرجة الأولى، بل هو دأب على استغلال الصراع بين ممثلي "الإسلام السياسي" و"العلمانيين" لقمع ما يمكن التعبير عنه بـ "الإسلام المدني" طيلة تاريخ الجمهورية الوليدة. فهو كان يضع أمام القيادات المتنفذة في الجيش وأجهزة الدولة الحساسة فزاعة "الرجعية الدينية الساعية إلى هدم أسس الدولة العلمانية"، محاولةً تجسيدها في "حركة الخدمة"، مستغلاً خطوات ومبادرات حزب الرفاه في إطار مشروعه الإسلامي.

أما لماذا وقع اختيار أرجنكون على الخدمة بالذات لتمثل هذه الفزاعة التي يحتاجونها فيمكن أن نرجع ذلك للأسباب التالية:

- انتشار الخدمة الواسع داخلياً وخارجياً

لقد وقع اختيار أرجنكون على الخدمة بالذات دون غيرها من سائر الحركات نظراً لانتشارها الواسع في الداخل والخارج وتناسبها مع حجم "الخطر" و"التهديد" الذي صوروه وضخموه في أذهان الرأي العام من أجل اختلاق الذريعة اللازمة لتصفية كل العسكريين ورجال الأمن والبيروقراطيين الذين حملهم مسئولية الكشف عن "سريته" من خلال حادثة

سوسورلوك المذكورة، كما كان يستغلّ خطر الشيوعية في أيام الحرب الباردة للسيطرة على الحكم. أو بعبارة أكثر دقة إنه كان يخطط للقضاء على "المنخ الديمقراطي" و"السلم السياسي" الذي حاول الرئيس الراحل طورغوت أوزال خاصة، والحكومات اليمينية واليسارية "المعتدلة" عامة، تأسيسه بين الدولة والجماهير العريضة من جانب؛ ومن جانب آخر "السلم المجتمعي" الذي حاولت حركة الخدمة مع شقيقاتها الأخرى من منظمات المجتمع المدني إقامته بين أصحاب الديانات والأفكار والأعراق والمذاهب المختلفة في البلاد.

- الطبيعة الحضارية لحركة الخدمة

رغم عزم أرجنكون على استهداف حركة الخدمة وجعلها فزاعة يتذرع بها لإجراء عملية جراحية في الدولة والمجتمع على حد سواء، فقد كانت هناك مشكلتان رئيستان تحُولان دون إصاق تهمتي "الرجعية" و"هدم العلمانية" بهذه الحركة، إذ كانت تتميز عن الحركات ذات المرجعية الدينية التقليدية بوصفين مهمين وهما:

- الأصالّة الإسلامية الوسطية من حيث الروح والمعنى

- المعاصرة من حيث الشكل والصورة والأدوات

فهي حركة تلتزم بمعارف الوحي الأصلية، وفي الوقت ذاته تتفاعل مع الحداثة والديمقراطية وتقبل الاجتهادات والتفسيرات الجديدة، وتتبنى "الانفتاح" و"الحوار" مع "الأخر" من أصحاب الأفكار والأديان والثقافات الأخرى في "تركيا" و"العالم" كله. وضمّنها الأول جعلها تلتقي في نقطة مشتركة مع المذاهب والحركات الفكرية الإسلامية التقليدية، لكنه في الوقت نفسه حمل "العلمانيين المتطرفين" على اتهامها بـ"الرجعية والتخلف"، و"السعي لهدم العلمانية" و"تأسيس دولة الشريعة". وفي حين أن وصفها الثاني جعلها تتقارب من "العلمانيين المعتدلين" وتلتقي معهم على أساس قبول كل طرفٍ للآخر كما يعرف نفسه دون أي إملاءٍ من الطرفين، فإن ذلك الوصف أيضاً دفع أنصار "الإسلام السياسي" إلى اتهامها بـ"العلمانية" و"العمالة للولايات المتحدة والغرب وإسرائيل" ولو بصوتٍ خافت في البداية خشية خسارة أصوات الحركة في الانتخابات.

وقد صارت مواجهة الخدمة لهذين النوعين المتناقضين من الاتهام قدرها المحتوم خاصة في ظل تمسكها بهذين الوصفين وعدم تخليها عن أيٍّ منهما. ومن ثم كانت تتعرض على الدوام لانتقاد كل من العلمانيين "المتطرفين" والإسلاميين "المتشددين" المنحصرين داخل منظومة

ضيقة مغلقة رافضة للانفتاح والحوار. فالعلمانيون المتطرفون هاجموا بحجة "الحفاظ على علمانية الدولة"؛ بينما الإسلاميون استهدفوها بحجة دعم بعض المتعاطفين معها للأحزاب اليمينية بدلاً من حزبهم "الإسلامي" واختلاف منهج الطرفين في الفكر والعمل.

وفي المقابل كانت الخدمة تأخذ على الفريقين احتكارهما العلمانية والإسلام في أنفسهما، واستغلالهما "الأيدولوجي" و"المصلحي" لهما، وتحويلهما تصورهما عن العلمانية والإسلام إلى "طغمائية" غير قابلة للتغيير والتفسير والزيادة والنقص، ورفضهما أي فكر معتدل بديل عنهما، واتخاذهما من العلمانية أو الإسلام "أداة" لشيطنة الآخر، و"درعاً" للحيلولة دون أي نقد قد يوجه إليهما ولو كان بناءً إيجابياً.

- لغة جديدة في المجتمع

امتدت نشاطات الخدمة التعليمية والإنسانية إقليمياً ودولياً، خاصة في الجمهوريات التركية المنفصلة عن الاتحاد السوفيتي في أعقاب انهياره، ونجحت في تقديم حلول ناجعة لإقامة جسور ورأب الصدع المجتمعي بين العلمانيين والإسلاميين، والأتراك والأكراد، والعلويين والسنة، والقوميين والأقليات الأجنبية، وأطلقت حركة حوار شاملة مع كل مكونات المجتمع، داعية الجميع إلى نبذ العنف والتخلي عن الصراع والنزاع، وإيثار لغة الحوار ونشر ثقافة التعايش السلمي. ونتيجة لهذه الجهود الحثيثة استجابت فئات كثيرة من الشعب لهذه الدعوات، وبدأت لغة جديدة تسري في المجتمع وهي لغة الحب والاحترام والقبول بين المختلفين فكرياً وثقافياً وعرقياً ودينيّاً، واتفقوا ضمناً دون تسمية على احترام أي فكر أو اتجاه أو دين، و"التخلي عن التوظيف السياسي للعلمانية والدين"، وكانت أنظار الرأي العام تتركز على سنّ دستور جديد بمقاييس عالمية تحمي وتحترم حقوق كل إنسان بغض النظر عن فكره ومذهبه وعرقه ودينه.

وبهذه اللوحة الجديدة التي عملت حركة الخدمة ومن لف لفها من منظمات المجتمع المدني الأخرى على رسمها وتشكيلها تم حرمان عصابة أركانهم من "الأرضية" الخصبة التي كانت تستثمرها لصالحها وهي أرضية الاستقطاب المجتمعي الحاد الذي يخلق بؤراً متنوعة من الصراعات والنزاعات.

خطة أرجنكون لتصفية الخدمة

اكتسبت الخدمة شعبية كبيرة في الداخل والخارج بسبب خطابها الحضاري، وتبنيها لغة توافقية تجمع بين مختلف أطراف المجتمع، وترفض التصنيف والإقصاء والتهميش والانعزال، ومن ثم كان من الصعب على عصابة أرجنكون تصويرها على أنها فزاعة راديكالية رجعية متشددة. لذا اضطرت إلى تغيير تكتيكاتها والالتجاء إلى طرق ملتوية لتحقيق غرضها عبر وضع خطة مكونة من ثلاث خطوات:

الخطوة الأولى: دعاية سوداء للحط من قيمة مؤسسات الخدمة وأنشطتها، واغتيالها معنوياً في المجتمع.

الخطوة الثانية: إعلان الخدمة حركة إرهابية "غير مسلحة" أولاً.

الخطوة الثالثة: ثم إعلانها حركة إرهابية "مسلحة".

- التشويه المنظم

لترجمة هذه الخطة على أرض الواقع أطلق أرجنكون دعاية سوداء ضد الحركة أثناء عملية ٢٨ فبراير ١٩٩٧ الانقلابية من خلال مجموعتين متناقضتين في الظاهر متعاونتين في الخفاء:

مجموعة معادية لأي مظهر من مظاهر الإسلام في القطاع العام والخاص.

مجموعات إسلامية متطرفة تتبنى نهجاً راديكالياً معادياً للدولة.

فالمجموعة الأولى كان يقودها كما قلنا أنفا دوغو برينجك الذي استطاع بعد ٢٠١٢ استقطاب أردوغان إلى صفه بشكل أو بآخر وعقد معه تحالفاً إستراتيجياً استمر فترة طويلة ثم بدأت تصدعات بين الطرفين في ٢٠٢٠.

حاولت المجموعة الأولى بقيادة برينجك تشكيل رأي عام عن الخدمة يصنفها كـ "حركة إسلامية متطرفة" تسعى لقلب النظام من العلماني إلى الشريعة؛ في حين روجت المجموعة الثانية -التي ضمت حزب الله التركي وتنظيم "السلام والتوحيد" المواليين لإيران، وجماعات "عجزي مندي" و"تحشية" المرتبطتين بـ "تنظيم القاعدة" و"حيدر باش" المتطرفة- شائعات تتضمن اتهام حركة الخدمة بأنها "حركة تظهر الإسلام وتبطن اليهودية أو المسيحية وتعمل لصالح أمريكا وإسرائيل"، بل وصمت هذه المجموعة فتح الله كولن، رائد حركة الخدمة، بأنه "جاسوس الفاتيكان" لمجرد أنه التقى البابا في إطار جهود حوار الأديان. كما عملت هذه

المجموعات "الإسلامية" على إعداد فيديوهات ومنشورات تحتوي على آراء لكتاب و"علماء دين" متطرفين تكفّر وتضللّ كولن وأفراد حركة الخدمة وتتهمهم بالعمالة للغرب.

وهذه هي الاتهامات عينها التي يوجهها نظام وإعلام أردوغان اليوم لفتح الله كولن.^(٧٨)

كانت مؤسسات الخدمة التعليمية من مدارس وجامعات ومعاهدٍ للتخضير الجامعي وصالات للقراءة والمدارس الهدف الأول لأرجنكون الأوراسي، لأنه كان يرى أن تلك المؤسسات مسؤولة عن انفلات "المجالات العلمية والاقتصادية والبيروقراطية" في البلاد من أيدي أقلية نخبوية قديمة ومهيمنة إلى الطبقات الشعبية العريضة، الأمر الذي جعلها تتهم الحركة بـ"اختراق الدولة" والتوغل في مؤسساتها. لذلك نشر إعلامه "العلماني" المؤدلج أخباراً مفبركة تزعم أن حركة الخدمة تدرّس "الشريعة" في مؤسساتها التعليمية، لإثارة حفيظة العلمانيين في الجيش وأجهزة الدولة الأخرى والمجتمع، مع أن كافة البرامج في مؤسسات الخدمة التعليمية هي عينها البرامج الرسمية السائدة في البلاد؛ وفي المقابل اشتغل إعلامه "الإسلامي" الموجّه على إشاعة أنباء مفادها أن الخدمة لا تدرّس العلوم الإسلامية وتبني المنهج العلماني لتشوّه صورتها لدى الملتزمين دينياً وتشكّل رأياً عاماً سلبياً عنها.

سعى هذا التنظيم لاتهام الخدمة بأنها تعمل على اختراق مؤيديها لمؤسسات الدولة، وهي التهمة القديمة الجديدة التي حاول كل نظام، سواء أكان علمانياً أم "إسلامياً"، إلصاقها بالخدمة أو معارضيه، وقد رد الأستاذ كولن على هذا الاتهام بنفسه، كما ذكرنا قبل قليل.

أرجنكون كان يسعى إلى توفير الحصانة القانونية لأعضائه وأعماله المارقة ومن ثم فقد كان يرى في كل مسئول سياسي ملتزم بالديمقراطية أو موظف إداري ملتزم بالدستور والقانون خطراً يهدده، ويسعى إلى تصفية هذا النوع من السياسيين أو الموظفين بأي ذريعة. لذلك لم يتوقف هذا النوع من الأخبار الساعية إلى تشويه سمعة الخدمة وشيطنتها وإقناع الشعب بضرورة إغلاق مؤسساتها، ومنع تسلل المتخرجين فيها من الطلبة إلى أجهزة الدولة المختلفة حتى اليوم.

في ظل هذه الأجواء الخانقة، اتخذ كولن قراراً بمغادرة تركيا إلى أمريكا عام ١٩٩٩، لكن السلطات القضائية -بتحريض من عصابة أرجنكون- فتحت ضده دعوى في ٢٢ أغسطس ٢٠٠٠ تتهمه فيها بـ"التحريض على هدم الدولة العلمانية لتأسيس دولة الشريعة" و"تشكيل منظمة إرهابية غير مسلحة".

فشل وصم الخدمة بالإرهاب

كانت عبارة "منظمة إرهابية غير مسلحة" تدل أساساً على دراية أرجنكون بأنها لن تجد لمزاعمها مؤيدين سواء في تركيا أو العالم الخارجي لو ادعت على الخدمة بأنها حركة إرهابية "مسلحة"، فسيرة الخدمة الزهية الممتدة لأكثر من نصف قرن كانت ستدحض كل هذه المزاعم على الفور، ومن ثم لجأت إلى تشكيل تنظيمات وجماعات إسلامية متطرفة كتتنظيم "حزب الله" المسلح، ومجموعات "عجزي مندي" و"تحشية" و"حيدار باش" المتطرفة، وسعت إلى خلق علاقات وصلات بينها وبين الخدمة، بهدف الدعاية أنها لا تختلف كثيراً عن هذه الحركات الإسلامية المتطرفة أو المسلحة. بل إنها بادرت إلى وضع أسلحة في مؤسسات الخدمة خفية لتجسيد هذه الصورة في نظر الرأي العام. لكن رغم هذه الدعاية السوداء التي تهدف إلى النيل من سمعة مؤسسات الخدمة فإنها لم تنجح في ترويح هذا الاتهام بين السواد الأعظم من العلمانيين والمسلمين "المعتدلين".

يمكن القول إن انفتاح حركة الخدمة بمؤسساتها التعليمية على جمهوريات وسط آسيا، ونجاحات الطلبة الدارسين فيها في المسابقات العلمية العالمية، وحسن سلوكهم وأخلاقهم بشهادة الجميع، قد أسهم في فشل ترويح مثل هذه الدعايات المغرضة وقضى عليها في مهدها.

ورغم هذا الكم الهائل من التضليل والتشويه الإعلامي في حق الخدمة وتسليط شتى أجهزة الدولة عليها فإنها التزمت بالأطر والأعراف القانونية ولم تحاول الخروج عنها قط كما هو الحال في الوقت الراهن، واكتفت بتسليط الأضواء على الحقائق عبر وسائل إعلامها من جهة، والاحتكام إلى القضاء للدفاع عن نفسها من جهة أخرى.

وإذا كانت عصابة أرجنكون قد فشلت في إقناع الرأي العام باختراق الخدمة لأجهزة الدولة، فإنها نجحت في تصفية الآلاف من العسكريين وأعضاء الأمن والقضاء والسلك البيروقراطي منذ بدايات انقلاب ١٩٩٧ حتى ٢٠٠٢ بتهمة ممارسة "الرجعية الدينية" أو "الانتماء إلى حركة الخدمة"، رغم أن جميع المفصولين لم يكونوا من الخدمة بل كانوا ينتمون إلى شتى المجموعات والحركات الفكرية.

ومن المثير أن هذه العصابة كانت تقود دعاية سوداء ضد المطرودين من هذه المؤسسات حتى لا يتوظفوا في القطاع العام، تماماً مثلما يفعل اليوم نظام أردوغان بل يتجاوز ما كان في

تلك الفترة بخطوات، حيث لا يسمح للمفصولين بقانون الطوارئ بالعمل ليس في القطاع الحكومي فحسب وإنما في القطاع الخاص أيضًا.

ظهور أرجنكون بلحمه وعظمه

من الممكن أن نقول إن أمر تنظيم أرجنكون وشقيقه القديم تنظيم غلاديو وأمثاله من التنظيمات الأخرى كان معلومًا منذ القديم لعدد محدود ممن حكموا تركيا من المسؤولين كطورغوت أوزال وبولند أجاويد، وحاولوا تصفيته بصورة تدريجية، إلا أنه لم يسعفهم عمرهم أو عمر حكوماتهم. وعلى الرغم من أن برنامج جان دوندار الذي تحدثنا عنه في كشف الغطاء عن هذا التنظيم للرأي العام بنسبة معينة، إلا أنه كان مجهولاً بالنسبة للجماهير العريضة. لكن جسم هذا التنظيم بدأ يظهر رويدًا رويدًا للشعب التركي بلحمه وعظامه اعتباراً من عام ٢٠٠١.

مقال فهمي كورو عن أرجنكون

فقد نشر الكاتب الصحفي المخضرم "فهمي كورو" مقالا بصحيفة "يني شفق" المعروفة بتوجهاتها الإسلامية في ٣٠ أبريل و١ مايو ٢٠٠١ تحدث فيه عن حصوله على وثيقة مؤلفة من ٢٤ صفحة تحت مسمى: "أرجنكون: مشروع التحليل وإعادة الهيكلة والإدارة والتطوير". كانت الوثيقة تحمل تاريخ ٢٩ أكتوبر ١٩٩٩، وتحدثت عن وحدة سرية تحت اسم أرجنكون وإعادة تشكيلها وتنظيمها، وتحدّد هدفها قائلة: "هدف هذا العمل الإسهام في إعادة تنظيم أرجنكون الذي تم تشكيله وفق المبادئ الأتاتوركية ويعمل ضمن القوات المسلحة؛ الحامية المخلصة الوحيدة للكمالية".^(٧٩)

أعنف رد فعل على ما كتبه فهمي كورو صدر من صحيفة "أيدينليك" التابعة لحزب العمال الذي تغير اسمه فيما بعد إلى حزب الوطن بقيادة برينجك. لقد احتج الكاتب حكمت جيجك في مقال نشرته أيدينليك في ٦ مايو ٢٠٠١ على فهمي كورو زاعماً أن: "وكالة الاستخبارات الأمريكية المركزية سي آي إيه وحلف شمال الأطلسي "الناتو" وقادة المخابرات الوطنية التركية تقوم بعملية تشويه في كل المجالات، وتختلق ملفات وتقارير في إطار حرب نفسية تستهدف الجيش التركي، وما يحاك من قصص حول ما يسمى بتنظيم أرجنكون ليس إلا جزء من هذه المؤامرة".^(٨٠)

ولا يخفى على أحد محاولة الكاتب إخفاء هذا التنظيم من خلال نظريات المؤامرة الخارجية أو أسطورة العدو، وتصوير المخبرات التركية من الأطراف الرامية إلى تليخ سمعة الجيش التركي.

وفي معرض رده على صحيفة أيدينليك، كتب فهمي كورو مقالاً جديداً عن أرجنكون في مطلع مايو ٢٠٠١ قال فيه: "اضطرت إلى الرد على التساؤلات الواردة حول أرجنكون. فالبعض ظنّ انطلاقاً مما كتبت أنه تنظيم تشكّل لأغراض مالية أو اقتصادية، في حين أن البعض الآخر ظنّ وجود صلة بينه وبين حزب الحركة القومية. أما الحقيقة فإن أرجنكون الذي "تم إعداد تقرير يطالب بإعادة تأسيسه مجدداً" تنظيم كبير معقّد للغاية ولا يرتبط بحزب بعينه، ويهدف إلى إعادة هيكلة الدولة. لستُ أنا من ابتدع أرجنكون! الأمر معلوم لأربابه، فقد كان هناك تنظيم قوي يحمل الاسم نفسه داخل الدولة سابقاً. فالعسكري المنفصل من القوات البحرية أرول مترجملر نوّه بأنه اطلع على وجود هذا التنظيم لأول مرة عام ١٩٨٠. كما أن الكاتب الصحفي جان دوندار سبق أن كتب بالتعاون مع الكاتب جلال كازداغلي كتاباً بعنوان "أرجنكون: دولة داخل الدولة" بالاستناد إلى الوثائق".

تقرير مجلة "أكسيون"

وبعد ١١ يوماً من مقال فهمي كورو اختارت مجلة "أكسيون" الإخبارية الأسبوعية وثيقة أرجنكون المذكورة موضوع الغلاف. فقد أكدت المجلة في خبرها التحليلي الذي نشرته في ١٢ مايو ٢٠٠١ وحمل عنوان "أرجنكون المدني" وتوقيع الكاتب الصحفي "هارون أوداباشي" أن تنظيم أرجنكون هو "صانع وتيرة انقلاب ١٩٩٧ الناعم". وقال الكاتب في خبره التحليلي: "هناك عديد من نقاط مظلمة يجب تسليط الأضواء عليها، وأسئلة لا بد من طرحها في مسألة أرجنكون. لا شك في أن هناك تنظيمًا تمتد أذرعه إلى كثير من الأماكن في داخل تركيا وخارجها. لكن ما هي الدوافع التي تحرك هذا الكيان؟ فمثلاً لصالح من يعمل أو يحفظ مصالح أيّ جهة هؤلاء الأشخاص الذين ينفذون ما يسمونه "عمليات وطنية"؟ العمليات التي لا ترد في القوانين المعمول بها في بلادنا! هل هو كما يُزعم جزء من حلف شمال الأطلسي الناتو أو أي كيان آخر جذوره في الخارج أم هو كيان محلي تماماً قومي أو يساري أو كمالّي؟ ما هي مقاصده الأساسية وما هي إستراتيجياته ومن هم أعضاؤه وأعداؤهم؟ وما هي العمليات التي نفذها حتى اليوم؟ وما هو وضعه الأخير؟ وما إلى ذلك من الأسئلة الأخرى التي تطول؟"

وأوضح أوداباشي أن الذي يضيفي على أرجنكون أهمية هو العمليات التي قام بها في الداخل التركي، وأضاف قائلاً: "أرجنكون يؤمن إيماناً جازماً من صميم قلبه أنه حارس النظام الحالي في تركيا. وإذا ما اقترن هذا الإيمان بالقوة والسلاح فإنه يستطيع أن يفعل كل شيء من أجل القضاء على من أعلنهم "الأعداء الداخليين"، بما فيه التصنيف والإقصاء والقتل.. نصب المكائد وحياسة المؤامرات والافتراء والاعتقالات.. فبحسب وجهة نظرهم إذا كان الهدف مشروعاً فليس من المهم أن تكون الأداة أو الوسيلة الموصلة إليه مشروعاً وقانونياً أم لا. فمثلاً لا يرى بأساً في تشكيل تنظيمات إسلامية مزيفة قانونية أو غير قانونية، يوظف التنظيمات الإسلامية القانونية منها في أحداث شغب وفوضى في الشوارع، ويستخدم التنظيمات الإسلامية غير القانونية منها في بعض العمليات السرية. والنقطة الجوهرية هنا هي: من هم الأشخاص أو الأطراف الذين سيعلنهم أرجنكون أعداءً وما هي المعايير التي سيعتمد عليها في تحديد هؤلاء الأعداء؟".

وواصل أوداباشي قائلاً: "زعم البعض أن تركيا ستشهد عملية تصفية أرجنكون على غرار ما تعرض نظيره غلاديو للتصفية في إيطاليا، نظراً لأن حلف الناتو لم يعد يحتاج إلى مثل هذا التنظيم. بعض هذه المزاعم كانت صحيحة، إلا أنها أغفلت أن أرجنكون سسيقاوم التصفية ولن يرضى بالحلّ والتفكك وفقد القوة والدينامية اللتين حصل عليهما في الفترات السابقة. أرجنكون كان يريد البقاء في الحياة والحفاظ على وجوده، وكان في حاجة إلى دورة حياة جديدة أو عدو جديد يوجب بقاءه واستمراره عوضاً عن الشيوعية والأفكار اليسارية المنتهية رصيدهما في تركيا. وقد وجد أو صنع هذا العدو الجديد الذي سيستمد شرعيته منه ألا وهو: التيارات الإسلامية الراضية للفكرة الكمالية".

لفت التقرير أيضاً إلى أن تنظيم أرجنكون يضمّ تحت مظلته عسكريين وموظفين عموميين وصناعيين ومنظمات مجتمع مدني وشركات أمن ونقل وجمعيات وأوقافاً وإعلاميين، وشرع في عملية إعادة هيكلته في ١٩٩٩ بالاستناد إلى تجاربه السابقة، وأكد أن التنظيم سيطهر في العهد الجديد بصورته المدنية بدلاً من صورته العسكرية القديمة، وأنه سيركز على كسب قوة اقتصادية، وسيعيد صياغة الفكرة الكمالية العلمانية إزاء العدو الجديد "التيارات الإسلامية" ليتخذ من ذلك سنداً وذريعة لإعادة السياسة والمجتمع وفق أهدافه.^(٨١)

تقرير المخابرات عن أرجنكون

ومن ثم صدر أول تقرير رسمي حول تنظيم أرجنكون من المخابرات التركية في عام ٢٠٠٢. فبحسب ما أعلنته المخابرات فإنها علمت بوجود أرجنكون لأول مرة من خلال بلاغ تلقتة في ٣ يوليو ٢٠٠٢. فقد بعث شخص يعرف نفسه بأنه "شرطي" رسالة مكونة من صفحتين، وه أقراص صلبة إلى المخابرات يتحدث فيها عن أرجنكون، ويشير إلى أنه تنظيم سري يعمل ضمن القوات المسلحة. وتقول المخابرات في تقريرها بأنها قامت بتحويل هذه المعلومات إلى كتيب، وأرسلته أولاً إلى رئاسة هيئة الأركان العامة في ١٠ يوليو ٢٠٠٣، ثم إلى رئاسة الوزراء في ١٩ نوفمبر ٢٠٠٣؛ نظراً لأنه تشكل لديها انطباع وقناعة بأن هذه المعلومات تزيح الستار عن مجموعة داخل القوات المسلحة شكّلت تنظيمًا يستهدف الدولة/ النظام ويتحرك وفق أهداف تلك المجموعة، وأنها (المخابرات) تلقت هذه المعلومات من مصادر وقنوات متعددة ومختلفة، وفق عبارتها.^(٨٢)

الانتقال من أربكان إلى أردوغان

اتخذ نجم الدين أربكان من الإسلام مرجعية لسياسته من خلال خمسة أحزاب أسسها وقادها، وحاول تطبيق تصوره عن الإسلام في الحياة السياسية في إطار خطاب جمع بين الإسلامية والقومية-العثمانية والمعاصرة.

تعتمد جذور الفكر السياسي لأربكان على أفكار الشيخ النقشبندي محمد زاهد كوتكو الذي توفي سنة ١٩٨٠، ومع أنه أسس جماعة "إسكندر باشا" كجماعة صوفية تعني بالجانب التربوي للمجتمع في الأساس، لكنه اضطلع في الوقت ذاته بدور مهم في تأسيس وتطوير حركة الإسلام السياسي في تركيا، لدرجة أن الباحثين الأكاديميين عمر بايكان وعمر جاها وصفاه بـ"زعيم حركة الرؤية الوطنية"، -حركة ملي جوريش-، لكنها اشتهرت على يد أربكان أكثر من شيخه ونسبت إليه مباشرة.

المحاضرات التي ألقاها الشيخ كوتكو حول التعليم والتربية والأخلاق والاقتصاد والسياسة تحولت بمرور الوقت إلى مبادئ فكرية لأحزاب يمين الوسط بصفة عامة والأحزاب الإسلامية التي أسستها حركة ملي جوريش أو أربكان بصفة خاصة. بالتزامن مع انضمام شخصيات من الجهاز البيروقراطي والعالم الأكاديمي والطلاب، بدأت جماعة "إسكندر باشا" بقيادة كوتكو تقترب من المجال السياسي. وعلى الرغم من أنها نظرت إلى مفهوم "السلطة"

بريبة، وحاولت أن تضع مسافة معينة بين نفسها وبينها، إلا أنها طورت علاقتها بالسياسة لتحقيق مصلحة حماية أعضائها من ظلم السلطة السياسية، ليتطور الأمر مع مرور الوقت إلى الرغبة في الوصول إلى السلطة بصورة مباشرة. مع ذلك فإن تصور الشيخ النقشبندى كوتكو القائم على تقديم خدمات دينية واجتماعية وثقافية للمجتمع كان بعيداً للغاية عن مفهوم السلطة التي وضعها أربكان في المركز الأول بين أهدافه، الأمر الذي أدى إلى اندلاع خلاف بل صراع بين الطرفين في السنوات القادمة. فقد كان الشيخ أدرك أن التحزب يفضي إلى تفريق عصا المسلمين ويوقع بينهم.

وعلى الرغم من أن هذا الخلاف الذي نشب بين أربكان وكوتكو حول مستوى التمسك بالسلطة والسعي وراءها خفّت حدته نسبياً عقب إغلاق حزب السلامة الوطني بعد الانقلاب العسكري في ١٢ سبتمبر ١٩٨٠ وانتقال الشيخ كوتكو إلى رحمة الله تعالى في العام نفسه، لكن الخطوط الفاصلة بين الطرفين أصبحت عريضة بالتزامن مع اعتراض أربكان الصارخ على البروفيسور والشيخ محمود أسعد جوشان الذي تولى رئاسة جماعة إسكندر باشا بعد وفاة الشيخ كوتكو، لينفرد أربكان في المحطة الأخيرة بالمجال السياسي بعيداً عن الجماعة.

هذا التقسيم بين الديني والسياسي تبلور بأجلى صورة في مبادرة الشيخ جوشان إلى تشكيل لجنة الشورى الإسلامية من أجل منع مزيد من الانقسام بين الجماعات الإسلامية وتعزيز التضامن بين الطرق الصوفية، حيث قوبل باعتراض شديد من قبل حركة ملي جوريش بقيادة أربكان. وقد نقل الشيخ جوشان عن أربكان قوله: "هل أقوم بتشكيل لجنة الشورى من الشيوخ ليتحولوا إلى مصيبة في طريقنا!" ولما سحب الشيخ جوشان دعمه من حركة ملي جوريش رفع أربكان راية المعارضة الصارخة ضده.^(٨٣)

مع أن أربكان اتسم أسلوبه مع الشخصيات والأحزاب السياسية الأخرى بالسماح والمرونة، إلا أنه لم يظهر هذا الموقف داخل حزبه وحركته، بل زعم كثير من المؤلفين الذين كتبوا في هذا المجال أنه كان "شخصية استبدادية" من حيث الديمقراطية والشورى داخل الحزب. وهذا هو السبب الذي يمكن أن يفسر استثنائه برئاسة كل الأحزاب التي أسستها حركة "ملي جوريش"، واسترداده رئاسة تلك الأحزاب من رؤسائه المؤقتين بعد رفع حظر ممارسة السياسة عنه في فترات معينة؟

كانت ثقافة المبايعة والطاعة هي التي تسيطر على علاقة نجم الدين أربكان مع أعضاء حزب الرفاه، حيث كانت الأسماء الوازنة بالحزب، من أمثال شوكت كازان، يرون أن أربكان ليس زعيماً سياسياً عادياً بل هو زعيم ديني، أي يمكن اعتباره "خليفة" في الوقت ذاته، وليس الحزب إلا وسيلة لتحقيق غايات عليا وهي تأسيس دولة إسلامية، وأن تأييد الحزب واجب ديني، ومن يتجنبون مبايعة أربكان يرتكبون ذنباً من الناحية الدينية. بل ذهب كازان إلى أبعد من ذلك وقال: "إن حركة ملي جوريش حركة جهاد، ومن أعرض عن الجهاد ارتكب إثماً مبيهاً"، بحسب رأيه. ليس هذا فحسب، فإن أربكان نفسه كان يقول: "إن الذي لا يبايع حزب الرفاه ولا ينقاد لأوامرنا فهو من دين البطاطس!"، على حد تعبيره. ومن مقولاته في هذا الصدد أيضاً: "إن حضرة آدم عليه السلام هو من حزب الرفاه أيضاً!"

لذا نرى أن الشيخ جوشان أبدى رد فعله على أربكان من خلال التركيز على ثقافة المبايعة والطاعة، حيث قال: "إن قلتُ أنا شيئاً مخالفاً لما ورد في القرآن الكريم فلا تطيعوني، ولكن عليكم أيضاً أن لا تطيعوا أي شخص إذا قال شيئاً مخالفاً للكتاب والسنة. حاسبوهم وزنوا أقوالهم وأفعالهم بمعايير الكتاب والسنة، فإن كثيراً من الناس يتدللون ويتغيرون ويخرجون عن المسار. لقد ساندتهم (أربكان وحركته) حتى يناير ١٩٩٠، رغم كل الأخطاء التي يرتكبونها، وإن عادوا إلى الصواب والرشد لساندتهم أيضاً. ولكن إن لم يعودوا إلى الصراط المستقيم فلن أطيعهم ولن أطيع أحداً حتى لو كان والدي. إنهم يزعمون أنهم يجاهدون في سبيل الله، ويصف (أربكان) نفسه بأمير المجاهدين! كلا! أنت لم تجاهد في سبيل الله ولم تصبح أمير المجاهدين، بل اكتفيت بالتكلم والنطق فقط. من أنت حتى آخذ بقولك على الرغم من أنني لا أثق فيك"،^(٨٤) على حد قوله.

البروفيسور أسعد جوشان كان شيخاً وعالمًا محبوباً ومحترماً لدى شريحة كبيرة من الشعب، خاصة لدى المتعلمين، وخطف الأضواء على نفسه من خلال تقديم خدمات دينية سواء في الداخل التركي أو الدول الأوروبية والعالم بشكل عام. وقد ارتحل إلى دار البقاء في عام ٢٠٠١ مع صهره البروفيسور علي يوجيل أوياريل في حادث سير تعرض له في أستراليا. غير أن الدكتور رمضان كورت أوغلو المعروف زعم في لقاء تلفزيوني أنهما تعرضا لعملية اغتيال في صورة حادث سير قائلاً: "لقد بدأت عملية إعادة تصميم الجماعات الإسلامية في تركيا باغتيال المرحوم الأستاذ أسعد جوشان في أستراليا. هناك عديد من القضايا لا يمكننا الحديث عنها. لقد تم تصفية الشيخ جوشان بطريقة مثيرة للغاية يستخدمها إحدى الأجهزة

الاستخباراتية (البريطانية). إنني قلت في نفسي عندما علمت مقتله: وا أسفاه! فإنهم سيضربون تركيا عن طريق توظيف الدين"،^(٨٥) في إشارة منه إلى أنه عملية مشتركة بين الدولة العميقة في تركيا وأذرعها العالمية.

التصور السياسي الإسلامي لأربكان قام بصفة عامة على تقسيم العالم إلى قسمين؛ العالم الإسلامي والعالم غير الإسلامي، ربما انطلاقاً من الفقه الإسلامي التراثي الذي يقسم العالم إلى دار الإسلام ودار الكفر أو دار السلم ودار الحرب، وسعى لإقامة علاقاته الداخلية والخارجية في ضوء هذا التقسيم. ورغم أن علاقات أربكان بالتيارات الإسلامية في العالم الإسلامي كانت ضعيفة، غير أنه لم يتجنّب تقديم نفسه زعيماً للعالم الإسلامي من خلال المشاريع العملاقة التي طرحها، مثل السوق الإسلامية المشتركة، والأمم المتحدة للدول الإسلامية، والدينار الإسلامي، وقوة الدفاع المشتركة للبلدان الإسلامية، ومجموعة الدول الثماني الإسلامية النامية، وما إلى ذلك.

ومن فروع هذا التصور أنه يدعو لمكافحة الدول الغربية ومقاومة التغريب والأوربة من أجل الحفاظ على المبادئ المعنوية والقومية واسترداد المكانة التي فقدتها الأتراك قبل ثلاثة قرون بعدما تبوأوها في عهد الدولة العثمانية. فهو اعتقد أن العامل الخارجي للدمار الذي تعرضت له تركيا والعالم الإسلامي معه هو الاستعمار الغربي الثقافي والدعاية السلبية التي شنتها الصهيونية التي نعنتها بـ"الدولة العميقة السرية".

ونرى أن أربكان ردّ على الانتقادات التي وجهتها الدول الغربية لتركيا بسبب انتهاكاتها لحقوق الإنسان وسجلها المتدنّي في مجال حرية التفكير والتعبير والصحافة، من خلال اتهام الاتحاد الأوروبي بأنه "نادٍ مسيحي". ولذلك اعتبر اتفاقية الاتحاد الجمركي مع الاتحاد الأوروبي في ٣١ ديسمبر ١٩٩٥ من الوسائل التي تستخدمها الدول الغربية لاستعمار المسلمين والقضاء عليهم.

ومن المفارقة أن أربكان رغم أنه تبنى خطاباً معادياً للغرب، إلا أنه استند إلى المعايير الغربية للعلمانية والديمقراطية في انتقاده لجوانب القصور الموجود عند السلطة السياسية أو الأحزاب السياسية التركية الأخرى. إذ قدم حزب الرفاه في وثيقة برنامجه العام تعريفاً للعلمانية نصّ على أنها تتضمن في الأصل حرية الدين والضمير والعبادة للمواطنين، وأكد أنها لا تعني اللادينية، بل تضمن عدم التدخل في المعتقدات مهما كانت. ومن ثم اتهم الأحزاب

السياسية التي حكمت تركيا، والأيدولوجية الرسمية الكمالية، بتحريف مضمون العلمانية والابتعاد عن تطبيقاتها العالمية، ناسبًا إليها تهمة "الرجعية" المنسوبة له ولحزبه أصلاً! قال أربكان في هذا الصدد أيضًا: "لقد عفا الزمان على العقليات التي تقدم التطبيقات المخالفة للعلمانية على أنها العلمانية.. هذه عقلية حزب الشعب الجمهوري. أما نحن فسنطبّق نفس المعايير العلمانية التي تطبقها الدول الغربية دون إثارة أي صراع بين فئات الشعب. سنحترم الديمقراطية الحقيقية، ولن نسمح لأحد بمعاداة الدين باسم العلمانية. فالهجوم على معتقدات الشعب وحجاب النساء سلوك وتصرف رجعي".^(٨٦)

وفيما يتعلق بحريات وحقوق الإنسان قال أربكان: "لا يمكن أن نقبل التهديدات الموجهة إلى حقوق وحرّيات الإنسان في تركيا. يجب أن تكون حدود الحريات في بلادنا مثلما عند الدول الغربية على أقل تقدير. الحقوق الموجودة في البلدان الغربية غير موجودة في دستورنا الحالي. لذا ينبغي إعادة النظر في نصوص دستورنا المتعلقة بالحقوق والحريات الأساسية وتغييرها على نحو يتوافق والمعايير الغربية".^(٨٧) كذلك دافع أربكان عن ضرورة الاعتراف بالحقوق السياسية للمواطنين والأحزاب السياسية على مستوى المعايير الغربية أيضًا.

ومن المفارقة أيضًا أن أربكان على الرغم من أنه طالب الجماعات الإسلامية، والمواطنين عامة، بالتصويت لصالح حزبه كواجب ديني، معتبرًا التصويت لغيره ذنبًا، بل أوصل بعض الشيوخ المنتمين إلى حزبه، مثل شوكت يلماز، المعروف بخطاباته النارية، إلى اتهام مؤيدي الأحزاب الأخرى بالكفر والشرك، لكن رأينا أنه شكل حكومة ائتلافية مع بولند أجاويد اليساري، والأحزاب اليمينية والقومية، وأخيرًا مع زعيمة حزب الطريق القويم السيدة تانسو تشيلر.

ثمة مفارقة أخرى تفوق كل ما ذكرنا أعلاه وهي أن أربكان عندما كان في صفوف المعارضة وجه انتقادات لاذعة للنظام الحاكم في تركيا والنظام العالمي على حد سواء، لكنه عندما أسس حكومة ائتلافية مع شريكته السيدة تشيلر بصفته رئيس الوزراء طرح المبادئ التي دافع عنها وراء ظهرها، مثل عرقلة تكليل التحقيقات البرلمانية المفتوحة بحق شريكته تشيلر بتهمة ممارسات فساد، والتقايس عن الكشف عن أذرع "الدولة العميقة" المتوغلة في أجهزة الدولة المختلفة بعد فضيحة "سوسورلوك"، والتستر على قضية "مرجيماك" الخاصة بإيداع الأموال المجموعة من المواطنين لإرسالها إلى البوسنة والهرسك في حسابات حزب الرفاه البنكية والتربح من ورائها وما إلى ذلك من الفضائح.

لعل هذا الفارق الشاسع بين الدفاع النظري عن المبادئ الديمقراطية والإسلامية والإخفاق في تطبيقها لسبب هذا أو ذلك، بعد التمكن من السلطة، كان المصير المشترك لمعظم حركات الإسلام السياسي في العالم الإسلامي، فليس حال السودان وماليزيا وغيرهما بأفضل مما كان في تركيا قديمًا وحديثًا.

غني عن البيان أن هناك فروقًا جوهرية بين مفهوم الإسلام السياسي الذي تبناه أربكان -ومن على شاكلته- ليمارس السياسة في ضوء مبادئ إسلامية بناءً على تصوره الخاص عن الإسلام، ومفهوم "التدين" الذي يتضمن الأبعاد الثلاثة لمفهوم الدين، وهي الإيمان والإسلام والإحسان، ويحاول كل مسلم أن يعيشه في جميع مجالات حياته. بهذا المعنى مفهوم الإسلام السياسي أضيق وأخصّ، نظرًا لأنه يعنى بالجانب السياسي للدين والإنسان، بينما مفهوم التدين أشمل وأعمّ، نظرًا لأنه يشتمل كل ما يتعلق بالدين والإنسان.

تصريحات أربكان عندما كان في صفوف المعارضة أو عندما كان رئيس الحكومة تدل على أن هدفه النهائي هو السعي لإنشاء نظام اجتماعي وسياسي يمكن تطبيق الشريعة الإسلامية، أو بعبارة موجزة هو بناء "الدولة الإسلامية" بمعناها التقليدي، الأمر الذي جعله يكرس كل جهوده وطاقاته لـ"السيطرة على الدولة" عن طريق أداة الديمقراطية.

غير أنه واجه عديدًا من المشاكل والعراقيل في نقل أفكاره من ساحة النظر إلى ساحة التطبيق، ذلك لأن وضع غطاء إسلامي على الدولة الحديثة يكاد يكون من المستحيلات. هذه المشاكل هي المشاكل ذاتها التي تحدث عنها الكاتب وائل حلاق في كتابه المسمى بـ"الدولة المستحيلة"، وتنطبق على كل تجارب الإسلام السياسي في العالم الإسلامي. ذلك أن الدولة التركية الحديثة تقوم بنيتها الأساسية على القومية والعلمانية والدينيوية، بالمعنى الفلسفي، من حيث قوانينها ونظم عملها وبنيتها السياسية وجهازها البيروقراطي وفلسفتها وأيديولوجيتها، فلا مكان للمقدسات والأخلاق والقيم في منظومة الدولة، كما هو حال كل الدول الحديثة.

هذا الواقع القاهر منع إسلامي تركيا من تغيير أي شيء يذكر كانوا يعارضونه قبل سيطرتهم على الحكم. زد على ذلك، فإنهم، شاءوا أم أبوا، قدّموا كثيرًا من التنازلات عن المبادئ التي دافعوا عنها من قبل. وبعبارة أخرى، فإن الإسلاميين الذين تعهدوا لأنصارهم بتغيير الدولة عند استيلائهم عليها هم الذين أصبحوا قابلين ومنفعلين أمام إملاءات هذه الدولة، واصطبغوا بصبغتها بدلًا من أن يضيفوا عليها صبغتهم.

أصبح هذا الوضع ظاهرة عامة في جميع الدول التي شهدت تجربة الإسلام السياسي قليلاً أو كثيراً، وليس نادراً أن تتحول دولة الإسلاميين إلى نظام فاسد ومارق أكثر من الأحزاب العلمانية، خاصة في ظل غياب سيادة القانون وآليات الرقابة اللازمة. وأفضل مثال على ذلك ما آلت الأوضاع عند كل من رؤساء تركيا والسودان وماليزيا الإسلاميين المتهمين بالفساد.

ومن المآخذ التي أخذت على أربكان، وأمثاله من قادة الإسلام السياسي، أنهم احتكروا الإسلام في أنفسهم وسلبوه عن الأحزاب الأخرى من أي اتجاه كان.

وهذا دفعهم عند وصولهم إلى السلطة إلى تأميم الدين والجماعات الإسلامية، وربط كل الخدمات الدينية بالدولة، وقد وصل الأمر بهم أحياناً لدرجة حظر أنشطة وخدمات الجماعات والمؤسسات المدنية الأخرى وتصفيتها باستخدام إمكانات الدولة وتشكيل جماعات في مواجهة تلك الجماعات الأخرى. لذا نجد أنهم يقدحون بعلماء أجلاء بسهولة، بل يمكن أن يبلغ بهم الأمر إلى حد تكفيرهم، لمجرد الخلاف بينهما حول أمور سياسية، أو يثنون على فاسقين ومنافقين لمجرد مشاركتهم في رأيهم السياسي أو تحالفهم معهم سياسياً.

ولا شك أن السعي لجعل جميع القنوات الدينية الحيوية حكراً على الدولة، وتأميم التعليم الديني وجميع مظاهر التدين، لن يكون في الحقيقة لصالح المسلمين ولا لصالح الدولة، بل سيؤدي إلى تقديم الدين إلى السلطة السياسية الحاكمة لتستخدمه مثل العصا وفق مصالحها السياسية الآنية. وخطورة هذه الخطوة تكمن في أن الجماعات والمؤسسات المدنية التي أصبحت عالية على الدولة عن طريق حصولها على المساعدات أو المناقصات العامة لممارسة أنشطتها ستواجه الفشل والاضمحلال عندما يرحل هؤلاء الإسلاميون عن الحكومة ويأتي غيرهم.

من جهة أخرى، خروج أي حزب باسم الإسلام في تركيا وغيرها من دول المنطقة وتقديم نفسه وكأنه حاميه وممثله الوحيد في ظل نظام متعدد الأحزاب يفتح الباب أمام إصااق الأخطاء التي يرتكبها هذا الحزب بالإسلام مباشرة، وبالتالي يتسبب في تكوّن قناعات وأفكار مغلوطة عن الإسلام نفسه.

ومن المفارقة أن حزب الرفاه وقادته -وهو حال جل الإسلاميين في العالم- انتقدوا وذموا الدولة ونظامها ووصفوها بـ"الطاغوت" قبل وصولهم إلى الحكومة، لكن عندما أصبحوا المالكيين الجدد للدولة عينها وللنظام عينه دون أي تغيير في جوهرهما أو مظاهرها توجهاوا

إلى تمجيدهما وتقديسهما بحيث طالبوا جميع المواطنين بالمبايعة لدولتهم "الإسلامية" بصورة لم يفعلها حتى أشدّ العلمانيين والاشتراكيين من قبل. ومن ثم أصدر علماء الدولة وأساتذتها فتاوى لهم تميز تصفية الأشخاص والمجموعات الراضة لهذه المبايعة وتحرم على الناس نقد أي من إجراءاتهم.

ومما أخذ على حركة الإسلام السياسي في تركيا بقيادة أربكان - وهو ينطبق على نظيراتها في إيران والسودان وماليزيا ومصر وغيرها ولو بنسب مختلفة - أنها حولت الدين إلى أداة سياسية أنتجت في نهاية المطاف خطاباً أيديولوجياً متطرفاً يقسم ولا يوحد، يشّت ولا يجمع، يفرق ولا يوفق، يهدم ولا يبني. ومع أن بعض المحللين ذهبوا إلى أن الحكم على أداء الإسلاميين إيجاباً أو سلباً سابق لأوانه؛ نظراً لأنهم لم يستطيعوا تطبيق مشروعهم على أرض الواقع بشكل كامل بسبب قصر عمر حكوماتهم أو مشاركتهم الحكومة مع حلفائهم من الاتجاهات الأخرى، إلا أنه ليس من الإجحاف أن نقول بأنهم فشلوا في ذلك حتى على المستويين النظري والخطابي.

والموضوع الآخر الذي يجب لفت الانتباه إليه في هذا السياق أيضاً هو أن الدراسات كشفت أن التدين بأبعاده الثلاثة شهد تراجعاً في عهد الحكومات "الإسلامية"، فمع أن الإسلام يصبح له حضور شكلي بارز في القطاع العام إلا أنه يزول تأثيره على أنماط حياة الأشخاص، ويُختزل الإسلام في الشكل والصورة ويغيب لبّه وجوهره، وذلك بسبب الجرائم التي ترتكبه السلطة السياسية "الإسلامية" باسم الدين وتشوّه صورته الناصعة.

من أهم أسباب ذلك أن الإسلاميين المسيطرين على الدولة الحديثة تعاملوا مع النصوص الدينية قرأناً أو سنة بنظرة تجزيئية وانتقائية، فركزوا على أحكام الدين السياسية، وقاموا بتفسيرها وتأويلها وتطبيقها على نحو يخدم مصالحهم الشخصية والحزبية، بينما أهملوا الأحكام التي تتعلق بالعبادات التي تركز الروح والأخلاق التي تقوّم السلوك. هذه النظرة التجزيئية والانتقائية في التعامل مع نصوص الوحي، والتركيز المفرط على الجوانب السياسية من أحكام الدين أدت في نهاية المطاف إلى خلق انطباع عن الإسلام وكأنه مجرد نظام سياسي وأيديولوجي من جانب؛ وخفض أهمية الأحكام المتعلقة بالمبادئ والقيم والأخلاق، التي تتصل بالسواد الأعظم وتنظم المجالات المدنية كالإنسان والأسرة والمجتمع، إلى الدرجة الثانية أو الثالثة.

والاقتصار على الجانب السياسي للإسلام يفضي بشكل أو بآخر إلى الاعتقاد بأن أحكام الدين تبتغي تحقيق غايات ومقاصد دنيوية فقط من جانب؛ ومن جانب آخر يقود إلى تطويع نصوص الوحي المتعالية لمبادئ "الدُّنْيَوَة" أو "العَلْمَنَة"، التي تقوم على أساس التاريخية، وتؤدي إلى تعطيل كثير من الأحكام أو إفراغها من مضامينها الحقيقية بحيث يفتح المجال أمام تأويلات لا تحتملها النصوص.

أضف أن دُنْيَوَة الدين على هذا المنوال تسببت في زعزعة المبادئ الأخلاقية والجوانب العرفانية والحياة الروحية عند المسلمين. والظهور الشكلي للإسلام في القطاع العام بعيداً عن جوهره ولبه يورث السأم والملل من كل ما يتعلق بالدين حتى لدى الملتزمين به، ويدفع خاصة الشباب إلى الانحراف بل الإلحاد.

إن المأسات التي عاشها المسلمون في الفترة التي أدت إلى انهيار الدولة العثمانية لعبت دوراً مهماً في اختلال التوازن الفكري والسلوكي عند الإسلاميين وجعلت منهجهم وحركتهم رد فعل أكثر من استجابة موزونة ومدروسة لحاجات المجتمع الحقيقية. لذا نرى أنهم طوروا خطاباً يقوم على العداوة والكراهية للأحزاب اليسارية والعلمانية المختلفة في الداخل؛ والبلدان الغربية والولايات المتحدة والصهيونية العالمية في الخارج. بل أوصلوا الأمر إلى المجال المدني ووصفوا كثيراً من المجموعات المدنية الأخرى بـ"امتدادات القوى العالمية في الداخل"، مما أدى إلى ظهور معسكرات خارجية وجبهات داخلية عديدة تعادي بعضها البعض، بدلاً من تكريس جهودهم لتأمين التوافق الوطني والسلام الإقليمي والدولي. ولا يمكن إنكار أن خطاب الإسلاميين المعادي للغرب والأنظمة القومية أو العلمانية الحاكمة في بلدانهم لعب دوراً قليلاً أو كثيراً في ظهور تنظيمات إرهابية باسم الإسلام، مثل القاعدة وداعش وتنظيمات متفرعة عنهما.

وكذلك قدم هذا الخطاب العدائي التصادمي للدول الغربية في الخارج، والأحزاب العلمانية في الداخل، ذريعة لتمارس الضغوط على الجماعات العاملة في المجال المدني.

والكارثة الكبرى تظهر عندما يتوجه أي حزب إسلامي في بلد ما للتضامن الأيديولوجي مع نظيراته في البلدان الأخرى، حيث يقيم علاقاته مع تلك الأحزاب على هذا الأساس ويذلل كل جهوده لإيصالها إلى السلطة، سواء بالطرق الديمقراطية أو من خلال إسقاط الأحزاب أو الأنظمة الحاكمة الأخرى.

والكارثة الأخرى هي أن الإسلاميين السنة يتضامنون مع إيران على أساس المشاركة الأيديولوجية، بدلاً من التعامل معها عن طريق العلاقات الدبلوماسية والاقتصادية الواقعية، ومن ثم يتحولون إلى "طروادة حصان" لها لتحقيق أهدافها القومية والطائفية لا الإسلامية، كما نرى ذلك في جميع المنطقة المستسلمة للصراعات الطائفية في الوقت الراهن.

خلاصة القول؛ فشل الإسلاميون في تقديم منظومة فكرية شاملة واضحة المعالم عن شكل الحكم الذي سيطبقونه على المواطنين بعد سيطرتهم على السلطة، وطبيعة العلاقة التي سيقومونها مع "الأخر" في الداخل، ومع "العالم" في الخارج، وكيفية تطبيق أحكام الدين ومبادئه ومقاصده على أرض الواقع في ظروف العصر الحديث، بل اضطروا في كثير من الأحيان إلى الإبقاء على النظام القديم ومؤسساته القديمة قلباً وقالباً، كما هو الحال في تركيا وتونس اليوم. ومع أنه لم يتغير أي شيء في الدولة التركية العلمانية المعروفة إلا أن الإسلاميين طالبوا الجماعات الإسلامية الأخرى بالإيمان والبيعة لهذه الدولة عينها واتهموا تلك التي اختارت الاستقلال والعمل المدني بالبغي والكفر والضلال.

ولعل أبرز أسباب ذلك أن الإسلاميين اعتقدوا، بظن باطل، بأن المشاكل ستحل تلقائياً بمجرد وصولهم إلى السلطة بشعارات "الحل في الإسلام"، ولم يدركوا أو تجاهلوا أن السياسة والإدارة تتطلب "بسطة في العلم والجسم"، باعتبارها فناً مستقلاً له قواعده العلمية والتقنية. لذا فإن المشاكل الوطنية التي تعهدوا بحلها ضاعفت في عهدهم بدلاً من التضاؤل، حتى إنهم لم يستطيعوا تسوية مشاكل الشارع الإسلامي الذي ينتمون إليه، بل ازداد الانحراف والإلحاد كلما طال أمدهم في السلطة، وتفاقم الخلاف والصراع بين المجموعات الدينية المختلفة. ومع أنهم كانوا سبب تلك المشاكل وازديادها إلا أنهم اتهموا دائماً "الآخرين"، وتحدثوا باستمرار عن وجود "أعداء داخليين وخارجيين" دون أن يمارسوا أي نوع من النقد الذاتي!

وأعتقد أن الإسلاميين في تركيا أو غيرها من البلدان الإسلامية لن يستطيعوا تقديم نموذج ناجح على المستويين النظري والتطبيقي ما لم يبدأوا الأمر بمبدأ "الحرية" و"العدل" لجميع "المواطنين"، دون التمييز على أساس الدين أو العرق أو الفكر، كما منح الله كل إنسان عند خلقه "الحرية الفطرية" أو "الخلقية"، ومن ثم يبنوا على ذلك الأساس كل الفروع الأخرى.

ويمكن القول بأن ظواهر "الإسلام السياسي" السلبية هذه هي التي مهدت لولادة "حزب طيب أردوغان" و"حزب العدالة والتنمية".

اللبنة الأولى لدولة أردوغان

بالتزامن مع انتهاء فترة الحرب الباردة بين المعسكرين الغربي والسوفيتي دون مواجهة ساخنة عقب تفكك الاتحاد السوفيتي في ١٩٩١، وعاصفة الرياح الإسلامية في العالم الإسلامي، خصوصاً بعد الثورة الإسلامية في إيران، حدث تغيير في مفهوم الحليف والعدو للناطو، وبالتالي للكيان الأعلى للدولة العميقة الذي يكتف نفسه وفقاً للظروف المتغيرة، وكذلك الآليات والأساليب، وقرر استبدال القوة العاشمة بالقوة الناعمة والتعامل مع الكيانات القانونية الظاهرة بدلاً من كيانات الدولة العميقة السرية أو الحركات الجهادية. ولمواجهة تلك المجموعات الإسلامية التي تستخدم العنف، تحولت الولايات المتحدة من نظرية الحزام الأخضر أو الإسلام السياسي إلى مشروع "الإسلام المعتدل" اجتماعياً وسياسياً، وبدأت من أجل ذلك في دعم المجموعات التي تركز على الجانب الإنساني للإسلام، والحوار، والأخوة، والسلام.

وكما اعترف كثير من الكتاب الإسلاميين والسياسيين القريين من أردوغان فإن حزب العدالة والتنمية تأسس من أجل تلبية هذه الحاجة وملء هذا الفراغ في البداية ليكون حزباً يجمع بين الإسلام والديمقراطية ويمثل نموذجاً يقتدي به كل الأحزاب المماثلة في العالم الإسلامي مع كياناتها المدنية. لذلك رفض مؤسسو حزب العدالة والتنمية في البداية أن يكون حزبهم امتداداً لحزب الرفاه "الإسلامي"، وأعلنوا بصراحة أنهم لن ينفذوا ما يسمى بـ"المشروع الإسلامي". ولم يتجنب عبد الله جول من التصريح بتعاطفه مع بريطانيا، كما أعلن أردوغان أكثر من مرة أنه أحد رؤساء مشروع الشرق الأوسط الكبير الأمريكي. بمعنى أن الجناح الأمريكي والبريطاني للناطو واصلوا التعامل مع ممثلي الإسلام السياسي في تركيا لكن مع تغيير في صورة حزبهم وفقاً للظروف السائدة في التسعينات حتى العقد الأول من الألفية الجديدة.

وتوافقاً مع هذا التوجه الدولي، فإن الكيان الأعلى للدولة العميقة في تركيا يقرّر التعامل مع الإسلاميين في الفترة الجديدة بالدرجة الأولى، مع محاولة منعهم من الخروج عن الإطار العام المرسوم لهم، مما نزل بمخلفات الأطلسيين القدماء والأوراسيين الجدد إلى درجة الاحتياطيين للجوء إليهم عند الحاجة أيضاً.

ولقد انضمت عناصر "الكيان الإسلامي" القديم، الذي بدأ تشكيله وتنظيمه في الجيش منذ الستينات عن طريق كل من اللواء الجنرال عدنان تانري فردي وهاكان فيدان الذي كان ضابط الصف في الجيش، ثم تقاعد برغبته ليتسلم منصب رئاسة المخابرات في نهاية مسيرته، وخلوصي أكار الذي تسلم إلى قمة هرم المؤسسة العسكرية وأصبح رئيس الأركان (٢٠١٥ - ٢٠١٨) ووزير الدفاع (٢٠١٨ - ...)، إلى "الكيان الجديد" أو حزب العدالة والتنمية بقيادة أردوغان الذي كان يبدو الأقرب إلى المدرسة الأمريكية وعبد الله جول الأقرب إلى المدرسة البريطانية سياسياً. وقد عاش هذا الكيان المرتبط بأمريكا وبريطانيا عصره الذهبي عقب وصول حزب العدالة والتنمية إلى سدة الحكم في ٢٠٠٢ وحتى ٢٠٠٧، حيث بدأ أردوغان يظهر نيته الحقيقية ويتحرك بشكل مستقل عن أمريكا وبريطانيا، وفق الخطة التي وضعها مع رجاله قبل عام ١٩٩٥.

على الرغم من أن القوات المسلحة؛ حامي النظام الكمالي العلماني، صارمة للغاية في رفض وجود الضباط الذين لهم أدنى صلة بالإسلام في الجيش، كأن يكونوا مواطنين على الصلاة أو أن تكون أمهاتهم يضعن الحجاب على رؤوسهن، إلا أن هؤلاء الثلاثة، أي تانري فردي وفيدان وأكار، تمكنوا من البقاء في الجيش طيلة ٣٠ عاماً دون أن يتعرضوا للطرده والإقالة رغم هويتهم الإسلامية، بل تسلقوا ذرى أجهزة الدولة، بفضل صلتهم وعلاقاتهم مع الجناح البريطاني للناو. فمع أن تقارير الاستخبارات العسكرية الرسمية سجلت أن تانري فردي كان يصلي بالجماعة في الثكنات العسكرية، وهو محظور بحسب القوانين والتقاليد العسكرية الصارمة، إلا أنه استطاع أن يصبح لواء ويحصل على لقب "الجنرال".^(٨٨)

عدنان تانري فردي

تقاطع طريق تانري فردي مع أردوغان في عام ١٩٩٥ حيث كان رئيس بلدية إسطنبول من حزب الرفاه التابع لشيخه وأستاذه أربكان. فعندما كان قائد اللواء المدرع الثاني في إسطنبول، تعرض بعض الضباط العسكريين من الرتب الدنيا التابعين له للطرده من الجيش في ١٩٩٤، بتهمة الرجعية الدينية بموجب قرارات صادرة عن مجلس الشورى العسكري في إطار الصراع السائد بين أجنحة الدولة الأطلسية والأوراسية والإسلاموية. وهو عرّف جميع هؤلاء العسكريين المطرودين على أردوغان في ١٩٩٥، ليقوم بتوظيفهم في المؤسسات والشركات التابعة للبلدية باعتبارهم أفراد الأمن الخاص.^(٨٩)

تانري فردي ليس شخصية عسكرية بسيطة بل كان قائد إحدى شعب مجموعة التعبئة التكتيكية / وحدة القوات الخاصة التي تشكل فيها الأتلسيون القدماء، وكذلك عمل في أنشطة مدنية استخباراتية في قبرص التركية، ولا يمكن أن يسمح الكيان الأعلى للدولة العميقة لشخص متدين بالانضمام إلى هذه الوحدة وتولي مهام خطيرة إن لم يكن منهم.^(٩٠) لذلك نرى أنه تقاعد في ١٩٩٦ لعدم وجود مناصب شاغرة ليؤسس بعد ٤ سنوات "جمعية المدافعين عن العدالة" (ASDER) مع ضباط إما مطرودين أو محالين للتقاعد لتكون هذه الجمعية العنوان المشترك لكل المطرودين من الجيش بحجة الرجعية الدينية.

ويمكن القول بأن أردوغان شرع في تأسيس دولته العميقة بـ"شكل سري"، اعتباراً من عام ١٩٩٦، بالتعاون مع تانري فردي وكوادره في الجيش والمطرودين منه، ومن ثم أعلن في المستقبل استقلاليته من الناتو بعدما ضبطه الأخير متلبساً بخرق العقوبات الأمريكية والأممية على إيران.

وقد يزعم زاعم أن الاستقلال أمر محمود ومطلوب! هذا صحيح لو كان اتجه بعد الاستقلال عن الولايات المتحدة وبريطانيا إلى تأسيس دولة القانون والدستور وفق المعايير العالمية، بل حتى دولة الإسلام الحقيقية، وإنما اتجه هو الآخر لإنشاء دولته العميقة السرية مثل الأتلسيين والأوراسيين.

هاكان فيدان

أما فيدان فقد تقاعد في عام ٢٠٠١ برغبته من الجيش، وهو الآخر تمكن من البقاء في الجيش طيلة ١٥ عاما رغم هويته الإسلامية، مثل تانري فردي، ليتم تعيينه في السفارة التركية لدى أستراليا كخبير في الشؤون الاقتصادية والأمنية، مع أنه ليس له أي خبرة في الاقتصاد! وقد قام هناك بأنشطة مختلفة بتوجيه من بريطانيا.

حصل على درجة البكالوريوس من جامعة ميريلاند الأمريكية للعلوم السياسية والإدارة، وعلى درجة الماجستير من جامعة بيلكنت التركية في فرع العلاقات الدولية، برسالة تخرج تحت عنوان "مقارنة بين نظام الاستخبارات التركي والأمريكي والبريطاني"، وأشار فيدان في ورقته البحثية إلى حاجة تركيا لشبكة استخبارات قوية في الخارج، ودرجة الدكتوراه ببحث حمل عنوان "الدبلوماسية في عصر المعلومات: استخدام تكنولوجيا المعلومات في

التحقق".^(٩١)

ومن اللافت أن رسالة تخرج فيدان في مسار الماجستير تحدثت عن عدم كفاية الاستخبارات التركية والحاجة إلى إعادة هيكلتها كالأستخبارات الداخلية والخارجية على غرار المخابرات المركزية الأمريكية سي آي إي ومكتب التحقيقات الفيدرالي أف بي آي، وضرورة قيام الاستخبارات بعمليات خارجية.

تولى بين الفترة من ٢٠٠٣ حتى ٢٠٠٧ منصب رئاسة وكالة التنمية والتنسيق التركية "تيكا"، ليزور في هذه الفترة معظم دول إفريقيا والشرق الأوسط وآسيا الوسطى، كخطوة متوافقة مع بحوثه ودراساته المذكورة؛ ذلك لأن مؤسسة تيكا مع أنها تلبس قناعاً إنسانياً وتبدو وكأنها تقوم بأعمال خيرية لكنها في الحقيقة تجري فعاليات استخباراتية وتتحرك كجهاز استخباراتي مواز، كما ورد في تقارير دولية.^(٩٢) وقد قال الكاتب الصحفي المعروف سردار طرغوت من صحيفة "خبرترك": "الدولة التركية كلفت وكالة تيكا بتفعيل الأنشطة في كل المنطقة التي كانت تنشط فيها التشكيلات المخصصة قديماً (الاستخبارات في العهد العثماني)".^(٩٣)

وقد حظي فيدان بإشادة كبيرة خلال اجتماع عقده مجلس الأمن القومي في ٢٠٠٧ بسبب أنشطته في مؤسسة تيكا من قبل جنرالات تابعين لكيان تانري فردي التابع للجناح البريطاني للنااتو، بحسب رأي الكاتب سعيد صفاء، ثم عين فيدان في عام ٢٠٠٧ نائباً لمستشار رئيس الوزراء المسؤول عن شؤون الأمن الدولي والسياسة الخارجية، عندما كان أردوغان رئيس الوزراء، وكذلك عضواً في المجلس الإداري للوكالة الدولية للطاقة الذرية في نفس العام.

وتسلم منصب نائب رئيس الاستخبارات في ١٥ أبريل ٢٠١٠ بعد تقاعد رئيس الاستخبارات أمره تانير في ١٧ أبريل ٢٠٠٩، ثم ارتقى إلى هرم المؤسسة في ٢٥ مايو ٢٠١٠ ليصبح بذلك أصغر رئيس للاستخبارات وثاني شخصية يتم تعيينها من خارج المؤسسة.

هذا ولا بد أن نذكر أن رئاسة الاستخبارات العامة والعسكرية وقيادة القوات الخاصة ومستشارية كل من الرئاسة ورئاسة الوزراء تعتبر حصوناً وقلعاً الدولة العميقة لا يمكن أن يتعين فيها شخص ليس من رجالهم.

وبعدما شهدت الساحة الدولية تغيرات اعتباراً من السبعينات والثمانينات، من قبيل مبادرة الناتو إلى تصفية كياناته القديمة / منظمات غلاديو في الدول الأعضاء، التي أسسها في ظروف الحرب الباردة، والانتقال إلى دائرة القانون، وما شهدته تركيا من صراعات بين أنصار المعسكر الغربي الأمريكي البريطاني والمحور الروسي الصيني الإيراني ونقاشات حول

ضرورة التخلص من تقليد الدولة العميقة، اتخذ عبد الله جول المرتبط بالجناح البريطاني للناثو وأردوغان المرتبط بالجناح الأمريكي قرارًا بإدارة الدولة في الإطار القانوني التركي والدولي قائلين: "لنفعل ما سنفعله ضمن القانون دون اللجوء إلى طرق ملتوية وأعمال قذرة وتشكيل دولة موازية أو عميقة جديدة". لذا نرى أنهم أصروا على سنّ قوانين من أجل الانضمام إلى الاتحاد الأوروبي والانسجام مع معايير "كوبنهاجن" في السنوات الأولى من حكمهم.

لكن عندما أصبح جول رئيسًا للجمهورية في ٢٠٠٧ حتى عام ٢٠١٤ تضاعل تأثيره، بل غاب تمامًا، على السلطة السياسية، نظرًا لأن منصب الرئاسة كان رمزياً فقط ليس له صلاحية التدخل في السياسة اليومية في ذلك الوقت، ليقى الميدان بكامله لأردوغان ورجاله، ويواصل تنفيذ خطته السرية التي بدأها في عام ١٩٩٦ مع رجاله وحلفائه العاملين ضمن مشروع الإسلام المعتدل.

مشروع الشرق الأوسط الكبير

المعلومات التي نحوزها تشير إلى أن أردوغان يرضى بالتعامل مع الولايات المتحدة في إطار مشروع الشرق الأوسط الكبير إلى "أجل مسمى"، أي إلى أن يتمكن من السلطة ويعود إلى أجدته السرية التي وضع على باله منذ البداية. لقد طلب أردوغان من محسن يازجي أوغلو، زعيم حزب الاتحاد الكبير القومي، الذي لقي مصرعه في حادث طائرة مروحية أثناء حملة الانتخابات المحلية التي أجريت عام ٢٠٠٩ بصورة مثيرة للشبهات، أن ينضم إلى حزبه في المشروع الأمريكي الخاص بتركيا والمنطقة، وهو ردّ عليه قائلاً: "يا أخي العزيز، إن الخبرة التي اكتسبتها خلال عملي السياسي والأحداث التي شهدتها خلال هذه الفترة علمتني أن الخطة السياسية المبنية على الدعم الأمريكي لا تثمر نتائج مرجوة. إذا اعتمدت في سياساتك المحلية والإقليمية والدولية على الشعب فستجدني إلى جانبك. وإلا فاعلم أن الأمريكيين لا يراعون في سياساتهم التي ينفذونها عبر حلفائهم إلا مصالحهم الشخصية فقط". عندها قال أردوغان: "إننا سننفذ ما يطلبه الأمريكيون منا في البداية، ثم نتبع سياساتنا الذاتية التي تحقق مصلحة الشعب التركي. وإذا حاول الأمريكيون منعنا لن نبالي بهم ونمضي في طريقنا". وهذه المرة أجاب يازجي أوغلو قائلاً: "إن الولايات المتحدة ليست من بين القوى التي يمكن خداعها وعدم المبالاة بها، ولا تنس أن من يدخل الحلبة مع الغيل يخرج منها مسحوقاً!"^(٩٤)

مشروع الشرق الأوسط الجديد وشمال أفريقيا الذي يعتبر إستراتيجية تغيير الجغرافيا الإسلامية الشاملة الممتدة من المغرب غرباً إلى منغوليا شرقاً والشيشان شمالاً واليمن جنوباً، خُطط لأن يكون مشروع الشرق الأوسط الجديد والعنصر الأساسي لمشروع القرن الأمريكي المعد في عام ١٩٩٧. وعندما بدأ الرئيس الأمريكي جورج بوش بتنفيذ المشروع قالت وزيرة خارجيته كوندوليزا رايس: "هذا المشروع يقتضي تغيير حدود ٢٢ دولة في المنطقة، واحتلال أفغانستان والعراق هو الخطوة الأولى في هذا المشروع". كما تحدث العقيد المتقاعد رالف بيتيرس، أحد أهم شخصيات المحافظين الجدد، في مقالة نشرتها صحيفة القوات المسلحة الأمريكية بعنوان "الحدود الدموية" قائلاً: "يجب إعادة ترسيم الحدود في الشرق الأوسط، فلقد أدت هذه الحدود المصطنعة، التي تعتبر إرثاً من تشرشل، إلى حالة عدم الاستقرار في المنطقة، ولذلك يجب إعادة ترسيم هذه الحدود على المحورين الديني والعربي". ومع أن اردوغان يرضى بأن يكون أحد رؤساء هذا المشروع في البداية إلا أنه سيتخلى عن ذلك في وسط الطريق لينفذ أجندته الخاصة به.

ومن اللافت أن فتح الله كولن تناول بتاريخ ١٦ نوفمبر ٢٠٠٤ ماهية مشروع الشرق الأوسط، وكشف عن مخاطر الانجرار وراء مشاريع الآخرين مؤكداً ضرورة الاعتماد على المقومات الذاتية في خدمة الوطن والأمة، خلال إجابته على سؤال حول الموضوع، إذ قال: "قد يكون هذا أهداف مشروع الغرب، وقد تكون هناك مشروعات وأهداف أخرى لدول ومحاور أخرى.. بحسب رأيي، ليس من الصحيح مجرد الاعتراض على مثل هذه المخططات، سواء كانت مشروع الشرق الأوسط أو مشروع شمال وجنوب أفريقيا، بشكله القديم أو الجديد، أو مشروع الشرق الأقصى -إن وجد-. ذلك أن المهم والمطلوب هنا هو معرفة الأشخاص أو الجهات التي تقوم بوضع وطرح هذه المشروعات، والاطلاع على التصورات التي ينطلقون منها ويعتمدون عليها. فإن لم تكن دول الشرق الأوسط من وضعت هذا المشروع بل وضعته قوى عظمى ترغب في السيطرة على المنطقة كالولايات المتحدة أو أوروبا أو روسيا أو الصين أو الهند، فإنه ليس من الصائب أن نتبنى هذا المشروع وندعمه، نظرًا لأننا لا نعلم أهدافه الأولية والنهائية ولم نكن أحد أطرافه منذ البداية. والانضمام إلى المشروع وتبنيه في مرحلة معينة من تنفيذه قد يبدو اليوم وكأنه في صالحنا، غير أن ذلك قد يسفر عن نتائج سيئة وعواقب وخيمة للغاية قد تحملنا المسؤولية أمام التاريخ؛ لأننا لم نكن طرفاً مع من وضعوا وحددوا قواعد اللعبة. يا ليت كانت تركيا من أعدت هذا المشروع عن طريق مراكز الدراسات

والبحوث الاستراتيجية المختلفة، بمشاركة دول الشرق الأوسط، ومن ثم عرضته على تلك القوى العظمى، وذلك نظرًا لأنها (تركيا) لا تزال تمتلك رصيّدًا قويًا وسمعة طيبة في لاوعي شعوب المنطقة. يا ليتها قالت للأوروبيين: "لدينا هذا المشروع، أتم تخافون من الإرهاب، ولديكم مخاوف من الشرق الأوسط. أما نحن فمصدر للثقة والضمان والأمان. لذا إذا تمكنا من التعاون مع دول المنطقة بالصورة المنشودة فإنكم لن تواجهوا أي خطر منها ولن يمسمكم أحد بالسوء".^(٩٥)

مهما كان الأمر فإن أردوغان مع حلول عام ٢٠٠٧ قطع شوطًا كبيرًا في توطيد حكومته ونظامه بعد تغلبه على محاولات الانقلاب وإغلاق حزبه، ثم شرع في تقليص أظافر الكماليين الأوراسيين من خلال تحقيقات "تنظيم أرجنكون الإرهابي" من جهة، واستمر في توسيع نطاق مشروعه الشخصي ودولته العميقة من جهة ثانية، وتوجه إلى إحياء الإسلام السياسي في كل العالم الإسلامي وربطه بمشروعه الإقليمي من جهة ثالثة.

وقد قال فهمي كورو، الكاتب الصحفي المخضرم المقرب من أردوغان وجول على حد سواء، والمطلع على أسرار السياسة الداخلية والدولية، في مقاله بصحيفة "بني شفق" الموالية لأردوغان: "إنني أعتقد بوجود علاقة بين الاجتماع الذي عقده أردوغان مع جورج بوش في البيت الأبيض في ٥ نوفمبر ٢٠٠٧ وانطلاق تحقيقات أرجنكون".^(٩٦) بمعنى أن رغبة أردوغان في التخلص من دولة الأوراسيين العميقة تقاطعت مع هدف الولايات المتحدة أو الناتو في هذا الصدد. وانتهت التحقيقات الخاصة بتنظيم أرجنكون باعتقال حوالي ٢٥٠ شخصًا من رموز الأوراسيين في الجيش وشتى أجهزة الدولة، وإقصاء كوادرههم بشكل أو بآخر وإحلال رجاله من الإسلام السياسي.

وكذلك اتجه أردوغان في هذا العام أيضًا لتطوير علاقاته مع ممثلي الإسلام السياسي في العالم الإسلامي كله، خاصة مع الإخوان المسلمين كجماعة وإيران كدولة. وتطورت العلاقات مع إيران بقدم الإيراني رضا زراب إلى تركيا في ٢٠٠٣، وشرّعه في تأسيس شركاته اعتبارًا من عام ٢٠٠٨، وحصوله على الجنسية التركية على يد أردوغان في ٢٠١٣، إلى أن صنع ثروة هائلة حصل بفضلها على لقب "إمبراطور الذهب"، وتحول إلى أكبر مصدر لتمويل مشاريع أردوغان الداخلية والخارجية خلال مدة قصيرة.^(٩٧)

القطيعة بين أردوغان وأمريكا

والذي قضم ظهر البعير هو أن الولايات المتحدة تمكنت من خلال المتابعة التقنية والتسجيلات المصورة من الكشف عن خرق أردوغان العقوبات الأمريكية والأممية المفروضة على إيران عن طريق شبكة فساد وغسيل أموال دولية أسسها بالتعاون مع زراب، وذلك في ٢٠١١،^(٩٨) قبل ٣ أعوام من بدء تحقيقات الفساد في ٢٠١٣، وهو الأمر الذي أحدث نفوراً متقابلاً بين الطرفين أدى في نهاية المطاف إلى إعلان أردوغان استقلاله عن بعض حلفائه المحليين والدوليين وتركيزه على مشروعه الذاتي. ولما لاحظ عبد الله جول وفريقه، في الداخل، خروج أردوغان ورجاله على القانون المحلي والدولي بدأوا في الابتعاد عنه واحداً تلو الآخر، مثل حلفائه الغربيين من أمريكا وبريطانيا في الخارج.

ومع أن أردوغان استعان بالموظفين الليبراليين والديمقراطيين والمحافظين والمتدينين في الجهاز البيروقراطي لكسر شوكة العلمانيين الأوراسيين في العقد الأول من حكمه، إلا أنه في الوقت ذاته اتبع أسلوباً خبيثاً سمح له في المستقبل بتقديم حركة الخدمة "قرباناً" أمام الأوراسيين باعتبارها مسؤولة عن تحقيقات أرجنكون. بمعنى أنه وظف هؤلاء البيروقراطيين في تصفية الأوراسيين، وفي الوقت ذاته زرع بذور صراع بين الطرفين وشغل بعضهم ببعض ليصفّهم جميعاً في وقت لاحق وتبقى الدولة بكل أجهزتها له.

وقد لاحظ ملهم حركة الخدمة فتح الله كولن هذه الخطة والنية الخبيثة في وقت مبكر وحذر البيروقراطيين المتعاطفين معه إزاء ذلك قائلاً: "إن (الأوراسيين) الذين وجهوا الطمات ولكمات لهذا الشعب، وتورطوا في أعمال غير قانونية في وقت سابق يخضعون اليوم للتحقيق والمحاسبة. لكن لسنا من نقف وراء هذا الأمر. بل إنني لما أرى هؤلاء الأشخاص الغارقين في السن وهم يخضعون للمحاسبة في المحكمة يتفطر لهم كبدي. لو كان بيدي لأطلقت سراح جميعهم، وقلت لهم كما قال سيدنا عليه الصلاة والسلام بعد فتح مكة: اذهبوا، أتمم الطلقاء! "لَا تَثْرِبَ عَلَيْكُمْ أَيُّومَ يَغْفِرُ اللَّهُ لَكُمْ وَهُوَ أَرْحَمُ الرَّاحِمِينَ" (يوسف: ٩٢). إلا أن البعض (أردوغان) من يخططون هذه الأمور وينفذونها.. ومن ثم يقولون خلف الأبواب المغلقة (لأنصارهم): لقد صمدنا أمامهم، (الأوراسيين الانقلابيين) (كلاً بطل)، ومن جانب آخر يهمسون في أذنيهم (الأوراسيين) بأن حركة الخدمة من يفعل هذه الأمور من خلال بعض عناصرها، في خطوة نفاقية يستهدفون من ورائها ضرب عصفورين بحجر واحد".^(٩٩)

شركة صادرات الأمنية

عام ٢٠١١ يعتبر منعطفًا تاريخيًا من حيث تمدد مشروع أردوغان داخليًا وخارجيًا وعلاقاته مع حركة الخدمة. فبعد عام من تعيين فيدان رئيسًا للاستخبارات، توجه تانري فردي مع مجموعة من العسكريين القدامى لتأسيس كل من مركز الدراسات الاستراتيجية للمدافعين عن العدالة (ASSAM) في ٢٠١٢، ليكون العقل المدبر أو الأب الروحي لشركة "صادات" الأمنية التي أسسها على غرار شركة "بلاك ووتر" الأمريكية، و"فاغنر" الروسية، والتي يمكن وصفها بـ"وريشة منظمة غلاديو الأطلسية" القديمة، ويطور أفكارًا ومشاريع وإستراتيجيات لترسيخ أركان دولة أردوغان "العميقة". وبدأ المركز يقيم مؤتمرات محلية ودولية تناقش قضايا تخص تأسيس اتحاد إسلامي عالمي أو إحياء الخلافة الإسلامية، من جانب؛ وأخذت شركة صادرات تدرب قوات تنفيذ القانون، أي القوات الأمنية والعسكرية في العالم الإسلامي، على الحرب غير النظامية، خصوصًا في قطر والسودان وتونس وليبيا والجزائر والعراق وسوريا، من جانب آخر. ولا شك أن توجهات وتحركات تانري فردي هذه توافقت تمامًا مع مسار وأفكار فيدان حول ضرورة الانفتاح على المنطقة وإجراء فعاليات استخباراتية خارجية.

كولن يرفض طلب أردوغان بالمبايعة

من جانب آخر، اعترف نائب رئيس الوزراء الأسبق بولند أرينج وفهمي كورو^(١١٠) بأن هاكان فيدان زار كولن مرتين في أمريكا بتكليف رسمي من طرف أردوغان، قبل بدء تحقيقات الفساد والرشوة في عام ٢٠١٣. وكشف الكاتب الصحفي أمر الله أوصلو^(١١١) أنه، أي فيدان، عرض على كولن أثناء زيارته له في ٢٠١٢ أن يبايع أردوغان كما بايعته الأغلبية الساحقة من كوادر حزب الرفاه الإسلامي والجماعات الإسلامية الأخرى، لكي يستخدم نفوذ وسمعة مؤسسات حركة الخدمة التعليمية والاقتصادية المنتشرة في كل أنحاء العالم في عرض وتلميع مشروعه الذاتي، لكنه رفض ذلك رفضًا باتًا وفضل الاستقلالية بدلاً من التبعية، وهو الأمر الذي جعل أردوغان يكره له كراهية شديدة ويعتبره عائقًا كبيرًا أمام مشروعه يجب التخلص منه مثل مخلفات الأطلسيين والأوراسيين.

أردوغان أدرك جيدًا أنه لن يستطيع تسخير حركة الخدمة لصالح مشروعه مثل جل الجماعات الإسلامية في البلاد. لكن هذا الإدراك لم يكن جديدًا بل كان تأكيدًا لقناعته السابقة التي أبداهها لزميله بعد زيارة أجراها لفتح الله كولن في إسطنبول منتصف التسعينات قائلاً: "لو تمكنت من السلطة يومًا فسأفضي أولاً على هؤلاء"^(١١٢).

كان أردوغان يرى حركة الخدمة أخطر على مشروعه من الأطلسيين والأوراسيين، نظرًا لأن هاتين الطائفتين لم تكن لهما قاعدة شعبية عريضة، وإنما مهارتهما كانت تكمن في قابليتهما في توجيه الجمهور وتوظيف الأحداث في صالحها؛ أما الحركة فكانت توجه خطابها إلى القاعدة ذاتها وتتبنى رؤية إسلامية تتسم بـ"الاعتدال" .. الاعتدال الذي يأخذ أسسه من الكتاب والسنة لا من المشاريع المطروحة في السوق، وبالتالي كان لها مؤيدون ومتعاطفون معها من كل أطراف تركيا.

وكل المشاريع التي طورتها في إطار هذه الرؤية كانت لصالح "الإنسان" و"الوطن" و"العالم". فمشروع الحوار الوطني والديني الذي طورته وطبقته بشكل ناجح بين كل أبناء الوطن وأصحاب الديانات والعقائد مهما كانت حظي بقبول المعتدلين من القوميين اليمينيين والعلمانيين اليساريين المخلصين على حد سواء بحيث تحولت فكرة الخدمة منذ الثمانينات إلى ثقافة عامة يتبناها أو يتعايش معها كل وطني وصاحب فكر حر.

كما أنها طورت مشروعًا تعليميًا يقوم على الجمع بين العلوم الحديثة والأخلاق الإسلامية، وكرست كل جهودها لإنشاء وإخراج أجيال من مؤسساتها التعليمية الناجحة على الثقافة المذكورة بدلاً من صرف طاقاتها في سبيل أهداف وصراعات سياسية يومية عابرة، اعتقادًا منها أن الاستثمار في الإنسان والوطن سيؤتي ثماره عاجلاً أم آجلاً وسيحل النور في البلاد لينهار الظلام تلقائيًا، بمعنى أنها لم تشغل بالباطل وإنما حاولت نشر الحق عبر الطرق المشروعة فقط دون اللجوء إلى طرق ملتوية. لذلك كان أردوغان مصممًا منذ البداية على محاربة هذه الحركة، لمعرفته الجيدة بعدم انقيادها لمشروعه، لكنه انتظر الفرصة السانحة لذلك.

ونظرًا لأن فيدان حذر أردوغان من خلال تقرير رسمي أرسله له قبل ظهور فضائح الفساد من أن علاقاته مع الإيراني زراب من الممكن أن تلحق به أضرارًا في المستقبل،^(١٠٣) فإنه يقرّر أن الوقت قد حان للتخلص من حركة الخدمة أيضًا مثل مخلفات الأطلسيين والأوراسيين، ويشرع في حياكة سيناريوهات لتحقيق ذلك، منها أزمة استدعاء فيدان للاستجواب في ٧ فبراير ٢٠١٢، حيث اتهم الحركة بالوقوف وراءها من أجل اعتقال فيدان ومن ثم أردوغان، رغم أن ذلك لم يكن ممكنًا من الناحية القانونية. كما أن أردوغان توجه إلى إغلاق المراكز التمهيديّة لدخول الجامعات التابعة لحركة الخدمة فُيبل بدء تحقيقات الفساد في ٢٠١٣ لكي يقدم رد فعل الحركة كدليل على مسؤوليتها في تلك التحقيقات التي كان على علم بها ويتهمها بالسعي إلى الانقلاب والإطاحة بحكومته، وهذا ما حدث بالفعل.

ولما تعرضت علاقته بكل من الولايات المتحدة وبريطانيا لفتور كبير بعد بدء تحقيقات الفساد والرشوة في ١٧ ديسمبر ٢٠١٣، توجه أردوغان ورجاله إلى الحديث عن مشروعهم أو حلمهم الخاص بتأسيس دولة الخلافة وجمع كل المسلمين تحت رايتها بشكل علني ودون خوف من أحد بعد أن أضمرؤا ذلك أكثر من ١٥ عامًا ولم يصرحوا به إلا لمن كانوا من شيعتهم. ومع أن أردوغان لم يكن يرغب في التحالف مع مخلفات الأطلسيين المتمثلين في حزب الحركة القومية والأوراسيين المتمثلين في حزب الوطن، وإعطاء قبلة الحياة لهم، إلا أنه اضطر إلى ذلك عندما ضبطه أعضاء الجهاز البيروقراطي الأمني والقضائي متلبسًا بجريمة الفساد والرشوة، فأخرج جميع الأطلسيين والأوراسيين من السجون لسلطهم على أولئك البيروقراطيين ويقوم بالتعاون معهم بتصفيتهم جميعًا بتهمة واحدة ألا وهي: الانتماء إلى منظمة فتح الله كولن!

أنشطة صادات لإحياء الخلافة

هذا في الداخل، أما في الخارج، فقد شرع أردوغان ورجاله في تدريب الكيانات القديمة التابعة للئاتو من الجهاديين في كل العالم الإسلامي، على عمليات المداهمة والقتل وغلط الطرق والتخريب والإنقاذ والخطف، والعلوم الاستخباراتية، وحرب العصابات، وعمليات القوات الخاصة، والحروب النفسية، والعمليات البرية، والحماية، والتخريب، وطرق الاستجواب، ونقل أسلحة ومعدات عسكرية إليهم، لكي ينشؤوا منهم جيوشًا موازية تحت مظلة شركة صادات الأمنية بقيادة تانري فردي وكوادره المتقاعدة من الجيش، ويوظفوها في إسقاط الأنظمة الحاكمة وتأسيس جمهوريات إسلامية تابعة لدولة الخلافة، عاصمتها إسطنبول، وزعيمها أردوغان، كما رأينا في العراق ومصر وتونس وسوريا وليبيا وغيرها من خلال ما سموه ثورات "الربيع العربي".^(١٠٤)

ومن أكبر المؤسسات التي سخرها أردوغان لمشروعه هي مؤسسة الشؤون الدينية برئاسة علي أرباش الذي أعاد تصميم المؤسسة على مبادئ الإسلام السياسي الأردوغاني وشارك في المؤتمر العام الثالث لمركز الدراسات الاستراتيجية للمدافعين عن العدالة التابع لتانري فردي وتحدث فيه عن ضرورة تأسيس الاتحاد الإسلامي وسنّ الدستور الإسلامي الذي أعده المركز. كما استغل أردوغان المؤسسة الدينية، سواء تحت رئاسة علي أرباش الحالي أو سلفه محمد جورمز، في إضفاء الشرعية على إجراءاته من جهة؛ وتضليل وتفسيق وتكفير المنظمات

والجماعات الإسلامية المعارضة له أو المختلفة عنه من جهة أخرى، كحركة الخدمة وجماعة الفرقان بقيادة الشيخ ألب أرسلان كوتول.

وقد عقد أردوغان علاقة إستراتيجية مع جماعة الإخوان المسلمين في العالم الإسلامي، لكي يستخدم تجربتها الطويلة في مشروعه. وهو يستضيف اليوم على الأراضي التركية حوالي ٥ آلاف عضو بارز في الإخوان ويحظون بعناية وحماية خاصة، بحسب مصادر الكاتب والمحلل المعروف سعيد صفاء^(١٠٥) وذلك عقب إعلان الجماعة منظمة إرهابية من قبل مصر ودول الخليج. ومن ناحية ثانية بدأ أردوغان يتعاون بصورة علنية مع كل الجماعات الإسلامية المقاتلة في سوريا والعراق، وفي مقدمتها تنظيم داعش وهيئة تحرير الشام.

ومع أن أردوغان تمكن من تصفية أجهزة الاستخبارات والأمن والقضاء من الموظفين غير المرغوبين فيهم، وإحلال كوادره فيها، بتوظيف أزمة استدعاء فيدان (٢٠١٢) وتحقيقات الفساد (٢٠١٣) أو الحملات المضادة التي أطلقها بحجة "الكيان الموازي"، إلا أنه لم يستطع أن يحقق الشيء نفسه في المؤسسة العسكرية، وكان بحاجة إلى ذريعة قوية لا يعترض عليها أحد لكي يزيل العائق الأخير أمام استكمال مشروع الخلافة الإسلامية. فقرر أن يلعب أكبر مقامراته أو أن ينصب أكبر مؤامراته، بل أكبر المؤامرات التي شهدتها تاريخ الأتراك، عن طريق منظمة صادات العميقة وحلفائها من مخلفات الأطلسيين والأوراسيين ألا وهو: الانقلاب المدير في ١٥ يوليو ٢٠١٦! وقد ظهر الوجه المرعب لمنظمة صادات وعناصرها في جسر البوسفور بمدينة إسطنبول أثناء محاولة الانقلاب المزعومة عندما قطعوا رؤوس الطلاب العسكريين المخدوعين وألقوا بعضهم في مياه البحر لإشاعة الخوف وتفخيم المشهد لكي يكون رد فعل الشعب قويًا بما يكفي إجراء حركة التصفية الشاملة المخطط لها مسبقًا وتأسيس جيش جديد من أنصاره وحلفائه دون اعتراض أحد.

ومع أننا لا نعلم على وجه التحديد الدور الذي لعبه كل من فيدان وأكار في هذا الانقلاب إلا أن لقاتهما ساعات طويلة قبل يوم من المبادرة، وسكوتهما وفرارهما من الاستجواب البرلماني، يثير شبهات حول تدبيره بتواطؤ وتنسيق مشترك بينهما. ورغم أن أكار أعلن قبل شهر من الانقلاب أن الجيش التركي لن يدخل في سوريا بدون قرار دولي إلا أنه من قاد العمليات العسكرية الثلاث في سوريا بالتعاون مع الجيش السوري الحر والتنسيق مع الاستخبارات التركية وشركة صادات، بالإضافة إلى التدخل العسكري الحالي في ليبيا.

توظيف المافيا لصالح المشروع

والموضوع الآخر الذي يجب ذكره هنا أيضاً أن أردوغان لم يتجنب استغلال عصابات المافيا، إلى جانب رجال أعماله، في السيطرة على تجارة المخدرات وبيع أسلحة ومعدات عسكرية للجيش الموازية التي أسسها في العالم الإسلامي، بل كل المجموعات المقاتلة في المنطقة، بغض النظر عن انتماءاتها، وبصفة خاصة منطقة البلقان. من بين هؤلاء قائد المافيا المنتمي إلى التيار المحافظ (!) سادات بكر الذي أرسل مئات السيارات الدفع الرباعي المكتوب عليها اسمه إلى الجيش السوري الحر،^(١٠٦) والذي يهدد المعارضين من وقت لآخر بشنقهم على أعمدة الإضاءة وسفك دمائهم أنهاراً!^(١٠٧)

يؤكد الكاتب سعيد صفاء^(١٠٨) أن سادات بكر يقوم بتجارة الأسلحة مع نظرائه الشيشان نيابة عن أردوغان، ويقوم بغسيل الأموال التي يكسبها بهذه الطريقة من خلال بعض أندية كرة القدم، مثل نادي "سيليك زينيك" البوسني الذي اشتراه المدعو أولجون آيدين، ابنه المعنوي وأحد رجاله. ويشير إلى أنه هرب مؤخرًا إلى الجبل الأسود (كاراداغ) في منطقة البلقان لما وثقت روسيا قيامه بتجارة الأسلحة.

كما أن رجل الأعمال التركي أوكتاي أرجان، من رجال أردوغان، تصنع شركاته أسلحة ومعدات عسكرية في الدول الأفريقية، ومركزها في السودان، افتتحه الرئيس السوداني السابق عمر البشير المعروف بعلاقاته الوطيدة مع أردوغان، ويتم إرسالها إلى دول المنطقة بعد غسلها عبر أندية كرة القدم.^(١٠٩)

فهذه هي عناصر دولة أردوغان الموازية أو العميقة! وهي صورة طبق الأصل من الدولة العميقة بذراعيها الأطلسية والأوراسية بفلسفتها ومظاهرها وأساليبها عينها مع الفارق في الأيديولوجية فقط.. فالأولى تبنت القومية المحافظة؛ والثانية القومية العلمانية، أما الأخيرة فجمعت بين كل صور وأشكال الإسلام السياسي بالإضافة إلى "صوص" العثمانية والقومية!

استلال السيوف بين أجنحة الدولة

اليوم في تركيا ثلاث طوائف يشكلون أجزاء الدولة العميقة في غياب أي نفحة من الديمقراطية.. الأطلسيون والأوراسيون والإسلاميون.. وهم يقدمون صورة للرأي العام توهم وكأنهم "جميعاً" ولكن "قلوبهم شتى" في الحقيقة.. أهدافهم شتى.. مصالحهم شتى.. أيديولوجياتهم شتى.. فمع أنهم تمحوروا حول طاولة واحدة في قصر أردوغان ويحسب

الناظر إليهم أنهم جميعًا لكن كل من هؤلاء الفرق الثلاث يوجهون بعضهم بعضًا ركلات من تحت الطاولة، أو يقدمون صورة جماعية للشارع في حديقة القصر لكنهم يتصارعون فيما بينهم في غرف هذا القصر. يتصارعون على تقاسم نعم السلطة والدولة ومن سيكون لهم النصيب الأكبر من حطام هذه الدنيا.

مع حلول ٢٠٢٠ بات الإسلامويون تحت قيادة أردوغان في عجلة من أمرهم، حيث يريدون الانتقال بشكل عاجل إلى جمهورية قائمة على المبادئ الإسلامية أو الخلافة الإسلامية قبل انتهاء مواردهم المالية وزوال التأييد السياسي للشعب بفعل الأزمة الاقتصادية والانشقاقات الداخلية التي يقودها عبد الله جول وأحمد داود أوغلو وعلي باباجان. يقولون فيما بينهم خلف الأبواب المغلقة: علينا أن نفعل ذلك اليوم ونؤسس دولتنا الإسلامية ونحن في موقع العزة والقوة سياسيًا واقتصاديًا، وإلا لن نحقق ذلك أبدا فيما بعد، وسينهار هذا الكيان الذي نؤسسه منذ أكثر من ثلاثة عقود. في حين أن الأطلسيين والأوراسيين يتوجسون منهم خيفة ويتخذون تدابير مضادة لكي لا يصبحوا ضحايا جدًّا لمؤامرة جديدة يحيكها أردوغان ضدهم من خلال شائعات انقلاب جديد، كما سبق أن فعل ضد حركة الخدمة من خلال تدبير انقلاب في ٢٠١٦ وتوجيه التهمة إليها.

أما المشهد الدولي فالجناح البريطاني للناطو يعتقد بأن العلمانيين لن يسمحوا لأردوغان بتأسيس دولة إسلامية ويستمر التواصل من وراء الستار مع كل من فيدان وأكار ورجال أردوغان الآخرين؛ ويتواصل الجناح الأوراسي مع روسيا، والجناح الأمريكي مع امتداداته المختلفة في الداخل التركي. فهذه القوى الكبرى تنتظر اندلاع هذا الصراع المرتقب، بل المحقق، بين الطوائف الثلاث لكي تتخذ موقفها وفقًا لنتائجه وتحقق الأهداف التي تريدها.^(١١)

أما الجماهير العريضة في تركيا فينتظرون "الفارس" أو "الفرسان" الذين سينقذونهم من براثن هؤلاء الطوائف الثلاث الذين جعلوهم شيئًا ضعفاء ليحكموا عليهم بسهولة.. ينقذونهم ويقودونهم إلى قوة الوحدة والاتحاد والتضامن حول القيم الإنسانية العالمية في ظل دولة ديمقراطية حقيقية، معتمدين على مقوماتهم الذاتية بدلًا من الانسياق خلف المشاريع الغربية أو الشرقية.

وفي القسم القادم، الذي يشكّل صلب هذا الكتاب، سنتطرق إلى الأحداث والقضايا التفصيلية التي تثبت صحة التحليل الذي قدمناه حتى الآن.

القسم الثاني
أردوغان الأول

تبرؤ أردوغان من "الإسلام السياسي"

المحللون يكادون يتفقون على أن إعلان أردوغان عن خلعه لقميص "الرؤية الوطنية" (منظمة أو حركة مليّ جورش)، في إشارة منه إلى انشقاغه عن حزبه القديم "الرفاه"، الذي قاده الراحل نجم الدين أربكان الملقب بـ"أبو الإسلام السياسي في تركيا"، شكّل منعطفًا تاريخيًا في حياته السياسية. فقد رأى أن النهج القائم على الشعارات والخطابات الإسلامية (الأيدولوجية الإسلامية) لشيخه أربكان لم يقدم نموذجًا ناجحًا قادرًا على حمل تركيا إلى آفاق المستقبل مع استيعاب جميع أطرافها، خاصة عقب فشله في التعامل مع "الزمرة الحاكمة" المتمركزة في الجيش، إلى أن انتهت هذه الوتيرة المتأزمة بسقوط حكومته الائتلافية مع زعيمة حزب الطريق القويم تانسو تشيلّر.

لقد ولد رجب طيب أردوغان في ٢٦ فبراير ١٩٥٤ في حي قاسم باشا، أفقر أحياء إسطنبول. تلقى تعليمه الابتدائي في مدرسة حيه مع أبناء حارته، ثم انتقل إلى مدرسة الأئمة والخطباء حتى تخرج من تلك الثانوية. والتحق بعد ذلك بكلية الاقتصاد في جامعة مرمره.

ومع انخراطه في السلك السياسي بدأ يخطف الأضواء، خاصة بعد سجنه في ١٢ ديسمبر ١٩٩٧ في أعقاب إلقاءه قصيدة شعرية للشاعر ضياء كوك ألب وهي: "المآذن رماحنا، وقبينا خوذاتنا، والمساجد ثكناتنا، والمؤمنون جنودنا". وقد واجه أردوغان في ذلك الوقت الذي كان رئيسًا لبلدية إسطنبول تهمة تأجيج مشاعر الحقد والكراهية من خلال إثارة الفروقات الدينية والعرقية بموجب المادة ٣١٢ من قانون العقوبات. وقد صدقت المحكمة العليا على الحكم، كما قرر مجلس الدولة فصل أردوغان من رئاسة بلدية إسطنبول. ودخل أردوغان السجن في ٢٦ مارس ١٩٩٩ ليقضي فيه أربعة أشهر تنفيذًا للحكم المسجل ضده، ليخرج منه بعد ذلك في ٢٤ يوليو من العام نفسه. لكن كانت المحكمة الدستورية قد قضت بحلّ حزب الفضيلة، امتداد حزب الرفاه الذي كان ينتمي إليه.

ومع أن أردوغان أعلن انشقاقه عن حزبه القديم في الفترة الجديدة بعد خروجه من محبسه، إلا أنه رأى أنه من الضروري أن يقوم بزيارات عديدة إلى الولايات المتحدة والعواصم الأوروبية قبيل تأسيس حزبه، بدءاً من عام ١٩٩٦ حتى عام ٢٠٠١، وذلك لإزالة "الصورة السلبية" التي التصقت به لانحداره من حزب الرفاه "الإسلامي" من ذاكرة القوى المتنفذة من "العلمانيين المتشددين" في الداخل، ومن ذاكرة الرأي العام العالمي في الخارج. فقد زار الولايات المتحدة في ١٧ - ٢١ أبريل ١٩٩٥، وفي ١٧ - ٢٢ نوفمبر ١٩٩٦، و ٢٣ - ٢٠ ديسمبر ١٩٩٦، و ٢٦ مارس ١٩٩٨، و ١٦ يوليو ٢٠٠٠. وقبل تأسيس حزب العدالة والتنمية بشهر واحد، أجرى زيارة أخرى إلى الولايات المتحدة في ٤ يوليو ٢٠٠١ تلبية لدعوة خاصة تلقاها من الإدارة الأمريكية، وعقد خلال تلك الزيارة لقاءات مع اللوبي اليهودي، وحصل على جائزة "الشجاعة الفائقة" اليهودية ليكون أول شخصية غير يهودية تحصل على تلك الجائزة. وكذلك استقبل أثناء هذه الزيارة من قبل المسؤولين الأمريكيين عن الملف التركي، واجتمع مع مسؤول مكتب الاستخبارات الأمريكية عن الملف الكردي هنري باركي. وهذا بالإضافة إلى الزيارات المتكررة التي أجراها إلى معظم العواصم الغربية، والتي أكد خلالها اعتزامه على ضمّ تركيا إلى الاتحاد الأوروبي.

وبعدما حصل على "دعم دولي" من خلال هذه الزيارات الأمريكية والأوروبية، وطمئن الأوساط العلمانية "القلقة" في الداخل التركي، من خلال ضمّ أسماء وشخصيات سياسية "ديمقراطية" و"ليبرالية" معروفة لدى الرأي العام إلى صفّه، من أمثال أرطغرل جوناي وياشار ياكيش المتممين إلى التيار العلماني، أعلن عن تأسيس حزب العدالة والتنمية في ٢٤ أغسطس ٢٠٠١ باعتباره "حزباً جماهيرياً محافظاً ديمقراطياً" لا حزباً إسلامياً مثل حزبه القديم.

لكن في ٢١ أغسطس ٢٠٠١ تقدم النائب العام للمحكمة العليا صبيح كاناد أوغلو ببلاغ للمحكمة الدستورية بدعوى عدم قانونية قيام أردوغان بتأسيس حزب وترؤسه. وانتهت المحكمة من النظر في القضية في ٩ يناير ٢٠٠٢ ووجهت تحذيراً إلى حزب العدالة والتنمية. ومن ثم لم يتم التحديث مجدداً عن هذه الأزمة إلى أن بدأت الانتخابات البرلمانية في العام نفسه. وفي تلك الأثناء توجه أردوغان مرة أخرى إلى واشنطن في شهر فبراير من العام نفسه.

هذه الزيارات لعبت دوراً مهماً للغاية في مسيرة أردوغان التي قادته إلى هرم السلطة في نهاية المطاف. بفضل هذه الزيارات الخارجية نجح حزب العدالة والتنمية في تسلم مقاليد

الحكم في ٣ نوفمبر ٢٠٠٢ بمفرده. إلا أن أردوغان لم ينجح في دخول البرلمان بسبب الحظر المفروض عليه. ولذلك شكل حزب العدالة والتنمية حكومة تركيا الـ٥٨ برئاسة عبد الله جول بدلاً من أردوغان. بعد تأسيس الحكومة الجديدة سيطرت على الأوضاع السياسية فترة غموض استمرت ١١٦ يوماً. وهنا شَمَّر اللاعبون الداخليون والخارجيون عن سواعدهم من أجل تمكين أردوغان من دخول البرلمان وانتخابه رئيساً للوزراء. حيث قدمت حكومة حزب العدالة والتنمية بقيادة عبد الله جول حزمة تعديلات دستورية إلى البرلمان بهدف التخلص من القانون الذي يمنع العضوية البرلمانية لأردوغان ورئاسته للحزب. وقد وافق أعضاء البرلمان على الطلب بدعم من حزب الشعب الجمهوري المعارض.

إلا أن هذا التطور رسم العديد من علامات الاستفهام في الأذهان؛ فقد توجهت الأنظار إلى رئيس حزب الشعب الجمهوري دنيزل بالكال "العلماني الصارم"، وسبب دعمه لأردوغان المنحدر من الإسلام السياسي. فقد ادعى الكاتب والصحفي والمطرب اليساري زلفي لوانلي أن أردوغان التقى بايكال في منطقة "بيلر بي"، وعقد معه اتفاقاً سريراً قبيل الانتخابات. ومن ثم نشر نائب حزب الشعب الجمهوري في ذلك الوقت يشار نوري أوزتورك تفاصيل عن تلك الادعاءات زاعماً أن أردوغان قال لبايكال: "ادعمني في عضويتي البرلمانية وعندما يحين الوقت سندعمك لتكون رئيساً للجمهورية".

ومع أن البرلمان وافق على التعديلات التشريعية التي تفتح الطريق أمام العضوية البرلمانية لأردوغان، إلا أن رئيس الجمهورية أحمد نجات سيزار استخدم "الفيتو" بدعوى أن القانون تم تشريعه لشخص بعينه. بعد ذلك قدمت حكومة العدالة والتنمية التعديلات التشريعية عينها مرة أخرى ووافق البرلمان عليها أيضاً دون أي تغيير. وهذه المرة اضطر رئيس الجمهورية للموافقة عليها بمقتضى الدستور. وبهذا لم يبق هناك عائق قانوني يحول دون العضوية البرلمانية لأردوغان.

لكن المشكلة أن الانتخابات كانت قد أجريت حديثاً وكان من المستحيل انتخاب أردوغان نائباً برلمانياً وبالتالي تعيينه رئيساً للحكومة، بل كان يتوجب عليه الانتظار حتى يتم انتخابه في أول انتخابات برلمانية. وهنا أيضاً تدخلت الأيدي الخفية مرة أخرى فأسقطت أولاً العضوية البرلمانية لفاضل أكوندوز، المرشح المستقل من مدينة سعرت، وهي المدينة نفسها التي كان أردوغان مرشحاً منها، ثم أصدرت المحكمة قراراً بإعادة الانتخابات في هذه المدينة

فقط بحجة انتهاكات حدثت خلال عملية الانتخابات، وانسحب المرشح الأول لحزب العدالة والتنمية مروان جول من تلك الانتخابات ليدخلها أردوغان بصفته المرشح الأول للحزب، ويحصل على ٨٥٪ من الأصوات في الانتخابات المعادة في ٨ مارس ٢٠٠٣. وعلى ذلك تقدمت الحكومة برئاسة عبد الله جول باستقالتها في ١١ مارس ٢٠٠٣ ليكلف رئيس الجمهورية أحمد نجات سيزار أردوغان بتشكيل الحكومة الـ ٥٩ في ١٥ مارس ٢٠٠٣.^(١١)

وهكذا نجح أردوغان الطموح بطريقة مثيرة للغاية في تجاوز جميع العوائق السياسية والقانونية ووصل في النهاية إلى رأس هرم السلطة السياسية في تركيا.

أردوغان والمشروع الأمريكي

مواقف أردوغان وتصريحاته خلال مسيرته السياسية تدل على أنه رضي بالتعامل مع كل من الولايات المتحدة وبريطانيا وأوروبا عموماً ليضمن الوصول إلى السلطة ويبدأ في تنفيذ سياسات مستقلة في إطار مشروعه الإسلامي بعد التمكن من السلطة، بغض النظر عن صوابية هذا النهج وجدواه في تحصيل النتيجة المطلوبة. فقد قال أردوغان في حوار تلفزيوني بتاريخ ١٦ فبراير ٢٠٠٤ عندما كان يتولى منصب رئيس الوزراء: "أنا أنظر إلى مدينة ديار بكر بشكل مختلف، فهناك مشروع الشرق الأوسط الكبير الذي تتبناه الولايات المتحدة. ديار بكر قد تكون نجمًا ساطعًا في هذا المشروع، وقد تكون مركزًا رئيسًا فيه". ثم قال في ٤ مارس ٢٠٠٦ خلال اجتماع له مع قيادات حزب العدالة والتنمية: "تركيا لديها مهمة في الشرق الأوسط، فما هي هذه المهمة يا ترى؟ نحن أحد رؤساء مشروع الشرق الأوسط الكبير وشمال أفريقيا، ونقوم بتنفيذ هذه المهمة". عاد أردوغان وأكد مرة أخرى في ١٣ يناير ٢٠٠٩ طرحه السابق قائلاً: "يدور الحديث في الكواليس السياسية أن رئيس وزراء تركيا أحد رؤساء مشروع الشرق الأوسط الكبير، ويطالبونه بالانسحاب من المشروع. أريد أن أوضح لهم شيئاً؛ أهداف المشروع، وكذلك المهمة الموكلة إلى تركيا ضمن هذه الأهداف واضحة للغاية". ودافع أردوغان يومها عن دوره في المشروع قائلاً: "مشروع الشرق الأوسط الكبير أعد من أجل تحقيق السلام والتنمية الاقتصادية في الشرق الأوسط، بالإضافة إلى تحقيق الحريات العامة وحرية المرأة، وتطوير التعليم في هذه المنطقة.. وضمن هذا المشروع كلفت تركيا بمهمة، ونحن قبلنا التكليف".^(١٢)

ويرى محللون أن الهدف المعلن لهذا المشروع هو تصدير الثقافة الديمقراطية الغربية إلى البلدان الإسلامية والسعي لفتح أسواقها على العالم الخارجي. وقد أكد أردوغان في أكثر من

مناسبة أن بين تركيا والولايات المتحدة شراكة إستراتيجية نموذجية في كل المجالات وأن الجانبين يستفيدان من بعضهما البعض في هذا الصدد.

وانتهم نجم الدين أربكان في مؤتمر خاص عقده في ٢٠٠٧ بمرکز أبحاث الاقتصاد والاجتماع في تركيا تلميذه أردوغان قائلاً: "إن أردوغان حصل في عام ٢٠٠٢ على منصب رئاسة مشروع إسرائيل الكبرى، وكذلك رئاسة مشروع الشرق الأوسط الكبير من الرئيس الأمريكي الأسبق بوش الابن، وبعد ذلك حصل على ميدالية الشجاعة اليهودية من اللوبي اليهودي في أمريكا".

وتابع: "زعيم حزب العدالة والتنمية أردوغان يعتبر من طلابنا، لقد تربي على أيدينا على مدار ٣٠ عاماً، ولكن ما الذي حدث حتى تغير اليوم؟ سأسرد لكم القصة بالصور والرسوم... ماذا حدث يا ترى؟ قبل الانتخابات كانوا (أردوغان وفريقه) يرددون في كل الحانات والمقاهي: نحن طلاب الأستاذ أربكان! وزعموا أن الحزب تأسس بأمر من أربكان، وأنهم يريدون تعيين أربكان رئيساً للبلاد، وقالوا أيضاً: نحن كذلك من تيار الرؤية الوطنية "ملي جوروش". هكذا حصدوا أصوات الناخبين في انتخابات ٢٠٠٢. وبعد وصولهم إلى الحكم بدلوا قميصهم على الفور! كيف تحقق ذلك؟ انتبهوا! ما سأقوله الآن هو بيت القصيد! أولاً إنه (أردوغان) توجه إلى أمريكا، والتقى بالرئيس بوش، وتسلم منه منصب رئاسة مشروع إسرائيل الكبرى ورئاسة مشروع الشرق الأوسط الكبير، فأصبح مساعداً لبوش. وبعد ذلك حصل على قلادة الشجاعة اليهودية من اللوبي اليهودي في أمريكا. وها هي القلادة! يا له من شرف عظيم! يا له من شرف عظيم! ثم ماذا فعل؟ حصل على دكتوراه فخرية من جامعة جون، وهنا ألبسوه قميصه الجديد! لقد خلع قميص الرؤية الوطنية ولبس هذا القميص الجديد. انظروا إلى القميص، ففيه رموز وإشارات على الصدر، لو فسرت لكم دلالاتها ومعانيها لبيتم كثيراً! هذا هو قميصه الجديد".

اعتبر الشارع الإسلامي آنذاك هذه التصريحات من باب التنافس بين الشيخ والتلميذ بعد القطيعة بين الطرفين، لكن الادعاءات لم تقتصر على شيخه أربكان فقط. فقد أدلى زعيم حزب الوسط الكبير الدكتور عبد الرحيم قارصلي بتصريحات صادمة خلال برنامج أذيع على قناة (آرتي ١) التركية؛ حيث نقل عن الكاتب "الإسلامي" المعروف عبد الرحمن ديلبيك، قوله: "إن حزب العدالة والتنمية أسسته الولايات المتحدة وبريطانيا وإسرائيل كمشروع سياسي، فهذه القوى التي دعمت الحزب عند تأسيسه قدمت له ثلاثة وعود وهي:

أولاً: مساندة حزب العدالة والتنمية للوصول إلى سدة الحكم في تركيا.

ثانياً: القضاء على جميع العقبات التي تواجهه أثناء إدارة البلاد.

ثالثاً: تقديم الدعم المالي.

وفي مقابل ذلك طلبت القوى الثلاث من حزب العدالة والتنمية تنفيذ ثلاثة بنود أساسية،

وهي:

أولاً: العمل على حماية أمن إسرائيل ومساندتها بما يلزم لإزالة العقبات التي قد تواجهها في المنطقة.

ثانياً: تنفيذ أهداف "مشروع الشرق الأوسط الكبير"، أي تغيير الحدود وإعادة رسم الخريطة السياسية التي تعززها الأحداث والصراعات التي تمر بها المنطقة حالياً.

ثالثاً: مساندة القوى العالمية في تشويه صورة الإسلام من خلال تقديم الدعم للتنظيمات المتطرفة في المنطقة.

وقد أكد ديلبيك بنفسه صحة هذه التصريحات المثيرة التي نقلها عنه قارصلي، وذلك في اتصال هاتفني جرى بينه وبين الكاتب الصحفي المعروف المعتقل حالياً أونال طانيق، رئيس تحرير الموقع الإخباري "روتا خبر" المغلق بعد الانقلاب الفاشل في ٢٠١٦.

كما أن الصحفي والمفكر علي بولاج الذي يرتبط اسمه بنهوض الحركة الفكرية الإسلامية الحديثة في تركيا، اعترف بأنه كان حاضراً في ذلك الاجتماع الذي ألقى فيه صديقه ديلبيك كلمة أمام مجموعة من الناس تحدث فيها عن أن "حزب العدالة والتنمية قد تم تأسيسه كمشروع أجنبي".

وقال بولاج: "إن المسؤولين الأمريكيين قد عرضوا مشروع الشرق الأوسط على الزعيم السياسي الراحل نجم الدين أربكان في البداية أثناء توليه رئاسة الوزراء، إلا أنه رفض هذا العرض، وفي لقائي الأخير مع السيد أربكان قبيل وفاته تحدث إلي عن مراحل تأسيس حزب العدالة والتنمية، كما أطلعني على بعض الوثائق التي تثبت أن هذا الحزب تم تأسيسه من أجل تنفيذ المشروع الأمريكي الكبير في الشرق الأوسط، وشهد هذا اللقاء أرتان يوليك، نائب رئيس حزب السعادة الذي يعتبر من الشخصيات المقربة من الزعيم السياسي الراحل أربكان".

وأفاد بولاج أن ديليباك أكد في كلمته التي ألقاها في منزل عبد الرحمن قارصلي أن "حزب العدالة والتنمية قد تم تأسيسه على النحو المذكور، إلا أن أردوغان بدأ يدير سياساته الآن مستقلاً عن القوى الكبرى".

ومن ثم كتب الكاتب الصحفي محمد علي بولوط في مقالة نشرت في الموقع الإخباري لـ"القناة السابعة" التركية بتاريخ ١١ يناير ٢٠١٤ أن أردوغان طلب من محسن يازجي أوغلو، زعيم حزب الاتحاد الكبير القومي، الذي لقي مصرعه في حادث طائرة مروحية أثناء حملة الانتخابات المحلية التي أجريت عام ٢٠٠٩ بصورة مثيرة للشبهات، أن ينضم إلى حزبه. وقد جرى بينهما هذا الحوار:

- يازجي أوغلو: يا أخي العزيز إن الخبرة التي اكتسبتها خلال عملي السياسي والأحداث التي شهدتها خلال هذه الفترة علمتني أن الخطة السياسية المبنية على الدعم الأمريكي لا تثمر نتائج مرجوة. إذا اعتمدت في سياساتك المحلية والإقليمية والدولية على الشعب فستجدني أقف معك. وإلا فاعلم أن الأمريكيين لا يراعون في سياساتهم التي ينفذونها عبر حلفائهم إلا مصالحهم الشخصية فقط.

- أردوغان: إننا سننفذ ما يطلبه منا الأمريكيون في البداية، ثم نتبع السياسات التي تحقق مصلحة الشعب التركي. وإذا حاول الأمريكيون منعنا لن نبالي بهم ونمضي في طريقنا.

- يازجي أوغلو: إن الولايات المتحدة ليست من بين القوى في العالم التي يمكن خداعها وعدم المبالاة بها، ولا تنس أن من يدخل الحلبة مع الفيل يخرج منها مسحوقاً!^(١٣)

وقد فعل أردوغان ما قاله في هذا الحوار بعد عام ٢٠١٣ بشكل علني، حيث تبين أنه يقوم باختراق العقوبات الأمريكية المفروضة على إيران من خلال شبكة دولية يقودها هو بالذات مع شريكه إيراني الأصل رضا زراب. فبعد ذلك التاريخ تحالف أردوغان مع أرجنكون (الأوراسيين) في الداخل، وبات ينحاز -بمقتضى هذا التحالف- إلى المعسكر الأوراسي في الخارج بعدما كان داعماً للمعسكر الأطلسي / الغربي.

هذه التصريحات تشير إلى أن أردوغان قبل أن يكون جزءاً من المشروع الأمريكي ويحصل على دعم مراكز القوى في الداخل والخارج في العقد الأول من حكمه على أن يعود إلى أجنده الإسلامية السرية في العقد الثاني من حكمه، كما أن هناك أمارات تدل

على أن أردوغان كان يرى أن مزاوله السياسة ضمن المعسكر الأطلسي هو الطريق الأفضل لخدمة الوطن والأمة وكان صادقاً في ذلك حتى العقد الثاني من حكمه. وسيأتي ذكر ذلك في الصفحات القادمة.

كولن يدعو لتفعيل المقومات الذاتية

لقد تناول كولن بتاريخ ١٦ نوفمبر ٢٠٠٤ ماهية مشروع الشرق الأوسط، وكشف عن مخاطر الانجرار وراء مشاريع الآخرين، مؤكداً ضرورة الاعتماد على المقومات الذاتية في خدمة الوطن والأمة، وذلك خلال إجابته على سؤال حول الموضوع. وفيما يلي ما ورد في تلك الإجابة:

السؤال: كيف تقيم مشروع الشرق الأوسط الكبير؟ وما هو الموقف الذي يجب على تركيا اتخاذه تجاه هذا المشروع؟

الإجابة: مشروع الشرق الأوسط الكبير أصبح أكثر الموضوعات حديثاً، والأكثر شغلاً للرأي العام العالمي في الفترة الأخيرة. ولكن المشروع ليس وليد اللحظة، وإنما يعود إلى سبعينيات القرن الماضي.

المشروع ليس الأول من نوعه، بل سبق أن تم التخطيط لهذا النوع من المشروعات وتطبيقها بالفعل. فعلى سبيل المثال؛ أقبلت بعض القوى على تحريض بعض القبائل العربية على ثورات تستهدف إسقاط الدولة العثمانية ومحوها من خريطة المنطقة، وإحداث خلل في توازن القوى بين دول المنطقة، ونقل كفة ميزان القوة من دول إلى أخرى. فأشعلوا المشاعر العرقية، وخرسوا بذور الفتنة والكراهية والحقد بين الأمم المتجاورة، بوعود تأسيس دول قومية. منذ ذلك الحين إلى اليوم لا يزال جميع الحكام في تلك الدول القومية يضمرون في قلوبهم حيناً ويظهرون على ألسنتهم أحياناً مشاعر الحقد والكراهية تجاه الآخرين. فوق ذلك هناك فئات مختلفة داخل القومية ذاتها يشاركون في لعبة القومية العنصرية، ويكنّ أبناء القوم ذاته العداوة والكراهية تجاه بعضهم البعض، مثل العنصرية التركية أو العربية. كل هذه هي نتائج بعض المشروعات التي بدأ تطبيقها في بدايات القرن العشرين.

إحدى المجالات كانت تتحدث في سبعينيات القرن الماضي عن مخطط لتقسيم ٢٠ دولة في الشرق الأوسط والدائرة القريبة من تركيا. وقد عبرت حينها عن مخاوفها تجاه

هذا الأمر إلى أصدقائي بعدما قرأته في تلك المجلة عندما كنت أؤدي فريضة الحج في الأراضي المقدسة. لذلك لم أفاجأ عندما بدأت خطوات تنفيذ بعض المخططات الخاصة بهذه المنطقة. كانوا وضعوا هذه المخططات من قبل وربما كانوا يتحينون منذ ٣٠ عامًا الفرصة السانحة لتطبيقها. من المؤكد أن مخططات التقسيم والتفتيت هذه كان يجب تنفيذها عن طريق أشخاص ومجموعات معينة. كل من سوريا ومصر والأردن وإيران والعراق كانت بين الدول المراد تقسيمها. وإذا أخذنا بنظر الاعتبار الجهود المتواصلة الرامية إلى خلق اضطرابات في جنوب شرق تركيا بتوظيف الإرهاب فإنه من الواضح أن تقسيم هذه المنطقة أيضًا كان ضمن المخطط ولا يزال كذلك.

ولا بد أن نذكر حقيقة أن هناك اختلافًا بين الخطاب المستخدم في الماضي والحاضر في إطار الحديث عما يسمى بمشروع الشرق الأوسط أو مشروع شمال وجنوب أفريقيا. ففي وقتنا الحاضر يستخدمون خطابًا يزعم أنهم يهدفون إلى جعل هذه المنطقة "جزرًا للسلام" طبقًا لرؤيتهم، إلا أن خطابهم في الماضي كان مختلفًا عن ذلك. من المحتمل أن ردود الفعل العلنية والسرية التي أبدتها دول المنطقة أو دول من خارج المنطقة، أجبرت أصحاب هذا المشروع على مثل هذا التغيير. يبدو أنهم أعادوا طرح هذا المشروع بأسلوب يتسم بمزيد من النعومة يدعي أنهم يسعون إلى تحقيق الأمن والسلام وإنشاء مناخ بحيث يحمي الدول المجاورة لهذه المنطقة من أي ضرر أو خطر محتمل.

نعم، هناك جهات يطرحون هذا النوع من المشروعات، مزخرفين خطابهم بعبارات من قبيل تحقيق الديمقراطية للمنطقة. ولكن قبل كل شيء يجب علينا التأكد مما إذا كانوا صادقين في خطاباتهم وأهدافهم أم لا. حيث إن القائد الذي كان على رأس المحتلين لبنغازي في ليبيا عام ١٩١١ هو أيضًا زعم قائلًا: "لقد جئنا من أجل تحقيق المدنية والحضارة لكم". ربما قالوا أيضًا عندما أقدموا على تقسيم الدولة العثمانية: "جئنا لنهئى لكم أرضية أكثر رسوخًا. نحن هنا من أجل تحقيق الحرية لكم". أما الآن فيدور على ألسنتهم مقولة: "جئنا لتحقيق الديمقراطية في المنطقة". لا أحد يعترض على الديمقراطية، بل الديمقراطية كلمة ناعمة بحيث ستسوِّغ الكثير من الأمور التي ستأتي مغلفة بالديمقراطية. والحجة التي يسوقونها في هذا الصدد هي أنه "يجب على الإنسان أن يقدم بعض التضحيات من أجل تحقيق الديمقراطية"، وهي ليست إلا فكرة شيطانية.

الأمر الثاني: ألا يمكن أن يكون بعض الأشخاص أو الجهات يخططون مع حلفائهم لتأجيج الصراعات العرقية في المنطقة، وضرب جماعات ذات ثقافات مختلفة ببعضها البعض، والإيقاع بين المجموعات الدينية، بهدف ترسيخ قدمهم ومكانتهم في المنطقة، ومن ثم التحكم في مصير ومقدرات المنطقة بأكملها؟

ألا يمكن أن يكونوا يفكروا استخدام تلك الوعود البراقة والكلمات البريئة لإضفاء الشرعية على تدخلهم في المنطقة بشكل أو بآخر وإحراز موقع "الحكم" في تلك النزاعات؟ عبارة أخرى؛ ألا يمكن أن يكونوا يريدون من خلال هذه المشاريع والعمليات أن يثيروا الفتنة ويوقعوا بين المجموعات الدينية والطائفية، ومن ثم يتدخلوا في المنطقة ويصبحوا حكمًا لتسوية تلك الخلافات متدربين بخطابات بريئة من قبيل: "دول المنطقة باتت عاجزة عن تأمين الأمن والاستقرار.. وإذا ما سادت في مكان ما الفوضى والاضطرابات فإن نتائجها ستؤثر بصورة أو بأخرى على كل دول العالم.. لذا فإن الحيلولة دونها مهمة إنسانية واجبة علينا".

قد يكون هذا أهداف مشروع الغرب، وقد تكون هناك مشروعات وأهداف أخرى لدول ومحاور أخرى.. بحسب رأيي، ليس من الصحيح مجرد الاعتراض على مثل هذه المخططات، سواء كانت مشروع الشرق الأوسط أو مشروع شمال وجنوب أفريقيا، بشكله القديم أو الجديد، أو مشروع الشرق الأقصى -إن وجد-. ذلك أن المهم والمطلوب هنا هو معرفة الأشخاص أو الجهات التي تقوم بوضع وطرح هذه المشروعات، والاطلاع على التصورات التي ينطلقون منها ويعتمدون عليها. فإن لم تكن دول الشرق الأوسط من وضعت هذا المشروع بل وضعته قوى عظمى ترغب في السيطرة على المنطقة كالولايات المتحدة أو أوروبا أو روسيا أو الصين أو الهند، فإنه ليس من الصائب أن تنبئ هذا المشروع وندعمه، نظرًا لأننا لا نعلم أهدافه الأولية والنهائية ولم نكن أحد أطرافه منذ البداية. والانضمام إلى المشروع وتبنيه في مرحلة معينة من تنفيذه قد يبدو اليوم وكأنه في صالحنا، غير أن ذلك قد يسفر عن نتائج سيئة وعواقب وخيمة للغاية قد تحملنا المسؤولية أمام التاريخ؛ لأننا لم نكن طرفًا مع من وضعوا وحددوا قواعد اللعبة.

يا ليت كانت تركيا من أعدت هذا المشروع عن طريق مراكز الدراسات والبحوث الاستراتيجية المختلفة، بمشاركة دول الشرق الأوسط، ومن ثم عرضته على تلك القوى

العظمى، وذلك نظرًا لأنها (تركيا) لا تزال تمتلك رصيدًا قويًا وسمعة طيبة في لاوعي شعوب المنطقة. يا ليتها قالت للأوروبيين: "لدينا هذا المشروع، أنتم تخافون من الإرهاب، ولديكم مخاوف من الشرق الأوسط. أما نحن فمصدر للثقة والضمان والأمان. لذا إذا تمكنا من التعاون مع دول المنطقة بالصورة المنشودة فإنكم لن تواجهوا أي خطر منها ولن يمسكم أحد بالسوء".

ونرى فعلاً أن بعض دول المنطقة بعدما لاحظت مكانة تركيا ونفوذها بدأت تقول: "إن حصلنا على دعم تركيا بشكل أو بآخر قليلاً أو كثيراً فهذا ربحٌ ومكسبٌ لي"، وتحاول الحفاظ على علاقات جيدة مع تركيا باعتبار أن ذلك سيزيد من قوته في المنطقة. حيث إن تركيا لديها ماضٍ وتاريخ إسلامي، كما أنها، في الوقت الحالي (٢٠٠٤ بدايات حكم حزب العدالة والتنمية) تمتلك نظامًا وفكرًا ديمقراطيًا ينظر إلى الإسلام بمسامحة. كذلك لديها ماضٍ وتاريخ مشترك مع دول الشرق الأوسط، فقد عاشت معها لنحو ألف عام. لذلك فإن تركيا لها رصيد كبير ومهم للغاية في لاوعي أهالي المنطقة.

نعم؛ نحن نمتلك تاريخًا يمتد لبضعة آلاف من السنين، ولدينا ماضٍ مجيد. نحن أمة حكمت حتى نصف القارة الأوروبية. ومع أننا اليوم فقراء، وأوضاعنا الاقتصادية ليست جيدة، ومتأخرون عن الغرب في بعض النواحي، ولكن تركيا بالرغم من كل ذلك دولة لها اعتبار وسمعة طيبة في المنطقة. والدول التي تتعاون معنا يمكنها أن تقيم علاقات مع دول المنطقة تقوم على الاحترام والثقة المتبادلة والمصالح المشتركة. مع الاعتراف بنقصنا وقصورنا في بعض الجوانب، إلا أننا من دون شك متفوقون على معظم دول المنطقة في كثير من الجوانب. فإذا رغبتنا بفعل شيء ما فعلياً أن نستثمر هذه السمعة الطيبة وهذا الإقبال من شعوب المنطقة علينا في بناء مستقبل مشرق للجميع.

لذلك أقول: يا ليتنا كنا نحن من درسنا الموضوع بكل أبعاده ووضعنا هذا المخطط منذ البداية، وبيناً مبرراته ومقتضياته وحددنا قواعد اللعبة. لو كنا نجحنا في تحقيق ذلك لما تعرضنا للضرر. لو كنا أصحاب المخطط لكان بإمكاننا إجراء تعديلات عليه حيث ما نشاء ونريد. على سبيل المثال؛ فيما يخص التدخل العسكري في العراق كان بإمكاننا أن ندعوهم إلى التصرف بمزيد من العقلانية والحكمة ونمنع بذلك إراقة دماء الآلاف من المدنيين والأبرياء. ولكن هذا لم يحدث للأسف.

لكن الواقع أن الآخرين من يوجهون اليوم دفة هذا المشروع. أفراد طاقمه يتألفون من أناس آخرين. لذلك من الصعوبة بمكان التكهن بأي موقف أو تصرف سيحقق لنا المكسب. من الممكن أن نحقق مكسبًا عابرًا على المدى القصير، ولكن لا يمكننا أن نعلم ماذا سيظهر لنا الغد.

يجب أيضًا ألا ننسى: أن الأمة التركية أمة مجيدة. لا يمكن أبدًا أن أرضى بموقف مهين كأن نكون أداة أو بيدقًا يخدم مصالح الآخرين في المنطقة ولو جلب ذلك لنا بعض المصالح. إن لنا ماضيًا شريفًا وتاريخًا عريقًا. وعلى الرغم من أننا فقراء في كثير من المجالات، إلا أنني أو من إيمانًا جازمًا بأننا سنسترد مكانتنا بإذن الله تعالى وسنحرز موقعنا مرة أخرى بين دول العالم، عاجلاً أو آجلاً، على كواهل الأجيال الشابة والعقول الإبداعية المنتجة، باعتبارنا أمة قد تعلمت كيف يمكن تطوير عشرة أنواع من الطرق البديلة للقيام والنهوض مرة أخرى بعد سقوط واحد. لذلك أرى تحوّلنا إلى أداة أو آلة يستخدمها الآخرون أمرًا يحطّ من عزتنا وحميتنا. لا يمكننا أن نصبح أدوات وبيادق بيد الآخرين. يجب علينا أن لا نكون كذلك. وأعتقد أن الانضمام إلى هذه اللعبة في منتصف الطريق من دون اطلاع على مقدماتها وإعمال فكر في عواقبها المحتملة وبطريقة قابلة للاستخدام والتوظيف خطوة خاطئة بدون ريب حتى ولو فتح ذلك أمامنا أبواب الخزائن والثروات وأصلح اقتصادنا المنهار.

قد يقول البعض إنه يجب دعم هذا المشروع بموجب شراكتنا الاستراتيجية مع الدول الأخرى. ولكن الحقيقة أن الشراكة الاستراتيجية لا تعني المشاركة في تطبيق خطة موضوعة ومصممة من قبل الآخرين! لماذا لم يأخذوا رأينا في الإعداد لهذا المشروع؟ لماذا لم يقولوا لنا: وماذا تفكرون أنتم في هذا الموضوع؟ لماذا لم يسألونا عما إذا كنا نوافق على تطبيق كل بنود هذا المشروع أم لدينا تحفظات على بعضها؟ الواقع هو أنهم يضعون أمامنا مشروعًا أعدوه قبل سنين دون الرجوع إلينا في أي شيء، ثم يقولون لنا: "تعالوا وساندونا". المعنى الصريح والوحيد لهذا هو: "تعالوا وأقرضوا لنا رصيدكم الإيجابي في العالم الإسلامي لخدمة مصالحنا. نحن نستغل هذا الرصيد ونقدم لكم هذه الإمكانيات".

على الجانب الآخر، قد يكون رفض المشروع من دون روية ونظر وفكر خطأ أيضًا. حيث قد نكون أخطأنا بمثل هذا القرار والتعاس في اتخاذ تدابير كفيلة بمنع حصول ضرر أو خطأ أكبر. لذلك ليس من الصحيح أن نستعجل في القول "لا" والانسحاب من الساحة

على حساب الآخرين ليتلاعبوا كيفما يشاؤون. بل ينبغي دراسة الموضوع وتحليله بنظرة دقيقة وعميقة ثم الموافقة أو الاعتراض عليه.

ومن هذه الناحية تقع على عاتق مفكرينا ومثقفينا مسؤوليات كبيرة. يجب أولاً أن نتناول الموضوع بنظرة تحليلية ونوجه أسئلة للحصول على أجوبة: لماذا وعلى أي أساس تطرحون هذه الفكرة؟ ما الهدف الذي تسعون لتحقيقه من وراء ذلك؟ هل أنتم صادقون فعلاً في وعودكم بترسيخ الديمقراطية بالمنطقة أم تعتمرون الدخول إليها والتحرك فيها بمزيد من الحرية والأريحية؟ هل تخططون لفرض هيمنتكم على المنطقة من خلال الإيقاع بين الجماعات والطوائف العرقية؟

هذه وظيفة تقع على عاتق الدولة بشكل كبير. يجب على أجهزتنا الاستخباراتية أن تستنفر وتعدّد اجتماعات تشاورية مع الفواعل المحلية والإقليمية المختلفة.

لا أعلم إذا كان الأطراف الذين يوجهون الحياة السياسية في تركيا، والمسؤولون في الحكومة والمعارضة، والموظفون في الجهاز البيروقراطي، سواء كانوا مدنيين أو عسكريين، قد قاموا بإعمال النظر والفكر في هذا الموضوع كما ينبغي أم لا، وهل يوافقون على المشروع أم لا. إلا أنني أعتقد شخصياً أن هذا المشروع لن يصبّ في مصلحتنا ولا يحمل في طياته خيراً لنا؛ لأننا لم نقوم بمراجعته منذ بداياته ولم نطلع على مضامينه بالكامل.

هذا المشروع لا يمكن أن يحقق لا مصلحة تركيا ولا مصلحة شعوب المنطقة؛ لأنه لم يأخذ بنظر اعتباره مصالحنا عند طرحه لأول مرة، ولسنا من حددنا قواعد لعبته. لذلك على الدولة أن تبحث الأمر بجديّة وحساسية شديدة، وأن تدقق فيه جيّداً وتقول بعدها "نعم" أو "لا".

يمكن أن أقول شخصياً "لا" في وجه مثل هذا المشروع؛ ولكن إذا تدخلت تركيا في هذا المشروع، فقد تكون قادرة على تغيير لونه وشكله ونقشه، وعندها قد تأتي النتائج في مصلحة كل من تركيا والمنطقة، وتستحق أمتنا أن تكون ذكرى جميلة في صفحات التاريخ مرة أخرى. ولكن بصورته الحالية لا يمكنني أن أقول "نعم" وأن أؤيد ذلك المشروع. نعم، هذا المشروع يتطلب التريث وعدم الاستعجال في الحكم عليه أو له، فهو قضية خطيرة تتعلق بحاضرنا ومستقبلنا على حد سواء. لذلك يجب الاجتماع بمؤسسات الدولة ورجالها المدنيين والعسكريين، وحزبها الحاكم، ومعارضتها، ومؤسساتها غير الحكومية ومناقشتها سوياً وإصدار قرار مشترك فيها.^(١٤)

سنوات أردوغان الأولى

لقد بدأ أردوغان مشواره السياسي منحازاً إلى المعسكر الأمريكي الغربي، وتميزت السنوات الأولى من حكمه بـ"الانفتاح" على جميع فئات الشعب واحتضانها دون النظر إلى الفوارق الدينية والطائفية، وإعمال مبدأ "الحكم التشاركي" والشورى مع "أهل الفكر والخبرة والحنكة"، واحترام المعتقدات والأفكار مهما كانت، والسعي للقضاء على مخاوف الديمقراطيين والعلمانيين حول احتمالية اتباعه "نهجاً إسلامياً" من خلال تمسكه بمبدأ "الديمقراطية والحرية للجميع" من جهة؛ وتعهد بتغيير الدستور "العسكري الانقلابي" بدستور مدني ديمقراطي يمكن كل فرد من ممارسة حقوقه الشخصية، ويمنح المجتمع المدني الحرية المطلوبة والدعم اللازم من جهة أخرى.

أدرج أردوغان انضمام تركيا إلى الاتحاد الأوروبي ضمن استراتيجياته وأولوياته، لكن ذلك لم يبق حبراً على الورق كما كان عند الحكومات السابقة، بل طبق ذلك فعلاً عندما أطلق مفاوضات الانضمام إلى الاتحاد عام ٢٠٠٥، عقب نجاح حكومته في تنفيذ ٨ بنود من حزمة إصلاحات بين أعوام ٢٠٠١ - ٢٠٠٤ من أجل الانسجام مع معايير الاتحاد. ولعل تحدي أردوغان الاتحاد في إطار تعليقه على تماطله في مفاوضات الانضمام بقوله: "نحن نؤمن من صميم قلوبنا بمعايير كوبنهاجن الأوروبية، ولن يختلف الأمر في حال رفض الاتحاد الأوروبي انضمامنا إليه أو قبوله، فإننا عندئذ سنطلق على تلك المعايير التي نؤمن بها وندافع عنها "معايير أنقرة" ونمضي قدماً في هذا الطريق من دون تراجع"،^(١٥) دليل كافٍ على مدى قبوله وتبني المعايير الغربية.

بهذه الأسس والمنطلقات بدأت تركيا في ظل حكم أردوغان تحلق في السماء عالياً بأجنحة "الديمقراطية" و"الحرية" و"الاقتصاد" بصورة غير مسبوقه، في الداخل؛ والانفتاح على المنطقة القريبة والبعيدة بـ"القوة الناعمة" التي تمثلت في "العلاقات الدبلوماسية السلمية" و"العلاقات التجارية والثقافية" و"علاقات الجوار"، في الخارج، بعد أن كانت منغلقة على ذاتها وسابحة في محيطها الداخلي فقط.

كانت تركيا تفتتح على الخارج بهذا العمق لأول مرة منذ تأسيس الجمهورية بحيث صنعت خلال مدة قصيرة ما يسمى "النموذج التركي"، الذي كان يعني في جوهره "النهج القادر على تحقيق التوافق بين المبادئ الإسلامية والمعايير الديمقراطية"، لدرجة أن كثيراً من الدول

الغربية كانت تقدّم إدارة أردوغان نموذجًا لدول المنطقة الأخرى. إذ كانت تستطيع التفاوض مع جميع الدول المجاورة، عملاً بمبدأ "صفر المشاكل مع الجيران"، بما فيها إسرائيل وفلسطين وسوريا وأرمينيا، بل كانت تتوسط من أجل المساهمة الفاعلة في تسوية القضايا الشائكة بين تلك البلدان باعتبارها "وسيطاً" و"حكماً"، كما كان في القضية الفلسطينية والملف النووي الإيراني.

جهود المنظمات غير الحكومية

أما المجتمع المدني في هذه الفترة فلم يكن متأخراً عن السلطة السياسية، بل كان متقدماً عليها في كثير من المجالات، خاصة في القطاع الاقتصادي. ذلك أن كلاً من جمعية رجال الأعمال والصناعيين الأتراك (توسياد)، الذي كان يضم الشركات التركية الكبرى التقليدية، وجمعية رجال الأعمال والصناعيين المستقلين "موصياد" الموالي لحكومة أردوغان، واتحاد رجال الأعمال والصناعيين الأتراك "توسكون" القريب من حركة الخدمة، استغل انفتاح تركيا على المنطقة جيداً، وقام بتطوير العلاقات الاقتصادية والتجارية مع الدول المجاورة على نحو غير مسبوق.

جاءت حركة الخدمة في مقدمة منظمات المجتمع المدني التي ساندت "المشاريع الديمقراطية والاقتصادية" لحكومة أردوغان، بل لم تق في مقام الداعم فقط، وإنما أخذت بزمام المبادرة وبذلت كل جهودها لتوسيع دائرة مشاريعها الرامية إلى إرساء دعائم السلام والحوار والتعايش، إلى جانب مشاريعها التعليمية والاقتصادية، في كل شبر من أرض تركيا وكل أنحاء العالم. تتبين جهودها المضيئة في هذا المضممار إذا علمنا أنها استطاعت فتح مدارس وجامعات في ١٧٠ دولة، وأن اتحاد توسكون وشركات تعليمية تابعة لحركة الخدمة كانت وصلت إلى مناطق نائية في القارة الأفريقية بحيث لم تكن فيها قنصليات وسفارات تركية بعد.

محاولات تأسيس الدولة المدينة

كان يبدو أن تركيا تعيش "ربيعاً" من كل النواحي وعلى كل الأصعدة، كما قال أردوغان، بفضل التوافق بين السلطة السياسية والمجتمع المدني لأول مرة في تاريخ الجمهورية الحديثة بهذا المستوى والعمق. يؤكد أغلب المحللين أن الجهود الرامية إلى تأسيس "الدولة المدينة" كسبت زخماً كبيراً في الفترات الأولى من حكم أردوغان، بعد أن وضعت لبناته الأولى

حكومات الأحزاب اليمينية بدءًا من تسعينات القرن الماضي، وعلى رأسها حكومة طورغوت أوزال، كما يتّنا سابقًا. ومن هذه الناحية اعتبر البعض عهد أردوغان الأول امتدادًا وتطويرًا لما بدأه سلفه أوزال. وعدد الذين وصفوا أردوغان بـ"طورغوت أوزال الثاني" لا يستهان بهم. كان إلغاء "قانون حالة الطوارئ" المطبق في مناطق شرق وجنوب شرق تركيا ذات الأغلبية الكردية في نوفمبر ٢٠٠٢، قبل أن يمضي شهر واحد على وصول حزب أردوغان إلى السلطة؛ وسنُّ المرسوم الذي يقضي بالسماح للقنوات التلفزيونية والإذاعات بالبث باللغات المختلفة التي يستخدمها المواطنون في حياتهم اليومية، بما فيها اللغة الكردية، في ١٨ ديسمبر ٢٠٠٢، والسماح بفتح دورات اللغة الكردية في عموم البلاد بعد أن كان محظورًا، من أهم الخطوات المتخذة في سبيل إعادة الحياة الطبيعية لهذه المناطق الكردية. وفي ٨ يونيو ٢٠٠٤ بثت قناة تي آر تي (TRT) برنامجًا باللغة الكردية تحت اسم "ثروتنا الثقافية" لأول مرة في تاريخها، وذلك في إطار التناغم مع معايير الاتحاد الأوروبي.^(١١٦)

وهذه الخطوة وأمثالها أدت إلى إبراز حلول مدينة مدروسة طويلة المدى والتخلي عن الحلول العسكرية الصرفة في تسوية القضية الكردية التي أصبحت مشكلة مزمنة ويستغلها تنظيم غلاديو وأرجنكون وأمثالهما من التنظيمات الأخرى لإثارة الفوضى والبلبله وتوجيه الحكومة في إطار أهدافه.

وفي إطار جهود إضفاء "الطابع المدني" على مؤسسات الدولة، وترسيخ دولة القانون، وإخضاع كيانات وعصابات مارقة، خاصة تلك التي توغلت في أعماق المؤسسة العسكرية مثل غلاديو وأرجنكون، للقانون والدستور، كما هو الحال في الدول الديمقراطية، أجرت حكومة أردوغان في ١٥ يناير ٢٠٠٣ تعديلات على مجلس الأمن القومي تنصّ على مشاركة نواب رئيس الوزراء ووزير العدل في اجتماعات المجلس باعتبارهم أعضائه، بالإضافة إلى التعديلات التي أجرتها في ٧ أغسطس ٢٠٠٣ والتي تقضي بإمكانية تولي المدنيين منصب الأمانة العامة للمجلس. وكذلك أصدرت حكومة أردوغان قرارًا غيرت بحكمه "سرية" لائحة الأمانة العامة لمجلس الأمن القومي، وجعلت الأمانة مؤسسة تابعة لرئيس الوزراء من الناحية الإدارية. والخطوة المهمة الأخرى في هذا الصدد هي إلغاء محاكم أمن الدولة المكلفة بالتحقيق في الجرائم التي تتعلق بأمن الدولة الداخلي والخارجي والتي كانت تعمل منذ عام

افتخر أردوغان - وبحق - على مدى سنوات طويلة بأنه من ألغى قانون حالة الطوارئ في شرق وجنوب شرق تركيا، وأضفى الطابع المدني على المؤسسة العسكرية، وأخضع رقاب الكيانات المارقة للقانون والدستور.

مخططات أرجنكون لإسقاط أردوغان

من حسن حظ أردوغان أن الجنرال حلمي أوزكوك المعروف بتوجهاته الديمقراطية من تولى منصب رئاسة الأركان العامة في عهده، وتعامل مع حكومته بتناغم وانسجام، بدءاً من تسلّم المنصب في ٢٨ أغسطس ٢٠٠٢ حتى ٣٠ أغسطس ٢٠٠٦. إذ لم يخضع لضغوط واستفزازات تنظيم أرجنكون لإحداث انقلاب عسكري أو ممارسة ضغوط على الحكومة. فضلاً عن ذلك فإنه كشف عن المخططات الانقلابية لبعض الفئات العسكرية المرتبطة بأرجنكون، وأدلى بشهادته في إطار قضية أرجنكون فيما بعد. كما أنه سمح للنيابة العامة العسكرية بالتحقيق مع بعض الجنرالات الذين تورطوا في أعمال فساد أو خرجوا عن إطار الأوامر والأعراف العسكرية. ولأن أوزكوك تجبّب التدخل في السياسة طيلة ٤ سنوات من مهمته، مقارنة برؤساء الأركان السابقين، فإنه أصبح في مرمى سهام انتقادات أرجنكون والكتاب القوميين المتطرفين "الطورانيين".

وبحسب ما ورد في يوميات قائد القوات البحرية الجنرال "أوزدان أورنيك"، التي كشفت عنها مجلة "نقطة" الأسبوعية الإخبارية في ٢٩ مارس ٢٠٠٧، فإن الجنرال أوزكوك عارض في عهده مخططات الانقلابات العسكرية الأربعة التي أطلقوا عليها "ساريكيز" (Sarıkız) أي البنت الصفراء، و"آي إيشيغي" (Ayışığı) أي ضوء القمر، و"ياكاموز" (Yakamoz) أي ومضة، و"ألديفين" (Eldiven) أي القفاز، وحال بذلك دون تعرض العملية الديمقراطية للانقطاع مرة أخرى. (١١٨)

وفي أثناء إدلائه بأقواله بصفته "شاهداً" في قضية أرجنكون، أكد الجنرال أوزكوك أنه كان على علم بمخططي "آي إيشيغي" و"ياكوموز" الانقلابيين، وأنه استدعى قائد قوات الدرك آنذاك "شمار أرويغور"، الذي اعتقل فيما بعد في إطار قضية أرجنكون، واستفسره عما إذا كان هناك مخطط من هذا القبيل. ولما نفى وجود هذا النوع من المخطط حذره قائلاً: "على الرغم من ذلك، فإن دعوتكم رؤساء الجامعات والصحفيين كثيراً إلى مقر قيادة قوات الدرك سيتك انطباعاً خاطئاً لدى الرأي العام!".

التوجه الديمقراطي للجنرال أوزكوك جعله هدفاً للكيانات المارقة، وعلى رأسها أرجنكون. فقد كتبت مجلة كرونكل (*Chronicle*) الفصلية الشهيرة حدوث محاولات اغتيال ضد رئيس الأركان الجنرال أوزكوك في أثناء هذه المخططات الانقلابية التي استهدفت كلها حكومة أردوغان. وأفادت المجلة أن محاولة الاغتيال المخططة في ٣ شباط ٢٠٠٤ باءت بالفشل عندما غير أوزكوك مسار الطريق الذي سلكه وبفضل التدابير المتخذة. وتطرق أوزكوك إلى هذه الادعاءات قائلاً: "قد يتعرض أشخاص يشغلون مناصب مهمة لمثل هذه المحاولات، ويتخذ زملائي المسؤولون عن أمني بكل التدابير اللازمة، ولا يخبروني بها في كثير من الأحيان، تفادياً لحدوث ارتباك. وقد قام زملائي بتغيير مسار طريقي من وقت لآخر في تلك الفترة".

وكانت تقارير صحفية كتبت أن الجنرال أوزكوك ما كان يأكل في مطعم رئاسة الأركان ويحضر طعامه من منزله خشية التسمم، وما كان يذهب إلى مستشفى أكاديمية "جولهانة" الطبية العسكرية ليخضع لفحوصات طبية. أكد الجنرال أوزكوك صحة الأخبار الخاصة بإحضاره طعامه من منزله، ولكنه برر ذلك بأنه كان يفضل الأطعمة الخفيفة المعدة في منزله على الأطعمة الثقيلة المقدمة في مطعم رئاسة الأركان العامة.^(١١٩)

جهود تحويل "الربيع" إلى خريف!

التوافق بين السلطة السياسية المدنية والمؤسسة العسكرية، إلى جانب أغلبية الشعب بفصائله الإسلامية والعلمانية والديمقراطية والليبرالية على حد سواء، وفتح أبواب الدولة للفئات المتدينة المحافظة المحرومة على مدى سنين طويلة، وانتقال الدفة الاقتصادية رويداً رويداً من شركات إسطنبول الكبرى التقليدية إلى ما سمي "نمور الأناضول الاقتصادية"، وبعبارة أردوغان "الربيع التركي"، أزعج مرة أخرى تنظيم أرجنكون وحلفائه الداخليين والخارجيين إلى حد كبير، فباتوا يعملون على إحداث بلبلة وفوضى وعدم استقرار من أجل تقديم حكومة أردوغان غير قادرة على تأمين البلاد وإدارتها. لذا شرعوا في البحث عن طرق لاسترجاع المواقع السياسية والاقتصادية التي فقدوها خلال العقدين الأخيرين. ففي يوم ١٥ نوفمبر ٢٠٠٣، شهدت تركيا ما سجلته صفحات التاريخ "هجمات إسطنبول"؛ إذ قامت شاحنتان مفخختان بتفجير معبدتين يهوديين في إسطنبول أسفر عن مقتل ٢٨ شخصاً، أغلبهم من الأتراك، وإصابة ما لا يقل عن ٣٠٠ آخر. بعد خمسة أيام فقط من هذين التفجيرين جاءت عمليتان مشابهتان لهما في ٢٠ نوفمبر، حيث انفجرت شاحنتان مفخختان أيضاً في مقر بنك

"أتش أس بي سي" (HSBS) والقنصلية البريطانية، مما أفضى إلى مصرع ٣٠ شخصًا وإصابة ٤٠٠ آخر. وقد قتل في هذين التفجيرين العديد من البريطانيين أيضًا، منهم القنصل العام البريطاني "روجر شورت"، ولكن أغلب الضحايا كانوا من الأتراك.

في أقل من أسبوع حصد -للأسف- الإرهاب أرواح ٥٩ شخصًا، بما فيهم الانتحاريون الأربعة، وأصاب أكثر من ٧٥٠ شخصًا. وقد أعلنت جماعة تركية إسلامية راديكالية مرتبطة بتنظيم القاعدة، تطلق على نفسها اسم "فرسان الشرق الإسلامي الأكبر (IBDA-C)، مسؤوليتها عن التفجيرات. وهذا التنظيم الذي يرتدي "ثوبًا إسلاميًا" من التنظيمات الفرعية التي استخدمها منذ القديم تنظيم الدولة العميقة في إدارة عملياته المشبوهة، مثل نظيره حزب الله "التركي" و"تحشية" الإسلاميين!

والهدف الرئيس من هذه التفجيرات كان تلطix صورة حكومة أردوغان التي بدأت تقدم نموذجًا ناجحًا يجمع بين الديمقراطية والإسلام، وتقديم المسلمين في تركيا وكأنهم "قتلة" و"أعداء" للأجانب والأقليات المتميمات إلى الدين المسيحي واليهودي. من الواضح أن هذه الخطوة كانت تتقاطع مع مصالح القوى الكبرى التي تريد لتركيا أن تكون متخلفة صغيرة منغلقة على ذاتها.

كثير من المحللين آنذاك من أمثال "علي بولاج" و"أحمد تاشجيران" من الجناح الإسلامي، والشقيقتين المثقفين الليبراليين أحمد ومحمد ألتان، والكتاب الصحفيين الليبراليين المعروفين دوليًا "حسن جمال" و"شاهين أباي" و"علي بايرام أوغلو" وغيرهم، لفتوا إلى التوقيت الحساس لهذه العمليات، إذ كانت حكومة أردوغان أعلنت عزمها على ضمّ تركيا إلى الاتحاد الأوروبي، معتبرة ذلك أكبر عائق أمام صراع محتمل للحضارات، نظرًا لأنها، أي تركيا، كانت في حال حصولها على العضوية ستحتطم الانطباع النمطي السائد حول كون الاتحاد اتحادًا مسيحيًا، وستشكّل نموذجًا حيًا لتعايش حضارتين مختلفتين جنبًا إلى جنب في وئام وانسجام. ولذلك كان تنظيم أركان "الأوراسي" يعارض بشدة دخول تركيا إلى الاتحاد، وانفتاحها على العالم الخارجي، ويوظّف في ذلك الخطابين القومي والإسلامي الذين يريان ويقدمان الاتحاد، والغرب بشكل عام، "تكتلاً صليبيًا" لا يمكن التعايش معه. لأن أركانهم يعلمون أن تركيا المنفتحة على العالم أو عضويتها في الاتحاد الأوروبي يعني مزيدًا من الديمقراطية ومزيدًا من سيادة القانون، وهو الأمر الذي يبيّن الخناق على أمثاله من التنظيمات الخارجة عن القانون والدستور ويسلب منها امتيازاتها القانونية والاقتصادية.

مساعي الإيقاع بين أردوغان والديمقراطيين

دعم الأوساط الديمقراطية والليبرالية ومنظمات المجتمع المدني، وعلى رأسها حركة الخدمة، إلى جانب الاتحاد الأوروبي، حكومة أردوغان في مشاريعها الديمقراطية والاقتصادية، شكّل أكبر عائق أمام محاولات الكيانات المارقة لإحداث البلبلّة والفوضى وعدم الاستقرار لفرض سيطرتها على الحكومة. لذا نرى أن تنظيم أرجنكون كرّس جهوده لتحطيم ذلك التحالف حول المبادئ والمشاريع بين حركة الخدمة وحكومة أردوغان، وأطلق مجددًا دعاية سوداء ضد حركة الخدمة، وبدأ يمارس الضغط على رجاله في الحكومة والمؤسسة العسكرية من أجل اتخاذ موقف معارض من حركة الخدمة. ونتيجة هذه الضغوطات لم يجد أردوغان وجميع أعضاء الحكومة آنذاك بدأً من التوقيع على قرار "مكافحة حركة الخدمة وعرقلة أنشطتها في الداخل والخارج" خلال اجتماع لمجلس الأمن القومي عام ٢٠٠٤، أي بعد عامين من وصول أردوغان إلى الحكم في تركيا.

وقد ورد في قرار مجلس الأمن القومي، الذي كشفت عنه لـ"الرأي العام" لأول مرة جريدة "طرف" المعروفة بتوجهاتها الليبرالية في عام ٢٠١٣، أن "فعاليات حركة النور وفتح الله كولن كانت ضمن القضايا التي تم نقاشها في مجلس الأمن القومي المنعقد في ٢٤ حزيران ٢٠٠٤، وقد توصل الأعضاء إلى ضرورة إعداد خطة عمل لمكافحة أنشطتهم في الداخل والخارج، وقرروا إبلاغ الحكومة بقرار التوصية المتخذ في هذا الصدد".

لم تنقطع مبادرات تنظيم أرجنكون للدفع بتركيا إلى الفوضى وعدم الاستقرار لإعادة تصميم الحكومة والمجتمع المدني مجددًا وفق أهدافه، وبدأ يلعب على وتر "القومية" ويوظف القوميّين الأتراك والأكراد المتحمسين المندفعين مرة أخرى، على الرغم من أن معظم قادة هذا التنظيم كانوا ينحدرون من أصول غير تركية وغير كردية.

في شهر مارس ٢٠٠٥ أطلقت مجموعة حملة تحت مسمى "العلم التركي" استمرت أشهرًا طويلة في عموم تركيا على خلفية انتشار مزاعم إحراق العلم التركي من قبل مواطنين أكراد. وخلال مدة قصيرة تحولت الحملة إلى قتل معنوي استهدف كل المواطنين الأكراد لدرجة أن الذين تجنبوا تعليق العلم التركي على شرفات ونوافذ منازلهم ومحلاتهم تعرضوا للاتهام بالخيانة الوطنية. بل أدت هذه الحركة الاستفزازية إلى ممارسة قتلٍ ونهب جماعي ضد المواطنين الأكراد في مدن كبيرة، في مقدمتها باليكسير ومرسين وأضنة وإسطنبول وإزمير

وساكاريا وطرابزون وبيلاجيك. وكانت السلطات الأمنية كشفت آنذاك أن المدعو "علي كوتلو" مَنْ كان يقود وينسق هذه العملية الاستفزازية. وهذا الشخص كان عضواً في جمعية تدعى "اتحاد القوى الوطنية" وتعمل ضمن تنظيم أرجنكون، كما أن الشخص المذكور خضع فيما بعد للمحاكمة في إطار قضية أرجنكون التي انطلقت بعد عامين من هذه الأحداث التحريضية.

وكما أن تنظيم أرجنكون وظّف اليساريين واليمينيين وحزب العمال الكردستاني اليساري "الاشتراكي" وحزب الله الكردي "الإسلامي" في ارتكاب أحداث الشغب والفوضى في سبعينات وثمانينات القرن المنصرم، من خلال تسليحهم بالأسلحة عينها، كما ذكرنا في الصفحات السابقة، فإنه سعى أيضاً لتضييق الخناق على حكومة أردوغان من خلال توظيف أجنحته التركية والكردية اللاعبة بورقة "القومية العنصرية" وإحداث شقاق وصراع بين عامة الأتراك والأكراد.

إلا أن رئيس الحكومة أردوغان استقبل في ١٠ أغسطس ٢٠٠٥ مجموعة من المثقفين الذين دعوا حزب العمال الكردستاني إلى ترك السلاح في مقر رئاسة الوزراء، ووصف لأول مرة المشكلة والقضية الكردية بأنها "مشكلة ديمقراطية" يمكن حلها بمزيد من الديمقراطية فقط.

وفي ١٢ أغسطس ٢٠٠٥ أجرى زيارة إلى مدينة ديار بكر ذات الأغلبية الكردية، وقال في خطاب ألقاه هناك للمواطنين الأكراد: "إن المشكلة الكردية ليست مشكلة جزء من هذه الأمة فقط، وإنما هي مشكلة جميع أفراد هذه الأمة، بما فيهم الأتراك. لذا سنقوم بحل هذه المشكلة بمزيد من الديمقراطية وحقوق المواطنة وتوفير الرفاهية الاقتصادية".

خلق فوضى لزعة حكومة أردوغان

هذه المقاربة في حل القضية الكردية كانت غير مسبوقة بل "ثورية"، لذا استاء منها تنظيم أرجنكون الذي استغل هذه القضية دائماً في إعادة تصميم الدولة والأتراك والأكراد الذين يشكلان أهم عنصرين فاعلين في بلاد الأناضول، وزاد من ضغوطاته على الحكومة من خلال اللعب على ورقة المشكلة الكردية. حيث قامت مجموعة بإلقاء قنبلتين يدويتين على دار "أوموت" للنشر المملوك للعنصر السابق في حزب العمال الكردستاني المدعو "سفري يلماز" في بلدة "شمدينلي" التابعة لمدينة حكاري الواقعة في المثلث التركي العراقي الإيراني ذات الأغلبية الكردية في ٩ نوفمبر ٢٠٠٥، مما أسفر عن مقتل المواطن المدعو "محمد زاهد كوركماز" وإصابة ٧ آخرين بجروح. ولجأ المهاجم إلى إحدى السيارات الواقفة في موقع

الحادثة للفرار، إلا أن المواطنين أوقفوا السيارة وأنزلوهم منها وحاولوا قتلهم لولا تدخل القوات الأمنية. وبعد أن فحصت الشرطة هذه السيارة عثرت على ثلاث بنديات طويلة الماسورة من نوع "كلاشنكوف". ولما انتشرت ادعاءات تقول بأن السلطات أطلقت سراح المتهمين بعد أن زعموا أنهم عناصر من قوات الدرك يعملون لصالح وحدة المخابرات الدركية جيتام (JITEM)، المرتبطة بأرجنكون، خرج أهالي المدينة إلى الشوارع وأضرموا النيران في نقطة تفتيش للشرطة، وأدت الأحداث إلى مقتل مواطن آخر يدعى "علي يلماز"، فضلاً عن جرح ٣٣ شخصاً آخر. بالإضافة إلى أن نائب حزب الشعب الجمهوري من مدينة حكاري "أسعد جانان" تعرض لإطلاق نيران أثناء تفتيشه في السيارة المذكورة أصابت شخصاً آخر بجانبه أفضى إلى مقتله في مكان الواقعة أيضاً.

لم تهدأ أحداث هذه العملية الاستفزازية التحريضية المدروسة جيداً، ففي الساعة الثامنة من صباح اليوم التالي من العملية تجمع حوالي ٥٠٠ شخص من المحتجين أمام مركز الأمن في البلدة، فقاموا بتخريب الأسلاك الكهربائية وأعمدتها وبنوا منها سياجاً في وسط الطريق وأضرموا النيران، وتورطوا في أعمال شغب في أماكن مختلفة من البلدة، مما أدى إلى عسكرة الأجواء وبناء مراكز أمنية في نقاط معينة من البلدة للسيطرة على الأوضاع. وفي غضون الساعة التاسعة ألقى رئيس البلدية من حزب الشعوب الديمقراطي الكردي "صالح يلديز" كلمة على المحتجين المحتشدين دعاهم فيها إلى الهدوء والسيطرة على أعصابهم قائلاً: "عليكم الهدوء والحيلة والحذر، وإلا تصبسون مجرمين متهمين، مع أن الحق معكم، فإننا أمام مؤامرة كبيرة ونواجه حادثة تضاهي حادثة عصابة "يوكسك أؤفا" أو "سوسوروك"، في إشارة منه إلى ممارسات غلاديو وأرجنكون في تسعينات القرن الماضي وبداية الألفية الثالثة.

وفي ١٥ نوفمبر ٢٠٠٥ حدثت اشتباكات في بلدة "يوكسكؤفا" التابعة لحكاري أيضاً بين مجموعة من المواطنين الذين احتجوا على أحداث شمدينلي وفرق الأمن، تمخضت عن مقتل ثلاثة أشخاص وإصابة ١٦ شخصاً بجروح، ٧ منهم من أفراد الشرطة.

وكشفت التحقيقات الأمنية أن السيارة التي حاول المهاجمون الفرار بها مسجلة باسم قيادة قوات الدرك في المدينة، وتم العثور على ثلاثة كلاشنكوفات، ومواد تستعمل في صناعة القنابل، وسترات عسكرية وشرطية، وعديد من الخرائط وصور تعود لبعض المسؤولين الأكراد. وكذلك عثرت القوات الأمنية في صندوق السيارة على ٤ كراسات تضم ثلاث قوائم

تتضمن أسماء ١٠٥ أشخاص تصنفهم كـ"خطير"، و"مليشيا" و"موالٍ للدولة"، ووثيقة تحتوي على صور تعود لـ ١٨ عضوًا في حزب المجتمع الكردستاني، إلى جانب رسومات وخرائط وبطاقات هوية. ولم يستطع النائب العام استكمال عملية التفتيش في السيارة نظرًا لإطلاق نيران عليها من جهة مجهولة تسببت في مصرع مواطن آخر يدعى "علي يلماز"، وإصابة خمسة آخرين كانوا يراقبون عملية التفتيش بجروح مختلفة.

القبض على مليشيات أرجنكون متلبسة بالجريمة

أصدرت النيابة العامة قرارًا باعتقال كل من الرقيب "تانجو شاويز" بتهمة "إطلاق النار على الشعب" أثناء قيام النائب العام بعملية التفتيش في السيارة و"التسبب في مقتل المواطن علي يلماز"، والمدعو "ويسل آتيز" بتهمة "إلقاء قنبلة على المكتبة / دار أوموت للنشر". غير أنهما تم إخلاء سبيلهما فيما بعد قيد المحاكمة، على خلفية الضغوطات التي مارسها تنظيم أرجنكون عبر رجاله في الجيش والأجهزة الأخرى، دع عنك توسيع نطاق التحقيقات وتعميقها للكشف عن خيوط هذه المؤامرة الخطيرة للغاية التي استهدفت الإيقاع بين الأكراد والأترك، وبالتالي وضع حكومة أردوغان في موقف حرج، ومنع تطبيقها للحلول المدنية لتسوية القضية الكردية المزمته.

والتصريح الذي أدلى به القائد العام لقوات الدرك "ياشار بويوك أنيط" والذي شهد فيه لصالح "علي كايا" المتورط في العملية الاستفزازية قائلاً: "إنني أعرفه.. فهو شاب طيب!"، لعب دورًا كبيرًا في توجيه سير التحقيقات وتهريب بعض المجرمين من السلطات القضائية.

وتضمنت مذكرة الادعاء التي حررها المدعي العام فرهاد ساري كايا الذي وصفه الرأي العام حينها بـ"الشجاع" لإقدامه على اتهام بعض العسكريين دون خوف، اتهامات خطيرة وجهها لقائد قوات الدرك بويوك أنيط، بينها "التدخل في عمل القضاء والتأثير عليه" من خلال قوله المبرئ لعلي كايا المتورط في العملية "إنه شاب طيب"، و"تأسيس تنظيم إجرامي" عندما كان موظفًا في مدينة ديار بكر ذات الأغلبية الكردية، و"التزوير في الوثائق" و"سوء استخدام المنصب".

ومن ثم أعدت النيابة العامة في مدينة فان شرق تركيا ملفًا أرسلته إلى الأمانة العامة لرئاسة الأركان العامة وطالبت فيه بفتح تحقيق حول الجنرال بويوك أنيط وعدد من الضباط المرتبطين بالأحداث.

تركيا كانت تعيش أيامًا تاريخية بكل معنى الكلمة، إذ لم يسبق أن شهدت مطالبات بفتح تحقيق حول أدنى شخصية عسكرية فضلاً عن قائد عسكري رفيع المستوى. إلا أن هذا الطلب اصطدم بمقاومة عنيفة من الجهات العسكرية وبعض الأوساط العلمانية، منها حزب الشعب الجمهوري، إذ اعتبر رئيسه آنذاك "دنيز بايكال" إقحام اسم قائد قوات الدرك في أحداث شمدينلي "محاولة انقلاب على الجيش" من خلال استخدام جهاز القضاء.

قضت الدائرة الثالثة لمحكمة الجنايات في مدينة فان بأن "عصابة" تتكون أعضاؤها من ثلاثة أشخاص فقط، تقف وراء هذه العملية التحريضية، وأنزلت على ضابطي الصف "علي كايا" و"أوزكان إلدنيز" و"ويسل آتیش" عقوبة السجن ٣٩ عامًا و١٠ شهرًا، دون أن تتعرض لصلاتهم الأخرى، الأمر الذي عدّه الرأي العام سعيًا للتستر على هذه الأحداث الفظيعة والمخططين الحقيقيين لها.

واعترض المتهمون على القرار لدى الدائرة الأولى لمحكمة الجنايات العليا التي أحالت بدورها الملف إلى الدائرة التاسعة للمحكمة العليا المكلفة بالنظر في قضايا الإرهاب والتنظيم والأعمال التي تمس وحدة البلاد. وهذه الأخيرة ألغت القرار وطالبت بنقل القضية إلى المحكمة العسكرية، نظرًا لأن المتهمين قاموا بتلك الأعمال "ضمن المهام المسندة إليهم في إطار مكافحة الإرهاب!"، على حد قولها. ولما رفضت محكمة الجنايات في مدينة فان إرسال الملف الخاص بالقضية إلى المحكمة العسكرية مخافة إغلاقه فتحت السلطات تحقيقًا بحق المدعي العام فرهاد ساري كايا.

التصريحات التي أدلى بها أردوغان في ٧ مارس ٢٠٠٦ والتي قال فيها: "أستنكر بشدة الجهود الرامية إلى الإيقاع بين الحكومة والجيش" تدل على أنه كان على دراية بالمؤامرة المحاكمة ضده، لكن الخروج من هذا المأزق لم يكن سهلاً. فقد وافقت الدائرة الثالثة من محكمة الجنايات في ٧ مارس ٢٠٠٦ على لائحة الاتهام التي أعدها ساري كايا وتتهم القائد العام لقوات الدرك الجنرال بويوك أنيط بـ"تشكيل تنظيم إجرامي، وسوء استخدام المنصب والتزوير في الأوراق الرسمية والتدخل في عمل القضاء"، وكذلك طالب الحبس المؤبد بحق كل من علي كايا وأوزجان إلدنيز وويسل آتیش، المتورطين المباشرين في العملية الاستفزازية لـ"قيامهم بالأعمال التي تهدد أمن البلاد ووحدتها، والقتل العمد ومحاولة القتل والاتفاق على ارتكاب جريمة".

أبدى العسكر مقاومة نادرة أمام المحكمة والسلطة السياسية التي كانت تريد الكشف عن كل خيوط هذه المؤامرة، خوفاً من أن تؤدي مثل هذه التحقيقات إلى إحداث تأثير الدومينو في السلك العسكري. لذا نرى أن رئيس الوزراء أردوغان استقبل في ٢٤ مارس ٢٠٠٦ في مقر رئاسة الوزراء قائد قوات الدرك الجنرال بويوك أنيط الذي ورد اسمه في أحداث شمدينلي، واستمر اللقاء حوالي ساعة ونصف. وأكد أردوغان في تصريحات أدلى بها بعد يوم من هذا اللقاء أن الجنرال بريء من التهم الموجهة إليه وليس له أي علاقة بأحداث شمدينلي التحريضية.

طرد مدعي العام نال من المحصنين قانونياً!

في ٢٠ نيسان ٢٠٠٦ أنهى مجلس القضاة والمدعين العامين الأعلى تحقيقاته بحق المدعي العام فرهاد ساري كايا الذي أعد مذكرة الاتهام الخاصة بأحداث شمدينلي، حيث قرر فصله من وظيفته ومنعه من مزاوله مهنته مرة أخرى، بدعوى أنه "انتهك شرف وكرامة المهنة وخرج على لوائح وقواعد التوظيف العام"، على حد تعبيره.

هذا القرار أحدث هزة في الساحة السياسية وأقلق الأوساط الديمقراطية التي كانت تعتبر القضية فرصة ذهبية للتخلص من بقايا الدولة العميقة (غلاديو وأرجنكون) الذين كانوا يسعون للحفاظ على حصانتهم القانونية مهما ارتكبوا من جرائم. واعتبر بعض المحللين أن هذا القرار يدل على صفقة جرت خلف الأبواب، انطلاقاً من أنه جاء في أعقاب لقاء أردوغان مع الجنرال بويوك أنيط مباشرة. إلا أن هذا القرار لم يكن موضع اتفاق بين أعضاء الحزب الحاكم وأركان الحكومة، إذ نرى أن نائب حزب العدالة والتنمية من العاصمة أنقرة "أرسونماز يارباي" نوّه بأن كلاً من وزارة الداخلية ووزير العدل "جميل جيجك" ورئيس الأركان العامة حلمي أوزكوك ومجلس القضاء الأعلى أخطأوا في طرد المدعي العام ساري كايا. وما قاله وقتها رئيس البرلمان التركي "بولند أرينج" من أن "هذا القرار عقوبة ثقيلة تجرح الضمير، وتضعف الشعور بالعدل، وتلقي ظلاً على بعض السلطات والمسؤولين. ولا بد أن أعبر عن حزني لهذا القرار"، يدل على الشرخ الكبير الذي أحدثه القرار في الحكومة وآليات قرار الدولة.

وبعد هذا التهاون الحكومي في الموقف نجد أن المحكمة العسكرية في مدينة فان قضت بإخلاء سبيل كل المتهمين "الموظفين"، رغم ضبطهم متلبسين بالجريمة، وذلك في الجلسة الأولى من المحاكمة التي عقدت في ١٤ ديسمبر ٢٠٠٧.

وبعد اللجوء إلى محكمة المنازعات، صدر القرار الأخير في هذه القضية في ١٠ يناير ٢٠١٢، أي بعد ٧ سنوات من الأحداث، ولم يشمل إلا المتورطين المباشرين في العملية التي حققت أهدافها في الإيقاع بين الحكومة والعسكر والشعبين التركي والكردي. حيث قضت المحكمة بحبس العسكريين، والعضو السابق في حزب العمال الكردستاني المتعاون معهما، ٣٩ عامًا و١٠ أشهر، دون التطرق إلى الأيادي الخفية التي دبرت هذه المؤامرة الرهيبة باستخدام المعدات والأسلحة الرسمية.^(١٢٠)

يؤكد أغلب المحللين أن قضية شمدينلي كانت فرصة ذهبية ثانية لتوجيه الضربة القاضية لبقايا عصابة غلاديو وأرجنكون وتطهير أعماق الدولة من هذا الكيان الخارج على القانون والدستور، بعد أن افتضح أمرها بفضيحة "سوسورلوك" في عام ١٩٩٦ التي تناولتها من قبل. لكن عدم تحلي حكومة أردوغان بالشجاعة بما فيه الكفاية تسبب في ضياع هذه الفرصة، بل أدى إلى تقدّم هذا الكيان غير القانوني على السلطة السياسية بخطوات عديدة.

أرجنكون يحاول السيطرة على أردوغان

شهدت أنشطة تنظيم أرجنكون زخمًا جديدًا بالتزامن مع وصول حزب أردوغان إلى سدة الحكم في تركيا عام ٢٠٠٢. الكيان الأعلى للدولة العميقة الذي يعتبر نفسه "مالك الدولة" أو "الحكومة السرية" ويتدخل في العملية السياسية الديمقراطية بشكل أو بآخر إذا خرجت الحكومات عن الخريطة التي يرسمها لها خلف الأبواب المغلقة، كان يحاول السيطرة على حكومة أردوغان بأساليب مختلفة. وكما دأب منذ أواخر الدولة العثمانية، فإنه بدأ يقود انتفاضات اجتماعية بين الأكراد والأتراك من أجل خلق الفوضى والבלابل وإضعاف حكومة أردوغان وجعلها عاجزة عن إدارة وأمن تركيا حتى تخضع للإطار الذي يرسمه لها.

وما شهدته البلاد خلال أربع سنوات من حكم أردوغان من أحداث اجتماعية استفزازية صادمة، كالتي اندلعت جراء مزاعم إقدام مواطنين أكراد على إحراق العلم التركي، والعمليات التفجيرية الأربعة التي استهدفت معبدين يهوديين ومقر بنك "أتش أس بي سي" (HSBS) والقنصلية البريطانية في إسطنبول، وإلقاء مجموعة تابعة لقوات الدرك قبلة على مكتبة في حكايري ذات الأغلبية الكردية للإيقاع بين الأكراد والأتراك، وما ماثلها من الأحداث التحريضية، يكشف أن التهاون في مكافحة هذا التنظيم بكل أذرعه وأجنحته من الممكن أن يعرّض العملية الديمقراطية للانقطاع مرة أخرى في أي لحظة.

كانت المؤشرات الإيجابية في المجالات الاقتصادية وملف حقوق الإنسان كافية لتحريك تنظيم أرجنكون الذي تقوم فلسفته على مفهوم "الإدارة من خلال الاستقطابات الثنائية" مثل القومية التركية مقابل القومية الكردية، والأيدولوجية الكمالية العلمانية إزاء الأيدولوجية الإسلامية، واليمينية تجاه اليسارية. فقبل أن ينسى الأكراد والأتراك أحداث "شمدينلي" الاستفزازية للغاية، شهدت مدينة إسطنبول هجوماً على مقر صحيفة "جمهورية" الكمالية العلمانية، حيث أُلقت مجموعة "مجهولة" قبلة يدوية على حديقة المبنى، ثم لاذت بالفرار، في ٥ مايو ٢٠٠٦.^(١٢١) ومع أن القنبلة لم تفجر، إلا أن الرسالة وصلت إلى الجهات المستهدفة، حيث وجهت الصحيفة أصابع الاتهام إلى "الإسلاميين"، وأثارت زوبعة في الفنجان، زاعمة عودة الرجعية الدينية إلى البلاد، الأمر الذي كان يشكل تهديداً موجهاً إلى علمانية الدولة، على حد زعمها.

لكن زعم "بدرهان شينال"، أحد الشخصين المتهمين بالهجوم على الصحيفة، في جلسة محاكمته بعد ٤ سنوات (٢٠١١)، أن شرطين تابعين لشعبة مكافحة الجرائم المنظمة هم من زودوه بالقنبلة اليدوية، ومارسوا عليه الضغوط حتى يلقي القنبلة على مقر الصحيفة، وطلبوا منه أن يتولى مسؤولية بعض الأحداث الإرهابية، بحسب ما ورد في صحيفة "حرية".^(١٢٢)

الهجوم على مقر مجلس الدولة

وتوالت الأحداث التي استهدفت إضعاف حكومة أردوغان وإسقاطها. ففي ١٧ مايو ٢٠٠٦ هاجم مسلح يدعى "ألب أرسلان أرسلان" على مقر الدائرة الثانية من مجلس الدولة الذي كان يعد أحد قلاع "العلمانيين". أسفر الهجوم عن مقتل العضو "مصطفى يوجيل أوز بيلجين" وإصابة أربعة أعضاء آخرين بالجروح. لكن السلطات الأمنية استطاعت هذه المرة إلقاء القبض على المهاجم الذي كان محامياً من نقابة محامي إسطنبول قبل أن يستطيع الخروج من داخل المبنى والفرار.

وزعمت نائبة رئيس مجلس الدولة "تانسيل تشولاشان" أن المهاجم المسلح صرخ قائلاً: "أنا جند الله" و"الله أكبر"، غير أن هذا الادعاء كذبه الأعضاء الآخرون الذين تعرضوا للهجوم والذين شاهدوا الواقعة عن كثب. وفضلاً عن ذلك فإن تشولاشان تراجعت عن هذا الزعم في تصريحات أدلى بها عام ٢٠١١ وبررت بأنها سمعت هذا الادعاء من بعض الشرطيين الموجودين في موقع الحادثة.^(١٢٣)

زعم المهاجم أرسلان أن سبب هجومه راجع إلى اتخاذ الدائرة الثانية لمجلس الدولة قراراً بعدم تعيين سيدة تضع على رأسها الحجاب في الخارج - وليس أثناء وظيفتها - كمديرة لإحدى المؤسسات الرسمية، كما تبنى أرسلان الهجوم على صحيفة جمهوريت أيضاً، وادعى أنه هاجمها بسبب نشرها رسماً كاريكاتيرياً يشبه "المحجبات" بـ "الخنازير".^(١٢٤)

وورد في لائحة اتهام النيابة العامة الخاصة بالهجوم على صحيفة جمهوريت أن نشر صورة كاريكاتيرية تشبه المحجبات بالخنازير في الصحيفة كان هدفه التحريض والاستفزاز، وهو الأمر الذي مهد الطريق للهجوم على مجلس الدولة في وقت لاحق.^(١٢٥)

لقد أحدث الهجوم أثر القنبلة في تركيا، نظراً لأنها ربما كانت تشهد لأول مرة تعرّض أحد أعضاء مجلس الدولة لعملية اغتيال في وضوح النهار وعلى مرأى ومسمع من الجميع. لذا قام أعضاء القضاء في صبيحة اليوم التالي من الهجوم بزيارة ضريح أتاتورك؛ رمز الجمهورية التركية الكمالية العلمانية، للتعبير عن احتجاجهم، وألقى كل من رؤساء المحكمة الدستورية والمحكمة العليا ومجلس الدولة ورؤساء النيابة العامة خطابات مستنكرة للحادثة، ومؤكدة لوصف "علمانية الدولة"، ومدينة لحكومة أردوغان. بالإضافة إلى أن آفاً من المواطنين المدنيين "العلمانيين" تجمهروا أمام مجلس الدولة للاحتجاج، وأطلقوا عديداً من الشعارات بينها "القاتل أردوغان!".

وسائل الإعلام المصنفة ضمن "العلمانية"، وإعلام أرجنكون، حاولتا تقديم منقذ الهجوم أرسلان وكأنه "إسلامي مجاهد" يدافع عن حقوق المرأة المسلمة "المحجبة"، وصدرت بعض الصحف بعنوان: "الهجوم على مجلس الدولة بمثابة أحداث ١١ أيلول في أمريكا"، وذلك لكي تحرّض العلمانيين على الإسلاميين، وتحمل فاتورة هذه العملية الاستفزازية حكومة أردوغان، على الرغم من أنها كانت تتبنى حينها نهجاً علمانياً ديمقراطياً، وتتجنب استخدام خطابات وشعارات إسلامية.

وكذلك نعتت صحيفة "يني شفق" الهجوم بـ "أحداث ١١ أيلول لتركيا يقف وراءها أرجنكون".^(١٢٦)

ثم قفزت النقاشات الحادة في الرأي العام إلى أروقة البرلمان، فقال "كمال أناضول"، رئيس المجموعة البرلمانية لحزب الشعب الجمهوري "العلماني" حينها: "تركيا لم تشهد حادثة خطيرة إلى هذه الدرجة طيلة تاريخ الجمهورية".

بينما رفض نائب رئيس الوزراء محمد علي شاهين مسؤوليتهم في العملية قائلاً: "انتظروا قليلاً، سيظهر قريباً من دبر هذه العملية ومن يقفون وراءها. بل استعدوا لبعض المفاجئات بهذا الشأن!"، في إشارة منه إلى الأيدي الخفية التي تريد الإطاحة بحكومتهم. وقال شاهين إن العملية ليست من أجل استنكار قرار مجلس الدولة في مسألة الحجاب كما يروج لذلك، وإنما استهدفت القضاء على حالة الاستقرار في تركيا.

وكذلك نفى أردوغان أن يكون الهجوم عملية تقف وراءها "الرجعية الإسلامية"، كما زعمت الأطراف العلمانية والأوساط المؤيدة لتنظيم أرجنكون، وأكد أنه جزء من مؤامرة تحاك ضد حكومته لإسقاطها، واتهم زعيم حزب الشعب الجمهوري وقتها دنيز بايكال بأخذ دور في هذه المؤامرة.

التصريحات المتناقضة التي أدلى بها إدريس أرسلان، والد المهاجم أرسلان، حول المسألة تدل على صحة اتهامات حكومة أردوغان، حيث قال في البداية إن ابنه ليس "رجلاً متديناً" بل هو "قومي طوراني" لا يلتزم بمتطلبات الإسلام، لكن بعد شهر واحد دافع عن ابنه زاعماً أنه سعى للحفاظ على "قيم الأمة". ثم كشفت تحقيقات المدعين العامين المشرفين على قضية "أرجنكون" أن والدي المهاجم أرسلان تلقيا ٣٢ ألف يورو و ٣٠ ألف دولار من الشخصيات المرتبطة بتنظيم أرجنكون.

فضلاً عن ذلك فإن شركة "أويك" المملوكة لمجموعة من المتقاعدين من المؤسسة العسكرية كانت مسئولة عن تأمين مقر مجلس الدولة، وزعمت أن كاميرات المراقبة للمبنى تعرضت لعطل فني قبل بضعة أيام من العملية الغاشمة، وتم إصلاحها بعد عدة أيام من الهجوم. لكن التحقيق الذي أطلقه معهد التكنولوجيا والبحث القومي أثبت أن تسجيلات كاميرات المراقبة تم حذفها من قبل جهات مجهولة، ما يدل على وجود نقاط سوداء في هذه العملية.

صرح نائب رئيس الوزراء آنذاك عبد الله جول بعد يومين من الحادثة أن النقيب المتقاعد "مظفر تكين" يرأس "العصابة" التي وجهت أرسلان للهجوم على مجلس الدولة، وأن عديداً من المكالمات الهاتفية جرت بين الطرفين قبل تنفيذ العملية.

وما أثار الشبهة أن القوات الأمنية عثرت على مظفر تكين، المنتمي إلى أرجنكون، بعد ثلاثة أيام، وتبين أنه حاول الانتحار عبر السكين، فقامت بنقله إلى المستشفى على الفور، ثم اعتقلته بعد تلقي العلاج في المستشفى.

وكشفت التحقيقات الأمنية أن "إبراهيم شاهين"، مدير الأمن المتقاعد المحكوم عليه في قضية حادثة "سوسورلوك" الشهيرة، والمتهم في قضية أرجنكون، من زوّد المهاجم أرسلان المسدس الذي قتل به عضو مجلس الدولة والذي كان من نوع "جلوك" (*Glock*) المستخدم في الاغتيالات.

أصدرت المحكمة في جلسة المحاكمة الأولى (١١ أغسطس ٢٠٠٦) قرارًا باعتقال سبعة أشخاص، بينهم المهاجم أرسلان و"عثمان يلدريم"، بتهمة "محاولة تغيير النظام الدستوري للبلاد" و"تأسيس تنظيم مسلح". وعلى الرغم من أن عثمان يلدريم اعترف بأنه وأرسلان والجنرال المتقاعد "ولي كوجوك" التقوا في شقة بمدينة إسطنبول واتخذوا هناك قرار التحرك، غير أن السلطات لم تستطع المساس بالجنرال الذي سبق أن رفض الخضوع للاستجواب البرلماني حول حادثة سوسورلوك من قبل لجنة التحقيق البرلمانية. بمعنى أن السلطات لم تستطع تجاوز القشور حتى تتوصل إلى الأعماق والجذور مرة أخرى.

واصلت الدائرة الثالثة عشرة لمحكمة الجنايات في إسطنبول التحقيق في قضية الهجوم على مجلس الدولة ضمن قضيتي "أرجنكون" الأولى و"الهجوم على صحيفة جمهوريت". وحسمت المحكمة قرارها في ٥ أغسطس ٢٠١٣ بشأن قضية أرجنكون وقضت بالحبس المؤبد مرتين و٩٠ عامًا للمهاجم أرسلان، وأكدت في ثانيا القرار أن "عملية الهجوم على مجلس الدولة استهدفت خلق حالة من الفوضى والبلبل، كما يريدتها تنظيم أرجنكون الإرهابي". (١٢٧)

في تصريحات لقناة أي خبر (*Ahaber*) عام ٢٠١٢، وصف الكاتب الصحفي السابق والبرلماني السابق من حزب العدالة والتنمية "شامل طيار" الهجوم بأنه من "أهم الخطوات التي أقدمت عليها مراكز القوى من أجل إعادة تصميم الحياة السياسية في تركيا، وحملة لدعوة القوات المسلحة إلى الإطاحة بالحكومة، وليس الأمر كما زعم البعض أن الهجوم يقف وراءه أشخاص يحملون همًا إسلاميًا واحتجوا على قضية متعلقة بالحجاب في القطاع العام.. هذا ليس إلا محاولة لاخترق عقول الناس وتوجيههم في هذا الاتجاه، بدليل أن التحقيقات اللاحقة كشفت أن منفذي الهجوم ليسوا متدينين، وإنما أشخاص لا يمتون بصلة إلى الدين ويشربون الخمر.. كما ظهر كذب نائبة رئيس مجلس الدولة تانسيل تشولاشان من أن المهاجم أرسلان صرخ "الله أكبر" أو "أنا جند الله"، حيث كذبها زملاؤها هي.. وهذا إن دل على شيء فإنما يدل على أنهم درسوا الموضوع حتى الشعارات التي يجب إطلاقها أثناء

العملية الغاشمة، إلا أن إلقاء القبض على المهاجم أحبط كل اللعبة.. يبدو أن هذا الهجوم من أخطر العمليات التي نفذها تنظيم أرجنكون".^(١٢٨)

تصريحات المسؤولين الحكوميين وشامل طيار السابقة تدل على أنهم كانوا على دراية بالحملة التي تشنها عناصر أرجنكون لوضع الحكومة في موقف حرج وإخضاعها لإرادتها أو إسقاطها.

ومع أن أرجنكون كان يحاول فرض سياساته على الحكومة من خلال مثل هذه العمليات المحرصة للأقطاب المضادة كالعلمانيين والإسلاميين عبر رجاله المنتشرين بين هاتين الفئتين، إلا أن أجهزة الأمن والقضاء كانت تبدي شجاعة فائقة لتضييق الخناق على مثل هذه الكيانات غير القانونية؛ نظرًا لأن الإرادة السياسية وقفت إلى جانبها وشجعتها على الاستمرار في التحقيقات.

أرجنكون يحاول اغتيال أردوغان

ومن هذه الخطوات الجريئة لأجهزة الأمن والقضاء العملية التي شنتها أمن أنقرة في بلدة "أريمان" على خلفية بلاغ عبر البريد الإلكتروني في ٣١ من مايو ٢٠٠٦، أي بعد أسبوعين على هجوم مجلس الدولة. العملية أزاحت الستار عن كيان جديد يعمل ضمن تنظيم أرجنكون وله شبهة الصلة بعملية قتل عضو مجلس الدولة، وفق ما كتبت صحيفة "حرية" في عددها الصادر في ١ يونيو ٢٠٠٦. وتمخضت العملية عن احتجاج ١٢ شخصًا، بينهم نقيب، وضابط وطياران من وحدة القوات الخاصة التابعة للقوات المسلحة، و٥ من المدنيين، إضافة إلى العثور على عديد من القنابل اليدوية ومواد متفجرة ومسدسين من نوع جلوك أيضًا، وهو نوع المسدس نفسه الذي استخدم في الهجوم على مجلس الدولة، مما أثار شبهة حول صلتهم بذلك الهجوم.

والمثير للدهشة أن القوات الأمنية عثرت بحوزة هذه العصابة التي عرفت إعلاميًا بـ"عصابة آتابيلر" أو "مجموعة آتابيلر لحرب العصابات"، على تسعة رسومات تحتوي على خريطة الطريق المؤدي إلى منزل رئيس الوزراء أردوغان، وورقة تحمل أسماء حركية لمن يعمل معهم. وكشفت التحقيقات أن النقيب الموظف في قيادة القوات الخاصة "مراد آرين" هو زعيم العصابة، وأنها تضم أعضاء من كبار الجنرالات المتقاعدين. ونقلت صحيفة "يني شفق"

المالية لأردوغان الحادثة إلى متابعتها تحت عنوان "الخلايا العميقة تحركت ضد الشعب"، وأشارت إلى صلة العصاة بالدولة العميقة / أرجنكون. في حين أن صحيفة "الوطن" وصفت الحملة الأمنية بأنها "أول عملية ضد الدولة العميقة بعد قضية حادثة "سوسورلوك" المرورية الشهيرة وقبيل انطلاق قضية أرجنكون في عام ٢٠٠٧". ثم نقلت الصحيفة عن نائب مدير أمن إسطنبول قوله في ٢٠١١، أي بعد إغلاق القضية بشكل كبير: "حادثة عصاة آتابيلر كانت خطة اغتيال مدروسة جيداً وكان هدفها رئيس الوزراء أردوغان.. فالخطط والرسومات التي عثرنا عليها كانت تشير إلى: أين ومتى وكيف سيتم اغتيال أردوغان".

لكن البيان الذي نشرته رئاسة الأركان العامة بعد أربعة أيام من العملية أثر سلبيًا في العملية القضائية: "إن تسريب المعلومات التفصيلية المتعلقة بالعملية إلى وسائل الإعلام قبل تقديم أي وثائق ومستندات إلى السلطات العسكرية المعنية أمر لافت للانتباه"، مما أثار شبهات حول تدخل العسكر في العملية القضائية الخاصة بعصاة آتابيلر. على الرغم من بيان رئاسة الأركان أصدرت المحكمة قرارًا باعتقال ثلاثة عسكريين من وحدة القوات الخاصة، ورجل أعمال من المدنيين، بتهمة السعي لتدمير وحدة البلاد وحياسة مواد متفجرة.

إلا أن المحكمة أصدرت قرارًا مفاجئًا وصادمًا بعد ست سنوات من هذه الحادثة؛ إذ قضت في ٢٠١٢ ببراءة ساحة ١١ عسكريًا اتهمتهم النيابة العامة حينها بمحاولة الإطاحة بالحكومة، الأمر الذي اعتبره الرأي العام خضوع الحكومة مجددًا أمام ضغوطات البؤر العميقة في تركيا.^(١٢٩)

وهكذا تمت مرة أخرى عرقلة محاولات الكشف عن خيوط هذه العصاة المرتبطة بتنظيم أرجنكون، على الرغم من أن نائب مدير أمن إسطنبول أكد أن اغتيال أردوغان كان هدف هذه العصاة، استنادًا إلى الوثائق والرسومات الخاصة بمسارات منزله والتي تم العثور عليها في إطار العملية الأمنية في ٢٠٠٦.

أرجنكون كان يفعل كل شيء من أجل استرداد قوته السابقة، ويسعى لتوجيه حكومة أردوغان بصورة مباشرة أو غير مباشرة في إطار أهدافه، وذلك من خلال جناحه العسكري حينًا، والسياسي أحيانًا أخرى. خطوات الحكومة في مجالات الاقتصاد والديمقراطية وملف حقوق الإنسان، ومساندة منظمات المجتمع المدني لها، كانت تضيق مساحة أرجنكون في البلاد. وتشير المعطيات، كما سنرى لاحقًا، إلى أن أرجنكون لما لاحظ عجزه عن إضعاف الحكومة

وإسقاطها في ظل وجود حلفائه الليبراليين والديمقراطيين، بما فيهم حركة الخدمة، على الرغم من أن دعمها لم يكن دعمًا مطلقًا وإنما كان مشروطًا بالتزامها بالمعايير الديمقراطية العالمية، كرس جهوده لتجريد الحكومة من حلفائها، حتى تسقط في يده بسهولة. فعمد إلى طرح عبارة "تنظيم إرهابي غير مسلح" للرأي العام مجددًا للتمكن من اتهام المنظمات المدنية "الرافضة للعنف" بالإرهاب، بعد أن طرحه لأول مرة في فترة انقلاب ١٩٩٧ الناعم، وذلك ليتمكن من إصاق جريمة "الإرهاب" بفتح الله كولن، نظرًا لأنه من الصعوبة بمكان أن يقتنع الرأي العام بأنه يتبنى نهجًا مسلحًا، فلم يجد بدا من اختراع كلمة "تنظيم إرهابي غير مسلح". ثم بدأ يفرض ذلك على الحكومة بطرق طبيعية وعبر الرجال الذين مؤضعهم في الدائرة الضيقة لأردوغان.

محاولة جديدة لإعلان الخدمة إرهابية

سلف أن ذكرنا أن أرجنكون كان مارس ضغوطًا هائلة بأساليبه المعروفة على مجلس الأمن القومي في عام ٢٠٠٤، فاستطاع استصدار قرار منه وقع عليه أردوغان وجميع أعضاء حكومته آنذاك يقضي بـ"مكافحة حركة الخدمة وعرقلة أنشطتها في الداخل والخارج".

بعد سنتين من هذا الاجتماع شهدت تركيا محاولات لنقل هذا القرار من الورق إلى أرض الواقع، من خلال مشروع قانون يعيد مضمون "قانون مكافحة الإرهاب". فقد قامت وزارة العدل بالتعاون مع "لجنة التنسيق الخاصة بمكافحة الإرهاب" برئاسة نائب رئيس الوزراء آنذاك عبد الله جول بإعداد مشروع قانوني يقترح إدراج عبارة "تنظيمات إرهابية غير مسلحة" في قانون مكافحة الإرهاب المعدل، ثم أرسلته رئاسة الوزراء في ٦ أبريل ٢٠٠٦ إلى رئاسة البرلمان، تمهيدًا لعرضه على موافقة النواب. وكما سبق أن بيّنا أن عبارة "التنظيمات الإرهابية غير المسلحة" اخترعها أرجنكون في ١٩٩٧ حتى يتمكن من تصنيف حركة الخدمة "الرافضة للعنف والسلاح" وأمثالها من المنظمات غير الحكومية ضمن هذه "التنظيمات الإرهابية غير المسلحة" بهدف تحطيم تحالف الأوساط الديمقراطية والليبرالية مع حكومة أردوغان.

والواقع أن هذا المشروع القانوني يدل على عجز إصاق وصف "الإرهاب" بهذه الحركة، الأمر الذي دفع الجناح السياسي لأرجنكون العمل على الدفع بحكومة أردوغان إلى سنّ قانون يخالف الشريعة الإسلامية والقانون الحديث في آن واحد.

هذا المقترح كان بمثابة قانون خاص لإعلان حركة الخدمة تنظيمًا إرهابيًا "غير مسلح"، ذلك أن الدعوى التي فتحت بحق كولن في أيام انقلاب ١٩٩٧ الناعم بتهمة "تأسيس تنظيم

إرهابي غير مسلح" كانت مؤجلة أو معلقة بموجب قانون الإفراج المشروط. وهذا المقترح جاء بعد طلب محامي كولن بإعادة النظر في دعوى موكلهم وإنزال حكم البراءة بحقه في مطلع مايو ٢٠٠٦، أي قبل شهر من طرح هذا المقترح، وموافقة محكمة الجنايات في أنقرة على الطلب في ٥ مايو ٢٠٠٦، وذلك في إطار التغييرات التي أجريت في قانوني "مكافحة الإرهاب" و"العقوبات". لكن هذا الحكم كان قابلاً للنقض من قبل المحكمة العليا إذا تم إدراج عبارة "تنظيم إرهابي غير مسلح" ضمن تعديلات قانون مكافحة الإرهاب.

عندما طرحت حكومة حزب العدالة والتنمية هذا المقترح القانوني تكهبت الأجواء في تركيا، حيث اعتبره إعلام "التيار الإسلامي" عامة، بما فيه الإعلام الداعم لأردوغان حالياً، إلى جانب إعلام حركة الخدمة، والإعلام الديمقراطي والليبرالي المتمثل في صحيفة طرف، عودة المادة رقم ١٦٣ الشهيرة من قانون العقوبات التي كانت بمثابة "السيف المسلط" على كل المسلمين والتي تنص على: "فرض عقوبة حبس ما بين ٥ سنوات و ١٠ سنوات على من يقوم بالدعاية أو التشجيع عبر استغلال الدين والمشاعر والمقدسات الدينية، بهدف تغيير النظام الاجتماعي والاقتصادي أو السياسي أو القانوني للدولة بالمبادئ والمعتقدات الدينية ولو نسبياً أو بهدف تحقيق أغراض أو مصالح سياسية". لقد استغلت الحكومات اليسارية السابقة هذه المادة الفضفاضة لحظر أبسط فعالية دينية جماعية واعتقال المشاركين فيها على مدى سنوات طويلة، حتى جاء طرغوت أوزال وغير هذه المادة. لذلك نشرت وسائل الإعلام المحسوبة على التيار الإسلامي، وليس إعلام الخدمة فقط، أخباراً على مدى أيام تكشف عن عورات وسوات ومخاطر هذا المقترح القانوني لحكومة أردوغان بالنسبة للمجتمع المدني، خاصة المسلمين. كما أن كل الأوساط الديمقراطية والليبرالية والقانونية وكذلك الاتحاد الأوروبي اعترضت عليه لمخالفته لمبادئ القانون والحقوق العالمية، ودعت إلى حذف عبارة "التنظيمات الإرهابية غير المسلحة".

لذلك لما حان موعد عرض المقترح على الموافقة البرلمانية شهد المسرح السياسي في تركيا بلبلة وفوضى استمرت عدة أسابيع، ما دفع الوزراء المعنيين وقادة الحكومة والبيروقراطيين والقانونيين إلى عقد اجتماع في مقر الخارجية برئاسة عبد الله جول، نائب رئيس الوزراء في ذلك الوقت. وبحسب ما كتبه كل من الكاتب الصحفي "أحمد هاكان" من صحيفة "حرية" و"ميسر يلديز" من موقع "أودا تفي" الإخباري المقرب من أركانكون، فإن عبد الله جول أصرّ على بقاء هذه العبارة الفضفاضة في المقترح القانوني كما هو من دون

تغيير، مؤكداً أن ذلك قرار أعضاء لجنة التنسيق الخاصة بمكافحة الإرهاب. إلا أن ضغوطات الأطراف المذكورة على الحكومة والبرلمانيين من الأحزاب الأخرى استمرت إلى أن اتخذ رئيس الوزراء أردوغان قراراً بعقد اجتماع آخر في غرفته بمقر البرلمان، لينتهي أردوغان بعد تناول الموضوع بكل أبعاده وجوانبه إلى ضرورة حذف عبارة "التنظيمات الإرهابية غير المسلحة"، ويتصل بنائبه عبد الله جول ويأمره بحذف العبارة. أما عبد الله جول فرد عليه قائلاً: "مع أننا حصلنا على رأي الجميع، إلا أنه إذا كان هناك أي خطأ نقوم بتصحيحه".

على الرغم من هذا الاتفاق بين جول وأردوغان إلا أن المقترح القانوني تم إرساله إلى لجنة العدالة في البرلمان من دون أي تغيير في العبارة المذكورة. وقبل ليلة واحدة من نقاش مشروع القانون في هذه اللجنة عقد أردوغان مع أركان حكومته اجتماعاً جديداً لبحث الموضوع مرة أخرى ووضع اللمسات الأخيرة عليه. فوضع أردوغان نقطة النهاية لهذا الجدل الذي استمر أكثر من شهر بقوله: "فهل يمكن أن يكون هناك تنظيم إرهابي غير مسلح؟! يجب تغيير هذه العبارة!".

كان وزير العدل جميل جيجك المزعوم بقربه من الدولة العميقة / أرنجكون أكثر انزعاجاً من هذا التطور، بحسب ما ذكر الكاتبان المذكوران. ولذلك نرى أنه ورئيس لجنة العدالة البرلمانية "كوكسال توبتان" غاب عن اجتماع أعضاء الحكومة الذي عقده صباح تلك الليلة، ولم ينضمّاً إلى الملتئمين إلا بعد الساعة الرابعة عصرًا، احتجاجاً على خطوة أردوغان هذه.

وفي نهاية المطاف تحقق ما طلبه أردوغان ولم توضع عبارة "التنظيمات الإرهابية غير المسلحة" ضمن "قانون مكافحة الإرهاب"، بل أدرجت هذه العبارة ضمن "قانون العصابات" وأعيدت صياغة المقترح على النحو التالي: "يخضع مؤسسو وإداريو وأعضاء تنظيم إرهابي غير مسلح للمحاكمة في إطار المادة رقم ٢٢٠ من قانون العقوبات المنظمة لجريمة العصابة"، وذلك في ٣٠ من حزيران ٢٠٠٦، الأمر الذي حال دون إعلان حركة الخدمة ونظيراتها من الحركات الأخرى "تنظيمًا إرهابيًا غير مسلح".^(١٣٠)

بعد سنتين تقريبًا من هذا التغيير، وافقت الدائرة التاسعة للمحكمة العليا بالاتفاق على قرار براءة كولن في ٥ مارس ٢٠٠٨، ووافقت عليه بعدها الجمعية العامة للمحكمة العليا بموافقة ١٧ عضوًا في مقابل رفض ٦ أعضاء، بعد فتح الدعوى في ٢٢ أغسطس ٢٠٠٠ بتهمة "تشكيل منظمة إرهابية غير مسلحة"، و"التحريض على هدم الدولة العلمانية لتأسيس دولة الشريعة".

أردوغان يمنع إعلان الخدمة إرهابية!

ومن اللافت أن ميسر يلديز، الكاتبة الصحفية في موقع "أودا تي في" الإخباري، الموقع الذي خضع المشرفون عليه للمحاكمة في إطار قضية "أرجنكون" فيما بعد، اعترفت بأن تصنيف حركة الخدمة ضمن "التنظيمات الإرهابية غير المسلحة"، بعد التعديلات التي حاولت حكومة أردوغان، بتوجيه من أرجنكون، جاهدة لإجرائها على قانون مكافحة الإرهاب المذكور، كان تطبيقاً للقرار المتخذ في اجتماع مجلس الأمن القومي عام ٢٠٠٤، واتهمت أردوغان بالحيلولة دون تنفيذ هذا القرار! (١٣١)

على الرغم من نجاح منظمات المجتمع المدني والأوساط القانونية والديمقراطية في منع إدراج عبارة "التنظيمات الإرهابية غير المسلح" في قانون مكافحة الإرهاب المعدل، إلا أن خطر الرجوع من هذه الخطوة ظل موجوداً في الأيام والشهور القادمة، نظراً لاستمرار ضغوطات شردمة قليلة من الزمرة الحاكمة في الجيش والسلك البيروقراطي والحكومة. ولذلك نرى أن "عثمان شيمشك"، رئيس تحرير الموقع الإلكتروني الخاص بفتح الله كولن، أعلن أن الأخير حذر أردوغان من خلال رسالة بعثها إليه في ٢ مايو ٢٠٠٦، أي بعد سنتين من قرار مجلس الأمن القومي في ٢٠٠٤ حول ضرورة مكافحة حركة الخدمة، وبالتزامن مع بدء محاولات تنفيذ هذا القرار في أرض الواقع، إلا أن الرأي العام لم يسمع بهذه الرسالة إلا بعد الخلاف الذي ظهر بين الطرفين بسبب قضية الفساد في ٢٠١٣. ومع أن اطلاع كولن على هذا القرار كان قبل عام ٢٠٠٦، لكن يبدو أنه انتظر حتى يتأكد مما إذا كانت حكومة أردوغان ستنفذ قرارات مجلس الأمن القومي أم لا، نظراً لأن قرارات المجلس ليست إجبارية للحكومة بل هي عبارة عن "توصية" فقط من الناحية القانونية. لكن يبدو أنه لاحظ تحركات خلف الستار من أجل التمهيد لتطبيق هذا القرار تحت غطاء القانون، مما دفعه إلى بعث رسالة تحذيرية إلى أردوغان، عملاً بمبدأ "الأمر بالمعروف"، على حد تعبيره الوارد في رسالته.

كولن لأردوغان: قاوموا بعزتكم أو موتوا أبطالاً!

أوضح شيمشك أن كولن اتخذ قراراً ببعث رسالة إلى أردوغان بعد محاسبة ذاتية، حيث شرع في كتابة الرسالة قائلاً: "إنك تعلم يا رب أن مقصدي من هذه الرسالة ليس إلا القيام بواجب التنبيه والتحذير كشخص مسلم، وليست لي أي غاية سوى تحصيل رضاك. إنني أخشى أن أواجه في الآخرة سؤال: "لماذا لم تحذره وتأمره بالمعروف"، بحسب ما نقله شيمشك.

أول ما يلفت انتباهنا في الرسالة هو لغة الاحترام والإجلال التي تسود على كل جنباتها، إذ يخاطب دائماً أردوغان بعبارات التوقير والإجلال من قبيل "سيادة رئيس الوزراء" و"شخصكم الموقر" وغيرهما. ويبدأ كولن رسالته بالتنبيه إلى ظهور علامات التراجع عن مسار الديمقراطية ويستمر قائلاً: "لا بد أن أن أؤكد أن توقيع الحكومة على خطة عمل معينة - للأسف الشديد - فتح جرحاً غائراً في قلوب المسلمين كافة"، في إشارة منه إلى توقيع أردوغان مع جميع أعضاء حكومته على "خطة عمل لمكافحة حركة الخدمة" خلال اجتماع الأمن القومي في ٢٠٠٤، بمن فيهم وزير العدل جميل جيچك سالف الذكر.

ثم يواصل كولن قائلاً: "فوق ذلك، فإن وقوفكم مكبل اليدين إزاء مشكلة الحجاب في القطاع العام والجامعات التي انقلبت جرحاً غائراً لتركيا أيضاً، وعدم تمكّنكم من كسر الأغلال والسلاسل الموضوعية على أبواب مدارس الأئمة والخطباء (الدينية)، يصيب الفئات التي وضعت ثقتها فيكم واعتمدت عليكم بخيبة أمل كبيرة بشأن قدرتكم على حلّ هذه المشاكل. كادت الآمال في هذا الصدد تخبو فعلاً، ومن المحتمل أن الأمة التركية ستعتبر ذلك - بتوجيه من دعاية خصومكم - فشلاً كبيراً، وستحملكم فاتورة الإحباط في تطوير حلول ناجعة لتسوية هذه القضايا".

ونرى أن كولن يخاطب أردوغان بأسلوب حكيم ليؤثر فيه، حيث يستعير ما قاله "نجيب فاضل"، الشاعر التركي الملقب بـ"سلطان الشعراء" -الشاعر الذي يكنّ له أردوغان حباً شديداً - لرئيس الوزراء الأسبق عدنان مندريس: "قاومْ بعزتكَ أو مُتْ بطلاً في هذا السبيل!". إذ يتابع كولن بقوله: "قاوموا بعزتكم أو موتوا أبطالاً في هذا السبيل! ولكن عليكم أن تحافظوا على سمعتكم مهما كلف. ويمكنني أن أقول إن سعيكم للحفاظ على هويتكم الذاتية ومسيرتكم في الطريق كما بدأتكم إنما ينطوي على أهمية كبيرة لشخصكم الموقر والشعب التركي على حد سواء، وإن كانت هناك عراقيل تحول دون تحقيق هذا الهدف السامي ولو كانت الوصول إلى منصب الرئاسة أو زعامة العالم كله". (١٣٢)

هذه الرسالة تكشف مخاوف كولن من وقوع أردوغان تحت سيطرة الزمرة الحاكمة المتمثلة في أركانكون وانحرافه عن المكتسبات الديمقراطية التي حققها في ظل مساعيه الرامية إلى رفع المحظورات المفروضة على الفئات المتدينة خاصة، ضمن أهداف تحقيق المعايير الأوروبية في السياسة المدنية وتفعيل المجتمع المدني.

اغتيال صحفي أرمني الأصل

إن قلنا إن ما شهدته تركيا بين عامي ٢٠٠٦ و٢٠٠٧ من أحداث ترك أثراً عميقاً في حياة أردوغان الشخصية والسياسية على حد سواء فلن نكون مبالغين فيه. ذلك لأن أحداث هذه الفترة تحوي في طياتها المفتاح الذي يحلّ لغز الأحداث الاستثنائية التي عاشتها تركيا بعد عام ٢٠١٣، بما فيها ما سمي بالانقلاب الفاشل في عام ٢٠١٦، ولعلنا سنرى انعكاساتها الداخلية والخارجية في السنوات المقبلة أيضاً.

يعتبر انتهاء مدة مهمة رئيس الأركان العامة "حلمي أوزكوك" المعروف بمواقفه الديمقراطية - إن استثنينا موقفاً أو موقفين -، وإسناد هذه المهمة إلى خلفه قائد القوات البرية الجنرال "ياشار بويوك أنيط" من أهم أحداث عام ٢٠٠٦. إذ تم تعيينه رئيساً للأركان في ٣٠ أغسطس ٢٠٠٦ قبل انعقاد مجلس الشورى العسكري، بصورة مخالفة للأعراف العسكرية المعتادة، فيما تسلم منصب قائد القوات البرية الجنرال "إيلكار باشبوغ" خلفاً له بعد أن كان يشغل منصب قائد الجيش الأول.

وكان الجنرال بويوك أنيط أثار جدلاً كبيراً في تركيا بسبب تدخله في محاكمة العسكريين من وحدة القوات الخاصة المتورطين في حادثة "شمدينلي" الاستفزازية للغاية الرامية إلى الإيقاع بين الأكراد والأتراك في ٩ نوفمبر ٢٠٠٥، حيث كان برّاهم قائلاً: "إنني أعرفهم، فهم شباب طيبون نزيهون!". وهذه التبرئة تسببت في الإفراج عن الجنود، وصدور قرار من المحكمة بتبرئة ساحتهم في نهاية المطاف، على الرغم من إلقاء القبض عليهم وهم متلبسون بالجريمة، فضلاً عن منع المدعي العام فرهاد ساري كايا من مزاوله مهنته بعد أن أدرج اسم الجنرال في مذكرة الاتهام.

استمرت عمليات تنظيم أركان الرامية إلى إحداث الفوضى والبلبلة في هذه الفترة أيضاً، حيث اهتزت تركيا في ١٩ يناير ٢٠٠٧ بعملية اغتيال "هرانت دينك"، الكاتب الصحفي أرمني الأصل، رئيس تحرير صحيفة "أغوس" الصادرة باللغتين الأرمنية والتركية، وذلك أمام مقر الصحيفة بمدينة إسطنبول على يد "شاب قومي تركي" يدعى "أوغون ساماست" لم يتجاوز عمره ١٧ عاماً.

تمكنت السلطات الأمنية من إلقاء القبض على ساماست في مدينة "سامسون" الواقعة على البحر الأسود إذ كان يركب حافلةً تتجه إلى طرابزون، وذلك بعد حوالي ٣٢ ساعة من العملية.

اعتبر رئيس الوزراء آنذاك أردوغان عملية اغتيال دينك ضمن "المساعي الخائنة الرامية إلى إثارة الفتنة والعنف والإضرار بالحياة الديمقراطية في تركيا"، متعهداً بأن حكومته ستبذل كل ما بوسعها للكشف عن ملابسات الجريمة في أقرب وقت وإزاحة الستار عن الحقيقة كاملة.

بينما اتهم رئيس حزب الشعب الجمهوري المعارض دنيز بايكال الحكومة بالتغاضي عن التهديدات التي وجهها "القوميون الأتراك" إلى دينك، وعدم اتخاذ الإجراءات الكفيلة بمنع مقتله، على الرغم من وصول بلاغ إلى الأجهزة الأمنية يفيد بوجود مخطط لاغتيال دينك.

في حين رأت الأحزاب الكردية في اغتيال دينك فرصة جيدة لإعادة طرح قضية أو ملف "جنايات مجهولة الفاعل" التي ارتكبتها تنظيمات مسلحة ذات صلة بتنظيم أرجنكون في المناطق الشرقية والجنوبية الشرقية ذات الأغلبية الكردية بحجة مكافحة حزب العمال الكردستاني، لذا طالبت بتوسيع التحقيقات لتشمل كل الاغتيالات السابقة في البلاد. أما رئيس حزب الحركة القومية "دولت بهجلي" فزعم أن هدف العملية تقديم ذريعة للقوى الكبرى لمنع تركيا من التدخل العسكري في الشمال العراقي وتنفيذها عمليات خارجية ضد الانفصاليين الأكراد الراغبين في تأسيس دولة كردية في المنطقة. وهذا التصريح الأخير اعتبره الرأي العام سعيًا منه للتستر على الدور الذي لعبه بعض القوميون الأتراك المرتبطين بتنظيم غلاديو وأرجنكون في التحريض ضد الكاتب دينك.

لقد حضر مراسم تشييع جنازة دينك أكثر من ٥٠ ألف شخص، (يرفع بعض المصادر هذا الرقم إلى ١٠٠ ألف)، بينهم عدد كبير من الأتراك، الأمر الذي حمل "إيزابيل كورتان"، التي تعد واحدة من الشخصيات البارزة للشطات الأرمني للقول: "مشاركة الأتراك في جنازة هرانت دينك بهذه الكثرة الكاثرة، واحتضانهم له إلى هذه الدرجة، أحدثت في أنفسنا تأثير هزة صادمة".

أكد القاتل ساماست أثناء استجوابه أنه ليس نادماً على اغتياله لدينك، بل تطاول في الأمر وأعلن أنه مستعد لتنفيذ عمليات مماثلة أخرى في سبيل "الدفاع عن الوطن". ونفى وجود أي صلة له بأشخاص آخرين، زاعماً أنه نفذ العملية من تلقاء نفسه بدون توجيه من أحد بعد أن شاهد في الصحف والمواقع الإلكترونية أخباراً تتهم دينك بإهانة "الهوية التركية" التي تعتبرها المادة ٣٠١ من قانون العقوبات التركي جريمة.

على الرغم من نفي ساماست صلته بأي تنظيم أو جهة، إلا أن عديدًا من المواقع الإلكترونية نشرت لاحقًا صورًا له برفقة رجال شرطة وهم يتسمون أمام العلم التركي. فضلًا عن ذلك فإنه انتشرت على المواقع أيضًا صور التقطت في مركز الشرطة تجمع القاتل ساماست وعدداً من عناصر الأمن "الفرحين"، وتضمّ لافتةً تحمل قول أتاتورك "مصلحة الوطن أعلى من أن تترك للأقدار لتحديد مسارها"، على حد قوله. كل هذه الفضائح دفعت السلطات إلى فتح تحقيقات بحق الموظفين المعنيين وإبعادهم عن مناصبهم.

في حين لفت محامي هرانت دينك إلى أن "القاتل ساماست ليس إلا الإصبع الذي ضغط على الزناد"، مشيرًا إلى وجود أيادٍ مظلمة ذات أغراض مشؤومة وراء عملية الاغتيال. ويرى رئيس تحرير صحيفة "بوجون" السابق الكاتب الصحفي المخضرم "آدم يافوز أرسلان" الذي ألف كتابًا مستقلًا حول هذه الحادثة، أن اغتيال المثقف الأرمني هرانت دينك كان من أحد العمليات الصادمة التي ارتكبتها أرجنكون / الدولة العميقة، الذي سبق أن قلنا إن نهجه قائم على توجيه دفة الحكومة والسياسة من خلال الفوضى والبلبل، وتشكيل إدراك الرأي العام عبر عمليات غسيل الأدمغة واختراق العقول بصورة محترفة. فالمخططون للعملية أرادوا جني عديد من الثمرات، أهمها تحطيم الجسور بين الشعبين الأرمني والتركي، وإحراج حكومة أردوغان في الساحة الدولية، والدفع بتركيا إلى الانغلاق على ذاتها مرة أخرى، ومنعها من الانضمام إلى الاتحاد الأوروبي.

وكان دينك تعرّض في الشهور السابقة لاغتياله لمضايقات كثيرة وتهديدات بالقتل من القوميين المتطرفين عبر البريد العادي والإلكتروني ورسائل قصيرة على هاتفه الخليوي وسط نقاشات دارت حينها حول المادة ٣٠١ المتعلقة بحماية الهوية التركية. ولا شك أن مبادرة السلطات القضائية إلى إدانة دينك بإهانة "الهوية التركية" ومعاقبته بالحبس ستة أشهر في ٢٠٠٦، مع وقف التنفيذ، ساعدت أرجنكون في أن يجعل دينك هدفًا مفتوحًا للشباب القوميين المتحمسين. حتى إن الجنرال ولي كوجوك الذي حكم عليه فيما بعد في إطار قضية أرجنكون حضر المحكمة أثناء إحدى جلسات محاكمة دينك بتهمة الإساءة إلى الهوية التركية ووجه له تهديدات علنية.

وأفاد القاتل ساماست أثناء استجوابه أنه خطط لعملية الاغتيال بتعليمات من المدعو "ياسين خيال" المنتمي إلى التيار القومي أيضًا. وكان خيال قد تورط عام ٢٠٠٤ في حادثة

إلقاء قبلة على مطعم بمدينة طرابزون أسفر عن جرح ستة أشخاص. وكشفت التقارير أنه تواصل مع ساماست في ١٩ يناير ٢٠٠٧، وزرع في دماغه فكرة اغتيال دينك، وزوده بالسلاح والرصاص، وقدم له دعمًا ماليًا. واعترف خيال بعد الاستجواب معه بأنه خطط للعملية بالتعاون مع "أرهان تونجيل" المعروف باسمه الحركي "محمد كورت"، والذي تبين أنه عمل "مخبرًا" لمديرية أمن إسطنبول فترة من الزمان.

بدأت قضية اغتيال دينك بمحاكمة ١٨ متهمًا في الوهلة الأولى، بينهم ١٢ شخصًا منهم خلف القضبان، وارتفع هذا الرقم إلى ٢٠ شخصًا بعد إعداد مذكرات اتهام إضافية بين أعوام ٢٠٠٨ و٢٠٠٩.

بعد مرور حوالي ٥ سنوات على بدء المحاكمة، أبدى "حكمت أوسطا"؛ المدعي العام المشرف على قضية اغتيال دينك رأيه في سبتمبر ٢٠١١ استنادًا إلى الأدلة المتوفرة لديه قائلاً: "لقد توصلنا إلى أن عملية اغتيال دينك ليست من عمل بضعة شباب قوميين متحمسين، بل يقف وراءها إحدى خلايا تنظيم أرجنكون الإرهابي في مدينة طرابزون بقيادة كل من أرهان تونجيل وباسين خيال الذين لفتا الانتباه بعملهما في سرية تامة ومرعاتهما لقواعد الخصوصية والتسلسل الهرمي التنظيمي".

وعاقبت المحكمة في يوليو ٢٠١١ القاتل ساماست (١٧ عامًا) بالحبس لمدة ٢٢ عامًا و١٠ أشهر فقط لعدم وصوله إلى السن القانوني للأهلية، بتهمة "القتل العمد" و"حيازة سلاح غير مرخص"، بينما لم تر المحكمة عملية الاغتيال "جريمة منظمة"، وقامت بتبرئة ساحة جميع المتهمين في إطار القضية من تهمة "عضوية تنظيم إرهابي"! وكذلك أنزلت المحكمة عقوبة الحبس المؤبد على ياسين خيال بتهمة "التحريض على القتل العمد"، في حين قضت بحبس أرهان تونجيل ١٠ سنوات و٦ أشهر والإفراج عنه في الوقت ذاته آخذًا بنظر الاعتبار السنوات التي قضاها في السجن.

وعلى الرغم من أن أردوغان وعد بالتوسع في التحقيقات وكشف الستار عن المجرمين الحقيقيين في أقصر وقت ممكن، إلا أن قرار تبرئة المتهمين من تهمة عضوية تنظيم إرهابي أصاب الرأي العام وعائلة دينك بالصدمة، وأثار المخاوف من إغلاق القضية وطمس الأدلة والخيوط التي تؤدي إلى تنظيم أرجنكون. لذا نجد أن محامية عائلة دينك "فتحية تشاتين" قالت للصحفيين عقب هذا القرار: "لقد مر على عملية الاغتيال ٥ سنوات، لو كان دينك حيًا

لقال: إنهم يستهزؤون بنا؟ يبدو أنهم أعدوا لنا المفاجئة الكبرى في نهاية القضية؛ إذ يزعمون أن هذه العملية ليست جريمة منظمة ولا يقف وراءها تنظيم بل ارتكبتها بضعة من الشباب المتحمسين. فعلاً لم نكن نتوقع أن يوصلوا الأمر إلى هذا الحد".

وكانت راكيل دينك؛ زوجة دينك قالت في خطاب ألقته في مراسم الجنازة: "القاتل يبلغ من العمر ١٧ عامًا.. مهما كان عمره أو هويته فإننا نعلم أنه كان طفلاً في وقت من الأوقات، لذا ينبغي علينا أن نحاسب هذا الظلام الذي يخرج من الأطفال قتلة".

طعننت أسرة دينك في القرار لدى المحكمة العليا، ووافقت عليه الدائرة التاسعة للمحكمة في مايو ٢٠١٣، وألغت حكم البراءة عن المتهمين من تهمة عضوية تنظيم إرهابي، وطالبت بإعادة محاكمتهم مجدداً بتهمة عضوية تنظيم "إجرامي" بدلا من تنظيم "إرهابي"، بالإضافة إلى توسيع دائرة التحقيقات. وتبين بعد التحقيقات الجديدة أن المخبر أرهان تونجيل أبلغ مديرية أمن طربزون باستعداد وتخطيط ياسين خيال لاغتيال دينك، وأن أمن طربزون زود بهذه المعلومة كلا من مديرية الأمن العام ومديرية أمن إسطنبول. وعلى خلفية هذه التطورات وشكوى عائلة دينك أطلقت وزارة الداخلية تحقيقاً مباشراً حول المسؤولين المقصرين في واجباتهم ليشمل التحقيقات ٨٦ شخصاً، ٣٠ منهم خلف القضبان، بمن فيهم قائد قوات الدرك في طربزون العقيد "علي أوز" والشرطيين الذين التقطوا صوراً مع القاتل ساماست أمام العلم التركي عندما ألقى القبض عليه في مدينة سامسون، إلا أن السلطات فشلت لفترة طويلة في استصدار تصريح بالتحقيق مع بعض كبار المسؤولين. وتضمنت قائمة الأسماء المطلوبة معاقبتها في لائحة الاتهام أسماء كبار مسؤولي الأمن في تلك الفترة بينهم: مدير أمن إسطنبول "جلال الدين جراح"، ومدير شعبة الاستخبارات "أنجين دينج" ومدير أمن طربزون "رشاد آلتاي" ونائب مدير شعبة الاستخبارات "حسن دورموش أوغلو" وغيرهم. لكن المحكمة طالبت بإخلاء سبيل مجموعة من الموظفين الأمنيين المقصرين في واجباتهم عام ٢٠١٧ لينخفض بعده عدد المتهمين في إطار القضية إلى ١٦ شخصاً فقط.^(١٣٣)

دينك: همزة وصل بين الأرمن والأتراك

يعتبر هرانت دينك من أهم المثقفين الأرمن الذين دافعوا عن ضرورة نقاش الخلافات التاريخية بين الأرمن والأتراك بعيداً عن الأغراض السياسية، والالتزام حول قواسم إنسانية مشتركة عليا، والتعايش السلمي جنباً إلى جنب. وهو انطلاقاً من هذه الرؤية بدأ يصدر صحيفة

"آغوس" باللغتين الأرمنية والتركية اعتباراً من ٥ أبريل عام ١٩٩٦، وأراد لها أن تكون "همزة وصل" بين الشعبين الذين عاشا في أمن وسلام طيلة قرون طويلة في ظل الدولة العثمانية بحيث وصف الأرمن بـ"الملة الصادقة"، أي الأمة الصادقة للدولة العثمانية. وقد كتب دينك لصحيفة "زمان" القريبة من حركة الخدمة أيضاً. ومن اللافت أن صدور صحيفة "آغوس" تزامن مع دعوة كولن للحوار بين أصحاب الثقافات والأديان المختلفة، ولقائه مع بطريك القسطنطينية المسكوني للأرثوذكس "برثلماوس الأول". وكان دينك يهدف إلى تحطيم الأحكام المسبقة بين الشعبين بحق بعضهما البعض، ويشكو من انطواء المجتمع الأرمني على ذاته وانغلاقه على الأتراك.

ومع أن دينك كان يدعو تركيا إلى الاعتراف بالأعمال الإجرامية المرتكبة في فترة الانتقال من العهد العثماني إلى العهد الجمهوري، إلا أنه كان يعارض استغلال هذه القضية في تحقيق مصالح سياسية. ففي مقاله الذي نشره بـ"آغوس" في سبتمبر ٢٠٠٦ رفض دينك مشروع القانون الفرنسي الذي كان يقضي بفرض عقوبات على منكري المجازر في حق الأرمن، انطلاقاً من أن ذلك يتناقض مع مبدأ حرية التعبير عن الآراء من جانب، ومن جانب آخر يختزل قضية قومية كبيرة في ورقة ضغط سياسية تلوح بها الدول الغربية في وجه تركيا عند الحاجة لتبرير موقفها الرفض لانضمامها إلى الاتحاد الأوروبي.

نظرة سريعة على تصريحات دينك حول هذه القضية تكفي لفهم السبب الذي جعله هدفاً للقوى الظلامية، حيث يقول في مقطع فيديو نشرته القنوات التركية والمواقع الإلكترونية قبل وفاته: "نحن الأرمن والأتراك شعبان مريضان في علاقاتهما الثنائية. فالأرمن يعيشون حالة صدمة نفسية كبيرة، في حين أن الأتراك يعيشون حالة جنون الارتباب / البارانويا. وكلا الأمرين حالة مرضية لا بد من معالجتها. لكن من الذي سيعالج مرض هذين الشعبين؟ فهل قرار مجلس الشيوخ الفرنسي أم الأمريكي سيعالج مرضنا؟ ما هي الوصفة الطبية الناجعة لمرضنا؟ ومن هو الطبيب الذي سيعالجنا يا ترى؟ بحسب رأيي، الأرمن هم أطباء الأتراك؛ والأتراك هم أطباء الأرمن! فليس هناك أي طبيب آخر أو وصفة طبية أخرى لمرضنا! فالحوار بين الأتراك والأرمن هو العلاج الوحيد لهذا المرض. وأخاطب الشتات الأرمني وأقول لهم: لا تتوقفوا عند الإبادة التركية للأرمن في ١٩١٥، لا تربطوا أنفسكم بهذا التاريخ، ولا تطوقوا أنفسكم باعتراف العالم بهذه الإبادة أو رفضها. نعم إن هذه الظاهرة تراجيدية تاريخية عاشها أجدادنا. هناك مقولة جميلة في الأناضول - ونحن أبناء الأناضول - وهي: تحمّل الألم بشرف!

من دون إثارة صخب وضجيج. وأنا أقول للعالم: إن اعترافك بالإبادة التي تعرض لها الأرمن أو رفضك لها ليس له أي قيمة في نظري. ألم يقتل الأرمن الأتراك أيضاً؟ بلى قد قتلوهم في عام ١٩١٨. إنني أكره وألعن مفهوم الانتقام! لذا أطلب من الأتراك أن يتعاطفوا مع الأرمن قائلين: "لماذا يا ترى يصبر الأرمن على تعرضهم لإبادة جماعية؟" كما أطلب من الأرمن أن يتعاطفوا مع الأتراك ويلتمسوا عذرا لرفضهم الإبادة؛ لأنهم يقولون: "أجدادي لا يمكن أن يكونوا قد ارتكبوا مثل هذه الجريمة البشعة، لأننا لا يمكننا أن نرتكب مثل هذه الجريمة".^(١٣٤)

مثقفو تركيا من أمثال دينك كانوا يشكلون أكبر عائق أمام تحقق أهداف تنظيم أرجنكون الذي يستمد حياته من المشاكل. سمة أرجنكون هذه تجعله يتخذ كل إنسان أو حركة تدعو إلى السلم والحوار والانفتاح عدواً لنفسه يجب شيطنته والقضاء عليه بأي وسيلة كانت. وكان دينك يأتي في مقدمة الشخصيات المثقفة التي تنادي بتحكيم العقل والمنطق ولغة السلم والحوار بين الأتراك والأرمن، ما جعله هدفاً لهذا التنظيم. لذا نرى أن وسائل الإعلام المرتبطة بأرجنكون بدأت تثير الموجة القومية التركية / الطورانية - تماماً كما يفعل في هذه الأيام - وتحرض القوميين الأتراك ضده ليحمله لقمة سائغة للشباب القوميين المثارة مشاعرهم الوطنية.

الحقيقة أن أرجنكون شرع في إثارة هذه الموجة القومية منذ عام ٢٠٠٤-٢٠٠٥ ضد الأقليات الموجودة في تركيا، بالإضافة إلى إحداثه موجة "إسلامية" معادية للأقليات اليهودية والنصرانية، حتى إن وسائل الإعلام التابعة لأرجنكون والموجهة من قبله كانت تنشر أخباراً "مفبركة" تزعم زيادة عدد الكنائس في البلاد وانتشار النصرانية بين المسلمين. كل ذلك من أجل تحريض القوميين والإسلاميين على الأقليات الأجنبية وارتكابهم جرائم تلطخ سمعة حكومة أردوغان وتشوه صورة الإسلام وتركيا على الصعيد الدولي. ونتيجة هذه العملية النفسية التي طبقتها على الأتراك القوميين والإسلاميين المتطرفين المتحمسين شهدت تركيا مقتل عديد من الشخصيات الأجنبية المنتمية إلى أديان أخرى، بينها رجال الدين اليهود والمسيحيون جراء عشرات الهجمات المسلحة. فمثلاً كانت مجموعة في مدينة مالاطيا شرق تركيا التي تحتضن مواطنين أرمناً أيضاً هاجمت إحدى دور النشر المختصة في بيع كتب تتعلق بالنصرانية في ١٨ نيسان ٢٠٠٧ وقتلت ثلاثة من العاملين لديها عن طريق قطع رقابهم بحجة الدفاع عن الإسلام ومنع انتشار المسيحية في البلاد!

يتمثل الهدف الرئيس لأرجنكون في الحيلولة دون انتقال تركيا إلى حقبة ديمقراطية حقيقية ومنعها من الانضمام إلى الاتحاد الأوروبي. وهذا لأن أرجنكون لم يكن ليحتفظ بامتيازاته غير القانونية في ظل تركيا الديمقراطية المحترمة لدولة القانون والتي يتمتع فيها كل مواطن من أي عرق أو قومية أو فكر أو دين كان بحقوق وواجبات متساوية. لن يكون وجود لأرجنكون في تركيا التي خفضت مشاكلها إلى مستويات دنيا، ونجحت في الجمع بين الإسلاميين والعلمانيين، والأترك والأكراد، والقوميين المتطرفين والأقليات الأخرى، على المبادئ الديمقراطية العالمية المعروفة. بمعنى أن مشاكل تركيا بمثابة مصالح أرجنكون والعكس صحيح أيضًا.

ومن هذا المنطلق كانت قضية دينك فرصة ذهبية لمحكمة عناصر الدولة العميقة وممارساتها غير القانونية منذ أواخر العهد العثماني. وعلى الرغم من أن أردوغان تعهد على نفسه التوسع في التحقيقات وكشف القناع عن بصمات البؤر العميقة التي تقف وراء مثل هذه العمليات المحرجة لتركيا في الداخل والخارج، إلا أن هذه القضية كسابقاتها من القضايا المتعلقة بأرجنكون تم تمويلها وتضليلها وتوجيهها إلى نقاط لا صلة لها بجوهر الموضوع. يشير الكاتب الصحفي آدم ياوز أرسلان، وهو الذي ألف أشمل كتاب في اغتيال دينك وكشف عن الملابسات السابقة واللاحقة للعملية، إلى نقطة مهمة، حيث قال في حوار تلفزيوني: "إن أيادي خفية سعت إلى حصر المجرمين في القاتل وصلاته المحدودة، ووجهت الرأي العام للتركيز على قصور بعض المسؤولين الأمنيين في اتخاذ تدابير كفيلة بحماية دينك رغم البلاغ الذي وصلهم، وذلك للتكتم على المجرمين الحقيقيين وإحفاء بصمات تنظيم أرجنكون".^(١٣٥)

في نهاية المطاف استطاع عناصر جناح أرجنكون القومي التركي الهروب من قبضة العدل رغم ارتكابهم أحد أكبر عمليات الاغتيال صدمة طيلة العهد الجمهوري في وضح النهار. فمع أن المجرمين الذين قتلوا هرانت دينك كانوا معروفين بأسمائهم وهوياتهم، وأن السلطات تعهدت على نفسها بالاستمرار في التحقيقات مهما توسعت، إلا أن أيدي أرجنكون الطويلة عرقلت مرة أخرى تكاليف جهود جهاز القضاء الرامية إلى الكشف عن أبعاد هذا التنظيم بالنجاح.

من حسن الحظ أن عمليات الاغتيال التي كان يرتكبها أرجنكون الذي أحاط تركيا كالأخطبوط بأذرعه المختلفة لم تعد تبقى مجهولة الفاعل، خاصة بعد حادثة "سوسورلوك" المرورية التي ظهرت فيها للعيان لأول مرة العلاقات القذرة بين ثلاثية "الدولة" و"السياسة"

و"المافيا". لكن التحقيقات كانت تقتصر في أغلب الأحيان على الوسطاء المنفذين فقط ولا تشمل على المخططين والمحرضين الحقيقيين، في ظل غياب إرادة سياسية صارمة ووسائل إعلام جريئة تقوم بعملية الرقابة على أداء السلطات الثلاث وتضطلع بدورها في نقل البلاد إلى حقبة ديمقراطية حقيقية.

مخططات انقلابية ضد أردوغان

لا بد أن يفتح التاريخ صفحة خاصة لمجلة "نقطة" الإخبارية الأسبوعية المعروفة بتوجهاتها الليبرالية لشجاعاتها غير المسبوقة في تاريخ الصحافة التركية. إذ نشرت المجلة في ٢٩ مارس ٢٠٠٧ مذكرات قائد القوات البحرية الجنرال "أوزدين أورنيك" تكشف الغطاء عن تجهيز مجموعة من الضباط والجنرالات العسكريين أربع خطط انقلابية ضد حكومة أردوغان بين عامي ٢٠٠٣ و ٢٠٠٤.^(١٣٦) إلا أن المخططين لهذه الانقلابات الأربعة التي حملت أسماء "ساري كيز" (الفتاة الشقراء)، و"أي إيشيغي" (ضوء القمر) و"ياكوموز" (بريق البحر) و"ألديفين" (القفاز) لم يستطيعوا نقلها إلى ساحة الفعل بسبب معارضة رئيس هيئة الأركان العامة آنذاك الجنرال حلمي أوزكوك، كما ذكرنا في الصفحات السابقة.

وكانت تلك المخططات الانقلابية تعبر عن انزعاج الجنرالات من سياسات حكومة أردوغان، وتتحدث عن ضرورة إعادة تشكيل تركيا بكل كياناتها ومؤسساتها مجدداً، بدءاً من القوات المسلحة والبرلمان والبيروقراطية والحكومة، وانتهاءً بإعادة كتابة الدستور ووضع وثيقة سياسة "أمن قومي" جديد، وذلك عبر تشكيل خلايا تنظيمية تتكون من أشخاص ذوي صلات مع فصائل مختلفة في المجتمع، دون أن تعلم تلك الخلايا بوجود الخلايا الأخرى، وتعمل بدون معرفة الهدف الرئيسي الذي سوف تحققه. وكانت نوهت بأهمية الاستعانة بوسائل الإعلام في توجيه الرأي العام وبلزوم استخدام أساليب الحرب النفسية وتكتيكات حرب العصابات. لكن اللافت أن الانقلاب لم يكن موضع اتفاق بين جميع الجنرالات، حيث يدل ما ورد في مذكرات الجنرال أورنيك على وجود حالة من عدم الاتفاق داخل القوات المسلحة حول مسألة الانقلاب، ويقترح الجنرالات وسائل للتغلب على تلك الحالة.

نفى الجنرال أورنيك المذكرات المنسوبة إليه زاعماً أنه لم يسجل ملاحظاته أبداً في فترة شغله منصب قائد القوات البحرية، لكن تبين أنه نصح الطلبة العسكريين بتسجيل مذكراتهم وملاحظاتهم في حوار أجرته معه جريدة "البوصلة" التي كان يصدرها شباب القوات البحرية.

وكان رئيس الأركان حينها الجنرال أوزكوك أكد في أثناء إدلائه بأقواله بصفته "شاهدًا" في قضية أرجنكون التي انطلقت بعد بضعة أشهر من نشر هذه المذكرات، أنه كان على علم بمخططي "آي إيشيغي" و"ياكوموز" الانقلابيين، وأنه استدعى قائد قوات الدرك آنذاك "شنار أرويجور"، الذي اعتقل فيما بعد في إطار قضية أرجنكون، واستفسره عما إذا كان هناك مخطط من هذا القبيل. ولما نفى وجود هذا النوع من المخطط حذره قائلاً: "على الرغم من ذلك، فإن دعوتكم رؤساء الجامعات والصحفيين كثيرًا إلى مقر قيادة قوات الدرك سيترك انطباعًا خاطئًا لدى الرأي العام!".^(١٣٧)

ويؤكد الكاتب الصحفي الليبرالي المعروف "علي بايرام أوغلو" أن خطط الانقلاب كانت "سرًا يعلمه الجميع"، إذ قال لصحيفة "طرف" بأن الصحف الكبرى كانت على دراية بخطط الانقلاب المذكورة، حيث كان الجنرالات يعقدون اجتماعات مع مجموعة من الصحفيين ورؤساء التحرير ويطلبونهم بتقديم الدعم، إلا أن تلك الصحف لم تنشر هذه الأخبار في البداية. وعندما أدرك الجنرالات أن الدعم الموسع الذي يبحثون عنه لن يحصلوا عليه ارتبكوا ووقعوا في حالة من الفوضى. وقد بادر شنار أرويجور، على وجه الخصوص، إلى وضع خطة لتنفيذ الانقلاب بمفرده.

وفي أعقاب نشر المذكرات الخاصة بالمخططات الانقلابية، قامت السلطات الأمنية بمداهمة مقر مجلة نقطة في ١٣ أبريل ٢٠٠٧ بموجب قرار صادر من المحكمة العسكرية، بدلًا من فتح تحقيق للتأكد من صحة المعلومات التي وردت في هذه المذكرات. وقررت السلطات بعد عملية التفتيش الاستيلاء على حواسيب المجلة وأطلقت عديدًا من التحقيقات بحقها. وفي ظل الضغوط التي مارسها الجانب العسكري، بالإضافة إلى وسائل الإعلام الداعمة لبقاء نظام الوصاية في البلاد، اتخذ مالك مجلة نقطة قرارًا بإغلاقها.

من جانب آخر، بادر الجنرال أورنيك إلى رفع دعوى قضائية ضد الكاتب الصحفي المخضرم "ألبيير جورموش" الذي نشر تلك المذكرات، وذلك بتهمة "الافتراء" و"الإهانة". ومع أن المحكمة رفضت دعوى الجنرال وقضت بتبرئة ساحة الصحفي جورموش، إلا أنها لم توافق على طلب الأخير بتوسيع نطاق هذه القضية من أجل البحث والتحقيق في المزاعم التي ترد في المذكرات حول المخططات الانقلابية أيضًا.

وقد نشر الصحفي جورموش فيما بعد ما يخص الرأي العام مما يرد في المذكرات المنسوبة إلى الجنرال أورنيك في كتاب مستقل، وكتب في مقدمته: "أعتقد أن نشر هذه المذكرات لعب دوراً مهماً في سبيل الانتقال إلى حقبة ديمقراطية صحيّة، وتنبية المجتمع إلى ضرورة الوقوف في وجه المبادرات والمحاولات الهادفة إلى تقويض أسس ديمقراطيتنا الناشئة والكيانات العميقة التي تحاول توجيه السياسة المدنية من وراء الجدر".^(١٣٩)

في ٢٩ مارس ٢٠٠٧، أي بعد ٤ أيام من نشر المذكرات في مجلة نقطة، قال رئيس وزراء تلك الفترة أردوغان: "أعتقد أن مدعي العموم سيتحركون للقيام بوظيفتهم تجاه ما يرد من ادعاءات في هذه المذكرات"، غير أنه لم يخرج أحد ليتولى التحقيق فيها، نظرًا لأن تركيا كانت تشهد لأول مرة الكشف عن مخطط انقلابي قبل تنفيذه، لكن لم يكن لدى المدعين العامين تلك الشجاعة الكافية للتحقيق مع جنرالات يعتبرون أنفسهم حراس "النظام" و"مصالح الدولة"، بينما ينظرون إلى السياسيين على أنهم نفعيون لا يفكرون إلا في مصالحهم الشخصية والحزبية. وكان الجنرال "خورشيد طولون" الذي كان أحد الشخصيات العسكرية الوارد اسمها في المذكرات الانقلابية رد على الرئيس أردوغان في ٥ إبريل ٢٠٠٧، أي بعد ٥ أيام من تصريحاته المذكورة، بشأن دعوته مدعي العموم إلى "فعل اللازم" إزاء ادعاءات المخططات الانقلابية قائلاً: "نواب الجمهورية التركية يعلمون جيداً ما هي المهام التي ينبغي عليهم القيام بها والمهام التي يجب عليهم أن يتجنبوها".^(١٤٠)

لذا ظلت ادعاءات التخطيط للانقلاب دون أي تحقيق طيلة عامين كاملين، ثم خرج المدعي العام الشهير "زكريا أوز" ليطلق أول تحقيق في الجنرالات الذين وردت أسماؤهم في مذكرات الجنرال أورنيك في ٥ ديسمبر ٢٠٠٩ بعد بدء تحقيقات أرنكون الشهيرة في عام ٢٠٠٧. إذ أمر باستدعاء كل من قائد القوات البرية الجنرال "آيتاتش يالمان" وقائد القوات الجوية الجنرال "إبراهيم فيرتينا" وقائد القوات البحرية أوزدين أورنيك، صاحب المذكرات الانقلابية، واستجوبهم حوالي ٨ ساعات، ثم قرر إخلاء سبيلهم قيد المحاكمة نظرًا لعدم احتمالية تعميم أدلة الإدانة وفرار المتهمين.

إلا أن السلطات القضائية اعتقلت كلاً من قائد قوات الدرك آنذاك الجنرال شنار أرويجور والجنرال خورشيد طولون الذين ورد اسمهما في هذه المذكرات في يوليو ٢٠٠٨، لكن في إطار قضية أرنكون التي انطلقت في عام ٢٠٠٧. وطالبت النيابة العامة لكل منهما في

مذكرة اتهامها التي أعلنتها في ٢٥ مارس ٢٠٠٩ بالحبس المؤبد ثلاث مرات مع الأشغال الشاقة.^(١٤١) فقد أفادت مذكرة الاتهام أن خطة "ساري كيز" (الفتاة الشقراء) الانقلابية أعدها كل من الجنرالات أرويجور ويالمان وأورنيك وفيرتينا، إلا أنها لم تجد صلة تربطهم بتنظيم أرجنكون ما عدا أرويجور، لذا قررت فصل ملف الجنرالات الثلاثة من أرويجور المتهم في إطار قضية أرجنكون.

بحسب لائحة الاتهام، فإن الجنرال أرويجور بعد قرار التخلي عن تنفيذ خطة ساري كيز الانقلابية بدأ يعمل دون علم الجنرالات الآخرين على إعداد خطة آي إيشيغي (ضوء القمر) للانقلاب على حكومة أردوغان ضمن قيادة قوات الدرك، وواصل العمل على هذه الخطة حتى بعد تقاعده على نحو يخدم أهداف واستراتيجيات تنظيم أرجنكون الإرهابي. وقد وصف المدعي العام زكريا أوز "مجموعة العمل الجمهورية" التي أسست بشكل غير قانوني ضمن قيادة قوات الدرك بقيادة الجنرال أرويجور بين عامي ٢٠٠٣ و ٢٠٠٤ بـ "المجموعة التي قامت بتنظيم أنشطة وفعاليات استفزازية مختلفة في مسعى لتشكيل رأي عام حول وجود خطر رجعي ديني في البلاد تمهيداً للإطاحة بحكومة أردوغان".

وبعد فترة سحبت قضية مذكرات الجنرال أورنيك من زكريا أوز وأحيلت إلى المدعي العام الجديد "محمد أرجول" في إسطنبول، إلا أنه بعد أن فحص الملفات المسندة إليه أعلن في ٢٦ أكتوبر عدم اختصاصه في الموضوع، وعدم وجود صلة بين مذكرات الانقلاب وقضية أرجنكون، وقرر إحالة الملف إلى النيابة العامة في العاصمة أنقرة، بسبب أن الأحداث التي تضمنتها مذكرات الجنرال أورنيك وقعت فيها وليس في إسطنبول. أما نيابة أنقرة فتهربت من المسؤولية وزعمت عدم اختصاصها في الموضوع أيضاً، وادعت وجود صلة بين هذه القضية وقضية أرجنكون، ثم أرسلت الملف إلى إسطنبول مجدداً في أبريل ٢٠١١.^(١٤٢)

ومع أن جميع المدعين العامين كانوا متفقين حول صحة مذكرات الخطط الانقلابية وكانت الادعاءات الواردة فيها خطيرة للغاية، إلا أن الجميع كانوا يتجنبون "القيام بما يلزم". فقد تغير المدعي العام المشرف على هذا الملف ٦ مرات بعد أن بدأ في عام ٢٠٠٧، ثم انتقل أخيراً إلى مكتب التحقيق في الإرهاب والجرائم المنظمة بمدينة إسطنبول، لكنه أيضاً أعلن عدم اختصاصه في القضية في يوليو ٢٠١٤، وبقي الملف دون صاحب!

تركيا لم تستطع أن تحكّم على الجنرالات الانقلابيين لكن محكمة حقوق الإنسان الأوروبية عاقبت تركيا، بسبب مدهامتها لمقر مجلة "نقطة"، بدعوى كشفها عن "وثائق سرية" تعود لرئاسة الأركان العامة، بعد نشرها مذكرات الجنرال الخاصة بالانقلاب، وأغرمتها بدفع ٨ آلاف و ٢٥٠ يورو لمجموعة من الصحفيين، بينهم آلبير جورموش، وذلك بتهمة انتهاكها "حق الرأي العام في الحصول على المعلومات وحرية الإعلام والتعبير".^(١٤٣)

لقاءات "الجمهورية" ضد أردوغان

تنظيم أرجنكون -ومن يندرج تحته من التنظيمات المارقة الأخرى- استاء جداً من برنامج حكومة حزب العدالة والتنمية الرامي إلى ضمّ تركيا للاتحاد الأوروبي والتعديلات التي أجراها بموجب ذلك في مجال السياسة المدنية الديمقراطية وحقوق الإنسان الأساسية، وبالتالي كرس كل جهوده لإسقاط الحكومة أو إخضاعها لإرادته بكل الوسائل الممكنة، بما فيها إحداث فوضى عامة دموية في البلاد، وأزمات مختلفة لإحراج أردوغان في الداخل والخارج.

فبعد أحداث "شمديلي" الاستفزازية واغتيال كل من الكاتب أرمني الأصل هرانت دينك وأحد أعضاء مجلس الدولة في وضح النهار، شهدت تركيا عملية دموية صاخبة أخرى، حيث أقدمت مجموعة في مدينة مالاطيا شرق تركيا التي تحتضن مواطنين أرمنياً أيضاً على مهاجمة إحدى دور النشر المختصة في بيع كتب تتعلق بالنصرانية في ١٨ نيسان ٢٠٠٧، وقتلت ثلاثة من العاملين لديها عن طريق قطع رقابهم بحجة الدفاع عن الإسلام ومنع انتشار المسيحية في البلاد!

هدف هذه الخطوة البشعة كان تشويه صورة حكومة أردوغان في الغرب خاصة، وتصويرها أنها تحرض الجماعات الجهادية من التيار الإسلامي على الأقليات غير المسلمة في البلاد، وبالتالي قطع الدعم الذي كانت تحصل عليه من المجتمع الدولي، في مسعى لإعادة تركيا إلى العهود السابقة التي كانت الهيمنة فيها لتنظيم أرجنكون الذي يعتبر نفسه فوق كل أجهزة الدولة.

ومع أن أردوغان أكد في كل مناسبة أنه غير طريقة ممارسة السياسة وتخلّى عن النهج القائم على خطابات الإسلام السياسي الذي كان يتبناه حزب الرفاه، ووصف حزبه الجديد بأنه "حزب جماهيري محافظ ديمقراطي"، إلا أن شكوك المؤسسة العسكرية بقيت قائمة. ويعزو

معظم المحللين سبب القلق العسكري من أردوغان وحكومته إلى أن حزب العدالة والتنمية مشتق من الناحية النظرية من حركة (ملي جوروش) التي أسسها شيخه أربكان، وكانت غالبية الشخصيات الفاعلة من مؤسسي حزب العدالة والتنمية الجديد ذات خلفيات إسلامية.

كانت الرئاسة التركية من أهمّ قلاع التيار العلماني المتشدّد الذي يرفض أدنى ظهور للشعائر الإسلامية حتى في القطاع العام، ناهيك عن مؤسسة الرئاسة الجمهورية. لذلك عندما رشّح حزب العدالة والتنمية عبد الله جول للانتخابات الرئاسية في عام ٢٠٠٧ اندلعت أزمة كبيرة في البلاد استغلها تنظيم أرجنكون أيما استغلال، حيث حاول توظيف معارضة حزب الشعب الجمهوري والأوساط العلمانية المتشددة الأخرى على ترشيح عبد الله جول لمنصب الرئاسة وفق أهدافه. كان العلمانيون يقولون باستحالة السماح لشخص منحدر من التيار الإسلامي باحتلال منصب الرئاسة وقصر تشانكايا الرئاسي في أنقرة، ولزوجته التي تضع على رأسها الحجاب بأن تكون سيدة تركيا الأولى.

ومع أن حزب العدالة والتنمية تخلى عن النهج الإسلامي لحزب الرفاه الذي انشق منه، وأعلن تبنيه رؤية ناعمة أو معتدلة يمكن تسميتها بالعلمانية الليبرالية أو الاختيارية بدلاً من العلمانية الإجبارية أو القسرية، التي تعني إجمالاً ووقوف الدولة على مسافة واحدة من جميع الديانات والمعتقدات الفكرية والمذهبية، ورفض استخدام القيم الدينية المقدسة أو القيم العرقية مواداً سياسية، وفق تعريف أردوغان، إلا أن أرجنكون دأب منذ سنوات على تشكيل جبهتين معارضتين من "العلمانيين المتشددين" والإسلاميين الراديكاليين" والإيقاع بينهما وتسليط بعضهما على البعض لتستمر سيطرته على الأوضاع في البلاد. لذلك فإن العلمانية أو الإسلامية الأيديولوجية وممثليهما أصبحت دائماً من أدوات أرجنكون لإعادة تصميم الحياة السياسية والمدنية في تركيا. ومع أن أردوغان أعلن تخليه عن شيخه أربكان، غير أن أرجنكون والأوساط العلمانية المتشددة اتهمته دوماً بأن له أجندة خفية وحاول استفزازه أو من يرتبط به من أجل الدفع به إلى العودة لهذا الخطاب الإسلامي.

وقد انضمّ رئيس هيئة الأركان العامة في ذلك الوقت يشار بويوك آيپ إلى الجبهة المناهضة لرئاسة عبد الله جول، من خلال تصريح أدلى به في ١٢ أبريل ٢٠٠٧ وقال فيه: "نتمنى أن تكون القيم الأساسية للجمهورية في قلب الرئيس الذي سيتم انتخابه، لا على لسانه فحسب"،^(٤٤) ما يمكن اعتباره تهديداً مبطناً لحكومة أردوغان في ترشيحها عبد الله جول للرئاسة.

ثم التحق بهذه الجبهة رئيس جمهورية تلك الفترة من حزب الشعب الجمهوري أحمد نجدت سيزار، إذ قال في كلمة له خلال مؤتمر عقده في أكاديمية الحرب في ١٣ أبريل ٢٠٠٧: "لم يكن النظام السياسي في تركيا منذ تأسيس الجمهورية معرضاً للخطر في أي فترة مضت كما هو الحال اليوم. حيث إن القيم الأساسية للجمهورية العلمانية تُناقش للمرة الأولى، والقوى الداخلية والخارجية تعمل في نفس المصلحة في هذه المسألة؛ إذ تريد القوى الأجنبية أن تصبح تركيا نموذجاً للدول الإسلامية، والإسلام المعتدل، ولذلك تسعى لنقل النظام السياسي التركي من "الجمهورية العلمانية" إلى "الجمهورية الديمقراطية". والإسلام المعتدل يعني أن النظام الاجتماعي والاقتصادي والسياسي والقانوني للدولة سوف يتأثر إلى حد ما بقواعد الدين. لكن إذا كان ينظر إلى نموذج الإسلام المعتدل على أنه نموذج جذاب للدول الإسلامية الأخرى فإنه بالنسبة لتركيا "رجعية" وعودة للوراء بشكل واضح، وأن تركيا تكون نموذجاً لدول المنطقة بالعلمانية فقط، وبصفتها دولة قانون ديمقراطية. وفي هذا الاتجاه يمكننا أن نتشارك خبراتنا مع الدول الأخرى".^(١٤٥)

وبعد ذلك اتخذت المساعي الرامية إلى منع جلوس عبد الله جول على كرسي الرئاسة منحىً جماهيرياً في الشوارع، حيث بدأ حزب الشعب الجمهوري، بتوجيه من امتدادات أرجنكون داخل الحزب، تنظيم مظاهرات تحت اسم "مظاهرات الجمهورية" اعتباراً من ١٤ أبريل ٢٠٠٧، لتكون تلك المظاهرات أرضية ممهدة أو ذريعة للانقلاب العسكري.

وكانت أستاذة العلوم السياسية في جامعة أنقرة بيرغول آيمان غولر قالت في إحدى هذه التجمعات الحاشدة: "الجيش الكمالي سوف يقول كلمته، والجامعة ستقول كلمتها، والقضاء سوف يقول كلمته"، ومن ثم دعت القوات العسكرية بالنزول إلى الشارع. وقد كان بين الحاضرين في هذا التجمع عسكريون بزيّ مدني، وهم من كبار قادة الجيش المتقاعدين والمؤثرين، بينهم شنار أز أو يغور وخورشيد طولون، بالإضافة إلى موظفين في سلك القضاء، مثل عضو المحكمة الدستورية فتاح أوتو، وعدد من كبار البيروقراطيين، مثل رئيس المجلس الأعلى للتعليم كمال غوروز، وعدد من رؤساء الجامعات، مثل رؤساء وعمداء جامعات أنقرة، وغازي، والشرق الأوسط، مما يدل على أن أرجنكون كان نجح في استنفار جميع "القوى العلمانية" من أجل إسقاط حكومة أردوغان.

أرجنكون يستفز العسكر ضد أردوغان

وبعد بضعة أيام من تصريح غولر بأن "الجيش الكمالي سوف يقول كلمته"، وعلى وجه التحديد في ٢٧ نيسان ٢٠٠٧، أصدرت رئاسة الأركان العامة مذكرة تحذيرية لحكومة أردوغان على شكل بيان في موقعها على الإنترنت، لترتفع حدة التوتر في البلاد إلى أوجها، وتعود المناقشات العقيمة بين جبهتي العلمانيين والإسلاميين حول الحجاب والعلمانية والرجعية إلى الواجهة مرة أخرى، بعد تهيئة الجو الاجتماعي والسياسي لتمهيد الطريق أمام الجيش ليقوم بالتدخل في الشؤون السياسية.

وكانت زينو باران من معهد "هدسون" الأمريكي، وهي تحمل الجنسيتين التركية والأمريكية معاً، وتعتبر من المحللين الأميركيين من الجناح اليميني السياسي، نشرت مقالاً عام ٢٠٠٦ في مجلة نيوزويك الأمريكية الأسبوعية تحت عنوان: "احتمال حدوث انقلاب في تركيا عام ٢٠٠٧ خمسون بالمئة". في مقالها أعادت باران للأذهان انقلاب ٢٨ فبراير ١٩٩٧ الناعم، الذي أطاح بحكومة أربكان (شيخ أردوغان) الائتلافية مع حزب الوطن الأم بقيادة تانسو تشيلير، وحاول تصميم الحياة السياسية والمدينة مجدداً، ثم قالت: "مرة أخرى نحن أمام ظروف مشابهة لعملية ٢٨ فبراير ١٩٩٧، فمرة أخرى هناك إسلاميون في السلطة، ومرة أخرى يهمس الجنرالات في غضب حول الضرر الذي تسببه حكومة أردوغان للدولة العلمانية. من وجهة نظري أن فرصة حدوث انقلاب عسكري في تركيا عام ٢٠٠٧ هي ٥٠ في المئة".^(١٤٦)

ومما جاء في المذكرة العسكرية التي اعترف رئيس الأركان بويوك آنيط بأنه من حرّر نصوصها، والتي سميت بالمذكرة الإلكترونية نظراً لنشرها عبر الموقع الإلكتروني التابع لرئاسة الأركان: "بالتوازي مع اقتراب موعد الانتخابات الرئاسية باتت العلمانية موضوع جدل كبير في البلاد مجدداً، وتراقب القوات المسلحة هذه الحالة بقلق. ويجب العلم بأن القوات المسلحة طرف في هذه المناقشات، وتدافع عن العلمانية وتعارض بشدة المناقشات الجارية والتعليقات السلبية، وبالتالي لا يساورن الشك أحداً أنها ستظهر موقفها في هذا الأمر وستقوم بمهمتها عند الضرورة".

وكذلك ورد في المذكرة: "أولئك الذين يعارضون آراء القائد العظيم مصطفى كمال أتاتورك هم أعداء الجمهورية التركية وسيظلون كذلك. إن القوات المسلحة مصممة على القيام بمسؤوليتها التي يسندها لها القانون فيما يتعلق بحماية خصائص الجمهورية التركية غير القابلة للتغير".^(١٤٧)

هذه المذكرة تدل على عودة عادة التدخل العسكري في السياسة بدعوى حماية العلمانية والنظام في عهد بويوك أنيط بعد فترة وجيزة من الموقف الديمقراطي الذي أبداه سلفه حلمي أوزكوك.

أما رئيس الحكومة أردوغان فقد أبدى رد فعل شجاع ورفض التحذير العسكري، في سابقة هي الأولى من نوعها في تاريخ الانقلابات التركية، على النقيض من رؤساء الحكومات السابقة، مثل سليمان ديميرال، الذي كان استسلم للعسكر بسهولة بالغة.

كما أن المتحدث باسم حزب العدالة والتنمية، جميل جيچك عقد بعد يوم واحد فقط مؤتمرًا صحفيًا أكد خلاله على الديمقراطية وضرورة التزام المؤسسة العسكرية بمبادئها من جانب، وأن الحكومة ملتزمة بالدولة العلمانية والديمقراطية والاجتماعية والقانونية من جانب آخر. ومما جاء في كلمته: "هذا البيان موقف ضد الحكومة الـ ٥٩، لكن ينبغي أن نعلم أن شيئًا من هذا القبيل لا يمكن أن يحدث في بلد يحكمه نظام ديمقراطي. قبل كل شيء نشدد على أن الجيش أو رئاسة الأركان مؤسسة تابعة للحكومة بموجب الدستور والقوانين، وأن رئيس الأركان مسؤول أمام رئيس الوزراء عن واجباته وسلطاته، ولا يمكن مشاهدة هذا الموقف المناهض للحكومة في دولة ديمقراطية".^(١٤٨)

كانت المواقف التي أعلنها العالم الديمقراطي تجاه المذكرة العسكرية لها دور واضح في نجاح حكومة أردوغان في التصدي لهذه المحاولة الانقلابية. إذ حذر الاتحاد الأوروبي الجيش التركي من التدخل في السياسة من خلال تصريح أدلى به مفوض شؤون توسيع الاتحاد الأوروبي في ذلك الوقت أولي رين: "نحن أمام مشهد هو بمثابة اختبار حقيقي سيكشف عما إذا كانت القوات المسلحة التركية تحترم العلمانية والقيم الديمقراطية وقواعد اللعبة الديمقراطية".^(١٤٩)

كما أن الولايات المتحدة اتخذت موقفًا مماثلاً للاتحاد الأوروبي، حيث قالت وزيرة الخارجية الأمريكية كوندوليزا رايس: "الولايات المتحدة تدعم بشكل كامل الديمقراطية التركية وإجراءاتها الدستورية، ويجب تأييد النظام الانتخابي في تركيا".^(١٥٠)

وعلى الرغم من رد فعل الحكومة الشديد على المذكرة العسكرية، إلا أن حزب العدالة والتنمية فشل في انتخاب عبد الله جول رئيسًا للبلاد في الجولة الأولى، بسبب مقاطعة نواب المعارضة عملية التصويت بالكامل تقريبًا، الأمر الذي دفع الحكومة إلى اتخاذ قرار بإجراء انتخابات عامة. وقد أسفرت الانتخابات عن حصول حزب العدالة والتنمية على ٣٤١ مقعدًا

وحزب الحركة القومية (MHP) على ٧١ مقعداً. ونظراً لأن حزب الحركة القومية أصرّ على المشاركة في العملية التصويتية بالبرلمان، إلى جانب حزب أردوغان، فإنه تم انتخاب عبد الله جول رئيساً في نهاية المطاف رغم الجبهة المعارضة.

ومع أن حكومة أردوغان نجحت في انتخاب عبد الله جول رئيساً للبلاد إلا أن ضغوط المؤسسة العسكرية استمرت بشكل أو بآخر. فبعد أسبوع واحد فقط من المذكرة العسكرية، وعلى وجه التحديد في ٤ مايو ٢٠٠٧ عقد أردوغان اجتماعاً تاريخياً مع رئيس الأركان بويوك أنيط، الاسم الذي أعلن بنفسه أنه من حرر نصوص المذكرة العسكرية ونشرها عبر الموقع الإلكتروني لرئاسة الأركان. ومن اللافت أن كلاً من الطرفين، أي أردوغان وبويوك أنيط، أكداً "أن مضمون الاجتماع سيبقى سراً حتى الموت، إن لم يكشف عنه الطرف الآخر!".^(١٥١) هذه الجملة الشرطية من الطرفين كانت تشير إلى "لي ذراع" أو "مساومة" وقعت بين رئيس المؤسسة العسكرية ورئيس السلطة السياسية خلف الستار.

أول من تكلم عن هذا الاجتماع التاريخي هو النائب من حزب الشعب الجمهوري "فكري ساغلار"، حيث زعم أن أردوغان وضع أمام بويوك أنيط ملفات تتضمن معلومات مكتوبة ومصورة عن أفراد عائلته.^(١٥٢) في حين زعم كل من "إدريس بال"، النائب السابق من حزب أردوغان، ووزير الداخلية الأسبق "إدريس نعيم شاهين"، رفيق درب أردوغان منذ أيام رئاسته لبلدية إسطنبول، أن بويوك أنيط هو الآخر أظهر لأردوغان عديداً من الملفات الخاصة به وبأفراد من عائلته وبعض وزرائه، ثم هدّده وطالبه بتنفيذ "المشروع" الذي يقترحه تحت إشراف "فريق خاص" مكون من الخبراء.^(١٥٣)

فيما زعم المدون التركي المشهور على تويتر "فؤاد عوني" أن أردوغان كان واثقاً من نفسه عندما ذهب إلى قصر "دولما باهجه" للاجتماع مع رئيس الأركان، إذ كان بحوزته ملفات كفيلة بالقضاء على بويوك أنيط، لكنه أكد أن بويوك أنيط كان قد توصل إلى معلومات ووثائق صادمة في الغرفة السرية لرئاسة الأركان العامة حول الشجرة العائلية لأردوغان، وعلاقاته بالتنظيمات الراديكالية في أيام شبابه، وشبكة الرشوة والفساد التي أسسها عندما كان رئيساً لبلدية إسطنبول.^(١٥٤)

وقد أكد الكاتب المخضرم مراد يتكين أنه لا يمكن حلّ شفرات وأسرار الانقلاب الفاشل في عام ٢٠١٦ بدون الاطلاع على ما جرى في اجتماع أردوغان وبويوك أنيط المذكور. لذا

سنعود إلى هذا الموضوع في الصفحات القادمة لما ينطوي على أهمية كبيرة في تاريخ تركيا والحياة السياسية لأردوغان.^(١٥٥)

قضية "تنظيم أركان الإرهابي"

لقد ورثت تركيا الفتية أعراف وتقاليد "الدولة العميقة" بعدما فشلت في محاسبة "التطهير العرقي" الذي مارسه جمعوية الاتحاد والترقي في أواخر العهد العثماني على شتى القوميات التي كانت تعيش تحت مظلتها، علمًا أن الدولة العميقة كانت شكّلت نفسها داخل هذه الجمعوية في البداية. لقد كان الناتو أسس جيوشا سرية من المدنيين في جميع الدول الأعضاء من أجل التصدي للخطر السوفيتي المحتمل في خمسينات القرن المنصرم، لكن التي تأسست في كل من تركيا وإيطاليا تولت مهمة قمع المعارضة بشقيه السياسي والمدني وتأسيس نظام استبدادي أكثر من التصدي للأعداء الخارجيين.

أول عملية استفزازية ارتكبتها ذلك الكيان، الذي حمل أسماء مختلفة مثل مجموعة التعبئة التكتيكية وشعبة الحرب الخاصة ووحدة العمليات الخاصة ومنظمة كونتر غريلا، هي تلك التي سميت بأحداث بوغروم في ٦ سبتمبر ١٩٥٥ واستهدفت غير المسلمين في تركيا وأسفرت عن تدمير منازلهم ومحلاتهم جميعًا، واعترف الجنرال صبري يرمي بشوغلوا بأنها كانت "عملًا رائعًا" من تدبير ذلك الكيان، كما سبق أن بينا بشكل تفصيلي في الصفحات السابقة من هذا الكتاب.

وكذلك نرى بصمات هذا الكيان في الطريق الدموي الطويل الذي أدى في نهاية المطاف إلى انقلاب ١٢ سبتمبر ١٩٨٠ العسكري. لقد لقي ٣٤ مواطنًا مصرعهم وأصيب ١٣٦ مواطنًا في احتفالات عيد العمال في ١ مايو ١٩٧٧ بديران أطلقت من أسقف الأبنية المجاورة، إلا أنه لم يتم القبض على مرتكبي هذه الجريمة حتى اليوم.

وتعرض رئيس وزراء تلك الفترة بولند أجاويد لمحاولة اغتيال مسلحة بمطار إزمير في ٢٩ مايو ١٩٧٧، إلا أنه نجا منها صدفة. لكن ضابط الشرطة الذي حاول اغتياله أطلق سراحه بعد ٣-٤ أشهر، ولا يزال كيف حصل على بنديقية "التغاس" الأمريكية الصنع مجهولاً، مع أنه لم تكن تستخدمها أي وحدة أمنية في تركيا حينئذٍ.

وقُتل المدعي العام في أنقرة دوغان أوز إثر هجوم مسلح في ٢٤ مارس ١٩٧٨ بينما كان يجري تحقيقات فيما سمي بـ"منظمة كونتر غيريلا" وأمثالها من الكيانات المارقة المتوغلة في أعماق الدولة. وعلى الرغم من اعتراف القاتل إبراهيم جيفجي والأدلة الأخرى، إلا أن الجمعية العامة لمحكمة الاستئناف العسكرية أصدرت قرارًا ببراءته في ١٦ مارس ١٩٧٨.

في ١٦ مارس ١٩٧٨، قُتل ٤ طلاب وأصيب ٤١ طالبًا بعد إلقاء قنابل على طلاب يساريين أمام جامعة إسطنبول. وقد اعترف المتهمون بأن عبد الله جاتلي، أحد العاملين لحساب منظمة غلاديو التركية / الدولة العميقة الأطلسية من وفر لهم القنابل من وحدة عسكرية في إسطنبول. كما كشفت تقارير أمنية أن جاتلي هو الذي أصدر أوامر عديد من الجرائم الدموية، بما فيها قتل ٧ طلاب من أعضاء حزب العمال الأتراك في منطقة "بهجلي أفليز" بالعاصمة أنقرة.

المذابح العلوية المتعاقبة كانت من أهم منعطفات الطريق التي أدت إلى الانقلاب العسكري في ١٢ سبتمبر ١٩٨٠. فبعد يوم واحد من مصرع رئيس بلدية مالاطيا حامد فند أوغلو وعائلته عقب فتحه عبوة ناسفة، انطلقت المجازر الجماعية التي استهدفت الطائفة العلوية في تركيا، وأسفرت عن مئات القتلى، مثل مذبحه ملاطيا في ١٨ أبريل ١٩٧٨، ومذابح سيفاس (٤ سبتمبر ١٩٧٨)، ومارعش (١٩ ديسمبر ١٩٧٨)، وجوروم (٢٨ مايو ١٩٧٨).

وبالمثل، في عامي ١٩٧٨ و١٩٧٩، مات مئات الأشخاص نتيجة للهجمات المسلحة، وتبع ذلك اغتياالات متتالية ضد كبار المفكرين والكتاب. فقد نظم محمد علي أعجا في ١ فبراير ١٩٧٩ عملية اغتيال ضد رئيس تحرير صحيفة "مليت" عبدي إيباكجي، لكنه تمكن بعد ذلك من الفرار من سجن كارتال العسكري في ٢٥ يونيو ١٩٧٩ بمساعدة صديقه عبد الله جاتلي رغم أنه كان في مقدمة السجون شديدة الحراسة في البلاد.

بعد هذه العمليات الاستفزازية الدموية، التي هي ليست إلا غيض من فيض، استيقظت تركيا على وقع انقلاب عسكري في ١٢ سبتمبر ١٩٨٠.

أما في التسعينيات من القرن الماضي، فقد انتقلت مهمة تنفيذ الأعمال غير القانونية للدولة العميقة من شعبة الحرب الخاصة / وحدة العمليات الخاصة إلى مخبرات الدرك ومكافحة الإرهاب (جيتام)، وهو هيكل غير قانوني أنشئ داخل قوات الدرك. تحولت مخبرات الدرك إلى إمبراطورية الخوف في جنوب شرق تركيا، بحيث تم قتل الآلاف من المواطنين الأكراد بقرارات تعسفية وتدمير حوالي ٣٥٠٠ قرية كردية عن طريق الحرق.

ومن جانب آخر، حاولت الدولة العميقة إشعال حرب أهلية في تركيا من خلال الإيقاع بين العلويين والسنة. ففي ٢ يوليو ١٩٩٣ ارتدت مجموعة من عناصر الدولة العميقة ثوب القوميين المتطرفين الأتراك وهاجمت لقاءً جماهيرياً حضره آلاف من المواطنين العلويين في مدينة سيواس، إلى جانب الكاتب المعروف عزيز نسين، ومن ثم قامت بإحراق فندق "مادماق" الذي لجأ إليه المجتمعون في اللقاء عقب الهجوم الجماعي عليهم، مما أسفر عن مقتل ٣٧ مواطناً من الطائفة العلوية، اثنان منهم من المهاجمين. وبعد ٣ أيام فقط من هذه الحادثة، أي في ٥ يوليو ١٩٩٣، قامت مجموعة أخرى ارتدت هذه المرة ثوب العلويين المتطرفين وهاجمت بالرشاشات على قرية "باشباغلار" التابعة لبلدة "كمالية" في مدينة أرزينجان، وقتلت ٣٣ من المواطنين السنة، من أجل الإيهام بأن السنة هاجموا العلويين، ومن ثم نفذ العلويون هجوماً على السنة للثأر والانتقام.

ولولا التصريحات المؤثرة للأستاذ كولن قبل وبعد كل من الحادثتين الاستفزازيتين، والتي لفت فيها إلى القواسم المشتركة بين السنة والعلويين، ودعاهم إلى الهدوء وتحكيم العقل والمنطق وعدم فتح المجال أمام الراغبين في إشعال حرب أهلية بين الطرفين. وقد لقيت دعوة كولن استجابة واسعة بين شيوخ الطائفة العلوية وأدلوا بتصريحات مماثلة، مما أدى إلى تهدئة السنة والعلويين على حد سواء والحيلولة دون كارثة محققة توقع العداوة والبغضاء بين الطرفين في كل أنحاء تركيا من خلال احتجاجات مجتمعية.^(١٥٦)

وفي ٣ نوفمبر ١٩٩٦، تعرضت سيارة، تحمل كلاً من عبد الله جاتلي المطلوب على قائمة النشرة الحمراء لإنتربول، وقائد شرطة ونائب برلماني، لحادث سير في منطقة "سوسورلوك" التابعة لمدينة باليكسير غرب تركيا. حادثة السير التي سجلتها صفحات التاريخ كـ"فضيحة سوسورلوك" كشفت العلاقات القذرة بين ثلاثية الدولة والمافيا والسياسة، كما حاولنا تسليط الأضواء عليها في الصفحات السابقة.

وعلى الرغم من كل هذا التاريخ الدموي لتركيا، فإنها لم تجرؤ أبداً على تنزيل مقصلة القانون والعدالة على رأس هذه "الدولة العميقة". في الفترة التي تلت فضيحة سوسورلوك، واجهت اللجان المشكّلة تحت مظلة البرلمان للتحقيق في الأنشطة غير القانونية لهذه الدولة مقاومة كبيرة وباءت جهودها بالفشل. على سبيل المثال، فشلت هذه اللجنة حتى في الحصول على أقوال الجنرال المتقاعد ولي كوجوك، المعروف بأنه مؤسس "جيتام" وأحد الأسماء الفاعلة في الدولة العميقة، حول فضيحة سوسورلوك.

خلاصة القول؛ فإن العناصر التي ارتكبت جرائم استفزازية بالغة الخطورة قبل انقلاب ١٩٨٠ وفي تسعينات القرن الماضي تمتعت بحصانة قانونية مطلقة بحيث لم يتمكن القضاء من المساس حتى بأدنى شخصية من أعضائها.

وإذا أخذنا بنظر الاعتبار هذا المنظور التاريخي، فإن يوم ١٢ يونيو ٢٠٠٧، حيث عثر الأمن على قنابل يدوية وصواعق ومتفجرات في منزل بحي عمرانية في إسطنبول، و ١٢ يونيو ٢٠٠٧ الذي انطلقت فيه العمليات والتحقيقات الأمنية الخاصة بالدولة العميقة، ثم تحولت تلك التحقيقات إلى قضية باسم "قضية تنظيم أرجنكون الإرهابي" في ٢٥ يوليو ٢٠٠٨، يعتبر لحظة تاريخية مفصلية في تركيا. ^(١٥٧) هذه القضية التاريخية كانت تعني انتهاء "الحصانة القانونية" التي تمتعت بها تلك المجموعات التي توغلت في أعماق الدولة واستخدمت سلطتها بشكل غير قانوني في ارتكاب أبشع الجرائم دون حسيب و رقيب. فبفضل هذه القضية، استطاعت محكمة، ولأول مرة في تاريخ تركيا، تسليط الأضواء على الانقلابات العسكرية والأعمال الممهدة لها، من قبيل الاغتيالات والتفجيرات، والأحداث المجتمعية، واختراق عقول المواطنين عبر وسائل الإعلام، وما إلى ذلك. ولأن الأشخاص الذين أسسوا منظمة "جيتام" داخل قوات الدرك وهؤلاء الذين وردت أسماؤهم في فضيحة سوسورلوك أخذوا أدوارًا مهمة في تنظيم أرجنكون، فإن تحقيقات أرجنكون شملتهم أيضًا. ^(١٥٨)

وفي ظل المناخ السياسي الذي خلقته الجراءة على فتح تحقيقات حول المحصنين قانونيًا طلية تاريخ الجمهورية، انطلقت قضايا واحدة تلو أخرى من أجل محاسبة الدولة العميقة على جرائمها الأخرى، مما تسبب في إزالة هالة القداسة عن مجموعة أرجنكون المستترة داخل المؤسسة العسكرية، وقوّت موقف الحكومة والمؤسسات المدنية إزاءها، وفتح المجال أمام ترسيخ الديمقراطية ودولة القانون ومساواة الجميع أمامه، بغض النظر عن عرقه ودينه ومذهبه ومنصبه.

لكن بالتوازي مع بدء قضية أرجنكون هبّ العقل المدبر له أو كيانه الأعلى ليحرّك ويجيش أجنحته المختلفة للدفاع عن هذا الكيان في مسعى لتبقى تركيا دولة تدار من خلال الإيقاع بين القوميات وأصحاب الديانات والأفكار المختلفة وضربهم ببعضهم البعض لتسقط السلطة في أيديهم بسهولة. فقد حاولت وسائل الإعلام التابعة له أو الموجهة من قبله إلى تقديم هذه القضية في الداخل التركي والعالم وكأنها امتداد للصراع الإسلامي-العلماني في البلاد، وأن

الحكومة "الإسلامية" بقيادة أردوغان تسعى إلى تقويض النظام العلماني وقلبه إلى الشرعي. بل سعت بعض وسائل الإعلام إلى تصوير حوالي ٣٥٠ من الجنرالات والضباط المعتقلين، معظمهم من المتقاعدين وقليلهم من الموظفين، إلى جانب عدد محدود من المدنيين، وكأنهم يدفعون ثمن موافقهم الديمقراطية تجاه الحكومة.

إلا أن الحكومة بقيادة أردوغان أبدت في السنوات الأولى إرادة صارمة في قضية أرجنكون، ووقفت إلى جانب الموظفين الأمنيين والمدعين العامين والقضاة الذين واصلوا في الكشف عن أذرع هذا الأخطبوط رغم كل أنواع التهديدات، لدرجة أن أردوغان وصف نفسه بـ"محقق قضية أرجنكون" عندما وصف حزب الشعب الجمهوري نفسه بـ"المحامي المدافع عن أرجنكون"؛ طالب أردوغان أيضاً باحترام جميع أعضاء القضاء الذين أشرفوا على عملية "الأيدي النظيفة" كما جرت في إيطاليا ضد تنظيم غلاديو.^(١٥٩)

تمثلت استراتيجية أرجنكون في خطوتين أساسيتين؛ الأولى السعي لإيقاف الاعتقالات وإغلاق القضية تماماً؛ والثانية بذل الغالي والنفيس في سبيل إخراج العناصر المعتقلة؛ الطبقة السفلى، من السجن، حتى لا تطال الاعتقالات الطبقة الوسطى والعليا.

لذا فكر العقل المدبر لأرجنكون أن هناك ثلاثة عوائق تقف أمام تحقيق أهدافه وهي: الإرادة السياسية والجهاز البيروقراطي والمجتمع المدني. لذا عمل على تفتيت وتفكيك التحالف الديمقراطي بين هذا الثلاثي بكل الأدوات التي يملكها.

محاولات حلّ حزب أردوغان

كانت المحكمة الدستورية من أهمّ قلاع العلمانيين "المتشددين"، لذا نرى أن أرجنكون حاول إثارة حساسيتها الخاصة بالعلمانية، فدفح بها إلى فتح تحقيق بحق حزب العدالة والتنمية في ١٤ مارس ٢٠٠٨، عن طريق المدعي العام الرئيسي لمحكمة النقض عبد الرحمن يالجين كايا، بتهمة "فرض الحكم الإسلامي وممارسة نشاطات مناهضة للعلمانية".

المدعي العام يالجين كايا زعم أن محاولات حكومة أردوغان السماح للفتيات بارتداء الحجاب في الجامعات من الأدلة التي تشير إلى أنها تستهدف فرض تطبيق الشريعة الإسلامية، انطلاقاً من أن القانون الحالي يحظر بشدة ممارسة الدين الإسلامي في المكاتب الحكومية والجامعات والمدارس. فضلاً عن حظر الحزب، طالب المدعي العام بمنع أردوغان

والرئيس عبد الله جول و٦٩ عضواً آخر من أعضاء الحزب من ممارسة العمل السياسي لمدة ٥ سنوات.^(١٦٠)

هذه الخطوة أحدثت صدمة كبيرة في صفوف حزب العدالة والتنمية ومنظمات المجتمع المدني المدافعة عن السياسة المدنية والديمقراطية وسيادة القانون، وعلى رأسها حركة الخدمة، بالإضافة إلى المجتمع الدولي. حيث إن الحكومة الألمانية ودول الاتحاد الأوروبي أعربت عن رفضهما لهذه القضية، معتبرة إياها متعارضة مع المعايير الديمقراطية.

وقد تحدث رئيس تحرير صحيفة "زمان" الأسبق أكرم دومانلي ما عايشه أثناء قضية إغلاق حزب العدالة والتنمية في مقال نشره في عام ٢٠١٨ وحمل عنوان "كيف تحوّل أردوغان من ديمقراطي محافظ إلى مستبد" قائلاً: "أصبت بالصدمة عندما سمعت القضية المرفوعة ضد حزب العدالة والتنمية. لست أنا فقط، بل الرئيس عبد الله جول، والفريق الصحفي المرافق له بما فيهم أنا، في أثناء زيارة السنغال، كانوا أصيبوا بالصدمة جميعاً. كان الرئيس جول يتحدث عن الديمقراطية لزعماء الدول الإسلامية وقدم تركيا نموذجاً على ذلك قبل يوم واحد فقط. غير أن هذه الكلمات البراقة التي ذكرها في المؤتمر الإسلامي ألفت فجأة في القمامة. ذلك لأن حزب أردوغان، الذي انتخب من قبل الشعب واتخذ خطوات ديمقراطية نحو الاتحاد الأوروبي، كان يواجه الإغلاق من قبل المحكمة الدستورية، وكان الرئيس جول من بين المتهمين. لقد بتنا في موقف محرج أمام العالم الإسلامي كله. طلبت من أردوغان موعداً بعد عودتي من السنغال إلى تركيا مباشرة. وحصلت على موعد معه لمدة قصيرة. وجدته متعباً مرهقاً حزياً منهكاً محبباً. أردت أن أقوي معنوياته وأشجعه. وأتذكر أنني قلت شيئاً من هذا القبيل: "أعتقد أن حزبك لن يغلق". لكنه رد وقد سيطر عليه اليأس والإحباط: "بل سوف يغلقونه، ألا ترى؟". وقلت لأردوغان إنه لا ينبغي إغلاق الحزب، وقد كتبت ذلك في العمود الخاص بي في صحيفة زمان أيضاً. كان السبب بسيطاً جداً: إذا أغلق حزب سياسي معروف بهويته الإسلامية بعد انتخابه وتسلمه السلطة بطريقة ديمقراطية، فإن هذه الخطوة ستؤدي إلى الاعتقاد بشكل أكثر من أي وقت مضى بأن الديمقراطية ليست إلا خدعة، كما يرى الجميع بوضوح، فلا بد من الكفاح المسلح! لقد كان هذا توجهاً خطيراً وكانت الحيلولة دون مثل هذا الاحتمال مطلباً ضرورياً لاستمرار الإيمان بالديمقراطية".

أضاف دومانلي: "بعد ذلك استنكر أردوغان قائلاً: "ما الذي يجب أن أفعل الآن؟ ملايين الناس يحتجون الآن في الشوارع ضد حزبي، فهل أوجه أنصاري بإضرام الشوارع وإحداث الفوضى في البلاد؟". لقد أحببت تلك الجملة الصادرة عن فمه: "وضع مواطنين في مواجهة مواطنين آخرين ليس السبيل". لا شك في أن السياسي الجشع الذي يفكر بخلاف ذلك لن يتردد في جر البلاد إلى حرب أهلية. ومع ذلك فإن أردوغان الذي يملك الملايين من المؤيدين كان يتصرف كزعيم مسؤول ويحاول إيجاد حلول في إطار القانون"، ثم اعتبر دومانلي موقف أردوغان السلمي من محاولات حلّ حزبه دليلاً على صدقه وإخلاصه في الديمقراطية في البداية.^(١٦)

بعد ردود فعل قوية من الأوساط الديمقراطية في الداخل التركي والعالم الغربي خاصة، اكتفت المحكمة الدستورية بقطع مساعدات الخزينة عن الحزب الحاكم فقط، بعد أن صوّت ٦ أعضاء بإغلاقه مقابل رفض ٥ أعضاء، في خطوة اعتبرت أنها تحذير بل تهديد خطير للحكومة من مواصلة مساندته لقضايا الدولة العميقة.^(١٧)

استمرت التحقيقات والقضايا الخاصة بالدولة العميقة حتى عام ٢٠١٣ بفضل الشجعان من أعضاء المؤسسة العسكرية والبيروقراطيين في أجهزة الأمن والقضاء، وتكشفت حقائق مذهلة سلطت الأضواء على الجوانب المظلمة من تاريخ تركيا الحديث. غير أن مرحلة وعملية تطهير الدولة من الكيانات العميقة المارقة لم تكتمل للأسف عقب انتهاء التحالف بين ثلاثية السلطة السياسية والجهاز البيروقراطي والمجتمع المدني للأسباب التي سنذكرها في القسم القادم، لتبدأ بعده مرحلة عكسية خسرت تركيا خلالها كل المكتسبات التي حققتها طيلة تاريخها وليس فقط المكتسبات التي تحققت في عهد أردوغان.

الإسلاموية: القناع الجديد للدولة العميقة

رغم أن الطبقة العليا للدولة العميقة تشكلت من غير الأتراك، إلا أنها ظهرت بقناع "القومية التركية المحافظة" في الخمسينات، ثم بقناع "القومية التركية العلمانية" بدءاً من الثمانينات والتسعينات حتى بداية الألفية الثالثة، وذلك من أجل إضفاء الشرعية على نفسها من جانب؛ وخلق أرضية راسخة لها في أراضي الأناضول من جانب آخر.

أسست الدولة العميقة في الخمسينات نظاماً قائماً على الأقليات في تركيا وتبنت خطاب "العدو الداخلي"، وشنّ حروباً حقيقية ونفسية على جماهير عريضة من شعوب الأناضول،

أخذ الأكراد والأتراك المسلمون، والأرمن النصارى والطائفة العلوية، النصيب الأكبر منها، وصنفتهم بحسب قومياتهم وانتماءاتهم الدينية والفكرية، واتهمتهم دائماً بـ"الشيوعية" أو "الرجعية الدينية المعادية للعلمانية" لتبرير تصفية "المتسللين إلى مؤسسات الدولة" بشكل أو بآخر، ليقوموا مسيطرين على ثروات البلاد تحت الأرض وفوقها دون أن يشاركون فيها غيرهم. ولكن بالتزامن مع انكشاف عورات وسوات الذراع القومية التركية للدولة العميقة بنوعيتها المحافظ والعلماني على مدى خمسين سنة مضت، خاصة اعتباراً من فضيحة سوسورلوك في تسعينات القرن الماضي، وبدء قضية أرجنكون، وكذلك صعود التيار الإسلامي في كل من إيران وتركيا، نرى أن هذا الكيان أظهر على المشهد السياسي "ذراعاً إسلامية" سماها بعض الكتاب، من أمثال محمد بارانصو، "أرجنكون الأخضر"، ليكون سنداً لقناع "القومية التركية المحافظة"، وحوّل النظام من النخبوية إلى الشعبوية، وتبنى خطاب "العدو الخارجي" بدلاً من العدو الداخلي لأغراض أراد تحقيقها.

هذا الكيان لم يظهر في أي وقت بهويته الحقيقية وإنما استخدم دائماً أفنعة بحسب التيار الصاعد. وبهذه الطريقة حافظ على نظافة هويته الحقيقية، وتمكن من تبني هوية جديدة إذا تشوّهت هويته السابقة، لكنه في كل مرة لطّخ سمعة "تركيا" و"شعوب الأناضول" وصورة "الإسلام" بأفكاره وإجراءاته "القومية" و"الإسلامية" المخالفة للقانون والشرع على حد سواء.

هذا الكيان الذي أطلق عليه الكاتب القومي المعروف عمر لطفي ميتة الراحل "نادي الشياطين"، في إشارة منه إلى عدم تبنيه أي مبدأ أرضي أو سماوي، واتخاذ من المصالح الشخصية والفئوية قبلة وحيدة لنفسه، أغلق أبواب ونوافذ تركيا وشعوبها على العالم، خاصة العالم الحر، لتبقى غافلة عما يجري من تطورات وتراوح في مكانه، في الأيام التي كان النظام نخبويًا؛ لكنه أقدم على خطوة معاكسة في العهد الجديد، حيث أسس نظاماً شعبويًا، بعد التحالف السري أولاً، ثم العلني، مع نظام أردوغان، ومن ثم فتح أبواب تركيا على مصراعها على الخارج، لكن ليس ليواكب الشعب التركي مع حضارة العالم والتطورات التكنولوجية وتنكيف معها، بل من أجل "فتح" العالمين العربي والإسلامي، من خلال استخدام خطابات "الإسلام السياسي" والعثمانيين الجدد" و"توحيد المسلمين تحت راية واحدة" وما شابهها، وذلك بهدف توجيه اهتمام الرأي العام إلى الخارج، ومن ثم القيام بإعادة ترتيب الداخل التركي، وفتح الطريق أمام خروج المعتقلين من أعضائه من السجن وإطلاق عملية الثأر والانتقام غير

المسبوقة ضد المسؤولين عن سحب البلاط من تحتهم وكشف القناع عن وجههم الحقيقي، بالإضافة إلى تحقيق أهداف الحلف الذي ينتمي إليه وهو المعسكر الأوراسي.

وفي القسم الجديد سنرى كيف نجح هذا الكيان في تسليط "الإسلاميين السياسيين"، راغبين أو كارهين، على العالمين العربي والإسلامي، وإثارة الفوضى والبلبلة في كل مكان، بحيث أصبحت تركيا عدوًا مع كل جيرانها، إن استثنينا واحدة أو اثنتين، من أجل استرجاع موقعه السابق في الداخل التركي وتأسيس نظامه القديم مجددًا.

القسم الثالث
أردوغان الثاني

أردوغان.. من فاعل إلى أداة

عندما كان حزب العدالة والتنمية بقيادة أردوغان "حزباً جماهيرياً محافظاً ديمقراطياً" وهي الركائز الثلاث التي بني عليها عند بداية تأسيسه والمبادئ التي تضمنتها وثيقة برنامجه العام ورُحِبَ بها الشعب التركي بكلّ أطيافه وحمله بسببها إلى سدة الحكم عام ٢٠٠٢...

عندما كان العدالة والتنمية حزباً يحترم "أهل الذكر" ويستشير "أصحاب الفكر" ويعتَبُ تبادل الآراء واختلاف وجهات النظر حول القضايا من علامات الصحة لا المرض، ويرى كل فرد من أفراد الشعب إنساناً ذا "قيمة" و"إرادة" يستحقّ أن تُحترم معتقداته وأفكاره ومواقفه مهما كانت ما لم تتضمّن العنف...

عندما كان يسعى للقضاء على مخاوف العلمانيين حول احتمال اتباعه "نهجاً إسلامياً" من خلال رفضه ذلك رفضاً باتاً وتمسكه بمبدأ الحرية والديمقراطية للجميع وتعهده بتغيير الدستور "العسكري الانقلابي" والسعي الحثيث للانضمام إلى الاتحاد الأوروبي مع بذل الجهود لحلّ مشاكل الفئة المحافظة مثل رفع حظر ارتداء الحجاب في المؤسسات العامة بحيث صار يقَدِّم كنموذج أثبت إمكانية الجمع والانسجام بين الإسلام والديمقراطية...

عندما كان يرى حرية التعبير عن الآراء لجميع المواطنين بصرف النظر عن انتماءاتهم العقيدية والفكرية وحرية الصحافة لكل وسائل الإعلام دون التفريق بينها ومبدأ الفصل بين السلطات الثلاث لضمان عدل جهاز القضاء من الضروريات التي لا يمكن التولي عنها بأي سبب وفي أي ظرف كان...

عندما كان يحلق في السماء عالياً بأجنحة "الديمقراطية" و"الحرية" و"الاقتصاد" من خلال تنفيذ إصلاحات جذرية في الحقوق والحرريات الأساسية للإنسان بصورة غير مسبوقه وعن طريق "التنمية الاقتصادية" الهائلة في الداخل من جهة ومكافحة كل أنواع الفساد من جهة أخرى وعبّ تفعيل "القوة الناعمة" التي تمثلت في الانفتاح على المنطقة والعالم بـ"العلاقات التجارية" و"علاقات الجوار" فصارت تركيا يلتفّ حولها الجيران بعد أن كانت تقدّم في أيام الدولة العميقة على أنها دولة محاطة بالأعداء من جميع أطرافها..!

عندما كان يكافح كل الكيانات العميقة والمنظمات الإجرامية ويقف صامداً في وجه المبادرات الانقلابية في الجيش كرفضه التحذير العسكري المعروف بـ "المذكرة العسكرية الإلكترونية" الموجهة ضد حكومة أردوغان عام ٢٠٠٧ وكدعمه قضايا "أرجنكون" و"المطرقة" و"جيتام" الانقلابية التي انطلقت في العام نفسه لدرجة أن أردوغان قال "أنا المحقق في هذه القضايا" على مرأى ومسمع من الجميع...

عندما كان يسعى في الداخل لحلّ مشاكل البلاد المزمته وعلى رأسها المشكلة الكردية بمنح الحقوق الأساسية للمواطنين الأكراد مع مكافحة العناصر المسلحة من حزب العمال الكردستاني ولجنته الإدارية والتنفيذية العليا منظمة كاجي كا (KCK) التي سبق أن وصفها أردوغان بـ "الكيان الموازي" والتي يمكن تسميتها بـ "الذراع الكردية" للدولة العميقة، والفصل بين المنظمة الإرهابية والشعب الكردي تماماً من جانب، ويتمكن في الخارج من الحوار مع جميع الأطراف والدول المجاورة بما فيها إسرائيل وفلسطين وسوريا وأرمينيا على حد سواء، ومن التوسط بينها من أجل المساهمة الفاعلة في تسوية القضايا الشائكة بينها باعتباره "وسيطاً" أو "حكماً" محياداً عملاً بمبدأ "صفر المشاكل مع الجيران" وإن كان هناك بعض الأخطاء في تطبيقه على أرض الواقع...

كان حزب أردوغان "فاعلاً" و"محترماً" في تركيا والمنطقة والعالم!

ولكن...

عندما قطع الحزب "حبله السري" مع وصفه "الجماهيري" عقب الابتعاد عن "سواحل الشعب" والانتواء على ذاته في "جزر خاصة" أنشأتها "الدائرة الأوليغارشية الضيقة المحيطة به" المؤلفة من مجموعة مستشارين لأردوغان المرتبطين بالدولة العميقة كما قال إدريس نعيم شاهين، وزير الداخلية الأسبق وزميل أردوغان منذ أيام رئاسته لبلدية إسطنبول، وتوجّه إلى استبدال وصفه "المحافظ" بـ "الإسلامي الراديكالي" بعدما حوّل دين الإسلام إلى "أداة سياسية إيدولوجية" ووصفه "الديمقراطي" بـ "المستبد" ووصفه "الجماهيري" بـ "الدولجي" بعدما اعتبر تلك السمات أكبر عائق أمام تحقيق مصالحه الشوصية والحزبية...

عندما استغنى عن "أهل الذكر" وإشارة "أصحاب الفكر" وتخلّى عن مبدأ "اختلاف الألسن والألوان من آيات الله" وبدأ يطلب "صوتاً واحداً" و"لوناً واحداً" من الناس والأفكار ولا يتحمّل أي رأي معارض بل مختلف لدرجة أنه راح ينفذ مشروعاً يستهدف إخراج أناس

على نمط واحد وإخضاع المجتمع كله لعملية ترتيب جديدة لا حياة لمن يأبى الركوع لها من الأفراد أو الجماعات.. وفي إطار ذلك سلب من الجماهير العريضة "قيمتها" و"إرادتها" وأخذ يصفها بـ "الرعا" و"الصوص" ويسفّه عقولها ويحتقر معتقداتها وأفكارها ومواقفها وإن لم تلجأ إلى العنف...

عندما بدأ حزب أردوغان يثير قلق العلمانيين بسبب اتباعه "خطابات وسياسات إسلامية" في الظاهر والشكل، وتوظيفه للقضايا الإسلامية الحساسة في رص صفوف مؤيديه مع وعده بتجنب ذلك في بداية تأسيسه، وتعهدّه بعدم التدخل في أنماط حياة أي شخص من المواطنين مع منحه "حرية محدودة" و"حضوراً شكلياً" للإسلام والفئات المحافظة المتدينة في القطاع العام.. ولما بدأ يتغنى بدخول منظمة "شنغهاي" لانسجامه مع توجهاته الجديدة الاستبدادية فقط بعد أن كان يقدم قضية "الانضمام إلى الاتحاد الأوروبي" كـ"حلم" لحزبه والشعب التركي في البداية...

عندما تراجع عن مكافحة الكيانات العميقة والمنظمات الإجرامية والإرهابية وبدأ ينحني أمام مطالب جهات مناهضة للقانون والشرع معاً كما حدث في قضية تبادل "الملفات السرية" بين أردوغان ورئيس هيئة الأركان الأسبق يشار بويوك أنيط مع أنه الاسم الذي أعلن أنه من أعدّ نصوص "التحذير العسكري الإلكتروني" عام ٢٠٠٧ اللقاء التاريخي الذي أجاب أردوغان عن التساؤلات الواردة حول مضمونه بأنه "سرّ لن أكشف عنه حتى يأتيني اليقين" والذي أحدث تغييراً كاملاً في نظرته وموقفه من قضايا "أرجنكون" و"المطرقة" و"جيتام" الانقلابية التي انطلقت في العام نفسه...

عندما بدأ يجري "مفاوضات ومساومات سرية" في البداية ثم "علنية" مع حزب العمال الكردستاني وزعيمه المحكوم عليه بالسجن مدى الحياة عبد الله أوجلان ويدفع بالشعب الكردي إلى حضنه وكأنه الممثل الشرعي له بدلاً من الحزب الشرعي الممثل في البرلمان حزب الشعوب الديمقراطي الكردي دون أن يعترف بحقوق هذا الشعب كاملة، مع أنه من كان يصف "كاجي كا"؛ العقل المدبر الذي يديره بأنه "الكيان الموازي" قبل أن يطلقه على "حركة الخدمة" بهتاناً وزوراً...

عندما استبدل موقف "الوسيط" و"الحكم" المحايد بموقف "الطرف" و"المتدخل" في المشكلات القائمة بين دول المنطقة خاصة عقب ما يسمى بـ"أحداث الربيع العربي" التي كان

الأجدر به أن توصف بـ"الولادة المبكرة" لعملية تغيير طبيعية مرتقبة ومطلوبة، ومضى يتدخّل في شؤونها الداخلية على أساس "الأيدولوجية الإسلامية" الطوباوية التي لا تلامس الواقع، بعد أن أصاب عقله الجماعي الضمورُ وبات حزب "الرجل الواحد" واختلّ اتزانُه فصار أسيرَ "البؤر العميقة" والمنظمات الإرهابية والثغرات الشخصية والحزبية التي تمثلت في ملفات الفساد والرشوة الكبرى وملفات أخرى يعلمها الله عز وجل ونحن نجهلها...

عندما تحوّل حرص أردوغان على الإطاحة بالنظام الأسدي في سوريا إلى مسألة شخصية وعقدة نفسية، فبدأ يستعين في سبيل ذلك حتى بالعناصر والمنظمات الراديكالية بل الإرهابية بحيث لم يعد هناك دولة صديقة لتركيا بعد أن كان يريد تصفير المشاكل مع الجيران كافة...

وعندما عمد حزب أردوغان من أجل تحقيق حلمه في إسقاط النظام الأسدي وإثبات نفسه كزعيم وخليفة للعالم الإسلامي وتمهيد الأرضية لنظامه الاستبدادي مع شركائه وحلفائه فيما بعد إلى القضاء على حرية الصحافة والتعبير عن الرأي، وأخذ يعيد تشكيل وسائل الإعلام في البلاد عبر تأسيس صحف وقنوات تلفزيونية تابعة له مباشرة من الأموال المجموعة في "الصندوق المالي الفاسد" الذي شكّله بدعمٍ منسبٍ مختلفة من أموال رجال أعمال يشاركون في المناقصات والعطاءات الحكومية أو الاستيلاء على المجموعات الإعلامية الأخرى ومصادرتها أو تكميم أفواهاها بفضل سياسة "الجزرة أو العصا"، أي إغداق أموال عليها أو فرض غرامات أو حتى تنظيم اعتداءات عليها، كما حدث لمجموعات "دوغان" و"إيباك" و"سامانيولو" حتى تباع أو تسكت...

خلاصة القول: عندما نقض حزب أردوغان غزله من بعد قوة أنكاثاً فتحوّل من التحالف مع القوى الديمقراطية إلى التحالف مع القوى المارقة في الداخل والخارج، بعدما تمكّنت الدولة العميقة بأجنحتها وأذرعها المختلفة "التركية" و"الكردية" و"الإسلامية" من اختراق "الغرفة السرية"؛ أسرار البيت الداخلي لحزب أردوغان، وبدأت تتلاعب بـ"ضبط مصنعه" المعلن في بداية مشواره السياسي بحيث بدأ التراجع عن جميع المكتسبات التي حقّقها في كل المجالات وفي مقدمتها الديمقراطية والاقتصادية، وراح الحزب يتغذّى على مشاكل البلاد المختلفة بدلاً عن إيجاد حلول جذرية لها، ويتجه من "حزب ديمقراطي محافظ" إلى "حزب إسلامي متطرف" بمعناه الأيدولوجي، ومن "مكافحة الكيانات الانقلابية والإجرامية" العاملة في البلاد منذ عقود بقيادة الدولة العميقة إلى "الدفاع عنها" بحيث قال أبرز رجال الدولة

العميقة في تركيا دوغو برينجك "أردوغان انضم إلى صفنا في مسألة فتح الله كولن وتبني برنامجنا في القضاء على حركته، ولسنا نحن من ذهبنا إليه وتبينا برنامجه"، ومن "مكافحة العمال الكردستاني ومنح الحقوق للأكراد" إلى "المفاوضة معه ومعاقبة الأكراد" عبر الإرهاب وعسكرة الأجواء في المنطقة، و"من المجارة والبقاء ضمن الشرعية القانونية والدولية" إلى "المعاداة والتعسفية" في الداخل والمنطقة و"من الاتحاد الأوروبي" إلى "المعسكر الأوراسي"... لم يعد "فاعلاً" ولا "محترماً" لا في الداخل التركي ولا في المنطقة ولا في العالم وإنما صار مجرد "أداة" في الحسابات الداخلية والنزاعات الإقليمية والصراعات القطبية...

ما في مرمرة وعرقلة صعود تركيا

منذ أواسط الفترة الثانية من حكم أردوغان (٢٠٠٩ - ...) طفت إلى السطح علامات تدل على ظهور تغير في تصور أردوغان وتوجهه ونظرته إلى القضايا المحلية والإقليمية والدولية، ليشتعل مع ذلك نقاش حاد حول سعيه لتغيير "محور تركيا" من الغرب إلى الشرق بالتوازي مع ظهور أحلام وطموحات "زعامة المنطقة". وقد لعبت أذرع الدولة العميقة المختلفة دوراً في استيقاظ هذه الأحلام والنزعات لدى أردوغان أيضاً من خلال دغدغة مشاعره وعواطفه ومدحه المبالغ لنجاحاته وتصويره قويا أكثر مما يبدو، وتقديم تركيا في ظل حكمه أكبر من حجمها الحقيقي، مما أشعره بأنه تمكن من السلطة وأصبح "فارس" الميدان الوحيد، خاصة بعد الرياح العاصفة التي هبت لصالحه عقب المواجهة الساخنة بينه وبين الرئيس الإسرائيلي شمعون بيريز حول قطاع غزة، وانسحابه من متندي "دافوس" مردداً عبارة (One Minute) التي جعلت منه "بطلاً" ليس في عيون الأتراك فقط وإنما في عيون جميع العرب والمسلمين أيضاً.

ومع أن أردوغان ظهر قبيل وصوله إلى سدة الحكم، وبعده بسنوات، كزعيم يتبنى الديمقراطية، ويدافع عن حقوق الإنسان، لكن نظراً لأن "الابتلاء" هو الكفيل بالكشف عن "الجوهر الحقيقي"، فإنه لما خضع لاختبار "السلطة"، بعد أن تمكن منها في الفترة الثالثة، ظهر وجهه الحقيقي، فوجدنا أن ما ادعاه سابقاً كان تكتيكاً عابراً وليس بأمر استراتيجي ومبدأ مستقر راسخ في عقله وقلبه وسلوكه.

الشعب التركي انتظر من أردوغان أن يضيف إلى نمط الحكم في تركيا لونا من الأخلاق والمبادئ الإسلامية العامة -على الأقل- من حيث إنها القواسم المشتركة بين كل الناس، بغض النظر عن ألوانهم ومعتقداتهم وأفكارهم، غير أن السلطة هي التي فرضت نفسها وألوانها

الشتى عليه وغيرته بحيث بات يدور حيث تدور. ولما تذوق طعم قوة السلطة، بشكليها المالي والعضلي، تضاعفت لديه قوة العقل والفكر بصورة تدريجية حتى هجرته تمامًا في السنوات الأخيرة من حكمه.

منذ تحول حزبه من "حزب جماهيري محافظ ديمقراطي" إلى "حزب إسلامي قومي دولجي"، يستخدم أردوغان خطابًا شعبيًا رخيصًا، يوظف فيه كل الشعائر الإسلامية والرموز الوطنية كـ "دروع" للدفاع عن نفسه، ولو كان مخطئًا ومجرمًا، وكـ "رمح" للهجوم على من صنفهم أعداء ولو كان الحق معهم.

أكبر مشكلة يواجهها الشعب التركي اليوم هو وضع أردوغان نفسه مكان "تركيا"؛ فيما أعظم خطر يواجهه المسلمون عامة هو احتكاره "الإسلام" في نفسه. فهو يضع تركيا والإسلام كحجاب يحميه من أي نوع من الانتقاد أو التصحيح أو التوجيه؛ ويعتبر محاسبته محاسبة تركيا والإسلام. وانطلاقًا من ذلك، يقدم ممارساته وإجراءاته وكأنها إرادة الشعب التركي ومتطلبات الإسلام؛ لكي يضيفي عليها شرعية شعبية وأخرى دينية، دون أن يبالي بأن هذا الأمر يفتح الباب حتمًا على مصراعيه أمام الجاهلين أو المغرضين ليلصقوا كل الأخطاء أو الجرائم التي يرتكبها هو بتركيا وبالإسلام للأسف. والأدهى أنه لا يطبق هذا النهج في الداخل فقط وإنما في الخارج أيضًا.

ولا شك أن ربط قدر أمة بأكملها، ومصير دين كالإسلام، برجل فانٍ، في الوقت الذي لم يربط فيه ربنا ﷻ بقاء دينه ببقاء أحب الرسل إليه ﷺ لهو الداء الحقيقي الذي أصاب المسلمين في الوقت الراهن فأنساهم التحذير الإلهي الوارد في الآية الجليلة ﴿وَمَا مُحَمَّدٌ إِلَّا رَسُولٌ قَدْ خَلَتْ مِنْ قَبْلِهِ الرُّسُلُ أَفَإِنْ مَاتَ أَوْ قُتِلَ انْقَلَبْتُمْ عَلَىٰ أَعْقَابِكُمْ وَمَنْ يَنْقَلِبْ عَلَىٰ عَقْبَيْهِ فَلَنْ يَضُرَّ اللَّهَ شَيْئًا وَسَيَجْزِي اللَّهُ الشَّاكِرِينَ﴾ وحملوا زعمائهم ما لا يحملونه.

إن اللهاث وراء مصالح سياسية مهما كلف، ولو على حساب مبادئ إنسانية عالمية مشتركة، يجعل السياسة يرون كل شيء من حولهم، من مادة أو معنى، "شيئًا" قابلاً للاستخدام والتوظيف. هذا النوع من رجال السياسة يضحون حتى بمقدساتهم في سبيل تحقيق أغراضهم، إضافة إلى أنهم يستغلون أوقات الأزمات والخلافات لزيادة تأييدهم الشعبي وتوطيد سلطاتهم. فهم يتغذون دومًا على الأزمات والأعداء، وإن لم توجد فهم بأنفسهم يخلقونها؛ لأنهم محرومون من مقومات ذاتية لتسويق أنفسهم وسياساتهم وترويجها.

لقد أظهرت الأزمات التي اندلعت في السنوات الأخيرة مع الدول الغربية وإسرائيل كيف أن أردوغان يوظف الإسلام كـ"درع" لحماية نفسه من سهام المنتقدين ويجعله "أداة" للانتقام من أعدائه. إذ شاهد الجميع كيف أنه ورجاله، خاصة من يعملون ضمن مؤسسة الشؤون الدينية بدؤوا يقدمون تلك الأزمات وكأنها امتداد للحرب التقليدية بين الهلال والصليب، والصراع بين المسلمين والغرب النصراني، ويطلقون أوصافاً على الدول الأوروبية من قبيل "النازية" و"الفاشية".

توجيه الضربات لأوروبا أو العالم الغربي قد يؤدي إلى نوع من الارتياح، على المدى القريب، لكن لا شك أن هذا النهج سيقود تركيا للاصطدام بالحائض بكل أنظمتها السياسية والاقتصادية على المديين المتوسط والبعيد.

على الرغم من هذه الحقيقة إلا أن أردوغان بعدما لاحظ "سحر" الخطاب الشعبي الإسلامي الموجود في جينياته أصلاً، بدأ يعتمد عليه بكثرة في تلميع صورته، ورض صفوف مؤيديه في الداخل والخارج. فبعد حادثة دافوس بدأ يسيطر على خطابه نكهة إسلامية راديكالية، وأفضل مثال على ذلك موقفه من انطلاق سفينة "مافي مرمرة" إلى قطاع غزة لكسر الحصار المفروض عليه في محاولة منه لزيادة رصيده في العالم العربي والإسلامي. ومع بداة عدم جدوى مثل هذه الطريقة الساذجة في حل قضية شائكة معقدة مثل القضية الفلسطينية، إلا أنه ساند بل وجه هذه الخطوة عن طريق المخبرات وإحدى أدواتها هيئة الإغاثة الإنسانية وحقوق الإنسان والحريات (IHH)، من أجل استعراض قواه وتحقيق "انتصار" محتمل يكسب به ودّ ودعم الشارع العربي والإسلامي.

ولن نجافي الحقيقة إذا قلنا إن حادثة "مافي مرمرة" كانت بمثابة "نزع الفتيل" لعملية "محاصرة تركيا وإعادة تصميمها" أو بعبارة أخرى "تحويل تركيا من فاعل إلى أداة" عبر تفعيل نظرية "الفوضى الخلاقة".

ولاشك في أن التوقع بمسار الأحداث في المستقبل قبل أن تولد وهي "أجته" في "بطن الزمن" يتطلب نظرة ثاقبة شاملة لـ"السنن الإلهية" التي تنظم ازدهار الأقوام والأمم أو انهيارها، انتصارها أو هزيمتها، وقراءة كلية لـ"العاقبة" الإيجابية أو السلبية التي تعرضت لها الأمم والحضارات طيلة التاريخ.

وإذا طبقنا هذا المبدأ على حادثة مافي مرمرة نجد أن أردوغان لم يدرس ولم يتوقع النتائج المحتملة التي ستمخض عنها حادثة مافي مرمرة التي كان "الهدف المعلن" منها رفع الحصار المفروض على قطاع غزة، وإنما تطورت الأحداث على عكس المرغوب فيه والمخطط له تماماً. إذ هذه الحملة وكل الحملات المشابهة اللاحقة لم تؤدِّ إلا إلى فتح الطريق أمام كل من إسرائيل وإيران اللتين تظهران العداوة في العلن وتتعاونان في الخفاء، ومنع تركيا من استكمال عملية التطهر من الدولة العميقة بكل أذرعها والانفتاح الصحي والسلمي على المنطقة والعالم بأجنحة الاقتصاد وحسن الجوار.

هل كانت مافي مرمرة سفينة حرب أم مساعدات؟!

ينبغي قبل كل شيء أن نتفق حول نوع سفينة مافي مرمرة. هل كانت سفينة حرب أم مساعدات؟ إن كانت سفينة مساعدات فلماذا أثرت هذه الضجة وأطلقت نداءات الحرب في كل مكان؟! وإن كانت سفينة حرب فما هي بسفينة حرب لخلوها من أي معدات عسكرية! ومع ذلك فهي لم تنطلق إلى غزة كسفينة مساعدات بل انطلقت وكأنها سفينة حرب! فإذا كان الهدف إعلان الحرب على إسرائيل أمّا كان يجب الاستعداد لها كما ينبغي؟

فوق ذلك فإن الأدميرال في القوات البحرية التركية نصرت جوناو، الذي استقال من منصبه في وقت لاحق، أبلغ الحكومة في ذلك الوقت أنهم مستعدون لإرسال سفينة حرب لمراقبة سفينة مافي مرمرة وحمايتها من أي اعتداء إسرائيلي محتمل، لكن المسؤولين قالوا: "لن نرسل سفينة، لكن لنقل لوسائل الإعلام إننا أرسلنا". إلا أن الأدميرال اعترض على هذه الفكرة بشدة قائلاً: "إرسال سفننا الحربية لحماية مافي مرمرة مع القول لوسائل الإعلام بأننا لم نرسلها أقل خطورةً من عدم إرسالها أصلاً والإعلان أننا أرسلناها!"^(١٦٣)

كما تبين أن وزير الخارجية في ذلك الوقت أحمد داود أوغلو أمر بإرسال سفن حرب لترافق سفينة مافي مرمرة، إلا أن هذا الأمر لم يتم تنفيذه، وألقي الناشطون الأبرياء العزل أمام دولة إسرائيل لتقوم باصطيادهم بكل سهولة.. فمن ولماذا منع إرسال تلك السفن يا ترى؟!^(١٦٤)

فضلاً عن أنه رفع علم جزر القمر على سفينة مافي مرمرة بدلاً من العلم التركي، مع أنه كان يرفرف عليها قبل مغادرتها المياه التركية وفي أثناء اتجاهها نحو شواطئ غزة. في الواقع لو لم يستبدل العلم التركي بعلم جزر القمر^(١٦٥) لما تعرضت السفينة لهذا الاعتداء الغاشم أو على أقل تقدير كان موقف تركيا سيصبح أقوى على الصعيد الدولي. إذ كان يمكن اعتبار

الاعتداء على سفينةٍ تحمل العلم التركي في المياه الإقليمية اعتداءً على أراضي تركيا العضو في حلف شمال الأطلسي الناتو"، ومن ثمَّ كان بالإمكان الردّ بالمثل على الدولة المعتدية من خلال الناتو. إذًا لماذا أزيل العلم التركي من السفينة واستبدل به علم جزر القمر؟ ألا يعني هذا أننا نزعنا بأيدينا حقَّ ردِّ الناتو على إسرائيل؟ ولو لم تكن إسرائيل قد أعلنت عن موقفها مسبقاً، وكذلك لو كانت هي دولةٌ لا يمكن التوقع بتصرفاتها في مثل هذه الظروف فالأمر عندئذٍ كان سيختلف. ولكن في ظل الموقف الصارم لإسرائيل فإن تنظيم حملة من هذا القبيل لم يكن يستهدف سوى تدمير العلاقات بين البلدين والقضاء على ما بنته "تركيا الصاعدة" في المنطقة.

وإذا أضفنا إلى ذلك أن البعض، بمن فيهم برلمانيون من حزب العدالة والتنمية الحاكم وصحفيون وكتاب "إسلاميون"، خرجوا وصرخوا في وجه العالم بأنهم سيشاركون في قافلة سفينة مافي مرمرة، ونشرت ذلك وسائل إعلام محلية ودولية مختلفة، لكن رأيناهم فيما بعد قد نزلوا من السفينة في اللحظات الأخيرة ولم ينضموا إلى المشاركين في القافلة لأسباب طارئة!

وقد دعا نائب حزب الشعوب الديمقراطي الكردي ألتان تان، المنحدر من أصول إسلامية، أردوغان إلى إعلان أسماء النواب البرلمانيين الذين تراجعوا في اللحظة الأخيرة من ركوب سفينة مافي مرمرة عقب تلقيهم تحذيراً من المخابرات. ^(١٦٦)

إذا تمكنا من إلقاء نظرة شاملة على الظروف التي كانت تمر بها تركيا حين انطلاق سفينة مافي مرمرة فسرى ما يلي:

إن الدولة العميقة، التي تخفي هويتها الحقيقية وتظهر بهويات قومية مختلفة حيث وجدت؛ فترفع راية "القومية التركية" في غرب البلاد، و"القومية الكردية" في شرقها، لما استطاع الجهاز البيروقراطي "الوطني" إمساكها من أرجلها عام ٢٠٠٧ هبت "ذراعها الإسلامية" لوضع خطة إنقاذ، فوظفت حزب أردوغان في إخراج أعضائها من الضباط والجنرالات والمدنيين البالغ عددهم نحو ٣٥٠ شخصاً، بمن فيهم رئيس هيئة الأركان السابق إيلكر باشبوغ، من السجن بعد أن كانوا محكومين في إطار قضايا انقلابية وإجرامية، مثل قضايا أرجنكون والمطرقة ومنظمة اتحاد المجتمعات الكردستانية من جانب، ومن جانب آخر للقضاء على حركة الخدمة التي تعتبرها أخطر من حزب أردوغان وكل الجماعات الأخرى.

وفي إطار هذه الخطة تحركت هذه الذراع الإسلامية عبر عناصرها وشخصياتها المعروفة عند الرأي العام منذ سنين بأفكارها ومواقفها "الإسلامية"، وشرعت في محاصرة تركيا مجدداً

من جميع أطرافها بنيران من النزاعات والمشاكل والأزمات، بعد أن راحت تفتتح البلاد على الدول الغربية والشرقية على حد سواء من خلال علاقات واتفاقات ثقافية واقتصادية، وتسعى لحل كل النزاعات والمشاكل العالقة منذ عقود باستخدام لغة الحوار والدبلوماسية في إطار استراتيجية "صفر المشاكل مع الجيران" من دون أن تثير حسد الإخوة وبغض الخصوم والأعداء، كالقضايا الفلسطينية والقبرصية والأرمنية والكردية وغيرها.

وإذا علمنا أن الضباط والجنرالات الانقلابيين المحكومين في إطار قضية المطرقة الثقيلة أو "باليوز" -التركية- كما ورد في التسجيلات الصوتية والمصورة لهم، وضعوا خطة عام ٢٠٠٣ لإسقاط طائرة يونانية، ومن ثم قتل طيار تركي من أجل اختلاق "حرب خفيفة" بين تركيا واليونان، تمهيداً لإحداث "فوضى خلاقة" و"عسكرة الأجواء" في البلاد، وأخيراً الانقلاب على الحكومة والسيطرة على زمام الحكم.. فإنه من الممكن أن نستخلص من المشهد الأخير للفيلم الذي نشاهده اعتباراً من عام ٢٠١٠ أن الدولة العميقة تمكّنت من الدخول إلى "الغرفة السرية لحزب أردوغان" من خلال ذراعها الإسلامية، التي تمثلت أساساً في مجموعة مستشارين يظهرون الانتماء إلى فكرة الإسلام السياسي، التي تتخذ شرعيتها من "المعارضة اللفظية" لإسرائيل، وراحت تمهّد الأجواء لإقحام تركيا في منطقة الشرق الأوسط الحافلة بالأزمات والمشاكل بهدف إنقاذ ذراعيها التركية والكردية في السجون.

وكانت "القضية الفلسطينية" أفضل أداة لتوظيفها في إقحام تركيا في أزمة مع إسرائيل، التي كانت تتفاوض معها لتسوية المشكلة بينها وبين فلسطين وسوريا، فدبرت حادثة "مافي مرمرة" وسط ظروف مشبوهة جداً تحت ذريعة "بريئة" بل واجبة ككسر الحصار المفروض على قطاع غزة، رغم الاعتراضات الموضوعية والمنهجية الموجهة ضد الأسلوب المتبع في ذلك من قبل الجماعات الإسلامية ومنظمات المجتمع المدني والأحزاب السياسية الأخرى.

فانطلق كتاب من اليمين واليسار من أمثال عبد الرحمن ديلبيك، الكاتب "الإسلامي" المعروف بعلاقاته المشبوهة مع العناصر العميقة في تركيا، والمعروف بدعمه الشديد لمافي مرمرة، ويغيت بولوت، الذي ينحدر من أصول علمانية، وكان عدواً شرساً لأردوغان وحليفاً لأرجنكون بحيث دافع مستميتاً عن حلّ حزبه من قبل المحكمة الدستورية، ومن ثم رأيناه قد أصبح بين ليلة وضحاها من كبار مستشاريه، ومضى يطلق نداءات الحرب مع إسرائيل بعبارات مستفزة على القنوات التلفزيونية قبيل انطلاق مافي مرمرة، زاعماً أن لدى تركيا القوة

اللازمة لمناطق إسرائيل، خاصة إذا ما اتفقت مع إيران!..^(١٦٧) ولا بد أن نسجل هنا أيضًا أن بولوت أحد أقارب زعيم حزب الوطن دوغو برينجك!

أخذ هؤلاء ينفخون في أردوغان ودائرته الأوليغارشية الضيقة، والرأي العام بصفة عامة، ويدغدغون مشاعرهم ويهمسون في أذنهـم بأن "تركيا الجديدة" بدأت تستعيد قوة أجدادها من خلال خطابات "العثمانية الجديدة" و"الخلافة الإسلامية"، راكبين موجات ما يسمى بأحداث "الربيع العربي"، التي انطلقت أولاً في تونس عام ٢٠١٠، ثم ما فتئت أن انتقلت إلى مصر، ومنها إلى سوريا وليبيا. فبدأ أردوغان والمشجعون له يتخيلون في أنفسهم قوة لم تكن موجودة أصلاً يحلمون أن يكون أردوغان بفضلها زعيم العالم الإسلامي من خلال دعم جماعات الإسلام السياسي في تلك الدول.

وخلال مدة قصيرة جداً بدأوا يتوهمون ويهدون بأنهم سيعيدون رسم الخارطة الجغرافية في المنطقة، ولن يتحرك حتى غصن فيها بدون علمهم وإذنهـم، وراحوا يصدّرون هذه اللغة الكفاحية والثورية إلى شعوبها وتحريضها ضد الأنظمة الحاكمة من خلال الجماعات الإسلامية التي اعتبروها امتدادًا وذراعًا طولى لهم.

مع أنهم كرسوا كل جهودهم للإطاحة بهذه الأنظمة مهما كلف الأمر وبأية طريقة كانت، بما فيها الطرق المشبوهة، لأن "الغاية كانت تبرر الوسيلة" بحسب رأيهم، لكن السياسة الخارجية تقوم على الواقعية لا الأفكار المثالية المجردة، ولم يكن من الممكن إدارتها من خلال خطابات نارية رنانة صرفة، بها تهديدٌ ووعيدٌ وتحذيرٌ فوق القدرات، سرعان ما يبرّد لهبها على جليد الواقع وينطفئ جمرها بمطر المصالح. لذلك سرعان ما اصطدمت هذه الأحلام بالحائط وجلبت على رأس تركيا مشاكل وأزمات مع كل دول المنطقة بل العالم بحيث أصبحت منعزلة عن العالم وغير مرغوبة في المنطقة.

لكن لا ضير! ألم يكن هذا هو الهدف والمقصود؟!

توجيه اهتمام أردوغان إلى الخارج لإعادة تصميم البيت الداخلي!

استهلاك الطاقة الكامنة لتركيا بشغلها بأمور لا تعنيها ولا تملك القوة عليها!

تقويض "الأرضية الديمقراطية" التي ساهمت في إعدادها كل القوى السياسية ومنظمات المجتمع المدني الديمقراطية، الأرضية التي ركب عليها حزب أردوغان ووصل إلى سدة الحكم!

إرجاع تركيا إلى الأيام القديمة وتصغيرها وتسليم زمامها مجدداً إلى شخص واحد مستبد، ليأتي أخيراً الكيان الأعلى للدولة العميقة الحاكمة منذ أواخر الدولة العثمانية ويفرض سيطرته على ذلك الشخص بكل سهولة.

إسناد جميع السلطات إلى الرجل الأوحده بدلاً من توزيعها على سلطات وقوى منفصلة لسهولة التحكم فيه.

وقد حققت الدولة العميقة ذلك بكل سهولة بركوب طمع وجشع أردوغان في الخلافة وزعامة المنطقة.

ما قاله كلٌّ من الجنرالين جيم عزيز جاكماك وفتح إيلغار في تسجيل صوتي مسرب عام ٢٠١٢ وهما قابعان في السجن في إطار قضية باليوز "تركيا ستعود إلى رشدنا وصوابنا عبر حرب أهلية.. وسترون أننا سنخرج من هذا السجن خلال عام بفضل تعديلات قانونية يجري إعدادها حالياً من قبل الحكومة.. وبعد ذلك سيكون ثأرنا شديداً من الذين حاكمونا وسجنونا.. إنهم سيدخلون السجن مكاننا.. فنحن سنضعهم في السجن ذاته الذي وضعونا فيه"،^(١٦٨) تحوّل إلى حقيقة تماماً بعد سنة.. فقد وضعت الدولة العميقة، بالتعاون مع أذرعها الإقليمية والدولية، أردوغان على سفينة "مافي مرمرة"، وأرسلته إلى فلسطين أولاً، ثم رفعته على أمواج "الربيع العربي"، ووجهتها نحو سوريا ومنطقة الشرق الأوسط عموماً، وأحيت حزب العمال الكردستاني بعد موته بفضل ما يسمى بـ"مفاوضات السلام"، ومنحته منطقة ذاتية الحكم في الشمال السوري، وأخيراً خنقت "تركيا الصاعدة" في عقر دارها، وأقذت أعضائها المسجونين، والآن يتم طردها من المنطقة بعد قطع أرجلها وأذرعها وتحطيم علاقاتها مع جيرانها لتعود كما كانت سابقاً دولة صغيرة منظوية على ذاتها يحكمها شخص واحد.. الشخص الذي قال عنه دوغو برينجك: "تم السيطرة عليه من قبل القوى الوطنية الأتاتورية الكمالية!"

ومع التسليم بخلوص نية الناشطين المشاركين في حادثة مافي مرمرة، إلا أن هناك شبهات حول أن تكون هذه الخطوة قد أريدت لها - بعلم منسقيها أو عدمه - أن تكون استعراضاً سياسياً من أجل تلميع صورة أردوغان في العالم العربي والإسلامي وتقديمه كزعيم وخليفة في إطار مشروع الشرق الأوسط الموسع أو الكبير. ولكن هذا الهدف أخفي عن المشاركين الأبرياء وتركوا ليواجهوا إسرائيل بوحدهم في ظلّ عدم اتخاذ تدابير كفيلة بحمايتهم من الاعتداء الإسرائيلي الغاشم ليصبحوا ضحايا وأداة لتحقيق هذا الهدف المشؤوم.

فقد قال البروفيسور نوزاد يالجيتاش، أحد مؤسسي حزب العدالة والتنمية، والذي يعتبر أستاذ أردوغان، إن حادثة (One Minute) كانت عبارة عن سيناريو حاكه مستشارو أردوغان! (١٦٩) وعلى نفس المنوال قال علي أونال، الكاتب المعروف بتحليلاته العميقة والعلمية، وضلوعه في القضايا الإسلامية، إن "الحادثة كانت عبارة عن سيناريو لتلميع صورة أردوغان في تركيا والعالم الإسلامي"، وتساءل في مقال حمل عنوان "حقيقة مافي مرمرة" قائلاً: "هل كانت مافي مرمرة عبارة عن خلق أرضية من أجل تلميع صورة حكومة حزب العدالة والتنمية إلى أقصى الحدود الممكنة ضمن المخططات الأمريكية الموضوعة لتنفيذها في منطقة الشرق الأوسط؟" (١٧٠)

في حين لفت محللون أترك، من أمثال بولند كينيش وأمر الله أوسلو، وهم الخبراء في القضايا الإيرانية وشؤون الشرق الأوسط عامة، إلى أن إيران بواقع تنافسها التاريخي مع تركيا، وظفت امتداداتها في الداخل التركي من تيار "الإسلام السياسي"، متمثلاً في وزير الداخلية وونائب رئيس الوزراء الأسبق بشير أتالاي، وفريقه المكوّن من إرشاد هورموزلو، مهندس العلاقات الخارجية في وقت سابق، وهاكان فيدان، وإبراهيم كالين، مستشار أردوغان والمتحدث باسمه، وياسين أقطاي، كبير مستشاري أردوغان المسؤول عن شؤون الشرق الأوسط، وأفكان علاء، وزير الداخلية الأسبق، ورضا زراب الذي يعتبر "بنك أردوغان السري" .. في تحريض أردوغان ضد إسرائيل حتى يرى العالم الحجم الحقيقي لقوته.

وقد انتهت هذه الحادثة باستشهاد ٩ من الأتراك وانهيار العلاقات الثنائية دون أن تحقق غايتها المرجوة، بل تطورت الأحداث على عكس الهدف المعلن.. فالمشكلة بين إسرائيل وفلسطين لا تزال قائمة كما هي، بل تعقدت أكثر من السابق، ولم تصل المساعدات المجموعة إلى غزة، بل تسببت في إغلاق باب الرفح، وحصلت إسرائيل على رخصة دولية للتدخل في سفن المساعدات الأخرى المتجهة إلى فلسطين، إضافة إلى استشهاد عشرة شهداء، تسعة منهم مواطنون أترك. وهذه الحادثة كانت بمثابة الخطوة التي نزعفت فتيلاً الأزمات القادمة التي ضيقت الخناق على تركيا.

ومن ثم عادت تركيا إلى المربع الأول وباتت مضطرة لإقامة علاقات مع إسرائيل وتفعيل اللغة الدبلوماسية معها، بعد أن رفضت استخدامها في البداية. بل إن المشجعين لأردوغان وكأنهم مشجّعون لفريق كرة قدم كانوا يعتبرون كل صوت معارض أو مختلف

معهم في هذا المضمار "عداوة لفلسطين" و"موالاة لإسرائيل"، ويهتمون كل الشخصيات البارزة التي انتقدت "الطريقة" المتبعة في كسر حصار غزة بـ"الخيانة لكل من تركيا وفلسطين"، في مقدمتها الأستاذ فتح الله كولن. مع أن ما اعترض عليه كولن وأمثاله لم يكن منصباً على التعاون مع فلسطين وبذل الجهود لمساعدة غزة، بل كانوا يؤكّدون على ضرورة إيصال المساعدات الإنسانية إليها بصورة أو بأخرى مع تجنب اللجوء إلى أسلوب لا يعتدّ ولا يبالي بسلطة الاحتلال الإسرائيلي، ويريدون حلّ القضية عبر الوسائل والقنوات الدبلوماسية دون خوض غمار الصراع والحرب، إلا أنهم عمدوا إلى تقديم هذه التحذيرات والمواقف وتصويرها للرأي العام وكأنها دعوة إلى الاعتراف بالسلطة الإسرائيلية!

مافي مرمرة كانت طعمًا ألقى أمام أردوغان

وكان الأستاذ الدكتور في قسم العلاقات الدولية بجامعة الشرق الأوسط التقنية التركية إحسان داغي أكد في مقال تحذيري تاريخي كتبه في عام ٢٠١١ بجريدة "زمان"، وأكد فيه أن "سفينة مافي مرمرة كانت طعمًا ألقى أمام أردوغان لجره إلى المياه العكرة في الشرق الأوسط، ودفعه إلى الصراع مع إسرائيل، بهدف "عرقلة صعود تركيا بقوتها الناعمة"، واعتبر هذه الحادثة بداية نكسة تركيا في المنطقة. ونقتطف السطور التالية من ذلك المقال الذي تنبأ بما سيحدث لتركيا بكل تفاصيله في وقت مبكر جدا:

"تركيا بدولتها ومجتمعها المدني في طريقها لتكون قوة ناعمة ومركز ثقلا ولاعبًا عالميًا، فلا داعي لأي مغامرة غير محسوبة العواقب.

الصراع هو ما ينتظره ويخطط له المنزعجون من استقرار تركيا في الداخل وصعودها في الخارج.

سفينة مافي مرمرة كانت "طعمًا" لوقف صعود تركيا لم تتفطن له -للأسف الشديد- حكومة أردوغان.

لا داعي في هذا التوقيت الحساس للمخاطرة والانفعال وركوب موجات الآخرين على الرغم من كل ما حصل مع إسرائيل. فالصراع / الحرب لن يوقف صعود تركيا وحسب، وإنما سنضطر إلى التخلي عن مشروع الديمقراطية والسياسة المدنية في بلادنا، وعندها سيخسر الجميع عدا تجار السلاح والمتعاطشين للدماء.

لن تستطيع تركيا أبداً تحقيق مشاريعها الديمقراطية والاقتصادية إذا ما صرفت طاقتها في سبيل التوترات والصراعات الإقليمية.. حذار حذار! فإن بعض الجهات تخطط للدفع بتركيا إلى الخارج وخنقها في الداخل لإعادة تصميم البيت الداخلي.

لن يتحدث أحد عن الديمقراطية والسياسة / الحياة المدنية إذا ما قرعت طبول الحرب وارتفعت نداءاتها، وإن تحدث فلن تسمع كلمته؛ ذلك لأن السياسة الخارجية المتوترة أيقظت دائماً وعززت النزعات السلطوية الاستبدادية في السياسة الداخلية.

كنت قد اعتبرت تلك المقاربة الجديدة، التي ترى تركيا محاطةً من حولها بشركاء قابلين للتعاون معهم بدلاً من الأعداء، "ثورة" و"نقلة نوعية" في السياسة الخارجية التركية. ذلك أنه بفضل هذا المنظور، أي بتحولها من "الرؤية الصراعية الأمنية" إلى "الرؤية السلمية التعاونية" كانت السياسة الخارجية انقلبت عاملاً مساعداً لـ"دمقرطة" البلاد عوضاً عن "السلطوية".

لقد وُضعت السياسات الاستبدادية وأنشئت المجتمعات المنضبطة وأضفيت الشرعية عليها بذريعة "الأعداء الخارجيين" في كل زمان ومكان.

تركيا في غنى عن العدو ولو كان إسرائيل. إني لا أخشى العدو بل من الحالة النفسية التي ستخلقها تلك "العداوة" فيما بيننا، وقابلية هذه الحالة للاستخدام والتوظيف". انتهى كلامه.

لو كان أردوغان استمع لهذه النصائح المخلصة فهل كانت تركيا تقدّم اليوم كـ"أفضل نموذج للدول الدكتاتورية" من قبل زعماء غربيين وشرقيين؟! وهل كانت الآلة الإعلامية الموظفة لتبرير أفعال أردوغان مهما كانت تبحث عن حيل شرعية لتخفيف وطأة التعاون مجدداً مع إسرائيل والتخلي عن قطاع غزة على الشعب التركي والعربي والإسلامي من خلال الهرطقة القائلة بأن "تركيا المتصالحة مع إسرائيل أنفع للقضية الفلسطينية وخيرٌ من تركيا المتصارعة معها!" إذا كنتم تؤمنون بهذا فلماذا أرسلتم سفينة الحرب إلى مناطق إسرائيل ومن ثم تخليتم عن قضيتكم!

يتبين جلياً مما سبق أن أذرعة الدولة العميقة حوّلت سفينة مافي مرمرة إلى مطية للركوب عليها والوصول إلى "أهداف مشبوهة" من خلال استغلال المشاعر الدينية البريئة للناس.

بعد ٩ أعوام من مقال الأستاذ إحسان داغي، أدلى الدكتور سيردار تشام، مدير مكتب أردوغان السابق، نائب وزير الثقافة والسياحة التركي الحالي، بتصريحات مثيرة على تويتر

حول حادثة سفينة مافي مرمرة بمناسبة حلول ذكراها السنوية العاشرة، حيث قال: "إنها كانت مؤامرة منصوبة ضد تركيا!"^(١٧)

أكد سيردار تشام أن "غرض السفينة كان إسماع أصوات المظلومين للعالم، بحسن نية، وكان على متنها العديد من الجنسيات؛ قتل منهم ١٠، وأصيب ٥٦ آخر، وكون أغلبهم من المواطنين الأتراك أمر يدفع للتفكير ويشير تساؤلات. لقد جُرحت كرامة دولتنا في هذه المذبحة، وجرت دولتنا والمسافرين إلى داخل فخ ومؤامرة متعددة الجبهات. هذه الواقعة أدت إلى انقطاع مساعي تركيا للتقارب بين قطاع غزة ورام الله وإضعاف يد تركيا في طاولة فلسطين. مؤامرة سفينة ماوي مرمرة عززت شتات فلسطين بدلا من توحيدها، وخلقت وضعاً تسود فيه الفوضى والاضرابات، كما جعلت تركيا تتعرض لمشاكل واحدة تلو الأخرى وتبقى خارج اللعبة، الأمر الذي لم يصبَ لا في مصلحة فلسطين ولا في مصلحة إسرائيل".

ثم تابع سيردار تشام قائلاً: "حادثة سفينة مافي مرمرة مهدت لأرضية ساعدت في تراجع الفئات اليسارية الليبرالية وزيادة دور العقلية الراديكالية الاستيطانية الاحتلالية، وقدمت فرصة للصقور لتواصل هجماتها بشكل أكثر شراسة، من جانب، وأضعفت أيدي أصحاب العقل السليم من كل الفئات من جانب آخر.. الخلاصة.. الحادثة زادت عُقد فلسطين". واتهم تشام دولاً دون أن يسميها بدفع تركيا إلى إطلاق مبادرات مدنية، في إشارة منه إلى إرسال سفينة مافي مرمرة، مشيراً إلى أن تلك الدول لا تزال تتمتع بعلاقات جيدة مع إسرائيل بعد إقصاء تركيا.

ومن المثير أن رئيس الوزراء آنذاك أردوغان قدم دعماً صريحاً لانطلاق سفينة مافي مرمرة، بل المخبرات التركية وأذرعها المدنية هي التي وجهت هذه الحملة، ثم غيرت موقفها بعدما تفاقمت المشاكل بين تركيا وإسرائيل، بل إنه اتهم المفكر الإسلامي التركي فتح الله كولن بموالاته إسرائيل لمجرد أنه دعا إلى تفعيل اللغة الدبلوماسية بدلا من اللجوء إلى طرق استفزازية تعرقل عملية انفتاح تركيا بقوتها الناعمة على المنطقة والعالم.

في تغريدة بمناسبة الذكرى العاشرة لحادث مافي مرمرة نشر حساب "شئون تركية" على تويتر مقطع فيديو يتضمن تصريحات أردوغان المتناقضة حول سفينة مافي مرمرة، ثم علق قائلاً: "شاهدوا كيف تاجر أردوغان بسفينة ماوي مرمرة. في ٢٠١٥ اتهم أردوغان جماعة كولن بالعمالة لإسرائيل؛ لأنهم قالوا: كان يجب أخذ إذن من السلطات الإسرائيلية قبل إرسال السفينة.. لكن بعد أن تصالح أردوغان مع إسرائيل في ٢٠١٦ قال نفس كلام جماعة

كولن، مؤكداً أنه كان يجب على منظمي ماوي مرمرة الحصول على إذن من إسرائيل لإرسال المساعدات".^(١٧٢)

في حين علق حساب نبض تركيا على التصريحات قائلاً: "أردوغان كان قصير النظر لم ير النتائج التي ستمخض عن إرسال هذه السفينة؛ لأنه كان حالمًا بالخلافة، فضلاً عن أنه اتهم أصحاب البصيرة الذين تنبأوا بهذه العواقب بالخيانة والضلالة".^(١٧٣)

النتيجة.. تطبيع العلاقات مع إسرائيل

والعبرة التي يجب أن نستخلصها من العودة إلى الصداقة مع إسرائيل بعد العداوة "الظاهرة" معها هي الاعتقاد الجازم بأن القضايا الإسلامية، وعلى رأسها القضية الفلسطينية، ليست إلا "أداة" في أيدي السياسيين، يركبون عليها ليحققوا مكاسب سياسية ويحصلوا على دعم الجماهير التي تنخدع بالمظاهر والأقوال المزخرفة بسهولة. كما ينبغي بعد ذلك التريث والتأكد من مصداقية هؤلاء السياسيين عندما يطلقون الأوصاف جزافاً من قبيل "إن فلاناً أو مجموعة فلانية عميل وخائن للقضية الفلسطينية وموالٍ لإسرائيل!"; لأنهم يطلقون هذه الأوصاف على كل من يختلفون معهم أو يعترضون على آرائهم ليس لأسباب موضوعية وإنما بسبب المواقف السياسية فقط... وعندما تتغير المواقف والظروف سرعان ما تتبخر مبادئهم ويتغيرون بالكلية! فهم يدورون حيث تدور مصالحهم!

ولا غرو في ذلك في ظروف الساسية الراهنة! بل الغرابة تكمن في المشجعين الذين يظنون الأحزاب جماعاتٍ وزعمائها قادةً إسلاميين! بل يرون حزبهم نوعاً من الدين وزعيمه واحداً من الرسل - حاشا وكلا - . لقد رأينا هذا الإفراط في تصريحات بعض مسؤولي حزب العدالة والتنمية الخاصة بأردوغان.. حيث وصفوه بـ"النبي الثاني"، وقالوا بأن "لمسه عبادة"، بل زعم النائب البرلماني عن حزب العدالة والتنمية الحاكم فوائي أرسلان أن "أردوغان زعيم قد جمع في ذاته كل الصفات الإلهية!" - حاش وكلا ألف مرة. -^(١٧٤)

أردوغان بعد التمكن من السلطة

لقد أعلن أردوغان عقب انشقاقيه عن أستاذه نجم الدين أربكان، أنه يتبنى منهجاً توافقياً يضم جميع الأطراف ويعمل على نزع فتيل الصراعات والنزاعات من خلال تبني رؤية مشتركة ينطلق منها الجميع، لكنه ما لبث أن تراجع عن هذا النهج بعدما شعر بتمكنه من

السلطة تزامناً مع كسر شوكة عصاة أركان أو الدولة العميقة واعتقاله معظم عناصرها الفعالة وإعادة تصميم البيت الداخلي لحزبه والأحزاب اليمينية الأخرى والجماعات الإسلامية والمجتمع المدني والمجالين الاقتصادي والإعلامي، من خلال تصفية منافسيه المحتملين أو جذبهم إلى صفه باستخدام سياسة الجزرة أو العصا.

وبدأ أردوغان يطالب كل شرائح المجتمع، خاصة ذوي المرجعيات الدينية منها، بمبايعته وإلا سيتم التنكيل بهما. فوفقاً لما كتب موقع "خبر ٧" الموالي للسلطة فإن أردوغان كان يردد: "إما أن يبايعوني أو يقضى عليهم".^(١٧٥) وبالفعل خضعت لرغبته حركات وجماعات مختلفة طمعاً في مكاسب السلطة ودعمها أو خوفاً من بطش أردوغان وتنكيله بها.

لكن حركة الخدمة - وعدد قليل من منظمات المجتمع المدني - رفضت الخضوع لمطالب أردوغان بـ"المبايعه"؛ لأنها ترى دائماً أن أهم ما يميزها عن غيرها هو استقلاليتها واعتمادها على نفسها مالياً وبشرياً. كما تعتبر أن فقدان هذه الميزة يمثل أكبر خطر يهدد وجودها ويعرقل أنشطتها ويحولها إلى أداة لتحقيق مصالح آنية ضيقة. لقد أراد أردوغان إخضاع الخدمة لإرادته واستثمار زخمها المجتمعي لصالح مشروعه السياسي، مثل الجماعات الإسلامية الأخرى، وتدجين قوتها بحيث لا تقف أمام طموحاته المحلية والإقليمية، كما كان يريد أن يستغل مؤسساتها التعليمية المنتشرة حول العالم ويجعل منها أداة لتلميع صورته في الداخل التركي وتسويقه في العالم الإسلامي كله بوصفه زعيماً إسلامياً، بل خليفة لكل المسلمين، لكن حركة الخدمة رفضت أن تكون أداة لأي أغراض سياسية تحت أي شعار كان، فهي تعارض تسييس الإسلام واتخاذ وسيلة لتحقيق مآرب شخصية ومصالح حزبية رخيصة وتؤمن بضرورة النشاط الحر للمجتمع المدني.

متى خطط أردوغان لمحاربة الخدمة؟

لم يصرح أردوغان بأي اتهامات للخدمة قبل فضيحة الفساد التي تورط فيها أعضاء بارزون من حكومته وأفراد من عائلته في نهاية ٢٠١٣. وقد ذكر الأستاذ كولن في مقابلة متلفزة أن عداء أردوغان للخدمة لم يكن وليد الأحداث بل كانت نيته مبيتة للقضاء عليها منذ أن قرر تأسيس حزب العدالة والتنمية "إذا تمكن من السلطة" في حال عدم خضوع الحركة له.^(١٧٦)

فقد قال كولن في أكثر من حوار تلفزيوني إنه التقى بأردوغان ذات مرة عندما كان رئيساً لبلدية إسطنبول وهو أيضاً ذهب لزيارته مرة، ثم أضاف قائلاً: "عندما جاءني ليستشيرني في

موضوع تأسيس حزب جديد منشق عن حزب الرفاه، عبّرت له عن وجهة نظري، وقلت إن كنتم مصمّمين على الانشقاق، فمن اللياقة أن تفعلوا ذلك دون أن تسيئوا إلى السيد نجم الدين أربكان، ثم ها أنتم ترون الانقلابات العسكرية تتعاقب الواحد تلو الآخر في تركيا، فمن الأفضل أن تحسّنوا العلاقة مع المؤسسة العسكرية. لكنه قال للسيد المرافق له في المصعد وهو يغادر المكان "ينبغي القضاء على هؤلاء أولاً"، ما يعبر عن عدم استساغته لأي فكر يخالف فكره أو أي رؤية بديلة تنحو منحى آخر في التفكير. (١٧٧)

ونظراً لأن أردوغان زعيم سياسي براجماتي محترف يتتهز الفرص جيداً لخدمة أغراضه ومصالحه والقضاء على منافسيه فقد اعتبر إقدام مؤسسة القضاء وأجهزة الأمن على اتهامه بالفساد والرشوة فرصة ذهبية للشروع في تنفيذ خطة مدروسة جيداً للقضاء على الخدمة بصورة تدريجية كان بدأ التمهيد لها بالفعل قبل سبع سنوات من بدء تحقيقات الفساد. فقد اعترف عبد القدير أوزكان، مستشار رئيس الوزراء بن علي يلدريم، بأن رئيس الأركان العامة يشار بويوك أنيط أقتع أردوغان بخطر الخدمة وضرورة القضاء عليها في اجتماع عقده الطرفان في ٤ مايو ٢٠٠٧، وأكد للصحفيين في ختامه "أن مضمون الاجتماع سيبقى سراً حتى الموت إن لم يكشف عنه الطرف الآخر!"

هذه الجملة الشرطية من الطرفين كانت تشير إلى "لي ذراع" و"مساومة" وقعت بين رئيس المؤسسة العسكرية ورئيس السلطة السياسية خلف الستار. وهناك تسريبات دولية تؤيد ذلك. (١٧٨)

ويلفت مستشار رئيس الوزراء إلى أنه: "كان من المخطط إطلاق عمليات ضد حركة الخدمة في ٢٠٠٧ لكن لما انطلقت الحملات الأمنية في إطار قضية أرجنكون بعد شهر من هذا الاجتماع تأجلت تلك العمليات بالضرورة إلى وقت لاحق". (١٧٩) وهذا ما أيده "بلجين بالانلي"، أحد الجنرالات المحكوم عليهم في قضية أرجنكون. (١٨٠)

ومن المعلوم أن ملاحقة الأجهزة الأمنية والقضائية لفساد أردوغان يعود تاريخها إلى بدايات الألفية الثالثة وقبل أن يخطر على بال أحد حتى شبّح "الكيان الموازي". فهناك كثيرٌ من القضايا المرفوعة ضد بلدية إسطنبول بتهمة الفساد في المناقصات والعطاءات الرسمية وقت رئاسة أردوغان لها. واتهمت السلطات القضائية أردوغان آنذاك باستغلال وظيفته في أثناء هذه المناقصات. لكن هذه الملفات - كما هو الحال اليوم - أغلقت بشكل مؤقت مع حصول أردوغان على الحصانة القانونية بعد أن أصبح رئيس الوزراء. (١٨١)

تدل اعترافات مستشار رئيس الوزراء -وهو ما أيدته الأحداث اللاحقة- على أن أردوغان كان يصنف كلاً من عصابة أرجنكون وحركة الخدمة ضمن التهديدات التي تواجهه في طريق تأسيس نظامه الشخصي تحت مسمى "النظام الرئاسي بنكهة تركية"، لكنه كان يلاحظ أن الأولى تهديدها أخطر من الثانية؛ نظراً لامتلاكها قوة تحرك بها شتى أجهزة الدولة ضد حكومته، وعلى رأسها المؤسسة العسكرية التي حذرت في عام ٢٠٠٧، والقضاء الأعلى الذي حاول إغلاق حزبه عبر المحكمة الدستورية في ٢٠٠٨، فانتهاز مبادرة أجهزة الأمن والقضاء إلى إطلاق تحقيقات أرجنكون بعد شهر من ذلك الاجتماع فرصة مواتية لكسر أجنحة "الدولة العميقة" مؤجلاً تنفيذ خطة القضاء على الثانية إلى وقت لاحق منتظراً الفرصة السانحة.

من أجل البقاء في السلطة

أردوغان تحالف في البداية مع القوى المحلية والغربية "الناجحة" في الديمقراطية للتمكّن من "الوصول إلى السلطة"، ثم نقض هذا التحالف وتحول إلى التحالف مع كل من "الإسلاميين" الذين لا يؤمنون بالديمقراطية أصلاً ويعبثونها "قطاراً" يجب النزول منه في أول محطة بعد "التمكين"، والدولة العميقة المارقة والقوى الشرقية الراسبة أو الضعيفة في الديمقراطية كإيران وروسيا والصين، وذلك لـ"ضمان بقائه في السلطة حتى الأبد". لذا نرى أن أردوغان بدأ يتخلى عن "القوة الناعمة" في الداخل والخارج بعد حصوله على دعم نصف الشعب التركي في الانتخابات البرلمانية عام ٢٠١١، وبدأ يتوجه إلى استخدام "القوة الغاشمة" لزيادة شعبيته وتطبيق مشاريعه في الداخل والمنطقة لدرجة أن كثيراً من المحللين، منهم الصحفي المخضرم علي بولاج، كانوا يرون أن "روح الدولة العميقة / أرجنكون انتقلت إلى جسد أردوغان أو حلت في جسده عن طريق "التناسخ" بعد تسمّمه بالقوة والسلطة، وشرع يستخدم الأساليب التي كانت تستخدمها قديماً تلك العصابة المارقة.

لذلك لما بدأت تحقيقات الفساد والرشوة في ٢٠١٣ كان أردوغان قد انتهى من وضع الإطار العام لمشروعه الكفيل بإخراجه من هذا المأزق، حيث أظهرت التسجيلات الصوتية لجنرالات أرجنكون المسجونين أن أردوغان وعدهم عام ٢٠١٢ بإخراجهم من السجن شريطة تحالفهم معه في الفترة الجديدة، كما ذكر الجنرال جيم عزيز جاكماك في المكالمات الهاتفية المسربة مع زميله الجنرال فاتح إيلغار.^(١٨٢)

كل ما ورد في هذا التسجيل الصوتي تحوّل إلى حقيقة بعد سنة؛ إذ اتهم أردوغان أعضاء الأمن والقضاء المشرفين على تحقيقات أرجنكون بالانتماء إلى ما سماه "الكيان الموازي"، وأقالهم من وظائفهم أولاً ثم اعتقلهم جميعاً في فترات مختلفة.

انحياز أردوغان لإيران

في خضمّ حرب المعلومات الهائلة في العصر الحديث قد يتعذر بل يستحيل أحياناً الوصول إلى الحقائق. إذ تمكّنت الإنسانية من ابتداع أساليب وطرقٍ لتشويه الحقائق وقلبها ليس عن طريق كتمانها وإخفائها عن الناس، بل عبر عرضها أمام أعينهم عرضاً مباشراً لكن مع تغليفها بكمية كبيرة من المعلومات الصحيحة وتوزيع المعلومات النوعية المراد إيصالها إلى المخاطبين فيها بمهارة نادرة. وإلا فالأكاذيب لا قوام ولا دوام لها لو لم تستند إلى جزء من أجزاء الحقيقة. قد تكبر الأكاذيب والخزعبلات بعد اختلاقها مع مرور الأيام والشهور والسنوات، مثل كرة الثلج التي تنحدر من أعلى الجبل صغيرة ثم تكبر شيئاً فشيئاً فتبدو وكأنها لن ينالها الفناء والزوال أبداً، لكنها إذا ما تعرضت لأشعة شمس الحقيقة أو اصطدمت بجدارها الراسخ فإنها ستتحطم وتتلاشى بلا شك، حيث إن طبيعة الحقيقة تأبى إلا الظهور والتجلي ولو كره الكارهون!

ولأن الإنسان معتلّ بالنسيان فإنه يفشل في كثير من الأحيان في تحليل الأحداث، خاصة إذا كانت معقدة أو إذا عجز الإنسان عن الربط بين مقدماتها ونتائجها.

في هذا القسم سنحاول قدر المستطاع أن نعيد إلى أذهانكم أهمّ الأحداث التي شهدتها تركيا والمنطقة من ٢٠١٠ إلى ٢٠٢٠، في سبيل محاولة فهم أبعاد وأسباب الأزمات الراهنة، علماً بأن المعلومات الخاصة بهذه الأحداث ليست "سراً" بل يمكن الوصول إليها بسهولة، فهي موجودة على الإنترنت مقروءة وصوتاً وصورةً بحيث لا يمكن إنكارها، اللهم إلا التضليل والتشويه والتحريف. هذه الجولة في التاريخ القريب ضرورية لفهم واقعنا المرير وتعلم من أخطاء الأمس ونخطط لمستقبل منير.

لقد بذلت الدول الكبرى جهوداً جبارة لوقف إنتاج السلاح النووي الإيراني في عامي ٢٠٠٩ - ٢٠١٠. ها كان فيدان هو من مثل تركيا في الاجتماعات المنعقدة في فيينا في هذا الإطار. ولما لاحظ أعضاء الوفد الدولي المشاركون في هذه الاجتماعات دفاع فيدان عن

إيران أكثر من الإيرانيين أنفسهم شعروا بحيرة كبيرة حتى أنهم سربوا حيرتهم هذه إلى بعض وسائل الإعلام، كما قرأناه في صحف محلية ودولية حينها.

بالتزامن مع تعيين فيدان من قبل أردوغان في منصب نائب رئيس المخابرات في ١٧ أبريل ٢٠٠٩ أولاً، ثم في منصب رئيس المخابرات في ٢٥ مايو ٢٠١٠، بدأت إسرائيل تتهم فيدان بـ"موالاة إيران ومناصرتها"، بل بـ"العمالة لإيران" بشكل علني، انطلاقاً من دفاعه المفرط عن القضايا الإيرانية في الاجتماعات والمحافل الدولية.

لكن كتب ممثل جريدة "حرية" التركية في واشنطن الكاتب الصحفي المعروف تولغا تانيش أن هذا الاتهام مصدره الأصلي ليس إسرائيل بل أمريكا، إذ نبهت وكالة الأمن القومي الأمريكية (NSA) في تقرير لها إلى علاقات فيدان بإيران، وأشارت إلى إعطائه المعلومات الحساسة التي جمعتها أمريكا وإسرائيل إلى إيران.^(١٨٣)

ولا بد أن نسجل هنا أن الإعلام الموالي للحكومة التركية كان يركز في أخبارها وقتها على إعلان إسرائيل فيدان "رجلاً غير مرغوب فيه"، لكن دون التطرق إلى سببه، بهدف تلميع صورته في نظر الفئات المحافظة عبر تقديمه معارضاً لإسرائيل، متغاضياً عن مزاعم الموالاة أو العمالة لإيران تماماً. وبما أن السياسات التي اتبعتها تركيا والقائمة على المعلومات الاستخباراتية بعد عام ٢٠١٠ جاءت في صالح دولتين إقليميتين وهما إسرائيل وإيران فإنه ليس من المستبعد أن تكون معارضة إسرائيل لفيدان صورية شكلية.

وقد يقول قائل بأن دفاع فيدان المستميت عن إيران وتعيينه في منصب رئاسة المخابرات كان من قبيل الصدفة أو أن دفاعه هذا كان يتطلبه موقف تركيا ومصالحها في ذلك الوقت.

لكن إذا عدنا إلى عام ٢٠٠٧ سنلاحظ أن أردوغان كان وقع مع الرئيس الأمريكي في ذلك الوقت جورج بوش على "اتفاقية تبادل المعلومات المخابراتية" بين البلدين. وبموجب هذه الاتفاقية كانت واشنطن تتبادل مع أنقرة المعلومات المخابراتية الخاصة بحزب العمال الكردستاني الذي تصنفه تركيا إرهابياً. وفي الوقت الذي شنت فيه منظمة "بيجاك"؛ ذراع العمال الكردستاني في إيران، حرباً موسعة على كل من إيران وتركيا، أعلن رئيس لجنة الأمن القومي والسياسة الخارجية في مجلس الشورى الإيراني علاء الدين بروجردي فجأة في مؤتمر صحفي إلقاء بلاده القبض على مراد كارايلان، الرجل الثاني في العمال الكردستاني.^(١٨٤) ونقلت محطة "تي آر تي" التركية الرسمية عن السلطات الأمنية الإيرانية تأكيداً لصحة الخبر

في شهر أغسطس من عام ٢٠١١. فضلاً عن أن بولند آرينج، نائب أردوغان في ذلك الوقت، أكد صحة هذه المعلومات، لكنه نفى اعترافه بذلك في وقت لاحق.^(١٨٥)

وبحسب المزاعم فإن المخابرات التركية قدّمت المعلومات التي حصلت عليها من حليفها الأمريكي إلى إيران لتلعب دوراً مهماً في القبض على كارايلان، نائب عبد الله أوجلان المسجون في تركيا. لكن محطة تي آر تي سحبت خبرها هذا في وقت لاحق، كما حاولت إيران إخفاء هذا الأمر. ومع أن المخابرات التركية لم تكذّبه ولم تؤكد صحته، لكنها قالت خلف الكواليس للصحفيين العاملين في العاصمة أنقرة إنها من ساعدت إيران في القبض على كارايلان، وفق ما نقله الكاتب والأكاديمي الشرطي السابق أمره أوسلو، وحقيقةً غاب كارايلان عن الأنظار بضعة أسابيع ولم يظهر على شاشة أية قناة تابعة للحزب.

حسناً فما الذي حصل بعد ذلك؟

اتفقت إيران مع كارايلان، فأطلقت سراحه مقابل وقف هجمات منظمة بيجاك ضد أراضيها. وهكذا حلت إيران مشكلتها الكردية بمساعدة المخابرات التركية، وانتهت الحرب التي كانت تستهدفها منذ سنين، ولم تعد هذه المنظمة تشكل خطراً على إيران منذ ذلك الحين.

فماذا عن تركيا يا ترى؟

أقلعت أمريكا بعد هذه الحادثة عن تبادل المعلومات الاستخباراتية مع تركيا لمدة طويلة بحجة تزويد الأخيرة إيران بالمعلومات الاستخباراتية الأمريكية.

وعلى ضوء هذه المعلومات هل يمكن الزعم بأن نجاح طهران في تسوية أزمتها الكردية بمساعدة المخابرات التركية مجرد صدفة؟ خاصة إذا علمنا أن إيران التي كانت تقدم الدعم المالي واللوجستي للعمال الكردستاني منذ سنوات في إطار صراعه مع تركيا، العدو التقليدي لها طيلة التاريخ، والتي أصبحت في موقف حرج بسبب الأزمة السورية خاصة، وجّهت منظمة بيجاك بعد اتفاقها معها لتنضمّ إلى صفوف العمال الكردستاني وتواصل الحرب معاً ضد تركيا! وقد زادت الهجمات الإرهابية التي استهدفت تركيا في عام ٢٠١٢ بشكل ملحوظ، وزعم حينها كلُّ من أمر الله أوسلو والكاتب الشهير جنكيز جاندار أن إيران من وجهت العمال الكردستاني مع ذراعه الإيرانية للهجوم على تركيا، خاصة بعدما أصبح حليفها السوري بشار الأسد في وضع صعب.^(١٨٦) وقد تجاوزت الهجمات المسلحة التي نفذها العمال

الكرديستاني بين عامي ٢٠١١ و٢٠١٢ عن ٨٠ هجوماً أسفر عن مقتل المئات من القوات الأمنية والمواطنين المدنيين.^(١٨٧)

المخابرات تورط العسكر في قتل أكراد

كان أردوغان يريد أن يدخل التاريخ من أوسع أبوابه بتسوية القضية الكردية المزممة، لكنه في الوقت ذاته كان يراها أداة يمكن استخدامها في تلميع صورته وتأسيس نظامه الذي يرنو إليه. فسعى في البداية إلى تحقيق ذلك عبر التحقيق القضائي مع الجناح المدني لحزب العمال الكرديستاني أو ما يسمى "اتحاد المجتمعات الكردستانية" (KCK) من جانب؛ والعمليات الأمنية والعسكرية ضد جناحه المسلح حزب العمال الكرديستاني من جانب آخر. وفي الوقت الذي كانت قوات الأمن والقوات المسلحة تكافحان العناصر المسلحة بشكل محترف وناجح لأول مرة في تاريخهما في عهد وزير الداخلية إدريس نعيم شاهين (٢٠١٠-٢٠١١) بدأ أردوغان مفاوضات مع العمال الكرديستاني من أجل السلام برعاية بريطانية.

وكانت هذه النقطة مثار خلاف بين أردوغان والمؤسسة العسكرية، كما سنرى في تصريحات رئيس الأركان في ذلك الوقت، وكان أردوغان بحاجة إلى ذريعة لوقف تحقيقات اتحاد المجتمعات الكردستانية والعمليات الأمنية والعسكرية ضد عناصره المسلحة.

وفي ٢٨ ديسمبر ٢٠١١ تعرض الجيش التركي لمؤامرة خبيثة مدروسة جيداً تسببت في وقوع ما يسمى بـ"حادثة أولودره" أو "روبسكي"، التي أسفرت عن مقتل ٣٤ كردياً مدنياً يهربون بضائع على الحدود العراقية - التركية في وقت كان العمال الكرديستاني يعيش أصعب أيامه.

وقد حملت رئاسة هيئة الأركان العامة جهاز المخابرات برئاسة هاكان فيدان، الذي يصفه أردوغان بـ"كاتم أسراري"، مسؤولية الغارة الجوية "الخاطئة" بسبب تقرير أرسله إليها حول استعداد فهمان حسين؛ أحد زعماء العمال الكرديستاني، لهجوم إرهابي في المنطقة المذكورة.^(١٨٨)

كما اتهم وزير الداخلية الأسبق إدريس نعيم شاهين جهاز المخابرات ووصف الحادثة بـ"مؤامرة مدبرة من قبل جهاز المخابرات ضد الجيش"، حيث أكد أن "مسؤولاً رفيع المستوى من جهاز المخابرات" أعطى معلومات للقوات المسلحة تفيد بأن باهوز أردال أحد قياديين العمال الكرديستاني البارزين يعبر الحدود، وبناء على هذه المعلومة قصفت المقاتلات الجوية

مجموعة من المهربيين على أنهم مجموعة إرهابية بينها باهوز أردال تعبر الحدود من أجل الهجوم على أهداف تركية".^(١٨٩)

والملفت أن الصحف المحلية كتبت آنذاك أن هذه المعلومات الخاطئة جاءت من إيران في إطار التعاون الثنائي بين البلدين. ففي معرض حديثه عن حادثة أولو دره، وفي إطار رده على سؤال مفاده: "هل تأتكم معلومات استخباراتية من الدول الأجنبية"، قال رئيس المخابرات العسكرية السابق إسماعيل حقي بكين: "رئيس المخابرات هاكان فيدان كان يقدم لنا معلومات استخباراتية، مصدرها إيران، عن المنطقة الجبلية الواقعة في المثلث التركي العراقي الإيراني".^(١٩٠)

وكان حقي بكين بجوار زعيم حزب الوطن دوغو برينجك عندما أعلن في ٢٠١٨ خلال اجتماع عقده بالعاصمة الإيرانية طهران أنهم قاموا بتصفية ٣٠ ألف جندي موالين للمعسكر الغربي من الجيش التركي بتهمة الانتماء إلى حركة الخدمة بعد الانقلاب "الفاشل" في عام ٢٠١٦!

لقد دبرت الدولة العميقة هذه المؤامرة من خلال ذراعها الكردية؛ القيادة العليا للعمال الكردستاني، وامتداداتها المختلفة في أجهزة الدولة ضد الجيش التركي في وقت كان يسعى للتطهر من بقايا تلك الدولة عن طريق دعمه لقضايا أرجنكون، وكانت الحكومة تستعد للاعتراف الكامل بحقوق الشعب الكردي، وكان العمال الكردستاني يعيش أصعب أيامه من حيث الكفاح المسلح.

ثم أعلن أردوغان في ٢٩ ديسمبر ٢٠١٢ أنه أمر بوقف العمليات الأمنية والعسكرية ضد مليشيات العمال الكردستاني المسلحة من جانب، ومن جانب آخر أمر رئيس مخابراته فيدان بالبدء في إجراء مفاوضات مع زعيم العمال الكردستاني في محبسه بدعوى إقامة السلام الكردي في البلاد. جاءت بعد ذلك إقالة وزير الداخلية شاهين الناجح في مكافحة الذراعين المدني والمسلح للعمال الكردستاني، بـ"رجاء" من أوجلان، على حد تعبير الوزير ذاته.^(١٩١)

وبهذه الخطوات تم تكييف أيدي القوات الأمنية والعسكرية التي كانت على وشك الإجهاد على العناصر الإرهابية المسلحة، وأرسلت أطواق النجاة التي أنقذت العمال الكردستاني من التمزق والانحلال، حيث أضفت الشرعية على هذا الحزب المسلح وجعلته طرفاً شرعياً يتفاوض رسمياً مع الحكومة نيابة عن الأكراد، بينما كان الأولى أن يتم التواصل

مع الشعب الكردي الذي هو الضحية الحقيقية لإرهاب أرجنكون بقسميه الكردي والتركي، حيث كان أرجنكون الكردي، العمال الكردستاني يستمد شرعيته من الممارسات الظالمة لأرجنكون التركي ضد المواطنين الأكراد منذ سبعينات وثمانينات القرن المنصرم. إلا أن أردوغان كان يعارض نداءات المعارضة السياسية والمدنية المطالبة بإجراء هذه المفاوضات بشفافية تحت مظلة البرلمان حتى لا تفتح الأبواب لأية مساومات سياسية سرية أو علنية بين الطرفين، ويُسكت كلَّ المعارضين على الأخطاء المرتكبة، والطريقة المتبعة، وتحويل العمال الكردستاني إلى الممثل الوحيد للشعب الكردي، بدلاً من تهميشه والتفاوض مع الحركات الكردية الأخرى المعتدلة الراضة للعنف، وعلى رأسها حزب الشعوب الديمقراطي بقيادة صلاح الدين دميرتاش المعتقل حالياً. وذلك لأنه كان يريد نقل تركيا إلى النظام الرئاسي بدعم العمال الكردستاني وزعيمه أوجلان المكلف بتوجيه الشارع الكردي مقابل بعض التعهدات التي قطعها على نفسه بموجب الاتفاق السري بين الطرفين.

صفقة سرية مع أوجلان

وقد بدأ هاكان فيدان بنشر عناصر مخابراتية سرية في صفوف منظمة اتحاد المجتمعات الكردستانية؛ القيادة العليا للعمال الكردستاني، في محاولة للسيطرة عليها واستغلالها في تلميع صورة أردوغان وأوجلان باعتبارهما زعيمين قوميين للأترك والأكراد يتفقان على نبذ العنف والسلاح لبناء "تركيا الجديدة" على كواهل شعبيين شقيقتين. وقد كشف وزير الداخلية السابق شاهين أن هناك أزيد من ١٠٠ عنصر استخباراتي بين صفوف اتحاد المجتمعات الكردستانية.^(١٩٢)

لكن المعارضة التركية أبدت تخوفها واستيائها من التقارب والتداخل بين المخابرات وقيادة العمال الكردستاني العليا، إذ اتهم حزب الشعب الجمهوري المخابرات بتأسيس وإدارة هذه المنظمة وتوظيف قادتها^(١٩٣)، كما اتهم زعيم حزب الحركة القومية دولت بهجلي حينها أردوغان ب"الخضوع لمشاريع رأس المنظمة الإرهابية عبد الله أوجلان"، قبل أن يكون حليف أردوغان في وقت لاحق.

لقد أجرى أردوغان مفاوضات سرية بعيداً عن رقابة البرلمان والرأي العام مع عبد الله أوجلان. بل إن حسن بوكون، الكاتب في صحيفة "أيدنليك" القريبة من دوغو برينجك زعم في مقال نشره في يونيو ٢٠١٤، أن أردوغان التقى شخصياً بعبد الله أوجلان، وذلك

استناداً إلى مصدرين مختلفين، أحدهما من داخل العمال الكردستاني ذاته، والثاني من حزب العدالة والتنمية الحاكم. وقد نقل عن مصدره الثاني قوله: "السيد طيب التقى بعبد الله أوجلان وجهاً بوجه، وأصبحت بذلك أصوات الأكراد مضمونة". ثم أشار الكاتب إلى خروج عبد الله أوجلان من سجنه أكثر من مرة بمروحيات تابعة للمخابرات.^(١٩٤)

ومن ثم نشرت جريدة "مليت" في ٢٨ فبراير ٢٠١٣ تسريبات وردت إليها من "جهات مجهولة" تتضمن محاضر المحادثات التي دارت بين وفد حزب الشعوب الديمقراطي الكردي وعبد الله أوجلان في محبسه، بحضور مسئولين من المخابرات، في إطار "مفاوضات السلام الكردي". وقد انزعج أردوغان من هذه التسريبات إلى حد كبير، لأنها كشفت عن "الوعد" التي تعهد بها لحزب العمال الكردستاني وزعيمه أوجلان أو بعبارة أصح "الاتفاقية السرية" بين الطرفين.

وفي أحد هذه المحاضر قال النائب الكردي سري ثريا أوندر لأوجلان: "هناك قضية انتقال تركيا إلى النظام الرئاسي. الرأي العام حساس جداً حيال هذا الموضوع". فرد عليه أوجلان: "من الممكن أن نفكر في النظام الرئاسي ونتبناه، فنحن ندعم رئاسة السيد رجب طيب أردوغان. لذلك يمكننا الاتفاق معه على أساس هذا النظام الرئاسي". وعندما تساءل أوندر: "ولكن كيف سيكون حينها وضعكم وموقعكم؟"، أجاب أوجلان: "عندها لن يكون هناك حبس، ولا إقامة جبرية، ولا غفو. لن يبقى هناك أي داعٍ لمثل هذه الأمور؛ لأننا سنصبح أحراراً جميعاً".^(١٩٥)

تكشف هذه التسريبات أن أردوغان كان يجري تلك المفاوضات مع أوجلان في إطار مساومة سياسية تنص على دعم العمال الكردستاني ومؤيديه من المسلحين والمدنيين لحزب العدالة والتنمية الساعي إلى تطبيق النظام الرئاسي في تركيا في مقابل إطلاق سراح أوجلان والمليشيات المسلحة المسجونة البالغ عددها حوالي ١٠ آلاف، ومنحهم إدارة ذاتية في شرق وجنوب شرق تركيا ذات الأغلبية الكردية.

وهذا ما أكد صحته زعيم حزب الشعوب الديمقراطي الكردي صلاح الدين دميرتاش في تصريحات أدلى بها للمحكمة بعد اعتقاله من قبل أردوغان عقب الانقلاب الفاشل في ٢٠١٦. فقد قال دميرتاش المعتقل منذ ٤ نوفمبر ٢٠١٦ بتهمة الإرهاب في سجن أدرنة غرب تركيا أثناء دفاعه في المحكمة أن أردوغان تحالف مع زعيم حزب العمال الكردستاني في

مسألة النظام الرئاسي. وكشف أن أردوغان أرسل إليه أحد وزرائه بورقة تحمل توقيع عبد الله أوجلان وتطالبه بدعم أردوغان في مسألة النظام الرئاسي والتراجع عن الترشح لرئاسة الجمهورية.

وأشار دميرتاش إلى أنهم قاطعوا استفتاء عام ٢٠١٠، غير أنهم تعرضوا لضغوط حكومية للتصويت بـ"نعم"، وتابع قائلاً: "تذكروا ما سمي مفاوضات أو سلو للسلام الكردي التي أجرتها الدولة (التركية) مع حزب العمال الكردستاني، لا مع حزبي الشعوب الديمقراطي. إننا اتخذنا قراراً بمقاطعة هذا الاستفتاء لخلوّه من أي مادة تنص على السماح بممارسة متطلبات الثقافة واللغة الكردية. حينها اتهمتنا الحكومة بتلقي التعليمات من قنديل؛ معقل العمال الكردستاني في جبال قنديل بشمال العراق. لكن هذه الحكومة عينها أرسلت إليّ أحد وزرائها بكتابٍ من إمراي حيث يسجن عبد الله أوجلان يطالبنا بالتصويت بـ"نعم" في الاستفتاء الشعبي على النظام الرئاسي في ٢٠١٥".

وأردف دميرتاش أن الخطاب كان يحمل توقيع عبد الله أوجلان ويُرَد فيه: "القرار الأخير يعود إلى حزبكم، لكن دعمكم لهذا التغيير / النظام الرئاسي من الممكن أن يفتح المجال أمام عملية تسوية جديدة للمشكلة الكردية"، مشيراً إلى أن الوزير الذي حمل الخطاب إليه كان يصفه بـ"تعليمات من أوجلان".

واللافت أن صلاح الدين دميرتاش أكد صحة ما حكاه قائلاً: "إذا اقتضى الأمر يمكنني أن أحضر لكم شهوداً ليؤكدوا صحة ما نقلته لكم هنا".^(١٩٦)

والأكثر لفتاً للانتباه أن النائب البرلماني السابق من صفوف حزب أردوغان أمين شيرين كشف عن اسم الوزير الذي حمل رسالة أوجلان إلى دميرتاش، حيث قال: "بشير أتالاي من حمل الرسالة إلى دميرتاش"،^(١٩٧) وهو وزير الداخلية الأسبق المعروف بمواقفه الداعمة لإيران، والذي يعد هاكان من فريقه.

أوجلان أول من وصف الخدمة بالكيان الموازي

وعلى الرغم من الاتفاقية السرية بين حزب العدالة والتنمية الحاكم وحزب العمال الكردستاني، إلا أن عبد الله أوجلان كان يشير إلى وجود مشكلتين أساسيتين لهما، ويطالب أردوغان بحلها بمقتضى هذا التحالف أو الاتفاقية.

الأولى: الأنشطة التعليمية لجامعات ومدارس ومعاهد التحضير الجامعي وصلات القراءة والمطالعة التابعة لحركة الخدمة، متهمًا إياها بالحيلولة دون انضمام كوادر جديدة إلى صفوفه وعودة المنضمين إليه في أول فرصة للاستفادة من الفرص التعليمية والاقتصادية التي كانت توفرها الخدمة لزملائهم.^(١٩٨) وهذا يفسر سبب مبادرة عناصر العمال الكردستاني إلى إحراق بيوت الطلبة التابعة للخدمة في الولايات الشرقية خاصة.

والثانية: العمليات الأمنية التي كان ينفذها أمن ديار بكر بصورة ناجحة ضد عناصر حزب العمال الكردستاني المسلحة.

والمثير أن أوجلان كان يستخدم مصطلح "الكيان الموازي"، قبل ثلاثة أشهر من إطلاق أردوغان هذا الوصف على حركة الخدمة، بعد بدء تحقيقات الفساد والرشوة في ديسمبر ٢٠١٣، إذ قال أوجلان في ١٥ سبتمبر ٢٠١٣: "جهاز أمن ديار بكر يعمل مثل الدولة الموازية. والجماعة (حركة الخدمة) هي التي تدير هذه الدولة الموازية...".^(١٩٩) وهذه الحقيقة تكشف من هو الأب الروحي لمفهوم الكيان الموازي!

ومن اللافت للانتباه أيضًا أن أوجلان كان قد وصف تحقيقات الفساد والرشوة بأنها "ضربة موجّهة لمفاوضات السلام الكردي"، وزعم أن "الكيان الموازي" يريد الإطاحة بأردوغان بسبب مبادرته إلى تسوية المشكلة الكردية عن طريق الحوار. ورغم إظهار أوجلان فتح الله كولن وكأنه ضد مفاوضات السلام التي أطلقها أردوغان إلا أن الأخير كان قد أعلن دعمه للمفاوضات في أحد دروسه مستشهدًا بالآية الكريمة ﴿وَالصُّلْحُ خَيْرٌ﴾ وبقوله تعالى: ﴿وَإِنْ جَنَحُوا لِلسَّلْمِ فَاجْنَحْ لَهَا وَتَوَكَّلْ عَلَى اللَّهِ﴾^(٢٠٠)

معاهد التحضير الجامعي: فتيل الأزمة

لقد لاقت مطالبة أوجلان بإغلاق مؤسسات الخدمة التعليمية صدًى إيجابيًا في نفس أردوغان الذي كان يخطط لإغلاق معاهد التحضير الجامعي منذ سنوات حكمه الأولى، كما اعترف بنفسه؛ وذلك لأن هذه المعاهد كانت تحقق نجاحات كبيرة في عملها التعليمي، فكان الدارسون فيها يجتازون الامتحانات العامة بسهولة مقارنة بالآخرين، ويحصلون على وظائف في مؤسسات الدولة، إلى جانب أن هؤلاء كانوا ينشؤون على مبادئ وطنية وأخلاقية ودينية بحيث لا يخرجون أنفسهم عن الإطار القانوني، كما لا يسمحون غيرهم بالخروج عنه، الأمر الذي كان يشكل خطرًا محتملاً لأردوغان الذي بات يخرج عن القانون والدستور، ويقوم

بتصفية هذا النوع من الموظفين بصورة تدريجية ليضع محلهم موظفين مّمن على شاكلته. إلا أنه لم يستطع واحد من وزراء التعليم في حكومات أردوغان المتعاقبة الإقدام على تنفيذ هذا المخطط حتى عام ٢٠١٣ لمخالفته واقع المنظومة التعليمية في تركيا وتقييده لحرية المبادرات الاستثمارية الخاصة.

بعد طلب عبد الله أوجلان هذا، تعتمد أردوغان إثارة نقاش حاد حول قضية إغلاق معاهد التحضير الجامعي بقوة، قبيل بدء تحقيقات الفساد والرشوة في ٢٠١٣، لبدأ تطبيق خطته التي تستهدف القضاء على الخدمة وليشوّش على أي ملفات فساد يمكن أن تكتشف لاحقاً. فقد اعترف أردوغان نفسه بأن جهاز الاستخبارات أرسل إليه تقريراً قبل ٦ أشهر من بدء تحقيقات الفساد حذره فيه من الأضرار التي يمكن أن تلحق بحكومته بسبب علاقات بعض الوزراء مع رجل الأعمال التركي الإيراني الأصل رضا زراب،^(٢٠١) الذي نشرت المعارضة وثائق تثبت أنه "جاسوس إيراني".^(٢٠٢) وإذا أضفنا إلى ذلك طبيعة الملفات السرية التي أظهرها رئيس الأركان بويوك أنيط لأردوغان خلال الاجتماع الذي ذكرنا أعلاه يتبين صحة ما نقول. ومما يعزز ذلك أيضاً ما تسرب من تسجيلات صوتية حصلت عليها الشرطة الألمانية في إطار تحقيقات جواسيس أردوغان على الأراضي الألمانية عام ٢٠١٤، فقد تساءل المدعو د. هونكار مع المتهم أحمد دوران يوكسل في مكالمة هاتفية جرت بينهما بعد ٣ أيام من بدء عمليات الفساد والرشوة في ١٧ ديسمبر ٢٠١٣: "ما الذي يجب أن نفعله؟ لا بد من وجود كبش فداء للتخلص من هذه الاتهامات"، فرد عليه يوكسل قائلاً: "كبش الفداء موجود. لقد تم اختيار فتح الله كولن. إنه سيتعب كثيراً. وسيتم تصفية وفصل ١٧ ألفاً من رجال الشرطة في هذا الإطار".^(٢٠٣)

وبعد تكشف فضائح الفساد والرشوة في نهاية ٢٠١٣ بدأ أردوغان يهاجم الخدمة بشراسة في جميع خطاباته، معبراً عنها بمصطلح "الكيان الموازي" أو "الدولة الموازية"، وقد بدا هذا الاصطلاح غريباً على الشارع التركي، فأردوغان -أو أي شخص آخر- لم يستخدمه من قبل في حق حركة الخدمة، بل لم يتخذ موقفاً سلبياً -في العلن على الأقل- من هذه الحركة طيلة عقد كامل من حكمه، إن استثنينا الخلاف المصطنع حول إغلاق "معاهد التحضير الجامعي"، مما تسبب في حالة من الارتباك وانقسام الشعب تبعاً لذلك بين مؤيد لأردوغان في أطروحاته ومعتبر الكيان الموازي "حقيقة"، ومعارض له ومعتبر إياه "تمويهاً" يصدره أردوغان لشعبه ليتستر على فساد حكومته ويستخدمه ذريعة لتصفية معارضيه.

خطة جرّ تركيا إلى الحرب في سوريا

بعد اندلاع الحرب الأهلية في سوريا في ١٥ مارس ٢٠١١ بدأت تركيا تنجّر بصورة تدريجية إليها في ظل تحالف أردوغان مع الدولة العميقة بأذرعها المختلفة. وقد استضافت حكومة أردوغان، في إطار تحالفها مع العمال الكردستاني، زعيم حزب الاتحاد الديمقراطي الكردي السوري صالح مسلم في العاصمة أنقرة أكثر من مرة، بل إن جهاز المخابرات ساعده في إنشاء مناطق ذاتية الحكم في الشمال السوري، عبر نقل تعليمات وتوجيهات عبد الله أوجلان له، قبل أن يعلن الحرب عليه من خلال عمليات "درع الفرات" في ٢٤ أغسطس ٢٠١٦، و"غصن الزيتون" في ٢٠ يناير ٢٠١٨، و"نبع السلام" في ٩ أكتوبر ٢٠١٩.

وقد قطع أردوغان أشواطاً عريضة نحو نظامه الشخصي بفضل تحالفاته المثيرة والمتناقضة؛ فقد تحالف من جانب مع العمال الكردستاني وامتداده السوري ذي "التوجه العلماني"، وتحالف من جانب آخر مع تنظيم داعش وأمثاله من التنظيمات ذات "التوجه الإسلامي" في سوريا لإسقاط الأسد.

وتحالف أردوغان مع المجموعات والتنظيمات الجهادية، كان يصبّ في مصلحة حليفه الدولة العميقة التي كانت تخطط لإقحام الجيش في حرب انتقاماً من قياداته التي دعمت عمليات التحقيق مع جنرالات أرجنكون، وإثارة الفوضى في المؤسسة العسكرية لتسقط في يدها في نهاية المطاف، وتنجح في تحويل وجهتها من المعسكر الغربي إلى الأوراسي الذي تدعّمه، كما كانت تصبّ في مصلحة حليفها الآخر "الإسلاميين" الموالين لإيران التي كانت تسعى بكل ما في وسعها لإسقاط أردوغان رهينة في يديها من جانب؛ وتقديم الرئيس السوري بشار الأسد للمجتمع الغربي كزعيم علماني يناضل ضد التنظيمات الجهادية التي تعتبر البديل الوحيد حال رحيله من جانب آخر.

حشرات إيرانية في غرفة أردوغان!

وفي العام ذاته، أي عام ٢٠١١، عثر الأمن التركي على أجهزة تنصت في غرفة أردوغان، أي قبل عامين من بدء تحقيقات الفساد في نهاية عام ٢٠١٣، وبالتالي قبل أي حديث عما يسمى بالكيان الموازي. ثم ذكرت صحيفة "تركيا" الموالية لأردوغان في ١٧ سبتمبر ٢٠١٣، أي قبل ثلاثة أشهر من ظهور فضائح الفساد والرشوة في ١٧ ديسمبر من العام ذاته: "عقب العثور على أجهزة تنصت في مكتب أردوغان خلال العام المنصرم، عثرت القوات الأمنية

هذه المرة على أجهزة تنصت مخبأة في غرف مقر رئاسة المغتربين الأتراك التابعة لرئاسة الوزراء. فبعد متابعة أمنية دقيقة، توصل الأمن إلى أن "فاطمة.." و"عزيمه.." اللتين تعملان لصالح المخابرات الإيرانية، وشاركتا في تأسيس حزب العدالة والتنمية عام ٢٠٠١، وتقدمات اليوم دعمهما لسياسات الحزب من الخارج، هما من وضعتا أجهزة التنصت هذه. كما تبين أنهما وضعتا أيضاً أجهزة تنصت أخرى في إحدى الدوائر التابعة لرئاسة الوزراء، وكذلك في "فيلا" يملكها شخص له صلة بحزب العدالة والتنمية، فضلاً عن ذلك فإنهما بادرتا للتنصت على أحد الوزراء أيضاً".^(٢٠٤)

نشرت الصحيفة ذاتها، إلى جانب صحف أخرى، أخباراً تفصيلية عن هذه الحادثة على مدار ثلاثة أيام متتالية.. وكذلك كتبت صحيفة "خبر تورك" الموالية لأردوغان في عام ٢٠١٢ أن إيران أرسلت ١٠٠ عميل لدى "منظمة المخابرات والأمن القومي الإيراني" (السافاك) إلى تركيا مكنفين بعباءة دبلوماسية أو مستظليين بغطاء صحفي. واعتقلت السلطات الأمنية التركية ٩ أشخاص في العام ذاته (٢٠١٢)، أحدهم يحمل الجنسية الإيرانية، بتهمة التجسس لصالح المخابرات الإيرانية، في أعقاب عمليات مدهامة بعض المنازل في ولاية إغدير المتاخمة لأرمينيا والقريبة من الحدود الإيرانية.

لكن أردوغان ومسؤولي الحكومة آنذاك لم يعيروا اهتماماً لهذه الأمور وأغلقوا الموضوع.

فضيحة تسليم العقيد "حرموش" للأسد

كان نظام بشار الأسد بدأ يقصف المعارضين من مواطنيه، وأخذ الجيش السوري في التفكك من جانب، ويتشكل "الجيش السوري الحر" من جانب آخر، وينفصل كثير من الضباط السنة واحداً تلو آخر من الجيش النظامي ليلتحقوا بهذا الجيش الجديد الذي اتخذ مدينة هطاي مقراً رئيسياً له. وفي الوقت الذي كان العالم يتوقع أن تزيد قوة الجيش الحر، هرب العقيد حسين مصطفى حرموش من سوريا إلى تركيا، تمهيداً للانضمام إلى الجيش الحر، الأمر الذي كان يشكل خطورة كبرى بالنسبة لدمشق. ثم تغيرت الموازين واستمر تقدم الجيش الحر بحيث بدأ أردوغان يقول: "سنسقط خلال بضعة أشهر نظام الأسد وسنصلي صلاة الجمعة في الجامع الأموي"، وعلى نفس المنوال كان يقول وزير خارجيته وقتها أحمد داود أوغلو: "لم يبق لسقوط دمشق سوى عدة أشهر!"

لكن المفاجأة أن أعضاء في شعبة المخابرات التركية بمدينة أضنة قاموا بتسليم رئيس الجيش السوري الحرّ حسين مصطفى حرموش ومصطفى قسوم للسلطات السورية، من أجل الحصول على مكافأة ١٠٠ ألف دولار تعهد بها النظام السوري لمن يأتي بهما حياً أو ميتاً.^(٢٠٥) لا شكّ في أن هذا الحادث كان بمثابة "الضربة القاصمة" الموجهة ضد الجيش الحر والتي أدت إلى تخلي الضباط السنة من الانفصال عن الجيش النظامي والانضمام إلى الجيش الحر. والأغرب في الأمر أن ملفّ اختطاف حرموش مع زميله وتسليمهما للأسد الحليف لإيران، تم إغلاقه قبل انتهاء التحقيقات، وتم تهريب الموظفين المخبرانيين الأتراك المتهمين من القضاء والعقوبة، في أعقاب اللقاءات التي أجراها هاكان فيدان في ٣ - ٤ ديسمبر ٢٠١٢ مع محافظ ولاية هطاي، وفق ما كتبه صحيفة "راديكال". ومع أن المحكمة أصدرت حكماً بالحبس ٢٠ سنة لثلاثة من الموظفين المخبرانيين، غير أنها قامت بتبرئة المسؤول المخبراني في مدينة هاتاي من تهمة "إساءة استخدام السلطة"، كما أن رئاسة الوزراء لم تسمح بالتحقيق مع مسؤول المخابرات في فرع مدينة أضنة، مع دورهما الكبير في تسليم حرموش للأسد.^(٢٠٦)

المخابرات تهزّب عميلاً إيرانياً مطلوباً دولياً

وكذلك كان الأمن التركي ألقى القبض على حسين تانیده،^(٢٠٧) العميل الإيراني البارز الذي كان يهزّب مواد نووية من ألمانيا إلى إيران لتتمكن من الاستمرار في برنامجها النووي الحيوي. تانیده كان من أخطر رجال المخابرات الإيرانية في شبكة تهريب المواد النووية. لذلك أصدرت ألمانيا نشرة حمراء مطالبة الشرطة الدولية (الإنتربول) بالقبض عليه حيثما وجدت.

وعلى الرغم من أن تانیده ألقى القبض عليه وهو يدخل تركيا عبر مطار إسطنبول الدولي في ١٩ يناير عام ٢٠١٣ وأودع السجن، وأن ألمانيا طالبت تركيا بتسليمه إياها، ووافقت على ذلك، إلا أن رئيس المخابرات فيدان تدخل في الأمر وحال بالذات دون إتمام عملية التسليم، بل أخلي سبيله وغادر إلى إيران بدلاً من ألمانيا، الأمر الذي أحدث ضجة كبيرة وأزمة بين البلدين، كما كتبت وقتها صحيفة "طرف" المعروفة.^(٢٠٨)

أليس كل هذا يكشف أن أردوغان أشرع نحو سواحل سوريا والشرق الأوسط قبل ترتيب بيته الداخلي؟! وإلا فما سر هذا الانحياز الكبير لرجاله إلى إيران؟!

أسطورة التخطيط لاعتقال فيدان وأردوغان

معرفة خلفية حادثة استدعاء رئيس المخابرات هاكان فيدان من قبل النيابة العامة تنطوي على أهمية كبيرة لفهم مسلسل الأحداث التي عاشتها تركيا بعد عام ٢٠١٢. حيث إن هذه الحادثة أثارت زوبعة سياسية كبيرة حينها وكانت بمثابة "نواة" للأحداث التي تبعتها. لذا ينبغي التوقف عندها لإزاحة الستار عن كل ملابساتها.

بعد الكشف عن فضائح الفساد والرشوة في ٢٠١٣ خاصة، بدأت الآلة الإعلامية العملاقة الخاضعة لأردوغان تبرر كل وسيلة مهما كانت من أجل تحقيق الغاية، بما فيها حياكة سيناريوهات وقصص وهمية لا تمتّ بصلة إلى الواقع. وتشكل هذه الحادثة أبرز عملية اختراق العقول وزرع الأفكار التي باتت الأداة التي يستخدمها رجال أردوغان في الحملات الأمنية التي نفذوها ضد جميع من يصنفونهم ضمن "معارضين أردوغان"، بتهمة مزورة تحت مسمى "الانتماء إلى الكيان الموازي"، اقتداءً بأساليب هتلر في تصفية معارضيه.

فقد زعم إعلام أردوغان أن المدعي العام صدر الدين صاري كايا "استدعى" رئيس المخابرات هاكان فيدان في ٧ فبراير ٢٠١٢ لـ "أخذ إفاداته"، بسبب مشاركته في "مفاوضات أوسلو" التي كانت المخابرات التركية أجرتها مع العمال الكردستاني في مدينة أوسلو النرويجية من أجل التوصل إلى تسوية للقضية الكردية، وذلك كأولى خطوة لتمهيد الطريق إلى الإطاحة بالحكومة و"اعتقال أردوغان" عبر محاسبتهم على "السياسة" التي اتبعتها حكومته في التفاوض مع العمال الكردستاني. ثم هبّ يحيك قصصاً وهمية تدعم هذا التصور. وفي سبيل تشكيل هذا الإدراك وتسويقه في الرأي العام أنتجوا حتى فيلماً يتناول هذه الحادثة. فالمدعى هو أن المدعي العام صاري كايا اختار وقتاً حساساً جداً لهذا الخروج على الحكومة، حيث تزامن مع خضوع أردوغان لعملية جراحية بحيث "لوانام على السرير قبل ٤٥ دقيقة لوجود يديه مكبلتين عند إفاقته واستيقاظه من فراش العملية!"

أما حقيقة الأمر فهي كالتالي:

أولاً: ما قام به المدعي العام لا يمكن وصفه بـ"الاستدعاء" بل هو "دعوة". ذلك لأنه أجرى مكالمة هاتفية مع فيدان، ودعا خلالها للتباحث والتشاور حول انخراط بعض عناصر المخابرات في صفوف العمال الكردستاني، ومشاركتهم معهم في أعمال إرهابية، إضافة إلى إطلاق سراح رجالٍ اعتقلوا على أنهم إرهابيون بحجة أنهم رجال المخابرات! ومن ثم اتخذ الطرفان قراراً بعقد لقاء لبحث هذا الموضوع، وحددا يوماً معيناً فعلاً.

أي الأمر عبارة عن دعوة المدعي العام رئيس المخابرات من أجل تبادل المعلومات التي يحوزها بشأن منظمة إرهابية، أو بعبارة أخرى هو تشاور بين جهازين تابعين للدولة ذاتها. لكن نظراً لأن هناك استعدادات لإيجاد أرضية وإطار لتنفيذ خطة مشؤومة، فإن هذا الموضوع يتم تسريه إلى الموقع الإلكتروني لجريدة "حرية"، حيث نشرت خبراً قبل يوم واحد من انعقاد اللقاء مدعية أن "رئيس المخابرات فيدان كان سيعتقل لو استجاب لدعوة المدعي العام،^(٢٠٩) ومن ثم أخذوا يحيكون مؤامرات وفقاً لهذا الزعم.

كما أن البيان الذي نشره مساعد النائب العام في إسطنبول آنذاك فكرت سجان يكشف أن سبب دعوة فيدان ليس مشاركته في مفاوضات أو سلو مع العمال الكردستاني، ولا محاسبة حكومة أردوغان على "السياسة" التي تتبعها في هذا الصدد. حيث جاء في بيانه: "دعوة فيدان لتبادل المعلومات لا تستهدف، لا من قريب ولا من بعيد، الجهود التي تبذلها أو السياسة التي تتبعها السلطة التنفيذية (الحكومة) من أجل إنهاء فعاليات الإرهاب. لكن ما حدث هو أن النيابة العامة في إسطنبول حصلت على دلائل ووثائق خلال تحقيق معين بخصوص منظمة اتحاد المجتمعات الكردستانية (التي تعد "الجناح المدني" و"العقل المدبر" للعمال الكردستاني) تثبت أن عدداً من موظفي المخابرات انتهكوا نطاق المهام الموكلة إليهم وخرجوا عليها، وذلك عن طريق المساهمة في تنفيذ فعاليات المنظمة الإرهابية، الأمر الذي أثار شبهات قوية حولهم".^(٢١٠)

والمفارقة أن أردوغان كان أطلق خلال حوار تلفزيوني على هذه المنظمة "الكيان الموازي" داخل الدولة، وطالب باستمرار العمليات المنفذة ضد أعضائها وقياديينها، قبل أن يطلقه على حركة الخدمة!^(٢١١)

والدليل القاطع على أن النائب العام صاري كايا لم يدع فيدان لمحاسبته على سياسة السلطة الحاكمة تجاه العمال الكردستاني هو أن النيابة العامة في أنقرة كانت تنظر فعلاً دعوى

رفعها النائب البرلماني من حزب الشعب الجمهوري تانجو أوزجان حول مفاوضات أوصلو مع العمال الكردستاني.^(١١٢) ولا يمكن فتح تحقيق جديد حول الموضوع تقنياً بينما يستمر التحقيق المذكور، مما يظل دعوى محاسبة فيدان بسبب مفاوضات أوصلو وسياسة الحكومة في هذا المضمون.

أما الحكاية العاطفية حول التخطيط لاعتقال أردوغان بعد فيدان وهو على فراش العملية، فعارٍ عن الصحة تماماً. ذلك أن أردوغان كان خضع لعملية جراحية مهمة في ٢٦ نوفمبر ٢٠١٢، أي قبل شهرين على الأقل من حادثة دعوة فيدان من قبل المدعي العام في ٧ نوفمبر ٢٠١٢. بل كان عاد لجولاته الداخلية ما عدا الخارجية. ومن ثم أجريت له عملية بسيطة مكملة للأولى دون تخدير لكن في ١١ فبراير ٢٠١٢، أي بعد ٤ أيام من الحادثة. وفي كلتا الحالتين فإن الزعم "لو نام على سرير العملية قبل ٤٥ دقيقة لوجد يديه مكبلتين عند إفاقته" ليس إلا بمثابة إضافة "صوص عاطفي" إلى هذه الحكاية الملفقة!

فضلاً عن كل ما ذكرنا أعلاه، فإنه لم يكن من الممكن اعتقال أردوغان من الناحية التقنية، إذ من المستحيل أن يعتقل أي نائب عام رئيس الوزراء بإعداد لائحة اتهام بحقه، وليس بإمكانه، في أي حال من الأحوال، أن يعزله من منصبه. وهذا لأن رؤساء الوزراء، وكذلك النواب البرلمانيين، لا يمكن عزلهم من مناصبهم ومحاكمتهم ما لم تكن هناك موافقة برلمانية وإحالة إلى محكمة أمن الدولة العليا. ولكن لما رفض فيدان الاستجابة لدعوة النائب العام، عمد هذا الأخير إلى تطبيق الإجراءات الرسمية، فطالب النيابة العامة في أنقرة بأخذ إفاداته حول الموضوع المذكور، ومن هنا اندلعت الأزمة المذكورة. ووظفت الحكومة هذه الأزمة في تنفيذ عملية تعيينات وتصفيات كبيرة في الأجهزة البيروقراطية للدولة، خاصة في جهازي الأمن والقضاء، إضافة إلى إجراء تعديلات قانونية وفرت درعاً قانونياً لعناصر المخبرات ربط إمكانية محاكمتهم قانونياً بإذن رئيس الوزراء أردوغان مهما كانت التهم الموجهة إليهم.

وعلى الرغم من ذلك، فإن أردوغان ورجاله لم يتهموا في ذلك الوقت، أي عام ٢٠١٢، حركة الخدمة بالوقوف وراء ما أسموه "الخروج على الحكومة"، ولم يتحدثوا أبداً عن وجود كيان مواز يريد الانقلاب عليها. بل كان هذا الوصف يطلق على القيادة العليا للعمال الكردستاني، من قبل أردوغان وإعلامه، كما قلنا.

الحقيقة هي أنه إن أمكن الحديث عن وجود مخطط انقلابي في هذه الحادثة فهو الانقلاب الذي أحدثته الحكومة ضد كل الكوادر الوطنية في مؤسسات الدولة. فالحكومة وظفت هذه الحادثة في منع تطهير المخبرات من عناصرها المرتبطة بالدولة العميقة التي تحاول السيطرة على الشعب التركي عن طريق تنظيم أرجنكون، والشعب الكردي من خلال تنظيم حزب العمال الكردستاني.

مستشار أردوغان يستعير "الكيان الموازي" من أوجلان

كان يالجين أكدوغان، كبير مستشاري أردوغان، هو من استعار مصطلح الكيان الموازي من مخترعه لأول مرة عبد الله أوجلان، وأعاد طرحه مجدداً بعد بدء تحقيقات الفساد، ليصف به حركة الخدمة، نظراً لأنه كان ضمن مهندسي مفاوضات السلام مع العمال الكردستاني. أكدوغان زعم قائلاً: "هناك كيان موازٍ توغل في أعماق الدولة خطط للانقلاب على حكومة أردوغان من خلال تزوير أدلة إدانة وإصافها بالوزراء، تماماً مثلما نصب مؤامرة للجيش التركي لاعتقال كبار الجنرالات في إطار قضية أرجنكون"، وذلك على الرغم من إقالة أردوغان كل الوزراء المتهمين بالفساد.

ومن المفارقة أن أكدوغان ذاته هو الذي اعترض بشدة على إصاق مصطلح الكيان الموازي بحركة الخدمة قبل عام كامل من بدء تحقيقات الفساد، التي سنتطرق إليها بشكل تفصيلي في القسم القادم. فعندما قال رئيس الاستخبارات فيدان "لن أسمح بتشكيل دولة موازية داخل الدولة"، علق بعض الكتاب الصحفيين من أمثال أمر الله أوصلو وآرزو يلديز على هذا التصريح بالقول: "إنه يقصد بالدولة الموازية حركة الخدمة لا اتحاد المجتمعات الكردستانية". فانبرى أكدوغان مدافعاً عن الخدمة وكتب حينها مقالاً باسمه المستعار "ياسين دوغان" بعنوان "نحن مدركون للعبة"، نفى فيه وقوف الخدمة وراء حادثة استدعاء رئيس الاستخبارات من قبل الادعاء العام التي اعتبرها إعلاماً أردوغان "تدخلًا في سياسة الحكومة الخاصة بمفاوضات السلام الكردية مع أوجلان". ففي المقال الذي نشرته صحيفة "يني شفق" الموالية للحكومة في صفحتها الرئيسية تحت عنوانها الرئيسي "بالتأكيد ستفشل هذه اللعبة"، أكد أكدوغان على "عدم وجود أي صراع بين حزب العدالة والتنمية وحركة فتح الله كولن، كما تصوّره بعض الأطراف ووسائل الإعلام في أعقاب استدعاء رئيس جهاز المخبرات فيدان". وأضاف: "من غير الممكن أن يسود صراع أو نزاع في مجال السلطة والإدارة بين

مجموعتين تسعيان إلى تقديم خدمات إلى شعبهما في مجالين مختلفين"، ثم لفت إلى أهمية "الأخوة والتضامن بين المجموعتين اللتين تجمع بينهما المثل العليا الخالدة وليس المنافع والمصالح العابرة". كما شدد على أن آمال من يسعون إلى "إثارة الفتنة والبغضاء والعداوة بين الحكومة برئاسة أردوغان ومؤيدي حركة الخدمة بقيادة فتح الله كولن لن تتحقق على الإطلاق، ولن يكون الطريق معبداً أمام الحاقدين والحاسدين لتنفيذ مخططاتهم المنحوسة".^(٢١٣)

يبدو أن هذا الانفعال الذي أبداه أكدوغان متمثلاً في نفي ما رده هؤلاء الصحفيون كان محاولة لحجب تكشف السيناريو الذي حاكوه خلف الأبواب المغلقة مع حليفهم الجديد الدولة العميقة بشقيها التركي والكردي قبل أوأانه.

أردوغان في مواجهة تحقيقات الفساد

شكّلت تحقيقات الفساد والرشوة في ١٧ ديسمبر ٢٠١٣ اللجنة الأساسية التي انبتت عليها كل الخلافات الأخرى بين حكومة أردوغان والقوى الديمقراطية في البلاد، وعلى رأسها حركة الخدمة والتي لا تزال الأمواج تلاطم شواطئ زماننا.

ونريد أن نبدأ بتقديم مضمون الفيلم الوثائقي المسمى "أطول يوم في حياة أردوغان"^(٢١٤) الذي أعده الكاتب الصحفي ورئيس تحرير صحيفة "جمهورية" التركية سابقاً جان دوندار، والذي نقلت نصوصه إلى العربية لأول مرة في عام ٢٠١٤ ونشرتها حينها وكالة جيهان للأنباء التي كنتُ رئيس القسم العربي لها حينها، ثم أخذت منها المواقع العربية الأخرى.

يتكون مضمون هذا الفيلم الوثائقي من المحادثات الهاتفية التي جرت بين رئيس وزراء تلك الفترة أردوغان وأبنائه والوزراء وأبنائهم بعد بدء تحقيقات الفساد والرشوة، والتي نشرتها العديد من القنوات التلفزيونية المحلية والدولية والمواقع الإخبارية ورواد الإعلام الاجتماعي بلغات مختلفة. كان الأمن قام بالتنصتات على تلك المحادثات الهاتفية بقرارات صادرة من المحكمة، كما هو المطلوب، لكن كانت هناك تنصتات أخرى مجهولة المصدر نشرت في الإعلام أيضاً.

اعتراف أرجنكون بالتنصت على أردوغان

ويرجح الخبراء أن هذه التنصتات والتسريبات "مجهولة المصدر" قام بها إما مكتب التحقيقات الفيدرالي "إف بي آي" الذي تبين أنه كان يتابع ويتنصت على رضا زراب وأعضاء

شبكة منذ عام ٢٠١٠ على الأقل في إطار جهوده الرامية إلى الكشف عن الشبكة التي استغلت النظام المالي الأمريكي لخرق العقوبات الدولية على إيران أو تنظيم أرنجكون / الدولة العميقة الذي كان يسعى لأخذ أردوغان تحت سيطرته وإخضاعه لإرادته، وذلك بغرض إخراج أعضاء التنظيم من السجن بعد اعتقالهم في إطار قضية أرنجكون.

وهناك اعتراف يعضد ذلك، فقد اعترف دوغو برينجك على إحدى القنوات التركية بأنهم من تصنتوا على مكالمات أردوغان ونشروها في وسائل إعلام مختلفة، وأكد أنه لا يزال بحوزتهم نحو ٤٠ تسجيلاً صوتياً ومصوراً من هذا النوع.^(٢١٥)

وغني عن البيان أنهم استخدموا هذه التسجيلات للضغط على أردوغان، واستطاعوا الخروج من السجن، وعقد تحالف معه في عام ٢٠١٤ بعد سنوات طويلة من البقاء خلف القضبان، ليتقل أردوغان بعده إلى فترة جديدة من الحكم مخالفة تمامًا لفتراته السابقة.

المحكمة الأمريكية: التسجيلات صحيحة

لقد أنكر أردوغان صحة محتوى تلك التسجيلات الصوتية التي سنورها أدناه، وزعم أنها ممنتجة لا تعكس الحقيقة، إلى جانب إنكاره كل التسجيلات الصوتية "القانونية" الأخرى المنسوبة للمتهمين الآخرين من الوزراء وأبنائهم والإيراني رضا زراب جملة وتفصيلاً. غير أن شركات عالمية مرموقة متخصصة في هذا المجال كذبت أردوغان وأكدت أن جميع المكالمات الهاتفية صحيحة غير ممنتجة. فضلاً عن ذلك فإن زراب اعترف بصحة هذه التسجيلات الصوتية خلال محاكمته في أمريكا، كما سيأتي بشكل مفصل في الجزء الثاني من الكتاب.

وأوضحت صحيفة "فوربس" الأمريكية في خبر لها أن قاضي المحكمة التي تنظر قضية زراب استمع إلى تسجيلات تحقيقات الفساد والرشوة التي شهدتها تركيا في عام ٢٠١٣، ولقتت إلى أنه أرسل تسجيلات المحادثة الهاتفية التي كان أردوغان يطالب فيها ابنه بإخلاء منزله من ملايين الدولارات واليورو وإخفائها إلى الخبراء، وهم بدورهم أكدوا صحة هذه التسجيلات نافين أن تكون مزورة وممنتجة، كما زعم أردوغان.

وفيما يلي بعض من مضامين تلك التسجيلات الصوتية، وسنعود إليها مرة أخرى لنقوم بتحليلها.

أطول يوم في حياة أردوغان

في الخامسة من صباح يوم السابع عشر من ديسمبر ٢٠١٣ بتوقيت إسطنبول، بدأ اليوم الأطول في حياة أردوغان.

فقد داهمت قوات الأمن المكلفة بالتحقيق في عمليات الرشوة والفساد منزل كاغان جاغلايان، نجل وزير الاقتصاد ظافر جاغلايان وقتها، في منطقة "يني محله"، لكن المنزل كان مسجلاً باسم أبيه، ويتمتع بحصانة، وهو ما دفع الابن إلى الاتصال بوالده سريعاً لإيقاظه من النوم، فاتصل الأب بدوره بوزير الداخلية حينها معمر جولر، الذي نفى علمه تماماً بالواقعة، فاتصل بالمسؤولين التابعين له وفوجئ هو أيضاً بالخبر السيئ. فقد كان بيت نجل وزير الداخلية نفسه باريش جولر خضع للتفتيش أيضاً حوالي الساعة السادسة بتوقيت إسطنبول، وعثروا فيها على كميات كبيرة من الأموال الأجنبية والليرات التركية مخبأة في صناديق أحذية.

وفي الوقت نفسه اقتحم مقر بنك "خلق" (الشعب) في منطقة "عطا شهير"، وألقي القبض على مديره سليمان أصلان مع زوجته. كما كانت هناك عمليات تحرّ وتفتيش في منزل كل من رضا زراب في منطقة "كانليجا"، ورئيس بلدية "فاتح" بمدينة إسطنبول مصطفى دمير، وشركة رجل الأعمال علي أغا أوغلو في "عطا شهير"، بالإضافة إلى مكتب عبد الله أوغوز بايراقدار، نجل وزير البيئة والتخطيط العمراني أردوغان بايراقدار.

في السادسة والنصف بتوقيت إسطنبول، استيقظ مدير أمن إسطنبول حسين جابكين على صوت اتصال هاتفي من مدير شعبة مكافحة الجرائم المالية يعقوب صايجيلي، حيث قال صايجيلي لجابكين وهو يشعر بالخجل لبدء "العملية دون علمه"، وذكر له التفاصيل. وبدأت التحقيقات من قبل النائبين العامين في إسطنبول جلال كارا ومحمد يوزكيج. وكان رضا زراب "الرقم الأول" بين المتهمين؛ إذ تبين أنه قدم الرشاوى لأبناء أربعة وزراء لتبييض الأموال وتهريب الذهب.

كانت شعبة الجرائم المالية تخطط لاعتقال ٧١ شخصاً في ذلك اليوم، فاستفسر جابكين قائلاً: "لماذا لم تخبروني بذلك؟"، فأجابه صايجيلي قائلاً: "لو أخبرناك لاضطرت إلى إخبار المسؤولين الأعلى مقاماً منك، وحينها ما كنا لتتمكن من إجراء هذه العملية".

فتساءل الأول: "وهل أدلتكم صحيحة وقوية؟"، فجاء الرد قاطعاً: "نعم صحيحة وقوية والمتهمون كانوا تحت المراقبة منذ أشهر، وهناك صور ومشاهد وتسجيلات صوتية لهم أثناء تبادل الرشاوى".

وبعدها بدقائق، دارت مكالمة أخرى بين وزير الداخلية ونجله، حاول من خلالها الوزير الاستفسار عما جرى لمنزل الابن، وسأل جولر ابنه: "ماذا يوجد في شقتك؟"، فأكد الابن أن هناك ما يقرب من تريليون ليرة تقريباً فقط، ولكن المحققين لم يكونوا قد عثروا عليها بعد. وقال جولر: "الأغلب أن القضية هي تحقيق في علاقتك بزراب، وعليك أن تقول إن علاقتك به استشارية، ولكن بصورة غير رسمية حتى لا تضر سمعتي".

تمر دقائق معدودة، ثم يتصل وزير البيئة والتخطيط العمراني أردوغان بايراقدار بالمدير العام للتخطيط العمراني محمد علي كهرمان، ويقول للمسؤولين في وزارته: "إن استطعتم الهرب فاهربوا" بحسب ما جاء في التسجيلات الصوتية القانونية للشرطة. وقال بايراقدار: "محمد علي قد تعتقلك الشرطة، فقد اعتقلوا عبد الله وحسين سباهي، ونجل ظافر جاغلابان في إسطنبول، وقد يداهمون بيتك قريباً".

مكالمة "تصفير الأموال" بين أردوغان ونجله

في الثامنة بتوقيت أنقرة، كان أردوغان في بيته الواقع في منطقة "سوباى أفليري"، ووفقاً لبرنامج اليوم، كان يفترض أن يذهب بطائرته إلى قونيا وسط تركيا، لحضور فعاليات إحياء ذكرى وفاة العالم الصوفي الشهير جلال الدين الرومي، لكنه قرر فوراً أن يرسل ابنته سمية إلى بيت ابنه بلال في إسطنبول. وبالفعل جهزت سمية نفسها للذهاب إلى إسطنبول بالطائرة في الساعة التاسعة، فاتصلت بأخيها بلال لإيقاظه. واستمرت المكالمة ١٤ ثانية، وبعدها مباشرة رنّ هاتف بلال ثانية في الثامنة والدقيقتين، وكان المتصل هذه المرة والده أردوغان، ولم يكن بلال قد استيقظ تماماً من النعاس. تبدأ المكالمة بسؤال أردوغان لنجله:

- هل أنت في البيت؟

فأجابه بلال:

- نعم يا أبت.

فقال أردوغان:

- نَفَّذُوا عمليةً هذا الصباح. والآن يفتشون بيوت كل من علي أغا أوغلو ورضا زراب وابن أردوغان بايراقدار وابن ظفر.

فقال بلال:

- هلا أعدت ما تقول يا أبت؟

فرد الوالد:

- أقول إنهم يفتشون بيوت ١٨ شخصاً، منهم ابن السيد معمر وابن أردوغان بايراقدار وعلي أغا أوغلو ورضا زراب بتهمة الفساد الكبير.

فقال بلال:

- نعم.

وهو ما دفعه إلى إصدار أوامره إلى نجله قائلاً:

- أخرج كل ما في بيتك من أموال. مفهوم؟

فسأل بلال:

- ما الذي يمكن أن يكون عندي يا أبت. في الخزانة أموالك فقط!

فقال أردوغان:

- هذا ما أقصده. ثم أنا سأرسل أختك إليك. مفهوم؟

وأضاف أردوغان:

- بعد ذلك تكلم مع أخيك الكبير، فهو على علم بهذه المعلومات. مفهوم؟

فرد بلال:

- حسناً.

ثم قال أردوغان:

- تكلم مع عمك ليخرج هو كذلك ما في بيته. وتكلم مع صهرك أيضاً ليفعل الشيء نفسه.

ورد بلال:

- ماذا أفعل بهذه يا أبت؟ أين نضعها؟

فرد أردوغان:

- ضعها في أماكن معينة.

وخلال المكالمة ظهر صوت أمينة، زوجة أردوغان، تقول:

- برات.

فقال بلال:

- وماذا عن برات؟

فرد أردوغان:

- هذا ما أ قوله. اجتمعوا. وخذ عمك أيضاً، ولا أعرف إن كان عند صهرك ضياء أم لا. مفهوم؟ واتصل بأخيك براق أيضاً. مفهوم؟

في الثامنة والنصف من صباح اليوم ذاته، اقتيد المقبوض عليهم في عمليات التفتيش إلى مكتب المدعين العامين للتحقيق معهم. وفي نفس الساعة خرجت سمية، ابنة أردوغان، من منزلها في منطقة "سوباى أفليري" للذهاب إلى مطار "أسنبوغا" في العاصمة أنقرة. وحين وصلت قاعة كبار الزوار كانت الساعة التاسعة، وكانت حارستها معها وكان فيها الوزير السابق كوراي آيدين أيضاً، حيث كان في طريقه إلى إسطنبول، ومنها إلى طرابزون. ولاحظ كوراي أن سمية لا تكلم أحداً، وأنها لا تترك الهاتف. فقد كانت تنظر إلى هاتفها وتكتب الرسائل وتتابع الأخبار فقط. وتوجهت الطائرة إلى إسطنبول التي كانت تهتز بأخبار الاعتقالات.

في العاشرة والنصف بتوقيت إسطنبول كانت سمية وصلت إلى إسطنبول وتوجهت نحو منطقة "كيسيكلي". كانت عائلة أردوغان تعيش حالة رعب حقيقية. وكانت ابنة رئيس الوزراء إسراء ألبايراق وزوجها برات ألبايراق عند بلال فيكيسيكلي.

اتصل برات في الساعة ١١ صباحاً بمدد نايي يانيك الذي يعد ذراعه اليمنى. وقال له إن "هناك أمراً ذا أهمية كبرى. وأرسله لشراء آلة تمزيق الأوراق بحيث لا يمكن قرائتها فيما بعد.

ولما اتصل مدد نايي يانيك ببرات كانت الشرطة تسجل مكالمتهما. وقال مدد:

- يا أخي سلام عليكم!

فرد برات:

- أين أنت يا مدد؟

فأجابه:

- أنا في المكان الذي أشتري منه آلة تمزيق الورق.

فقال له برات:

- لا تتجول هناك، فذلك المكان غير جيد من حيث الجودة، ولماذا أبذل أموالى سدئ

مرة أخرى؟ اشتر شيئاً جيداً، أي منتجاً أجنبيّاً كبيراً.

فرد مدد:

- حسناً سأفعل، أشتري آلة تمزيق أوراق كبيرة.

ودارت تفاصيل المكالمة حول الآلة التي سيشترونها، وطالب برات من مدد ألا تكون آلة صينية أو منتجاً محلياً مغشوشاً، فقال له برات:

- اشترِ آلة جيدة كبيرة وتعال بأقصى سرعة.. بسرعة بسرعة.

بعد المكالمة خرج بلال وبرات بسيارة خاصة من البيت الكائن في منطقة كيسيكلي. وبقيت إسراء في البيت، وجاءت سمية في الساعة ١١ صباحاً. وبدأنا تنتظران آلة تمزيق الأوراق. ولما تأخرت اتصلت إسراء بمدد ودارت هذه المكالمة بينهما على النحو التالي:

إسراء:

- كنت ستحضر ال ..

فأجابها مدد:

- نعم.

فقال إسراء:

- لو نضعها في الطابق السفلي أو في الطابق الذي أعمل فيه سيكون الأمر جيداً حتى لا نحملها مرة أخرى، أنا أعمل في الأسفل.

ورد مدد:

- حسناً يا سيدة إسراء.. أنا أحضرت تلك الآلات ولدينا نموذجان، كنت أود أن أريهما للسيد برات، ولكنه خرج سأخبره عندما أتصل به، وبناء على ذلك سأضع إحدهما في الطابق السفلي إن شاء الله.

فقال إسراء:

- قل لي وأنا سأصرف، أنا سأقرر الأمر.

فرد مدد:

- حسناً أنا أتوجه إلى المدخل.

فقال:

- حسناً دُلهم على الطابق السفلي.. أنا نازلة أيضاً.. إلى اللقاء.

في الساعة ١١ صباحاً بتوقيت إسطنبول، كان من المفترض أن يسافر أردوغان بالطائرة مع زوجته إلى قونيا في الساعة ١١ من الصباح، لكن بسبب هذا الظرف الطارئ تأجلت حركة الطائرة مدة ساعة ونصف ساعة. اتصل رئيس الوزراء بنجله بلال في الساعة ١٧:١١ من أنقرة وتم تسجيل هذه المكالمات الهاتفية الشهيرة.

تبدأ المكالمات ويقول بلال:

- السلام عليكم.

فيرد أردوغان:

- عليكم السلام.

ثم يقول بلال:

- الآن اجتمعنا بالأخ حسن مع برات، فأنا وعمي نفكر في الأمر. فقد خطرت على بالنا فكرة جديدة. يقول برات نعطي جزءاً من الأموال ليتصرف فيها كما تصرف في الأموال الأخرى. طبعاً أنتم تكلمتم في ذلك الموضوع من قبل. هل نفعل ذلك؟ فقد نحلّ قسماً كبيراً منها بهذه الطريقة؟

فأجاب أردوغان:

- ممكن.

ثم رد بلال:

- حسناً، والقسم الآخر هل نعطيه محمد جور ونقول له: "لأننا شركاء معك فخذ هذه الأموال واحتفظ بها عندك تستخدمها كلما بدأت مشروعاً؟" وهكذا نقلل الكمية وننقل البقية إلى مكان آخر.

فأجابه الوالد:

- حسناً.

وقال بلال:

- حسناً يا أبت!

سأل أردوغان:

- هل جاءت سمية؟

رد بلال:

- سمية وصلت إلى البيت وستأتي الآن إلى هنا حيث نحن.

فقال أردوغان:

- الأفضل أن تفعلوا.. أن تصفروا الأموال كلها.

فرد بلال:

- حسناً يا أبت سنحل المسألة إن شاء الله. هل ثمة شيء آخر؟ نعم سنصفرها كلها إن شاء الله.

محاولات أردوغان لإيقاف التحقيقات

كانت الساعة حوالي ١١:٤٤ بتوقيت إسطنبول، وكان المدعي العام زكريا أوز هو المشرف على تنفيذ عملية "جاغلايان". وهنا فكر أردوغان في الاتصال بـ "أوز" لإيقاف التحقيقات. وكان رئيس اللجنة الإدارية للخطوط الجوية التركية حمدي طوبجو قد اصطحب أوز في وقت سابق لتعريفه على أردوغان. ولذلك أراد أن يبعث رسالة إلى أوز عبر طوبجو. وقال ذلك لئجله في هذه المكالمة قبيل صعوده إلى الطائرة المتجهة نحو قونيا.

أردوغان:

- يا بني سأعود من قونيا إلى إسطنبول هذا المساء وظهر غدٍ سأعود إلى أنقرة ثانية. استدعوا الآن حمدي فقط.

فسأله بلال:

- أي حمدي؟

فرد الوالد:

- حمدي.. حمدي.

فسأله بلال:

- طوبجو؟

فأجابه:

- طوبجو.

فقال بلال:

- حسناً.

ثم قال أردوغان:

- زكريا متورط في هذا الأمر زكريا. إنه مشترك في هذا الأمر. مفهوم؟

أجابه بلال:

- حسنًا.

وقال الوالد:

- وإذا اقتضى الأمر فليقل له "أيها الصديق عليك أن تنهي هذا الأمر اليوم" .. فليقل له هكذا.

ورد بلال:

- حسنًا.. ولكن يبدو أنه يعمل معهم.

فرد أردوغان:

- هو أصلاً منهم عزيزي.

ثم سأل بلال:

- هل لحمدي شيء وشأن عنده؟

أجابه أردوغان:

- هو يعرفه ويتعامل معه، هو الذي أحضره إليّ.

فرد بلال:

- ها حسنا يا أبت.

وقال أردوغان:

- أو نأتي غداً ونفعل ما ينبغي.. فلنر ماذا سيقدر اليوم.

سأله بلال:

- ماذا يا أبت؟

أجابه أردوغان:

- قد يستعجلون في إحالتهم، يعني لا يمكن أن نعرف ونتوقع ماذا سيفعل هؤلاء.

سأله بلال:

- يحيلون من؟

فرد: المحتجزين.

فقال بلال:

- ها.. للمحكمة نعم.

ثم قال أردوغان:

- مدعيان عامان ينفذان العملية.

فرد بلال:

- سأكلم السيد حمدي بعد الظهر إن شاء الله. نلتقي مساءً.

عندما قال بلال لبرات على الهاتف: "لنعطِ قسماً من الأموال لفاروق"، كان يقصد عمر فاروق كاليونجو. بعد المكالمة بمدة قصيرة تنصت الأمن على المكالمة الهاتفية لكل من خاقان أصلان، مساعد كاليونجو، ومدد نابي يانيك، مساعد برات ألبايراق. كانا يخططان للقاء في أحد الجراجات، وكانت المكالمة في اليوم نفسه في الساعة ١١:٥٢ صباحاً. كانت التحقيقات جارية في مديرية الأمن، وكانت تركيا تتلهف لسماع ما سيقوله رئيس الوزراء. أقلعت طائرة أردوغان متأخرة عن مواعدها بساعة ونصف. وهبطت طائرته في قونيا عند حلول الساعة ١:٣٠ ظهراً. كان مرتبكاً وبنبرة صوت مختلفة تماماً عن التي تكلم بها عبر الهاتف، أعلن أنه لن يخضع أمام التهديدات، وقال: "لن ننحني أبداً. أيها الإخوة فليجربوا كل الطرق، وليحيكوا ما شاؤوا من المؤامرات القذرة. وأكررها مرة أخرى من هنا من قونيا.. فقد أصبحت الكلمة في تركيا للشعب والقرار للشعب والسلطة للشعب".

في الثانية ظهراً ذهب بلال أردوغان بناء على طلب أبيه إلى رئيس اللجنة الإدارية في الخطوط الجوية التركية حمدي طوبجو. وطلب اللقاء بزكريا أوز لوقف التحقيقات. واتصل بأبيه ليخبره بالإجابة التي حصل عليها طوبجو عن أوز، وكان أردوغان لا يزال حينها في قونيا. فقال بلال:

- أبي خرجت للتو من عند السيد حمدي سيلتقيان الساعة السادسة.

فرد أردوغان:

- الساعة السادسة وقت متأخر، يكون الأمر قد انتهى.

فقال بلال:

- إنه لا يعلم بالأمر، ويقول إن الملف ممتلئ.

قال أردوغان:

- إنه يكذب طبعاً.. يقول إنه لا يعلم ثم يقول إن الملف ممتلئ.. كيف؟

قال بلال:

- هذا يعني أن الملف وُضع أمامه، لا أدري ما الذي يقصده في الصباح الباكر؟

فرد الوالد:

- يقول لا علم له ويقول إن الملف ممتلئ.

فأجابه بلال:

- نعم نعم.

قال أردوغان:

- هل ذهبت إلى حمدي؟

فأجابه:

- نعم.

فقال أردوغان:

- ليتك ما ذهبت.

سأله بلال:

- ماذا أفعل يا أبت؟ لو التقينا في مكان آخر لكان الأمر سيئاً أيضاً.

فرد أردوغان:

- لقد أخطأت.

في الساعة الثالثة عصاراً انتهى الحفل الذي كان يحضره أردوغان في قونيا، وأجاب عن أسئلة الصحفيين حتى الثالثة والربع وقال: "هذه عملية قضائية يا أصدقاء، ولا يصح أن أقول شيئاً عنها قبل صدور النتائج وانتهاء العملية".

وعند الساعة الثالثة و دقيقة ٣٩ عصاراً اتصل بلال، لكن هذه المرة كان أكثر حذراً.

قال أردوغان:

- هل أديت المهام الأخرى التي كلفتك بها؟

فأجابه بلال:

- سنكون أنهينا ذلك مساءً، وانتهى القسم المتعلق ببرات. والآن يبدو أننا سننجز القسم الخاص بمحمد جور أولاً. والقسم الباقي سننجزه عندما يحل الظلام.

سأل أردوغان:

- ماذا فعلت سمية؟

فأجابه بلال:

- أما سمية.. فأخرجتها وأحضرتها وتحدثنا.. وما إلى ذلك.

سأل أردوغان:

- هل أنجزت الطرفين؟

رد بلال:

- أظن أنها أعطتها يا أبت.. فقد قالت إنها أفرغتهما كليهما. هل تقصد هذا عندما تقول

الطرفين؟

رد أردوغان:

- حسناً انس الأمر.

سأل بلال:

- متى ستأتون؟

فأجابه والده:

- حوالي الساعة ١٢.

وقال بلال:

- صاحبكم السلامة!

فرد أردوغان:

- لا تتكلموا بالهاتف.

في الساعة مساءً بتوقيت إسطنبول، دعا وزير العدل سعد الله أرجين المجلس الأعلى للقضاة والمدعين العامين إلى الاجتماع. وكان الهدف هو المدعين العامين الذين يقودون عمليات التحقيق. وعندما كان يتجه أرجين نحو العاصمة أنقر كانت قناة "فوكس" تذيع خبراً عن أن المجلس الأعلى للقضاة والمدعين العامين يعقد اجتماعاً.

الساعة ١١ وخمس دقائق بتوقيت أنقرة جرت فيها المكالمة الأهم بين أردوغان ونجله، فوصلت طائرة أردوغان وزوجته إلى أنقرة وفي طريقه إلى منزله جرى الاتصال.

قال بلال:

- الآن يا أبت.. لقد أنجزنا إلى حد كبير. هل أنتم اتصلتم بي؟

رد أردوغان:

- لا أنا لم أتصل بك، بل أنت اتصلت.

قال أردوغان:

- جاء اتصال من رقم سري.

ثم سألت:

- ما المقصود من "إلى حد كبير"؟ هل صفرتموها كلها؟

أجابته بلال:

- لم نصفرها بعدُ يا أبت.. فثمة مبلغ ٣٠ مليون يورو أيضاً، مبلغ بسيط تبقى بعد إفراغ كل مكان. لم نستطع إخفائه بعد. تذكرت أن أحمد جاليك بقي له مبلغ إضافي بقيمة ٢٥ مليون يورو، ويقولون لو إننا نضعها عنده ثم نفعل ال.. وبالمبلغ المتبقي يمكن أن نحصل على شقة من شهريزار. ما رأيك يا أبت؟".

يفكر أردوغان ولكن يسمع صوتاً من الأسفل يقول "آي". فسأل بلال:

- ماذا يا أبي؟

فسأل أردوغان:

- هل سميت عندك؟

رد بلال:

- نعم هل أنا ديها؟

فأجابته:

- لا تشابهت على الأصوات، ولذلك سألت.

قال بلال:

- ها.. يعني نعطي قسماً من المبلغ لجاليك ونشتري بالباقي شقة من شهريزار.

فرد أردوغان:

- المهم.. تصرف أنت.. ممكن أن نفعل ذلك.

سأل بلال:

- هل نفعل ذلك؟

رد أردوغان:

- نعم افعلها.

ثم سأل بلال:

- هل نصفرها تماماً أم نترك لك بعض المال؟

أجابه أردوغان:

- لا تتركوا شيئاً.. لا يكون هذا.. لو حولتم القسم الآخر إلى هناك مع محمد أيضاً.
رد بلال:

- نعم لقد أعطيناهم ٢٠ مليون دولار.

قال أردوغان:

- الله الله! لو حولتم أولاً ومن ثم عملتم ال... ..

سأل بلال:

- كيف أعلم.. هذا ما استطعنا أن نعطيه الآن. أصلاً يستغرق حيزاً كبيراً ووضعنا قسماً
آخر في مكان آخر وبعد ذلك أعطينا قسماً للأخ تونج.

سأله أردوغان:

- هل حولتها كلها ل تونج؟

قال بلال:

- إلى أين يا أبت؟

فرد أردوغان:

- أقول تونج.. هل حولت كلها لتونج؟

أجابه بلال:

- سألوهم وأظن أنهم قالوا يمكننا أن نأخذ ١٠ ملايين يورو فقط.

سأل أردوغان:

- على كل حال لا تتحدث عن كل هذه الأمور على ال.. ولو كان بهذه الطريقة لا تتحدث.

رد بلال:

- حسناً إذن نحن نتصرف ونحل المشكلة.

قال أردوغان:

- نعم تصرفوا، أنا لن أستطيع المجيء هذا المساء سأبقى في أنقرة.

قال بلال:

- حسناً.. نحن نتصرف.. لا تقلق.

تبين فيما بعد أنه في تلك الأيام تم شراء ٦ شقق من شركة "جاليك هولدينج شهريزار" التي
ورد ذكرها في المكالمة. كما ظهر أيضاً أنه تم تحويل ١٤ مليوناً و ١٢٠ ليرة لشركة "جاليك"

عن طريق بنك "أكتيف"، الذي كان وزير الطاقة الحالي برات ألبيراق، صهر أردوغان، رئيس مجلس إدارته آنذاك. وقد ظهر في عقود شراء الشقق ١-٢-٣-٤-٥-٦ من المبنى (a) اسم عمر فاروق أكبولوت، وهو محامي عائلة أردوغان، ومخول بالبيع والشراء باسم العائلة.

تحقيقات فساد أم انقلاب؟

في صباح ١٧ ديسمبر ٢٠١٣ أمر المدعيان العامان جلال كارا ومحمد يوزكيج بتنسيق من المدعي العام الشهير زكريا أوز، الذي سبق أن أشرف على قضية "تنظيم أرجنكون الإرهابي"، بإطلاق عملية كبيرة أصابت الجميع بالصدمة، أسفرت عن احتجاز ٨٩ شخصًا، بينهم باريش جولر، ابن وزير داخلية تلك الفترة معمر جولر، وصالح كاغان جاغلايان، ابن وزير الاقتصاد ظفر جاغلايان، وعبد الله أوغوز بايراقدار، ابن وزير البيئة والتخطيط العمراني أردوغان بايراقدار، والمدير العام لبنك "خلق" الحكومي سليمان أصلان، واثنان من مشاهير عالم الأعمال علي آغا أوغلو والإيراني رضا زراب وعمدة بلدية "فاتح" في إسطنبول مصطفى دمير، وذلك بتهمة "الرشوة وإساءة استخدام السلطة والاختلاس في المناقصات العامة والتهرب وتبييض الأموال".

ثم أصدرت المحكمة بعد النظر في الأدلة قرارًا باعتقال ٢٦ شخصًا من المتهمين، بينهم أبناء الوزراء الثلاثة، ومدير بنك "خلق" سليمان أصلان، ورضا زراب، في حين قضت المحكمة بإخلاء سبيل ابن وزير التخطيط العمراني بايراقدار، ورجل الأعمال آغا أوغلو، وعمدة بلدية فاتح قيد المحاكمة.

تدخل سافر في عمل القضاء

اعتبر رئيس الوزراء في ذلك الوقت أردوغان قضية الفساد والرشوة "عملية سياسية" تستهدف الإضرار بحكومته والاقتصاد التركي، بل وصفها بـ"محاولة انقلاب" يقف وراءها ما أسماه "الكيان الموازي"، قاصدًا به حركة الخدمة. ولذلك لم يتردد في اتخاذ تدابير استثنائية لتبرئة المتهمين وإفلاتهم من قبضة السلطات الأمنية والقضائية.

بدأ أردوغان يهاجم بشراسة في جميع خطابه "الكيان الموازي" أو "الدولة الموازية"، غير أن هذه الكلمة أو المفهوم لم يكن مألوفًا لدى الشارع التركي، ولم يستخدمه أردوغان من قبل بحق حركة الخدمة، بل لم يتخذ موقفًا سلبيًا - في العلن على الأقل - من هذه الحركة

طيلة عقد كامل من حكمه، إن استثنينا الخلاف حول إغلاق "معاهد التحضير الجامعي" الذي نشب بين الطرفين قبل عدة شهور من تحقيقات الفساد، الأمر الذي أفضى إلى الارتباك والالتباس في الأذهان، وانقسم الشارع تبعاً لذلك بين مؤيد لأردوغان في أطروحاته ومعتبر الكيان الموازي "حقيقة" ومعارض له ومعتبر إياه "وهما" يضعه أردوغان أمام شعبه ليتمكن من التستر على فساد حكومته!

وبعد يوم واحد من تحقيقات الفساد أي في ١٨ ديسمبر ٢٠١٣، بادر أردوغان إلى عزل خمسة من مدراء الأمن بمن فيهم المشرفون على التحقيقات، تلا ذلك عزل مدير أمن إسطنبول حسين جابكين وتعيينه حاكمًا مركزيًا في ١٩ ديسمبر ٢٠١٣، بينما توسع نطاق حركة التغييرات في صفوف القادة والموظفين الأمنيين بصورة غير مسبوقه في اليوم الثالث، وذلك بدعوى أنهم لم يبلغوا هذه العمليات الأمنية المسؤولين الذين هم أعلى مقامًا منهم!^(٢١٦) ومن اللافت أن حكومة أردوغان أصدرت في ٢١ ديسمبر ٢٠١٣ مرسومًا يقضي بضرورة إبلاغ الموظفين المكلفين بإنفاذ القوانين والتحقيقات والعمليات التي يقودونها إلى كبار المسؤولين الإداريين الحكوميين في منطقتهم، المرسوم الذي اعتبره مجلس القضاء الأعلى في بيان خطي مخالفًا لمواد الدستور وقانون العقوبات، بالإضافة إلى مخالفته لمبادئ الفصل بين السلطات التنفيذية والقضائية والتشريعية واستقلالية القضاء وسيادة القانون الضرورية التي لا يمكن أن تتخلى عنها أي دولة ديمقراطية في العالم، وأكد أن القضاء المستقل ضمان المرؤوسين ضد الرؤساء.^(٢١٧)

حقيقة الدعاء الذي تلاه كولن

بدأ أردوغان يستخدم لغة وصفت بـ"الخارجة عن قواعد المروءة والأدب والأخلاق" ضد ملهم حركة الخدمة فتح الله كولن، بما فيها ألفاظ خطيرة من الناحية الدينية، إذ اتهمه بـ"النبي المزور"، ونعته بـ"مسودة عالم"، واعتبره من طائفة "الحشاشين" بقيادة حسن صباح الإسماعيلي وما إلى ذلك من الأوصاف والاتهامات التي استخدمها في خطاباته بعد تحقيقات الفساد والتي تجاوز مجموعها ألفًا، بحسب الإحصائيات الدقيقة.

أما كولن فقد رفض جميع مزاعم "الكيان الموازي" وتحدى أردوغان من خلال محاضرة ألقاها على محبيه في ٢١ ديسمبر ٢٠١٣ قال فيها: "سأقول كلامًا لم أقله من قبل أبدًا... إني لا أعرف المدعين العامين الذين تعقبوا مرتكبي الأفعال السيئة من أبناء الوزراء، ولا أعرف

واحدًا بالألف منهم، غير أن البعض ينسب القائمين على هذه الحملة إلينا وحركة الخدمة، ويرانا متعاونين فيها.. لذلك أنا أقول ولا أستثني نفسي: إذا كان من قام بهذه الحملة قد ارتكب أمرًا مخالفًا لروح الدين الإسلامي ومخالفًا لمبادئ القرآن الكريم والسنة الصحيحة، وللقوانين الحديثة، ومنافيًا للديمقراطية، فأسال الله عز وجل أن يخسف بنا وبهم الأرض، وأن يملأ بيوتنا وبيوتهم نارا، وأن يهدم على الجميع جدرانهم. ولكن إذا كان الأمر خلاف ذلك، بمعنى أن يرى البعض اللصوص ويتركونهم ويطلقون سراحهم، ويهاجمون في نفس الوقت من يرشد عليهم ويكشف الغطاء عنهم، ويغضون أعينهم عن الجريمة، ويتهمون الأناس الأبرياء بارتكابها من أجل تشويه سمعتهم، فأسال المولى عز وجل أن يحرق عليهم بيوتهم، وأن يزلزلهم ويشتت شملهم ويمزق وحدتهم وأن لا يبلغهم الأمل".

وهذا التحدي جعل أنصار أردوغان يسارعون إلى اتهام كولن بالدعاء على زعيمهم، لكن طلبه كولن نفوا ذلك واتهموا الطرف الآخر بتقليب ما قاله رأساً على عقب، وبتر الموضوع عن سياقه أو بالاقْتباس من كلامه ما يحلو لهم ويوافق هواهم وهجر ما يعارض رؤاهم وأفكارهم، وأكدوا أن أستاذهم لم يدع على أردوغان إطلاقاً، ولم يتعرض له في الكلام اسماً، بل إن كل مغزى كلامه كان ضد من يمارس الفساد والرشوة، ويأكل حق العباد أو من يسعى إلى التغطية والتستر على ذلك أيًا كان، مما يعني أنه انتقد الصفات الذميمة بدون ذكر أسماء الأشخاص الذين يتصفون بها، وكأنه فضل قميصاً وألبسه من يرتكب تلك الأفعال الذميمة دون ذكر أي اسم أو مؤسسة.

أردوغان يقيل وزراء "الفساد"

على الرغم من أن أردوغان زعم وجود كيان مواز داخل الدولة يريد الإطاحة بحكومته من خلال توظيف تحقيقات الفساد، إلا أنه اتخذ قراراً بإقالة وزير شؤون الاتحاد الأوروبي أجامان باغيش من منصبه، كما أن وزير الاقتصاد ظفر جاغلايان ووزير الداخلية معمر جولر، ووزير البيئة والتخطيط العمراني أردوغان بايراقدار أعلنوا استقالتهم من مناصبهم في ٢٥ ديسمبر ٢٠١٣ بطلب من أردوغان على خلفية تورط أبنائهم في أعمال الفساد والرشوة.

إلا أن شيئاً وقع لم يأخذه أردوغان في حسبانته، حيث ظهر الوزير بايراقدار عقب ذبوع خبير استقالته على شاشة قناة إن تي في (NTV)، وصرح على الهواء مباشرة أنه من صلاحية رئيس الوزراء أردوغان أن يقيل أي وزير شاء من منصبه ويعمل مع أي وزير أراد، ثم

استدرك قائلاً: "ولكن من غير الممكن أن أقبل ممارسته الضغوط عليّ أن استقيلوا وأنشروا بياناً يريحني. ذلك أن مخططات الإعمار الموجودة في ملف التحقيقات الجارية في إطار قضية الفساد معظمها قد تمّ تنفيذها بتعليمات صادرة منه". ومن ثم طالب أردوغان بالاستقالة أيضاً، وفي الوقت ذاته أعلن استقالته على الهواء مباشرة من منصبه وحزبه والعضوية البرلمانية، الأمر الذي وضع أردوغان في موقف محرج جداً، ودل على أن الوزير لم يستقل بل أقيّل من منصبه رغم أنفه.^(٢١٨)

وهذا الأمر تأكد عندما نشر قرار الإقالة في الجريدة الرسمية بتاريخ ٢٦ ديسمبر ٢٠١٣ حيث جاء نص الخطاب الذي أرسلته رئاسة الوزراء إلى رئاسة الجمهورية التي كان يشغلها عبد الله جول كالتالي: "نرجو الموافقة على إقالة وزير البيئية أردوغان بايراقدار من مهامه طبقاً للمادة ١٠٩ مع فائق الاحترام".

وهذا على الرغم من أن أردوغان زعم أن الوزراء الثلاثة عرضوا عليه استقالتهم منذ اندلاع أزمة الفساد، لكنه رفض استقالتهم في البداية.

وعلى خلفية استقالة ثلاثة وزراء، أعلن أردوغان تعديلاً وزارياً في حكومته. ولعل أهم تغيير في هذا المجال جرى في منصب وزارة الداخلية، إذ عين شخصية مثيرة للغاية معروفة بعلاقتها الوطيدة مع "التيار الإيراني" في تركيا أفكان علاء خلفاً لمعمر جولر.

ومن المثير أن أردوغان أمر بحظر نشر الفيديوهات والأخبار التي تتناول قضية إعلان الوزير بايراقدار عن استقالته من منصبه وحزبه وعضوية البرلمان في آن واحد، مطالباً أردوغان بالاستقالة أيضاً.^(٢١٩)

أردوغان يدافع عن زراب الإيراني

في تصريحات صحفية على متن الطائرة أثناء عودته من زيارة لباكستان في ٢٦ ديسمبر ٢٠١٣، وصف أردوغان زراب الإيراني الذي كان الشخصية المحورية في التحقيقات بـ"رجل أعمال محب للخير"، ودافع عنه قائلاً: "رضا زراب له إسهامات في الاقتصاد التركي، فهو رجل أعمال يقوم بتصدير الذهب، ويشارك في العديد من الأعمال الخيرية".

كما ادعى أن مبلغ ٤,٥ ملايين دولار الذي عثرت عليه الشرطة في صناديق أحذية بمنزل مدير بنك "خلق" سليمان أصلان عبارة عن تبرعات لإنشاء مدرسة ثانوية للأئمة والخطباء!

وكانت القوات الأمنية اعتقلت في ٢٩ ديسمبر ٢٠١٣ سيدة متقاعددة بسبب تظاهرها برفع صندوق أحذية من شرفة منزلها المطل على المنصة التي كان يخطف بها أردوغان في أحد لقاءاته الجماهيرية بمدينة مانيسا. ومنذ ذلك الحين أصبح التظاهر والاحتجاج برفع صناديق أحذية رمزاً يشير إلى "الفساد" و"السرقة" في تركيا.

ردود فعل حزب إسلامي

وجّه مصطفى كاملاك، رئيس حزب السعادة المنحدر من حزب الرفاه، المعروف بجذوره الإسلامية، الذي أسسه الزعيم الإسلامي الراحل نجم الدين أربكان، الذي يعتبر شيخ أردوغان، انتقادات لاذعة ضد طريقة تعامل أردوغان مع فضائح الفساد. فقد قال في تصريحات أدلى بها لقناة "أس تي في" (*STV*): "كان ينبغي على أردوغان أن يتقدم بالشكر والتقدير للنائبين العامين والشرطيين، ويمنحهم جائزة، ويعلمهم أبطالاً، لكشفهم النقاب عن مارسوا أعمال الفساد والرشوة من أبناء الوزراء والموظفين، قبل أن تطاله الشبهات بالذات. فلو تصرف أردوغان إزاء الفضيحة على هذا النحو لكانت كل المؤامرات - إن وجدت - باءت بالفشل ولما لحق باقتصاد الوطن أي ضرر".

ومع أن كاملاك كان ينتمي إلى الجذور الفكرية ذاتها مع أردوغان، نظراً لأن الأخير كان من تلامذة أربكان قبل انشقاقه عن حزب الرفاه وتأسيسه حزب العدالة والتنمية، إلا أنه اتهم زميله أردوغان بالمبادرة إلى اتهام المدعين العامين وإعلانهم "مجرمين"، والعمل على التغطية والتستر على "القذارة الواضحة وضوح الشمس"، على حد قوله. واعتبر حملة أردوغان المضادة تدخلاً في السلطة القضائية، وانتهاكاً لمبدأ الفصل بين السلطات الثلاث.

تطرق كاملاك أيضاً إلى الحجج والذرائع التي تشبث بها أردوغان من أن الموظفين الأمنيين لم يبلغوا المسؤولين الذين هم أعلى مقاماً منهم قائلاً: "يقولون لماذا لم تبلغنا النيابة العامة بهذه العمليات؟ أكان ينبغي عليها أن تتصل بالوزير وتقول: "يا سيدي الوزير سنعتقل ابنكم فلا تهزّبوه من العدالة!"^(٢٠)

عملية فساد جديدة

في ٢٥ ديسمبر ٢٠١٣ انطلقت عملية جديدة بأمر المدعي العام معمر أكاش في مدينة إسطنبول، كان وقعها أشد من قضية الفساد الأولى التي بدأت قبل أسبوع واحد، حيث وُجّهت إلى ٩٦ شخصاً تهم عديدة، بينها "تشكيل وإدارة منظمة من أجل ارتكاب جريمة وممارسات

فساد في المناقصات العامة والتعاطي بالرشوة". وأصدر المدعي العام قرارا باحتجاز ٤١ شخصاً، ومن ثم قضت المحكمة بالاستيلاء على ممتلكات مجموعة من رجال الأعمال. بالإضافة إلى أن المدعي العام أمر باستدعاء بلال أردوغان، ابن أردوغان، لاستجوابه بصفته "متهمًا"، الأمر الذي قصم ظهر البعير!

صحيفة "طرف" المغلقة بعد الانقلاب "الفاشل"، والمعروفة بمواقفها الجريئة وتوجهاتها الليبرالية، كتبت في ٢٦ ديسمبر ٢٠١٣ أن حملة الفساد الثانية كانت تكشف عن "فساد" بقيمة ١٠٠ مليار دولار في ٢٥ مناقصة حكومية، ونوهت بصدور قرار باعتقال ضالعين به في خمس وزارات، بينها رئاسة الوزراء، بالإضافة إلى موظفين عموميين في دوائر الدولة المختلفة. وتضمن اتهام النيابة العامة أيضاً بيع أراضٍ عامة تبلغ قيمتها مليار دولار في الحقيقة بأقل من ٤٦٠ مليون دولار، مما عرّض الدولة لخسارة تقدر بـ ٦٠٠ مليون دولار.

الأمن لا ينفذ أوامر النيابة!

لكن شهدت تركيا حادثة لعلها الأولى من نوعها طيلة تاريخها، حيث رفضت أجهزة الأمن الجديدة، التي عينها أردوغان، الاستجابة لأوامر النيابة العامة بالاعتقالات المذكورة، الأمر الذي أدى إلى أزمة إدارية في البلاد بكل معنى الكلمة. ولما رفض الأمن الاستجابة للنيابة طالبت هذه الأخيرة قوات الدرك بتنفيذ تلك العملية بدلاً من الشرطة وفق ما ينص عليه القانون، غير أنها هي الأخرى لم تستجب لهذه الدعوة. (٢٢١)

وأكد نائب حزب الشعب الجمهوري باريش ياركاداش في تصريحات أدلى بها في الذكرى السنوية الأولى لبدء التحقيقات على قناة تلفزيونية أن أردوغان وقع في يد العسكر المرتبطين بتنظيم أرجنكون بعد تحقيقات الفساد والرشوة، ولذلك لم تنفذ قوات الدرك أوامر النيابة العامة هذه في إطار الاتفاقية بين الطرفين التي تنص على خلق تهمة تحت مسمى "الانتماء إلى الكيان الموازي" وتصفية كل من يقف أمام هذا التحالف الجديد من العسكريين والسياسيين والمدنيين، وذلك من أجل أن يضمن التربع على عرشه في القصر الرئاسي، على حد تعبيره. (٢٢٢)

سحب الملف من النائب العام

وبعد يوم واحد من انطلاق حملة الفساد الثانية، أصدر النائب العام معمر أكاش بياناً خطياً أوضح فيه الضغوطات التي مورست بشكل علني على القضاء عموماً، وعليه شخصياً من

أجل إعاقه التحقيقات في قضية الفساد الثانية وسحب الملف منه، وجاء في بيانه المطول ما يلي:

"لقد وجدت من الضرورة الإدلاء بالبيان التالي بسبب الضغوط التي مورست من أجل إعاقه عملية التحقيقات في قضية الفساد التي كنت أشرف على إدارتها بالذات. إنني أدير عملية التحقيقات منذ زمن طويل ضد عدد من الأشخاص المعروفين لدى الرأي العام، وبعضهم من الموظفين العموميين، وذلك بعد أن رفعت بحقهم دعاوى تشير إلى ممارستهم الفساد والرشوة واستغلال النفوذ والتزوير والتهديد وغير ذلك من الجرائم المخالفة للقانون.

وقد تمّ الحفاظ على سرية التحقيقات طيلة هذه الفترة، لكن بعد تسريب الأمر إلى وسائل الإعلام وسعي البعض إلى طمس الأدلة التي تثبت تورط الأشخاص المشتبه بهم قمتُ على الفور في ٢٤ ديسمبر ١٩١٣ بتقديم الملف الخاص بهذه القضية إلى النائب العام الأول طوران جولاك قاضي ووكيل النيابة أوكتاي أردوغان.

وفي محاولة للملزمة الأمر ومنع المشتبه بهم من طمس أدلة تورطهم في قضية الفساد، تم على عجلة استصدار قرار بتنفيذ الحملة من القضاء المناوب، وأبلغتُ مديرية الأمن بضرورة تنفيذ القرار القاضي بتوقيف الأشخاص المشتبه بهم على الفور، خصوصاً بعد معرفتي من خلال متابعتي لبعض وسائل الإعلام وبعض المواقع الإلكترونية بأن هناك عدداً من الأسماء التي صدر بحقهم أمر الاعتقال يسعون جاهدين لطمس أدلة تلبسهم بالجريمة.

وقد التقيت في مساء نفس اليوم بمبنى القصر العدلي في إسطنبول بقيادة شعب الأمن التي أوكلت إليهم مهام القيام بالحملة، إلا أنهم رغم ذلك لم ينفذوا الأوامر ولم تقم مديريات الأمن بأي إجراء.

أما اليوم أي ٢٦ ديسمبر ٢٠١٣، فقد فوجئت بسحب الملف المتعلق بهذه القضية مني، دون إبداء أي مبررات قانونية، لذلك فإن المسؤولية تقع اعتباراً من الآن على عاتق النائب العام الأول في إسطنبول وعلى وكيله.

ومن هذا المنطلق يجب على جميع زملائي القضاة وعلى الرأي العام أن يدركوا تماماً بأنه تمت إعاقتي كنائب عام للدولة من إتمام مهامي في التحقيقات، وبناء عليه فإن النيابة العامة والشرطة المكلفين بإنفاذ القوانين مُنعوا من القيام بمهامهم الموكلة إليهم.

خلاصة القول إن المشرفين الأمنيين قد ارتكبوا جريمة بعدم تنفيذهم قرارات النيابة العامة، وبمنحهم الأشخاص المتورطين في أعمال الفساد فرصة للهروب وطمس الأدلة. وأخيراً فإن هذه المرحلة التي نمر بها صعبة، لذلك فإني أهيب بكبار رجال القانون والحقوقيين أن يهبوا للدفاع عن استقلالية القضاء".^(٢٢٣) انتهى كلامه.

أردوغان يطرد "الأصوات المعارضة" من حزبه

وفي غضون ذلك، بدأت أصوات معارضة تتعالى من صفوف حزب العدالة والتنمية الحاكم، ما دفع أردوغان إلى اتخاذ تدابير لمنع حصول شرخ في صفوف حزبه وحكومته. فبعد أن استقال كل من نجم لاعب كرة القدم الشهير عالمياً، والذي تصدر قائمة الهدفين على المستوى التركي والأوروبي هاكان شكور، والخبير في الشؤون الأمنية إدريس بال، بعد أيام قلائل من بدء تحقيقات الفساد، اتخذ أردوغان قراراً بإحالة كل من أرطغرل جوناي، الذي شغل منصب وزارة السياحة والثقافة، وأردال كالكان، وحلوق أوزدالجا، الخبير في السياسة الخارجية، إلى لجنة التأديب بهدف فصلهم من الحزب، وذلك على خلفية تصريحاتهم المنتقدة لطريقة تعامل الحكومة مع فضائح الفساد والرشوة. لكن هؤلاء النواب المعروفين بمعارضتهم لإغلاق "المعاهد التحضيرية الخاصة" أيضاً لم ينتظروا قرار اللجنة وأعلنوا استقالتهم من حزبه في ٢٦ ديسمبر ٢٠١٣.^(٢٢٤)

وكان أرطغرل جوناي، الذي لعب دوراً محورياً في انفتاح حزب أردوغان على شرائح علمانية وليبرالية عريضة، نظراً لانشقاقه عن حزب الشعب الجمهوري "العلماني"، قال في إطار تعليقه على قضية الفساد والرشوة وغسيل الأموال والتطورات الناتجة عنها: "لا ينبغي أن تكون الخطوة الأولى تغيير رجال القضاء بل استقالة من وردت أسماؤهم في تلك الادعاءات، وذلك سعياً لتأمين سلامة قضية التحقيق ونزاهتها. ولا شك أنه من الخطأ الكبير توجيه الاتهامات ضد رجال الأمن والنواب العامين الذين كشفوا النقاب عن هذا الفساد، وأن قيام الشخص المتهم، وزير الداخلية، بتغيير كوادرات الشرطة في مناطق مختلفة يعتبر تدخلاً في القضاء وانتهاكاً للقانون وذنباً لا يغفره لا الخلق ولا الخالق سبحانه وتعالى".^(٢٢٥)

زميل أردوغان: قلة حاكمة سيطرت عليه

واتهم جوناي في تصريحات له في ٢٩ ديسمبر ٢٠١٣، أردوغان بتعيين أشخاص كانوا يتهمونه سابقاً بـ"بيع البلاد" و"خيانة الوطن" كمستشارين له، في إشارة منه إلى "القلة الحاكمة"

التي تؤثر على قراراته، من أمثال "يكييت بولوت"، قريب دوغو برينجك، الذي سبق ذكره، و"ياالجين أكدوغان" وغيرهما، القلة الحاكمة التي كان أشار إليها أيضاً وزيرُ الداخلية الأسبق إدريس نعيم شاهين عندما استقال من حزبه العدالة والتنمية في وقت سابق اعتراضاً على التدخلات الأخيرة في السلطة القضائية ونُفي ٥٥٥ شرطياً شاركوا في حملات الفساد.^(٢٢٦)

وفي معرض رده على اتهام أردوغان المستقلين من الحزب بـ"الخيانة" قال جوناي: "إذا استطاع أردوغان إنقاذ نفسه من التوتر النفسي المسيطر عليه، ونظر إلى المرأة فيعترف حينها ضميره بأنه أخطأ في إطلاق وصف الخيانة على المستقلين من الحزب. فقد وقفنا إلى جانبه في أصعب أيامه وحذرناه من السير في هذا الطريق الخطير. وإذا اعتبر تحذيرنا هذا ضرباً من الخيانة، فأعتقد أن لديه مشكلة حادة تتعلق بالتصورات النفسية التي تخطر بذهنه".

وقال أردوغان في إطار رده عليه إنه أدلى بهذه التصريحات بعد إقالته من منصب الوزارة.^(٢٢٧)

مهمة الحكومة التصدي للفساد لا حمايته

بينما شرح أردال كالكان الأسباب التي دعت به إلى الاستقالة من الحزب عبر تغريدات نشرها على حسابه في موقع تويتر قائلاً: "لقد انضمت إلى حزب العدالة والتنمية إبان سيطرة العسكر على كل شيء، والتزمت قبل رئيس الوزراء أردوغان بموقف محدد وواضح من هذا الأمر، وهو أن الأحزاب السياسية أمر لا يستغنى عنه بالنسبة للنظام الديمقراطي. غير أن الأحزاب السياسية ليست مزرعة لأي أحد يمكنه أن يوظفها فيما يحلو له، بمن فيهم رئيس الوزراء أردوغان، وإنما هي من الثمار والموجودات الاجتماعية التي زرعتها الملايين من الشعب، وأن السبب الأهم لوجود الحزب والحكومة هو التصدي للفساد والرشوة والسرقة والصوصية". ثم اختتم بقوله: "هذا الشعب العظيم يدرك ويرى كل شيء، فليكن هذا الشعب هو الحكم وصاحب القول الفصل! فالشعب التركي قادر على أن يحل المشاكل الحالية. إنني أعلن استقالتي من حزب العدالة والتنمية وليعلم الجميع أن الدنيا تَلَف وتُدر، والشعب ليس مغفلاً، وطريقكم مسدود"،^(٢٢٨) على حد تعبيره.

عزل ألفي شرطي طاردوا الفاسدين

بعد عزل خمسة من مدراء الأمن، بمن فيهم المشرفون على التحقيقات عقب انطلاقها مباشرة، أطلقت حكومة أردوغان حركة نقل وعزل وطرده موسعة جداً بدعوى تطهير أجهزة

الدولة ومؤسساتها من أعضاء ما سماه "الكيان الموازي"، بحيث لم تتوقف هزاتها الارتدادية حتى يومنا هذا.

فقد كتبت صحيفة "وطن" الموالية للحكومة في ٢٧ ديسمبر ٢٠١٣ أن عدد أفراد الشرطة الذين شملتهم حركة النقل والعزل في الأسبوع الأول للتحقيقات تجاوز ألفي شرطي، وقامت الحكومة من جانب آخر بتعيين كوارد جديدة بلغت نحو ألف شرطي تعتقد أنهم "سيعملون معها بانسجام".

تعمّق الشرخ بين مؤسسات الدولة والحكومة

في الأسبوع الثاني بدأ الشرخ الذي أحدثته تحقيقات الفساد التي طالت كبار المسؤولين بين أجهزة الدولة المختلفة والسلطة السياسية يطفو على السطح جلياً. فعقب الانتقادات اللاذعة التي وجهها عديد من نواب حزب أردوغان إلى جانب الأحزاب المعارضة تجاه طريقة تعامل الحكومة مع التحقيقات اتخذ مجلس الدولة في ٢٧ ديسمبر ٢٠١٣ قراراً بإيقاف تنفيذ المرسوم الحكومي الذي يوجب إطلاع الموظفين المكلفين بإنفاذ القوانين كبار المسؤولين الإداريين على التحقيقات والعمليات التي يديرونها قبل اتخاذ أي إجراء في هذا الصدد. إذ اعتبر المجلس قرار الحكومة منافياً تماماً للدستور والقانون الدولي ومتناقضاً كلياً مع مبدأ استقلالية القضاء والفصل بين السلطات، وأكد أن هذه الخطوة تهدف إلى إضعاف سلطة النيابة العامة على الموظفين المكلفين بتطبيق القوانين.^(٢٢٩)

مطالبات بممارسة "سياسة نزيهة"

بالتزامن مع تدخل أردوغان المباشر في السلطة القضائية ارتفعت الأصوات الداعية إلى ممارسة "سياسة نزيهة" بعيدة عن كل أنواع الفساد المالي والإداري والأخلاقي، حيث نشر في ٢٩ ديسمبر ٢٠١٣ مجموعة من الساسة شغل بعضهم مناصب وزارية وبرلمانية بياناً طالبوا فيه المرشحين في الانتخابات المحلية المقبلة بإعلان أرصدهم البنكية وممتلكاتهم الخاصة أمام الرأي العام. وضمت المجموعة نحو مائة سياسي سابق، جاء على رأسهم النائبان الأسبقان لرئيس الوزراء في حكومة حزب العدالة والتنمية أرطغرل يالغين باير وعبد اللطيف شنر، ووزير الثقافة الأسبق نامق كمال زيبك، وغيرهم من الوزراء والساسة من أحزاب العدالة والتنمية والشعب الجمهوري والحركة القومية والوطن الأم والطريق القويم.

يومًا بعد يوم رفع أردوغان حدة اللغة التي يهاجم بها الأحزاب المعارضة التي كانت تنتقد مساعيه الرامية إلى إسدال ستار على مزاعم الفساد الرهيبة. إذ كان يتهمها بـ"خيانة الوطن" و"الامتداد للقوى الخارجية" و"الاصطفاف مع الانقلابيين" بل إنه أهان أكبر أحزاب المعارضة في تركيا حزب الشعب الجمهوري، واصفًا إياه بـ"القمامة"، الأمر الذي استفز نواب الحزب واتهموه بـ"محاولة التغطية على فساد حكومته بالهجوم على المعارضة". فقد أبدى جاهد قابلان، رئيس أمانة حزب الشعب الجمهوري، انزعاجه من وصف أردوغان حزبهم بـ"القمامة"، متهمًا إياه بمحاولة تغطية ملف الفساد والرشوة بالتطرق إلى موضوعات فرعية لا علاقة لها بالقضية الأساسية وتابع بقوله: "هجوم رئيس الوزراء على هذا وذلك لن يجلب له نفعًا. فهناك فضيحة فساد لم تشهد تركيا مثلها على مر تاريخها، فهذه الحكومة تاكل مال اليتيم وتسلب مستقبل هذه الأمة".^(٢٢٠)

انضمت أوروبا إلى الأصوات المعارضة لأسلوب إدارة أردوغان أزمة فضائح الفساد، حيث دعت مقرة تركيا في البرلمان الأوروبي ريا أو من رويتن في ٢٨ ديسمبر ٢٠١٣ حكومة أردوغان إلى عدم التدخل في القضاء، ولفتت إلى أن تطورات قضية الفساد تثير المخاوف المتعلقة بمبدأ الفصل بين السلطات وإجراء التحقيقات بحيادية ونزاهة.^(٢٢١)

بعد يوم واحد من تصريحات ريا أو من رويتن، صوّت هذه المرة الرئيسة المشاركة للجنة البرلمانية المختلطة بين الاتحاد الأوروبي وتركيا هيلين فلاوتر سهام انتقاداتها لأردوغان بسبب هجومه على المحققين في قضية الفساد والرشوة، ونعتت توجيه اتهاماته إلى النيابة العامة بدلاً من المتهمين الحقيقيين بـ"التصرف غير المسؤول" الذي يمنع القضاء من مزاوله مهامه بحرية وحيادية تامة دون ضغوط لكشف الحقيقة في القضية. نوهت أيضًا بأن تركيا تعيش أزمة سياسية حادة، وأن الاتحاد الأوروبي ينبغي عليه أن يدعم المدافعين عن دولة الحقوق والقانون في تركيا من أجل إزالة اللبس القائم حول هذه القضية الشائكة.

انهالت الانتقادات الأوروبية تبعًا على التدابير التي اتخذتها حكومة أردوغان في سبيل إنقاذ متهمين مقربين منها، فقد صرح رئيس لجنة الشؤون الخارجية في البرلمان الأوروبي إمار بروك في ٣٠ ديسمبر ٢٠١٣ أن تركيا في طريقها إلى دخول مرحلة لا نهاية لها، ونوه بأن القضاء التركي مستقل ونزيه ظاهريًا وشكليًا فقط. واستشهد على ذلك بالتأثير القوي للحكومة على السلطة القضائية والذي بدا للعيان خاصة بعد قضيتي الفساد الأولى والثانية، وطالبها

بإجراء إصلاحات جديّة في مجال القانون وتكثيف كل علاقاتها مع الاتحاد الأوروبي، بما فيها العلاقات التجارية.

أردوغان يحضّر الأذهان لقبول "الكيان الموازي"

لم يكن من السهل أن يقنع أردوغان الشعب التركي بالكيان الموازي، نظراً لأنه عرّف حركة الخدمة بمؤسساتها التعليمية والخيرية والإغاثية ونهجها السلمي في الفكر والسلوك في تركيا والعالم نصف قرن من الزمن، ولم يجد ما يؤخذ عليها عدا الدولة العميقة ومجموعة صغيرة من الفئة الإسلامية المرتبطة بـ"إيران"، وعدد محدود من ممثلي "الإسلام السياسي". وأردوغان كان على دراية جيدة بذلك، ويسعى لتوسيع جبهة الحرب التي أعلنها على هذه الحركة لتشمل فئاتٍ وجماهيرٍ عريضة أيضاً.

لذلك حاول أردوغان أن يربط قضية الفساد التي اعتبرها "انقلاباً على الحكومة" بالخلاف الذي ظهر قبيل انطلاق تحقيقات الفساد في مسألة إغلاق معاهد "التحضير الجامعي" الخاصة. فقد زعم في أحد خطابه الجماعية في ٢٨ ديسمبر ٢٠١٣ أن كل ما تشهده تركيا في إطار قضية الفساد امتداد لوتيرة قرار إغلاق تلك المعاهد، ودعا مؤيديه لمقاطعتها قائلين: "تكفينا المدارس الحكومية ولا نريد سواها!"

وكذلك سعى أردوغان إلى عقد علاقة بين المشهد الظاهر عقب قضية الفساد والصورة "المقززة" التي كانت لدى قاعدته الشعبية "المحافظة" عن أحداث "جيزي بارك" المجتمعية الواسعة التي كان عدّها "انقلاباً" يستهدف الإطاحة به أيضاً؛ الأحداث التي بدأت في الأساس للاحتجاج على اعتزام أردوغان تحويل مناطق خضراء واسعة في حديقة جيزي بارك بمدينة إسطنبول إلى مراكز تجارية وثكنة عسكرية على الطراز العثماني. وقال في خطابه المذكور: "إن المشاركين في أحداث جزي قد سبّبوا تكبّد تركيا خسائر كبيرة أمس، واليوم يحدث الشيء نفسه، إذ يحاولون إلحاق أكبر ضرر ببلادنا. فانظروا إلى الزيادة الكبيرة الحاصلة في فوائد البنوك والارتفاع الملحوظ في أسعار العملات الأجنبية وإلى معاملات سوق الأوراق المالية.. فكيف سيتحملون تبعات هذه المؤامرة والمكيدة! لقد التزمنا الصمت لمدة طويلة على بعض الأمور! هذه المرحلة انطلقت مع بدء النقاشات الدائرة حول المعاهد التحضيرية الخاصة، ومن ثم أوصلوا الأمور إلى هذا الحد.. فاعلموا جيداً أن كل ما نشاهده اليوم من أحداث تحت مسمى الفساد ليس إلا امتداد لهذه النقاشات، لذلك أدعو من هنا جميع من

نذروا أنفسهم لرسالة وقضية حزب العدالة والتنمية إلى إظهار رد فعلهم إزاء تلك المعاهد قائلين: "تكفيننا المدارس الحكومية ولا نريد سواها!"، على حد قوله.^(٢٢٢)

استقطاب حاد بين وسائل الإعلام

من جانب آخر كانت حالة استقطاب حادة تسود بين وسائل الإعلام، فالمالية للحكومة اعتبرت قضية الفساد انقلاباً أيضاً، اقتداء بأردوغان، في حين أن المعارضة الديمقراطية والليبرالية إلى جانب المؤسسات الإعلامية التابعة لحركة الخدمة والمتعاطفة معها رأته "عملية قانونية" لا يمكن التدخل فيها. ونظرة خاطفة على عناوين بعض الصحف الصادرة عقب استقالة الوزراء الأربعة الذين وردت أسماء أبنائهم في الفساد والرشوة في ٢٦ ديسمبر ٢٠١٣ تكفي لرصد ذلك الاستقطاب. فنرى أن صحيفة "زمان" التي كانت حينها الأكثر مبيعاً في البلاد وضعت عنوان "زلزال الاستقالات"، وعدت استقالة الوزراء الأربعة "زلزلاً سياسياً"، فيما رجّحت صحيفة "مليت" عنوان "أكثر الأيام سخونة" لتصوير المشهد المتأزم، وعنوانت "بير جون" اليسارية "استقالة رائعة.. فلتستقل أنت أيضاً"، في خطاب موجه إلى أردوغان، وسارت كل من "آنا يورط" و"يني شاغ" القومية و"صول" و"أيدنليك" اليساريين، و"طرف" الليبرالية على نفس الخط وطالبت أردوغان بالاستقالة أيضاً من خلال عناوينها.

أما الصحف المالية للحكومة فتجانست عناوينها وكأنها عنوان واحد؛ فصحيفة أكشام اقتبست من تصريحات أردوغان ووضعت عنوان "أردوغان يقول: أنا المستهدف"، بينما رأت "ستار" قضية الفساد "انتقام ماوي مرمرة"، ونقلت من تصريحات أردوغان التي قال فيها: "قضية الفساد هدفها الانتقام من سفينة مافي مرمرة وعملية السلام الكردي، وهي مؤامرة ضد الشعب التركي"، بينما وضعت كلٌّ من "صباح" المملوكة لعائلة أردوغان، و"تقويم" و"يني شفق" عنوان "الحرب الكبرى وكفاح الاستقلال لتركيا الحديثة"، في حين أن "ميلاد" الإسلامية عنوانت "انتقام ديار بكر"، زاعمة أن عمليات الفساد استهدفت منع انفتاح تركيا على الأكراد من خلال عملية السلام الكردي. لكن أردوغان أطاح بطاولة مفاوضات السلام الكردي في ٢٠١٥، وتخلّى عن دعمه لسفينة مافي مرمرة في ٢٠١٦، متهمًا المشرفين عليها بتخريب العلاقات التركية الإسرائيلية!

حملة فساد ثالثة

قبل أن تهدأ وطأة حملتي الفساد الأولى في ١٧ ديسمبر ٢٠١٣ والثانية في ٢٥ من

الشهر ذاته، انطلقت حملة فساد ثالثة كبيرة أيضًا في ٢٩ من الشهر نفسه، كان لها أثر القنبلة في الأوساط السياسية. إذ قرر قاضي المحكمة في إسطنبول سليمان كاراجول اتخاذ تدابير قانونية بحق سبعة من كبار رجال الأعمال المعروفين بقرهم للحكومة وعدد من الشركات، وذلك بتهمة "تشكيل وإدارة منظمة لارتكاب جرائم" و"العضوية فيها" و"ممارسة الفساد في المناقصات" و"استغلال النفوذ ودفع الرشاوى" و"الإضرار بالمال العام".

وشمل قرار اتخاذ التدابير القانونية كلاً من رئيس مجموعة وسلسلة "بيم ماركت" مصطفى لطفي طوباش، ورئيس مجلس إدارة مجموعة شركات "قاليون" للإنشاءات جمال قاليونجو، وعضو مجلس الإدارة في نفس المجموعة عمر فاروق قاليونجو، ورجل الأعمال أسامة قطب المصري، ورئيس مجموعة جنكيز هولدينج محمد جنكيز، وشريك شركة الاتصالات التركية تورك تليكوم وعضو مجلس الإدارة فيها عبد الله تيفنكلي، ورجل الأعمال وصاحب شركات لتصنيع الملابس الجاهزة جنكيز أق تورك. (٢٣٣)

رُفض القوات الأمنية تنفيذ قرارات الاعتقال والاستدعاء للاستجواب في إطار قضية الفساد الثانية بإشراف النائب العام معمر أكاش، وسحب الملفات من الأخير، وإحالته إلى نائبين عامين آخرين موالين لأردوغان، بعد اقتراح اسمي نجلي أردوغان بهذه القضية، أثار استياءً كبيراً في الساحة السياسية والرأي العام، واعتُبر التدخل السافر في السلطة القضائية "لطخة سوداء" على جبين السلطة السياسية. وقد وجه في ٣٠ ديسمبر ٢٠١٣ رئيس الكتلة البرلمانية لحزب الحركة القومية المعارض أوكتاي فورال دعوة إلى أردوغان للسماح لنجليه بلال وبراق بالذهاب للنيابة العامة والإدلاء بأقوالهما في تحقيقات الفساد الثانية. وأكد في مؤتمر صحفي عقده بمقر البرلمان أن تركيا تعيش أزمة حقيقية بين السلطين القضائية والتنفيذية، وأن أردوغان يقضي على دولة القانون التي تحفظ حقوق الشعب ومكتسباته. ووجه خطابه لأردوغان قائلاً: "لماذا تخاف من استجواب نجليك يا ترى؟ دعهما يذهبا للنيابة ليظهر كل شيء على حقيقته! وكيف لك أن تدافع عن المتهمين في قضية قبل أن يقول القضاء كلمته فيها؟ دع القضاء وشأنه دون ضغوط كي يتمكن من التحقيق بحيادية ونزاهة". (٢٣٤)

وزير الداخلية يعترف بتدخله في القضاء

في الوقت الذي كانت تستمر فيه نقاشات حادة حول ضرورة استقلال القضاء خرج وزير الداخلية الجديد أفكان علاء على شاشة قناة تي آر تي (TRT) الرسمية في ٢٩ ديسمبر ٢٠١٣

معتزفاً بتدخل الحكومة في عمل القضاء، حيث قال: "يقول البعض إن الحكومة تدخلت في عمل القضاء وكأن القضاء معصوم عن الخطأ وكل ما يفعله حق!".

تطرق الوزير المنتمي إلى "التيار الإيراني" في تركيا أيضاً إلى حركة الإقالات والتغييرات الجماعية التي طالت القيادات الأمنية في مختلف مديريات الأمن بسبب الحملة التي شنتها ضد المتهمين في إطار قضية الفساد الأولى والثانية قائلاً: "إن المسألة بسيطة للغاية! فهل من المعقول أن يبقى هناك في جهاز الأمن من ينصب كمائن ومكائد ضد السياسة" على حد وصفه.

وزراء أردوغان ينفون وجود الكيان الموازي

وعلى الرغم من إكثار أردوغان من استخدام مفهوم "الكيان الموازي"، الذي كان يقصد به توغل المتعاطفين مع حركة الخدمة في مؤسسات الدولة، وتشكيلهم "دولة داخل دولة"، بحسب رأيه، بعد أن كان يطلق هذا الوصف على اتحاد المجتمعات الكردستانية، إلا أنه ظهر مقطع فيديو لثابته حسين جليك، الذي شغل منصب وزير الثقافة والتعليم في حكومات أردوغان، ينفي فيه هذه التهمة من الحركة، الأمر الذي وضع أردوغان في موقف حرج. فقد قال جليك بأسلوب ساخر في هذا المقطع في ٢٠ فبراير ٢٠١٢، أي قبل أقل من عامين من تحقيقات الفساد: "يقولون: إن حركة الخدمة تسربت إلى مفاصل الدولة واستولت على أجهزتها..! تضحك على مثل هذه الشائعات حتى الغربان!.. علينا أن نضع هذه المخاوف جانباً لأنه ليس لها أساس من الصحة". (٢٣٥)

وما قاله وزير العدل السابق بكر بوزداغ في هذا الصدد واضح للغاية لا يحتاج إلى أي تفسير، حيث نفى تهمة الكيان الموازي والتسلل إلى مؤسسات الدولة بشكل قاطع، في تصريحات أدلى في البرلمان: "يمكن أن تحبوا فتح الله كولن، ويمكن أن تكرهوه، لكنه رجل محب لوطنه، وقدم - وما زال - يقدم خدمات جليلة خاصة في مجال التعليم.. لكن البعض يتهم محبيه باختراق مؤسسات الدولة وتشكيل دولة موازية.. فهذه الادعاءات خالية عن الصحة تمامً، ذلك لأن تلك المؤسسات تعمل وفق القانون وخاضعة لتفتيش ومراقبة الدولة دائماً". (٢٣٦)

في حين أن وزير الجمارك والتجارة حينها حياتي يازيجي أكد في تصريحات لصحيفة "حريت" أنه لا يؤمن بصحة فرضية "الدولة الموازية"، مؤكداً أن "هذه الفرضية تحتاج إلى أدلة وبراهين لا تحتمل الشك كي تثبت صحتها". كما اعترض يازيجي وصف قضية الفساد بـ"الانقلاب" قائلاً: "لا يمكن بأي حال من الأحوال إضفاء صبغة الانقلاب على قضية الفساد"،

وتابع: "ربما يرغب بعض الأشخاص أو الجماعات في الوصول إلى مراكز مهمة داخل الدولة. وما دام أنهم يؤدون وظائفهم ضمن الدستور والقانون دون إخلال أو تقصير فلا يمكن لأحد أن يلصق بهم الاتهامات الباطلة. أما إذا تجرأ أحدهم على الإخلال بالقوانين، وتلقى تعليمات من خارج المؤسسة التي يعملون بها، وتم إثبات ذلك، فحينها يعتبر هذا التصرف جريمة يعاقب عليها القانون".

وهذه التصريحات وأمثالها تكشف عدم وجود اتفاق في الآراء حول مفهوم الكيان الموازي الذي حاول أردوغان ربط قضية الفساد به جاهداً إثبات أن تحقيقات الفساد مؤامرة تستهدف حكومته بل المكتسبات الديمقراطية والاقتصادية التي حققتها تركيا في ظل حكمه. على الرغم من ذلك فإن أردوغان بفضل قوته الإعلامية استطاع تحويل هذا الكيان، بغض النظر عن كونه حقيقة أو وهما، إلى طوق نجاة لنفسه، بل إلى ورقة رابحة على مدى سنوات قادمة استخدمها كدرع للدفاع عن نفسه وجماعته أو كسيف للهجوم على خصومه وأعدائه.

حرب أردوغان على المجتمع المدني

نظراً لأن ممارسة الفساد من الممكن أن تحدث في أي بلد ويتورط فيها حتى الوزراء، خاصة إذا كانت حكومتهم تحكم منذ أكثر عقد من الزمن، فإن المتوقع والمنطقي، بل الضروري كان أن يبادر أردوغان إلى فصل الوزراء المتهمين بالفساد من حكومته وحزبه، ووضع مسافة بينه وبينهم، ومن ثم مواصلة المشوار! ولكن أردوغان لم يفعل ذلك، بل شرع في البحث عن طريق ظن أنه كفيل بإخراجه من هذا المأزق، حتى يستمر في منصبه ولا يعرض حلمه المتمثل في رئاسة البلاد، ومن ثم الانتقال إلى النظام الرئاسي، لأي خطر.

وبما أنه ثبت باعتراف أردوغان خلال مؤتمر صحفي وجود تقارير قدمها له جهاز مخابراته قبل ٦ أشهر من بدء حملات الفساد، محذراً إياه من أن ممارسة بعض وزرائه أعمال فساد، وعقدتهم علاقات غير قانونية مع الإيراني زراب، قد تشكل خطراً على حكومته في المستقبل، فمن السهولة بمكان أن نستنتج أنه كان قد أعد الخطة التي اعتقد أنها ستخرجه من هذا المأزق في وقت سابق، لأنه كان يعرف أن هذا الملف يطارده وسيواجهه يوماً ما. وأظهرت الأيام القادمة صحة هذا الاستنتاج حين حاول أردوغان التستر على مزاعم الفساد وتوجيه الأنظار إلى أمور أخرى عبر خلق عدو وهمي باعتباره كبش فداء. ولم يكن هذا العدو سوى حركة الخدمة التي اتهمها بأنها "الكيان الموازي".

الواقع أن هذا الاختيار كان موفقاً بالنسبة لأردوغان، حيث إن الرأي العام في تركيا كان جاهزاً لقبول "الانطباع" الذي سيخلقه أردوغان في "الأذهان" بأن هناك عدواً يهجم عليه، ويرغب في تدمير المكتسبات التي حققتها تركيا بقيادته. إذ كان الرأي العام في الأيام التي سبقت فضيحة الفساد الكبرى قد خاض غمار نقاش حاد دار بين حكومته وحركة الخدمة حول إغلاق معاهد التحضير الجامعي الخاصة. فقد أثار أردوغان هذا النقاش عمداً لإعداد الأرضية والأذهان لتطبيق هذه الاستراتيجية الدفاعية بسهولة للتخلص من البقاء والموت تحت الانهيار الثلجي المحقق (ملفات الفساد). ففي ظل هذه الأرضية الموازية، بدأ أردوغان يصوّب سهامه تجاه الخدمة، ويتهمها بالوقوف وراء قضية الفساد التي اعتبرها محاولة انقلاب تريد النيل منه، وادعى أن وقوف الخدمة ضده فيما يتعلق بقضية الفساد بمثابة انتقام من اعترام حكومته على إغلاق تلك المعاهد.

بعدما استتبت لأردوغان الأمور وصار الأمر والنهي في تركيا، عقب التصنيفات والتوظيفات الجديدة في جهازَي الأمن والقضاء، وجد نفسه وريثاً لعصابة غلاديو وأرجنكون / الدولة العميقة وأساليبه المارقة، وعثر في مصنعها على مادة زاخرة جاهزة، ولم يبق له إلا تحديث مخططاتها القديمة واستخدام مخلفاتها في أجهزة الدولة لتنفيذ خطة القضاء على "تركيا الديمقراطية"، وبناء نظامه الذي يرنو إليه، باستخدام ذريعة الكيان الموازي. وهذا الاتهام لم يكن مختلفاً في جوهره عن الاتهام القديم الذي وجهته الدولة العميقة لحركة الخدمة في التسعينات وبدايات الألفية الثالثة وهو "اختراق الدولة". لذا حذا أردوغان "الإسلامي" حذو تنظيم أرجنكون "العلماني المتطرف" الذي لا يؤمن بأي قيمة أرضية أو سماوية سوى مصالحه الفئوية، وتسلم مهمة تنفيذ مشروعه من خلال خطة مؤلفة من ثلاث خطوات أشرنا إليها فيما سبق وهي:

الأولى: تشويه الخدمة عبر وسائل الإعلام

الثانية: إعلانها تنظيمًا غير شرعي أولاً

الثالثة: ثم إعلانها تنظيمًا إرهابيًا "مسلحًا"

وكما خلقت الدولة العميقة "خطر الشيوعية" ووظيفته في إعادة تصميم أجهزة الدولة وفصائل المجتمع المدني وتصفية خصومها وتعيين الموالين لها أيام الحرب الباردة، وخلقت أيضاً "خطر الرجعية الدينية" ووظيفته في تحقيق الغرض نفسه في ثمانينات القرن المنصرم،

كذلك سار أردوغان على درب نفسه وخلق خطراً تحت مسمى "الكيان الموازي"، ووظفه في تصفية أجهزة الأمن والقضاء التي كشفت عن فضائح الفساد التي تورط فيها هو وعائلته وحكومته، كما استغل هذه الذريعة أيضاً في تعيين "موالين له"، للتستر على جرائمه، والتخلص من القيود الدستورية والقانونية.

بدأ أردوغان يروج لمصطلح "الكيان الموازي" من خلال الادعاء بأنهم متغلغلون في أجهزة الدولة، وأنهم من كانوا وراء تحقيقات "أرجنكون" و"اتحاد المجتمعات الكردستانية" و"تنظيم السلام والتوحيد" التابع للحرس الثوري الإيراني الناشط في تركيا، في تناقض فج مع تصريحاته السابقة التي أعلنها تزامناً مع عمليات التحقيق في قضايا أرجنكون؛ حيث كان يردد دائماً: "أنا المدعي العام المحقق في قضية أرجنكون" ردّاً على الاعتراضات التي كانت توجهها المعارضة لهذه التحقيقات، كما خصص سيارته الخاصة المدرعة لقاضي التحقيق زكريا أوز، وهو (أردوغان) من هاجم الدائرة المختصة في محكمة التمييز العليا عندما قررت إطلاق سراح جميع المعتقلين من أعضاء أرجنكون متهمًا إياها ب"انتهاك الدستور والتدخل في قرارات ليست من صلاحياتها"، لافتاً إلى أن المحكمة تدخلت في قضايا تنظيم أرجنكون المعروضة أمام المحاكم الجزائية، ووصف قرارها ب"السياسي"، ومن شأنه أن يفقد ثقة الشعب بالقضاء، كما ورد في خبر نشره موقع الجزيرة عام ٢٠١٠. (٢٣٧)

كما أن كل وسائل الإعلام المصنفة ضمن التيار الإسلامي ساندت هذه التحقيقات؛ وكذلك أردوغان من وصف اتحاد المجتمعات الكردستانية ب"الكيان الموازي" قبل أن يطلقه على حركة الخدمة، وهو من تدمر من أنشطة الجواسيس الإيرانيين طيلة عامي ٢٠١١ - ٢٠١٢. وقال فهمي كورو، الكاتب الصحفي المقرب من أردوغان في مقاله بصحيفة "يني شفق" الموالية لأردوغان: "إنني أعتقد وجود علاقة بين الاجتماع الذي عقده أردوغان مع جورج بوش في البيت الأبيض في ٥ نوفمبر ٢٠٠٧ وانطلاق تحقيقات أرجنكون. (٢٣٨)

لذا من الطبيعي ألا يجد أردوغان مؤيدين لادعاءاته الخاصة بوقوف حركة الخدمة وراء كل هذه العمليات حتى من قاعدته الشعبية التي تواليه، ما دفعه إلى اللجوء لفكرة التغيير به والانخداع من قبل الخدمة ليبرر تراجعها عن كل هذه التصريحات والمواقف السابقة حيث قال: "إن الكيان الموازي خدعني بشأن قضية أرجنكون"، وهذا أيضاً مناقض لما كان يردده دائماً في مناسبات عديدة من أنه لم ينخدع قط ولا يمكن أن ينخدع أبداً. (٢٣٩)

إن نظرية التعرض للخداع قد تنطلي إلى حدٍّ ما على عوام الناس لكنها لا يمكن أن تنطلي على جنرالات أرجنكون الذين يتمتعون بالذكاء العسكري ويعلمون أن أردوغان هو المسؤول السياسي عن قضية أرجنكون، على أقل تقدير، لكنهم كانوا يُبدون اقتناعهم بهذه المقولة بموجب تحالفهم معه "حتى حين".

وتماديًا في تشويه الخدمة في نظر الرأي العام، ادعى أردوغان أنها كانت تنتصت على آلاف المكالمات، وأنها سرقت أسئلة امتحانات التوظيف العام لسنة ٢٠١٠، ليثير حفيظة الرأي العام ضدها. ومع أن امتحانات ذلك العام ألغيت وأعيدت مجددًا، وأن الموظفين المعينين من المؤسسات الرسمية من يشرفون عليها، إلا أنه اتهم الخدمة بأنها دأبت على سرقة تلك الأسئلة منذ سنوات، ليبرر تمكُّن طلبة الخدمة أو الدارسين في مؤسساتها التعليمية من النجاح في الامتحانات بسهولة. لكن هذا الادعاء لم يلق قبولاً لدى الشعب؛ نظراً لأن مدارس الخدمة كانت تحصل على المراكز الأولى في المسابقات العلمية العالمية أيضًا والتي لا مكان فيها للحيلة والخداع، كما استمرت نجاحاتها في الداخل التركي بعد هذه التصريحات إلى أن أغلق النظام جميع مؤسساتها عقب انقلاب ٢٠١٦ المزعوم.

السيطرة على القضاء بذريعة الكيان الموازي

بعد حملة التشويه والتضليل غير المسبوقة التي قام بها الإعلام الموالي للسلطة، انتهز أردوغان هذه الفرصة وبدأ يعيد ترتيب أوراقه لتأسيس نظامه الذي يحلم به، فبدأ بإقالة ضباط الشرطة والقضاة الذين كشفوا ملفات الفساد والرشوة، بتهمة انتمائهم إلى "الكيان الموازي"، وعين بدلاً منهم عناصر من الموالين له أو المتحالفين معه من بقايا عناصر أرجنكون والإسلاميين الموالين للمعسكر الأوراسي، ثم أعاد هيكلة مجلس القضاء الأعلى التي ألغى على إثرها المحاكم الجنائية العاملة في البلاد منذ عقود، وأسس بدلاً منها محاكم أسماها "محاكم الصلح الجزائية". ثم أغلق القضاء ومدعو العموم المعينون في هذه المحاكم كل ملفات الفساد والرشوة المتعلقة بالحكومة؛ وفي المقابل فتحوا تحقيقات مضادة انتهت باعتقال كل ضباط الشرطة والقضاة المقالين من وظائفهم ممن أشرفوا على تحقيقات الفساد والرشوة، بل طالت حتى كل من يمكن ألا يتجاوز عن هذه الملفات إذا أوكلت إليهم من أعضاء الأمن والقضاء، تزامناً مع حملة إعلامية روجت لفكرة أن أعضاء الكيان الموازي في الأمن والقضاء تنصتوا بشكل غير قانوني على آلاف الجنرالات العسكريين في إطار قضية أرجنكون، وعلى

الإسلاميين في إطار قضية السلام والتوحيد، وأعادوا إنتاج مكالماتهم وحرّفوها ولفقوا جرائم بحقهم للزجّ بهم في السجون، وكل ذلك ليتمكن أردوغان من الزعم بأن أعضاء هذا الكيان تنصتوا على أبناء الوزراء الأربعة والآخرين المتهمين بالفساد ولفقوا جرائم بحقهم لإدانتهم.

بعد هذه الدعاية السوداء بدأ جهاز القضاء الجديد منذ بداية عام ٢٠١٤ يخلي سبيل جنرالات أركانكون الذين ما زالوا قيد المحاكمة، رغم أن القرارات الصادرة بحقهم وافقت عليها كل من المحكمة الدستورية والمحكمة العليا ومجلس الدولة والمحكمة الأوروبية لحقوق الإنسان. وقد تدمر أردوغان لاحقاً من هؤلاء الجنرالات لعدم تقديمهم الشكر له رغم خروجهم من السجن بفضله.^(٢٤٠)

كما صدرت قرارات بإيقاف ملاحقة المتهمين في كل من قضيتي الفساد والرشوة ومنظمة السلام والتوحيد التي كانت تتجسس لصالح إيران. علماً بأن إعلام أردوغان عام ٢٠١٢ قد دأب على نشر عشرات الأخبار لأشهر طويلة تتحدث عن تسلل الجواسيس الإيرانيين إلى تركيا في صورة رجال أعمال وأطباء وممرضات، وصدرت ثلاثة قرارات إلزامية من ثلاث محاكم عليا في أزمنة مختلفة (٢٠٠٢ و ٢٠٠٦ و ٢٠١٤) وصفت هذه المنظمة بأنها "منظمة إرهابية تزاوّل أنشطة مخبرائية وتجسسية لصالح إيران"، وأدرجت رئاسة شعبة مكافحة الإرهاب اسم هذه المنظمة في المرتبة الحادية عشرة في قائمة المنظمات الإرهابية الناشطة في تركيا.^(٢٤١) ورغم هذا كله صدرت قرارات إخلاء سبيلهم بلا أي ضمانات في موقف غريب لم تشهد تركيا له مثيلاً من قبل.

حملة انتقامية واسعة

بعد هيكلة أردوغان لهذه القطاعات المختلفة في الدولة من خلال عملية الإحلال والتبديل التي بسطت نفوذها على السلطة القضائية وجهاز الأمن والاستخبارات، قاد أردوغان من خلال عناصره الجديدة في هذه الأجهزة حملة انتقامية واسعة النطاق استهدفت كل أعضاء الأمن والقضاء والبيروقراطيين المشاركين في تلك القضايا الثلاث. وبدأ يقدم الكيان الموازي مسئولاً عن كل جريمة وقعت في الماضي، حيث حمله كل الجرائم التي ارتكبتها قديماً عصابة غلاديو وأركانكون التابعتان للدولة العميقة طيلة تاريخ الجمهورية، زاعماً أن الكيان الموازي من كان يدير ما يسمى بالدولة العميقة والتنظيمات الإرهابية بما فيها حزب العمال الكردستاني وداعش! لدرجة أن المدعو إسماعيل ناجار ألف كتاباً خاصاً في هذا

الصدد، زاعماً أن الدولة العميقة ظهرت في صورة "حركة الخدمة" طيلة ٤٠ عامًا من تاريخ تركيا!^(٢٤٢) لكن هذه الحملات لم تقتصر على موظفي القطاع العام فقط بل امتدت لتشمل القطاع الخاص أيضًا.

ولأن حركة الخدمة تخاطب نفس الكتلة المحافظة التي يتوجه أردوغان إليها أيضا بالخطاب، تدرج في تشويه حركة الخدمة من خلال اتهام قيادات الحركة بالخيانة والإجرام وتبرئة القاعدة العريضة من المنتمين للخدمة في البداية، لكي يحافظ على دعمهم له، حتى كان يكتفي باستخدام وصف الكيان الموازي، ونادرًا ما يصرح باسم حركة الخدمة في بدايات الأزمة. لكن بعد الانقلاب المزعوم في عام ٢٠١٦ طال الاعتقال والتنكيل الجميع دون تمييز بين قاعدة وقيادات، بل لم يسلم من هذه الاعتقالات حتى الشيوخ والنساء والأطفال.

وبعد حملات الدعاية المكثفة التي بدأت بوصفهم بالكيان الموازي المخترق لمؤسسات الدولة، ثم اتهامهم بكل جريمة ينفر منها الشعب، ووصفهم بالإجرام والخيانة الوطنية، سنَّ أردوغان كل أسلحته ليجردهم بعد ذلك من المرجعية الدينية السنية أيضًا، فبدأت سلسلة من الاتهامات تمس العقيدة الدينية من خلال وصفهم بأنهم حركة باطنية لا دينية أو حركة منحرفة اعتقاديًا وسلوكيًا، واستغل مؤسسة الشؤون الدينية وأمرها بإعداد تقارير دينية تتضمن هذا المحتوى. والعجيب في هذا الإطار أنه كان يلجأ لدعاية مضادة لهذه الدعاية عند الحديث عن الخدمة لدى الدول الغربية، حيث كان يصفها بأنها حركة إسلامية متشددة تسعى لقلب النظام من العلماني إلى الإسلامي. وقد وظف في ذلك الاتحاد الإسلامي التركي الأوروبي التابع لمؤسسة الشؤون الدينية، إضافة إلى جهاز المخابرات، اقتداءً بأساليب أرجنكون القديمة.

اتهام الخدمة بتدبير مؤامرة ضد "قاعدة تركيا"

بعد انتهاء الفصل الأول من فصول استهداف الخدمة عبر التشويه الإعلامي الممنهج، استغل أردوغان القضاء الذي أعاد هيكلته على مقاسه ليجسد مزاعمه المتعلقة بتدبير حركة الخدمة مؤامرات لاعتقال "أبرياء" في قضايا أرجنكون واتحاد المجتمعات الكردستانية والسلام والتوحيد وأمثالها بتهم ملفقة؛ فقد حاك نظام أردوغان سيناريو هتس من خلال اتهام حركة الخدمة بتلفيق اتهام بالإرهاب لجماعة راديكالية في تركيا يطلق عليها "تحشية".

تبدأ الحكاية^(٢٤٣) عندما أمر مدير الأمن العام أوغوز كاغان كوكسال في ٢٢ يناير/كانون الثاني ٢٠١٠ بتنفيذ عمليات أمنية ضد هذا التنظيم بتهمة ارتباطه بتنظيم القاعدة، في مدن

إسطنبول وبورصا ومالطيا وأكصراي، بعد أن تلقى تقريرًا في هذا الصدد من رئيس شعبة الاستخبارات الأمنية حسين نامال، وذلك بإشراف المدعي العام إسماعيل أوتشار.

واللافت أن مدير الأمن كوكسال هذا أصبح فيما بعد نائبًا برلمانيًا عن حزب أردوغان،^(٢٤٤) في حين أن المدعي العام أوتشار هو أحد القضاة الذين حكموا في ٢٠١٤ بإغلاق التحقيق في ملفات الفساد التي انطلقت في ٢٥ ديسمبر ٢٠١٣ وطالت نجل أردوغان أيضًا.^(٢٤٥)

وأُسفرت هذه العمليات ضد تنظيم تحشية عن اعتقال ١٢٢ شخصًا، في مقدمتهم رئيس التنظيم محمد دوغان، إلى جانب العثور على عدد من القنابل، و٧ مسدسات، ومواد متفجرة وألعاب نارية، وخرائط ورسومات خاصة ببعض المواقع الخطيرة في تركيا، ومن ثم وافقت المحكمة بإسطنبول في ٢٦ يناير/كانون الثاني ٢٠١٠ على اعتقال المتهمين في إطار القضية.

وكان حاكم مدينة إسطنبول آنذاك معمر جولر قد أعلن عن هذه العمليات لوسائل الإعلام بالقول: "في ٢٢ يناير/كانون الثاني ٢٠١٠ نُفذت عملية ضد تنظيم يظهر بمظهر الدين، أي ضد تنظيم القاعدة الإرهابي".^(٢٤٦)

وقد صار الحاكم جولر في وقت لاحق نائبًا برلمانيًا عن حزب أردوغان أيضًا، قبل أن يتسلم حقيبة وزارة الداخلية (يناير ٢٠١٣ - ديسمبر ٢٠١٣)، كما كان أحد الوزراء الأربعة الذين أقالهم أردوغان بعد أن وجهت لهم ولأبنائهم تهم الفساد والرشوة في ٢٠١٣.

كما قدم إعلام أردوغان هذه العملية للرأي العام وقتها باعتبارها دليلاً على إنجاز الحكومة في ملف مكافحة إرهاب تنظيم القاعدة، بالإضافة إلى استخدام وسائل الإعلام الموالية هذه القضية لتلميع صورة أردوغان قبيل زيارته المرتقبة إلى الولايات المتحدة.

وعلق كبير مستشاري أردوغان يكي تبولوت على العملية في برنامج على قناة (خبر تورك) بقوله: "يجب علينا إنقاذ الإسلام من عناصر تنظيم القاعدة هؤلاء!"^(٢٤٧)

أما وزير الداخلية الأسبق إدريس نعيم شاهين، أحد المقربين إلى أردوغان منذ رئاسته لبلدية إسطنبول، والذي شغل منصب وزارة الداخلية من يوليو ٢٠١١ إلى يناير ٢٠١٣، فقد أكد أن القنابل التي عثرت القوات الأمنية عليها ضمن حملة "تحشية" هي من نفس نوع القنابل التي عُثِر عليها من قبل في إطار عمليات تنظيم "أرجنكون"،^(٢٤٨) مشيرًا بذلك إلى وجود علاقة بين التنظيمين الإرهابيين المتناقضين في الظاهر.

كما كشفت الوثائق الرسمية^(٢٤٩) أن جهاز المخابرات تابع عن كذب تنظيم "تحشية" منذ عام ٢٠٠٤، بل هو من أطلق عليها اسم "تحشية"، وأعد تقريراً عنه أكد فيه قربها من تنظيم القاعدة، وأن زعميه محمد دوغان أعلن عن حبه لأسامة بن لادن، ويُسَميه شعيب بن صالح، ويدعي أنه "المهدي" و"القائد". ثم أرسل هذا التقرير في ١٧ فبراير ٢٠٠٩ إلى رئاسة الأمن العام والأركان العامة والسلطات الرسمية الأخرى، كما اعترف بذلك الرئيس السابق للمخابرات بالأركان العامة الجنرال المتقاعد إسماعيل حقي بكين،^(٢٥٠) والذي سبق أن اعتُقل في إطار قضية أرجنكون، ويعمل حاليًا ضمن حزب الوطن بقيادة الزعيم اليساري العلماني المتطرف دوغو برينجك المرتبط بأرجنكون أيضًا.

وفي ٦ أبريل ٢٠٠٩ تعرض الأستاذ فتح الله كولن لهذا التنظيم بالاسم في أحد دروسه الأسبوعية التي كانت تبث عبر الإنترنت محذرًا محبيه من محاولات لربط الخدمة بهذا التنظيم لإعلانها منظمة إرهابية حيث قال: "من أجل جرّمك إلى الجرائم الإرهابية وتقديمكم كتنظيم إرهابي، يبادرون إلى تأسيس تنظيم تحت اسم تحشية". وتبعاً لهذا التحذير بادرت حركة الخدمة عبر وسائل إعلامها إلى فضح أمر هذا التنظيم، ونفي أي علاقة تربط الخدمة به، كما تجسد هذا في بعض جمل وردت في حلقة من عمل درامي كان يعرض على شاشة "سامانيولو" التي تشرف عليها الخدمة.

ومع أن الأسماء التي أشرفت على عملية تنظيم "تحشية" قد تولى بعضها فيما بعد مناصب مهمة في حكومة أردوغان والبعض الآخر معروف عنها أنها شخصيات قريبة من أرجنكون ومعادية لحركة الخدمة، ومع أن التقارير التي أعدها جهاز المخابرات وأرسلها إلى جميع السلطات الأمنية والعسكرية هي التي أزاحت الستار عن هذا التنظيم، قبل حديث كولن عنه والمسلسل المعروف على قناة سامانيولو، فقد أمر أردوغان النيابة العامة في إسطنبول يوم ١٤ ديسمبر ٢٠١٤، بالتزامن مع الذكرى السنوية الأولى لقضية الفساد والرشوة، بحبس ٣٢ شخصًا ما بين ١٩ إلى ٣٤ سنة، على رأسهم فتح الله كولن، بتهمة إصدار تعليمات لأنصاره في جهاز الأمن بتنفيذ هذه العملية، وكذلك رئيس مجموعة "سامانيولو" الإعلامية هدايت كاراجا، ورئيس مجموعة "فضاء" الإعلامية المندرج تحتها صحيفة "زمان" أيضًا أكرم دومانلي، بالإضافة إلى مجموعة من مدراء الأمن، وذلك بتهمة "تأسيس وإدارة تنظيم إرهابي مسلح"، و"التزوير في الأوراق الرسمية"، و"الاقتراء" في إطار عمليات "تحشية" المذكورة، والتسبب في اعتقال المتهمين "الأبرياء" وتعرضهم لمظالم كثيرة.

وإدعت النيابة العامة أن حركة الخدمة نصبت مؤامرة لأعضاء هذا التنظيم "الإرهابي"، ولققت جرائم وأدلة بحقهم، وذلك ليتمكن أردوغان من إثبات نظريته القائلة بأن هذه الحركة دبرت مؤامرة ضد وزراء "الفساد" وأبنائهم لتجريمهم وحبسهم وتوظيف ذلك للإطاحة بحكومته، فيما سماه "الانقلاب القضائي"، كما اتهمها بأنها فعلت الشيء نفسه مع كل من المتهمين في قضايا أرجنكون واتحاد المجتمعات الكردستانية وتنظيم السلام والتوحيد.

ومن ثم أصدرت المحكمة في العاصمة أنقرة في يونيو ٢٠١٨ حكماً على المتهمين بالحبس المؤبد المشدد، وذلك بتهمة "نصب مؤامرة ضد تنظيم تحشية"، رغم أن حكومة حزب العدالة والتنمية كانت نفذت عملية ضد أعضاء هذا التنظيم بتهمة انتمائهم إلى تنظيم إرهابي مرتبط بتنظيم القاعدة.

ومن خلال ما تم سرده يتبين مدى هشاشة هذا السيناريو، فأول وأكبر قضية رفعت ضد حركة الخدمة كانت هشة إلى هذه الدرجة. فضلاً عن أن المحكمة التي رفعت هذه القضية هي "محكمة الصلح الجزائية" التي أسسها أردوغان في أثناء عمليات هيكلية القضاء لصالحه، إثر فضائح الفساد والرشوة التي طالته ووزراء حكومته. فقد قضت هذه المحكمة بعدم ملاحقة المتهمين بالفساد أولاً، ثم شرعت في تنفيذ عمليات ضد أعضاء الأمن والقضاء الذين أشرفوا على قضية الفساد والرشوة، الأمر الذي يخالف مبدأ "القاضي الطبيعي"

وتكمن أهمية التفاصيل التي أوردناها في سرد هذه القضية في أنها تشير إلى مدى هشاشة السيناريوهات التي يختلقها النظام للإجهاز على الخدمة، كما يطلعنا على طبيعة السيناريوهات الأخرى التي تستخدم في هذا الإطار، حيث لم يتمكنوا من إيجاد سند قوي يدعم مخططاتهم تلك ومن ثم يلجأون إلى مثل هذا التخبط والتضارب.

إن أردوغان لم يتمكن من تصفية أعضاء الأمن والقضاء المشرفين على تحقيقات الفساد والرشوة بحجة "الكيان الموازي" فقط، وإنما تخلص في الوقت ذاته بفضل هذه الحجة من كل الذين يمكن أن يمثلوا مشكلة له في وقت لاحق، وأعاد تصميم جهازي الأمن والقضاء من ألفه إلى يائه وطمأن نفسه من جانبهما بتعيين المواليين له أو المتحالفين معه.

لماذا يدافع أردوغان عن قاعدة تركيا؟

حسناً لماذا نصب أردوغان نفسه مدافعاً عن عناصر تنظيم تحشية خصيصاً مدعيًا أن حركة

الخدمة انتهكت حقوقهم من خلال الافتراء عليهم، وذلك على الرغم من أن حكومته كانت تصنفه تنظيمًا إرهابيًا وتصفه بـ"ذراع تنظيم القاعدة في تركيا"؟

الكاتب الصحفي والأساذ السابق في الأكاديمية الشرطة أمر الله أو سلو تناول هذا التنظيم في مقال حمل عنوان "تنظيم تحشية باعتباره أداة لتنفيذ مخططات المخبرات"، لفت فيه إلى أن تركيا حافلة بمنظمات زائفة لا تعدّ ولا تحصى؛ ذلك لأن أجهزة المخبرات تؤسس دائماً منظمات زائفة في مواجهة الجماعات والحركات السياسية أو المدنية التي تعدّها "تهديداً"، والدفع بها إلى ارتكاب جرائم ومن ثم إعلانها حركة إرهابية أو غير قانونية.

أضاف أو سلو: "الحركات النورية" التي تستلهم كلها فكر العلامة بديع الزمان سعيد النورسي، والتي تشكل الأساس الفكري لـ"التدين المحلي" في مواجهة "الإسلام المستورد" كانت هي المستهدفة في العقد الأخير على وجه الخصوص. إذ اتخذ مجلس الأمن القومي في اجتماع عُقد عام ٢٠٠٤ قراراً بتنفيذ عمليات ضد الجماعات النورية، وذلك بمساندة ودعم أردوغان؛ ممثّل الإسلام المستورد في السلطة. ولا بد أنكم تتذكرون القرارات التي تمّ اتخاذها في ذلك الاجتماع ونشرت صحيفة طرف الوثائق الرسمية الخاصة به، حيث كانت تنصّ بالحرف الواحد على ما يلي: "من أجل مكافحة فعالة وجذرية ضد مجموعة كولن والعناصر الرجعية الأخرى، لا بد من سنّ قوانين جديدة تقترح فرض عقوبات ثقيلة على الذين يخلون بأمن الدولة عبر استغلال الدين والمشاعر الدينية والأمر المقدّسة وتأسيس جمعيات وأوقاف ومنظمات شبيهة".

وتابع: "ثم بمحض الصدفة رأينا أردوغان يفرض عقوبات على مجموعة كولن فعلاً عن طريق حزمة القوانين التي أعدها ووافق عليها البرلمان وذلك تماماً مثلما اقترحها اجتماع الأمن القومي آنذاك".

وتبعه بعد ذلك إلى أن تلك القرارات كانت تتضمن تنويهاً مهماً يتعلّق بـ"تنظيم تحشية"، تكشف حقيقته اليوم للجميع: "يجب على وزارة الداخلية متابعة جهود حركة الخدمة الرامية إلى حشد مؤيدين ومتعاطفين في إطار فعاليات "بيوت الطلبة" (النزل الطلابية ومراكز دروس التقوية). وينبغي منع فعاليات "بيوت الطلبة" التي تقدّم التعليم الديني بصورة غير قانونية، والتي تعتبر في الحقيقة نظاماً وآلية لحشد مؤيدين ومتعاطفين عبر استغلال الدين".

وذكر أو سلو بأن مسؤولي حزب العدالة والتنمية زعموا بعد الكشف عن قرارات مجلس الأمن القومي المذكورة أنهم اتخذوا تلك القرارات تماشياً مع العسكر لكنهم لم يطبقوها على

أرض الواقع. ثم استدرك قائلاً: "غير أنه ظهرت في وقت لاحق وثائق رسمية أثبتت عمليات تصنيف الناس حسب أفكارهم وتوجهاتهم السياسية على ضوء قرارات الأمن القومي. كما أثبتت أن المسؤولين أعدوا تقاريرَ وقدموها للأمن القومي بخصوص الإجراءات والتدابير المتخذة لمكافحة حركة الخدمة".

وأردف: "لم تكن ظهرت حتى الشهور الأخيرة (٢٠١٤) أية وثيقة أو معلومة رسمية حول الإجراءات التي أقدمت عليها المخابرات الوطنية بموجب قرارات الأمن القومي المتخذة في عام ٢٠٠٤. إلا أن النقاش الحاد الذي أثير مؤخراً حول تنظيم تحشية يسلّط الضوء على تلك القرارات. إذ يتضح اليوم أن هناك خطواتٍ أُتخذت في إطار قرارات الأمن القومي المذكورة لإرغام الحركات والجماعات النورية على ارتكاب الجرائم في مسعىٍ لربطها بتنظيم القاعدة والإرهاب. ويا لها من مصادفة عجيبة أيضاً، حيث إن تنظيم تحشية تأسس بُعيد قرارات الأمن القومي في عام ٢٠٠٤، مع أن اسمه لا يرد أبداً بين الجماعات والحركات النورية التي يعود تاريخ نشوءها إلى ستينيات القرن الماضي. فنحن نرى أنه يتم إنشاء "دار تحشية" للنشر ثم تبدأ فعاليتها عقب اجتماع الأمن القومي. ومن المصادفات الغريبة أيضاً أننا نجد أن زعيم تنظيم تحشية محمد دوغان يلقي خطابات ويدعو فيها أنصاره إلى الجهاد على نحو لا يمكن لأي شخص ينتمي إلى إحدى الجماعات النورية أن يقبله. كما يحض على الانضمام إلى تنظيم القاعدة وأسامة بن لادن، وينشر أحاديث موضوعية من قبيل: إن جيشاً سيظهر في أفغانستان فعليك الالتحاق به عند سماعك عنه ولو زحفاً. ومن جانب آخر، يزعم أنه ينتمي إلى جماعة النور ويضع حواشي تحت صفحات مؤلفات رسائل النور للعلامة بديع الزمان لشرح عباراتها الغامضة".

ثم يقول أوصلو بأنه استمع لمجموعة من تسجيلات دوغان الصوتية وهو يحاول فيها شرح العبارات الغامضة في مؤلفات الأستاذ بديع الزمان سعيد النورسي المسمى بـ"رسائل النور". وما شروحه إلا دلالة واضحة على جهله المركّب! ولكن لا ضير، فإن الجهل هو المقبول والمطلوب لدى المخابرات!

يواصل بعد ذلك قائلاً: "وبعد تأسيسه عقب قرارات الأمن القومي في عام ٢٠٠٤، اتسع حجم تنظيم تحشية بالقدر الكافي مع حلول عام ٢٠٠٩. وبمحض الصدفة كذلك، نرى أنه يتم في هذه الفترة وضع خطة العمل لمكافحة حركة الخدمة وحزب العدالة والتنمية الشهيرة

من قبل العقيد دورسون جيچك. وتتضمن تلك الخطة إشارات على ما فعله البارحة وما يفعله اليوم تنظيم تحشية. لتذكّر ما كانت تقترحه تلك الخطة المعدة في الغرف السرية للدولة التي قيل عنها بأنها عبارة عن "قطعة ورقة" وتم نفيها، ولكن عُثر بعد ذلك على نسختها الأصلية، مما أدى إلى إصدار حكم بحبس من وضعها من العسكريين الانقلابيين. كانت المادة الرابعة من هذه الوثيقة التي حملت عنوان "فعاليات الدعاية السوداء" تنصّ على ما يلي: ستنفّذ عمليات مدهامة مزوّرة ضد بيوت النور والمواقع التابعة لجماعة فتح الله كولن بعد أن نضع فيها أسلحة وذخائر، لكي يتأتى لنا ربط الجماعة ببعض المنظمات الإرهابية ووضعها في قائمة المنظمات الإرهابية، واتهام كولن بتأسيس تنظيم مسلّح إرهابي، وذلك في إطار تحقيق ستفتحه السلطة العسكرية القضائية باعتبارها جريمة عسكرية. كما سنسعى ليدلي بعض الشخصيات المجهّزة من قبلنا من أمثال إسكندر أفريسنل أو غلو وعمر أونجوت بتصريحات وخطابات إعلامية، ومن ثم سنخلق علاقات وروابط بين هذه الشخصيات والمجموعات الرجعية، وفي مقدمتها حركة الخدمة، حتى نترك في أذهان الرأي العام انطباعاً بأن هناك تشابهاً كبيراً بين كل هذه المجموعات".

وعقب أو سولو على ما ورد في خطة العمل لمكافحة حركة الخدمة قائلاً: "ومعنى ذلك بشكل بسيط هو أنه سيتم وضع أسلحة في المؤسسات والمواقع التابعة لحركة الخدمة لتصويرها "تنظيماً مسلّحاً إرهابياً" بعد أن صُنقت ضمن المنظمات المهذّدة لوجود الدولة عام ٢٠٠٤. ثم أعاد للأذهان قائلاً: "وهنا نرى أن الأستاذ فتح الله كولن يشير في خطاب له إلى تنظيم تحشية ويحدّر محبيه بقوله: "من أجل جرّمك إلى الجرائم الإرهابية وتقديمكم كتّظيم إرهابي يبادرون إلى تأسيس تنظيم تحت اسم "تحشية" ويربطونه كذلك بتنظيم القاعدة" وكما يقول الأستاذ كولن بالضبط، فإننا نجد زعيم تنظيم تحشية محمد دوغان يفعل ما لم تفعله أبداً أية مجموعة منحدرّة من حركات النور. إذ ينهال بالمدح والثناء على أسامة بن لادن وتنظيم القاعدة، مما يظهر بصورة جلية أن البعض اعتقد بحلول وقت تنفيذ القرار المتخذ في اجتماع الأمن القومي على أرض الواقع وهو تقديم حركة الخدمة باعتبارها تنظيمياً إرهابياً مسلّحاً".

ثم تسأل: "هل من الممكن أن يكون تنظيم تحشية منافساً لحركة الخدمة؟" ثم أجاب قائلاً: "إن المدافعين عن تنظيم تحشية من الأعلام الموالية للمخابرات الوطنية بصفة عامة يدعون أن كولن دبر مؤامرة ضد هذا التنظيم لأنه يراه منافساً له. ألا ينبغي للإنسان أن يكون منطقياً ومتماسكاً ولو قليلاً؟! إذ لو رغب كولن في القضاء على المجموعات النورية الأخرى

المنافسة، وتدبير مؤامرة ضدها، لما كان تنظيم تحشية حتى في ذيل هذه المجموعات! فما هو تفسير انزعاج كولن من تنظيم تحشية بينما هناك مجموعات نورية قادرة على المنافسة معه؟! إن كل مراقب صادق لو استمع للدروس التي يلقيها كل من كولن وزعيم تنظيم تحشية محمد دوغان لأدرك بسهولة أن هذا الأخير ليس لديه مستوى حتى لأن يكون طالباً لدى الأستاذ كولن ناهيك عن منافسته. فزعيم هذا التنظيم الذي استمعتُ لثلاثة من تسجيلاته الصوتية فعلاً ووجدته يهذي بمعنى الكلمة، شخص لا يقيم له أي وزن حتى أي عاقل من عامة الناس بسبب جهله المركب. ولذلك فإن الزعم بأن الفرق الأمنية التابعة للكيان الموازي (حركة الخدمة) أجرت عملية ضد هذه المجموعة المختلة التي لا يتجاوز عدد أعضائها ١٢٠ شخصاً لأنها كانت تشكل منافسة لها ليس إلا هراء ما بعده هراء. فهل يمكن أن يكون إنسان شبه جاهل لا يزيد عدد أعضائه جماعته على ١٢٠ شخصاً منافساً لكولن بينما يستضيف سكن طلابي واحد فقط تابع لكولن ١٠٠ طالب؟ إن الأمر واضح وجلي: فقد وجدت المخبرات الوطنية أجهل إنسان بين جماعات النور ليؤسس تنظيمًا ويجرّ من خلاله تلك الجماعات إلى الجرائم والإرهاب. وإن الأرقام التي لا تستطيع النطق بهذه الحقائق تصبح أداة للسخرية بزعمها أنه تم التآمر على تنظيم تحشية لأنه كان منافساً للأستاذ كولن".

وأورد أوسلو سؤالاً آخر مفاده "ما سبب دعم كل الأرقام المقربة من المخبرات الوطنية لتنظيم تحشية؟"، ثم أجاب قائلاً: "وقد شاهدنا أنه نفذت في وقت لاحق حملة أمنية ضد تنظيم تحشية بأمر صادر من قائد أمن هو اليوم عضو برلماني في صفوف الحزب الحاكم وأسفرت عن اعتقال بعض من أعضائه. وعندما أنظر اليوم إلى عملية اعتقال كل من رئيس صحيفة "زمان" أكرم دومانلي ورئيس مجموعة "سامانيولو" الإعلامية هدايت كاراجا أرى ذلك: أن ما تشهده البلاد في الواقع عبارة عن لعبة استخباراتية. فمن الواضح جداً أن الدولة أسست "تنظيمًا نورياً زائفاً" لجرّ حركة الخدمة إلى الإرهاب. أما حركة الخدمة فاتخذت تدابيرها إزاء هذا التنظيم عبر فضحه في وسائل إعلام تابعة لها، ونشر أخبارٍ أعلنت من خلالها في وجه العالم أنه ليس هناك أي علاقة تربطها بهذا التنظيم. إلا أن المخبرات الوطنية لم تتوقف.. فزعيم التنظيم محمد دوغان قرأ على أنصاره مؤلفات رسائل النور من جانب، ومن جانب آخر، وجه دعوة إليهم لينضموا إلى صفوف تنظيم القاعدة. فهو يؤكد على أهمية السلاح ويولي أولوية للجهاد ويواصل الحزّ على العنف بصورة لم يفعلها أي زعيم حركة نورية في البلاد قط. ولكن الكتاب الموالي للمخابرات المدافعين عن هذا التنظيم لا يسألون محمد

دوغان عن أسباب دعوته أنصاره إلى "الانضمام إلى القاعدة".. لأن هذا السؤال يفشل ويفسد لعبة وخطة المخابرات. في الوقت الذي تسعى فيه حركة الخدمة لإثبات عدم وجود أية علاقة بينها وبين تنظيم تحشية، وأن هذا الأخير ليس سوى فريق تم تأسيسه من أجل تنفيذ عملية ضدها، تسعى المخابرات بإصرار لربط هذه المجموعة بحركة الخدمة، وتوجه أشخاصاً من حركة الخدمة إلى هذه المجموعة في مسعى لجزّ وسحب الحركة إلى الإرهاب. لكن في الوقت الذي كانت المخابرات تبادر فيه إلى تنظيم عملية ضد الحركة من خلال تنظيم تحشية يتدخل جهاز الأمن ويحبط العملية المخططة. وذلك هو سبب الضجة المثارة اليوم. أي ضجة لماذا تم إفشال العملية التي دبرتها المخابرات؟"

ثم اختتم مقاله قائلاً: "حادثة تنظيم تحشية ليست إلا عملية انتقام من إفشال لعبة المخابرات نتيجة التدخل في تنظيم زائف شكّلتها هي من أجل إقحام حركات النور، خاصة حركة الخدمة، في الجرائم. وهناك حقيقة أخرى كشفت عنها حادثة تنظيم تحشية وهي: هناك خطة ومساع تُبدل منذ عام ٢٠٠٤ في إطار قرارات الأمن القومي للقضاء على حركة الخدمة بعد جزّها إلى دنيا الجرائم وإعلانها كتّظيم إرهابي. وقد تمّ نصب عديد من المكائد حتى اليوم لتحقيق هذا الهدف، إلا أن الخدمة استطاعت تجنّب الوقوع في أي واحدة منها. وما تنظيم تحشية إلا إحدى تلك المكائد. ولما فشلت الحكومة في إعلان الخدمة كتّظيم إرهابي عبر تلك الأنشطة الاستخباراتية عمدت هذه المرة لإنجاز هدفها بيد المدعين العموم المواليين لها. فتمّ اعتقال كل من رئيس تحرير صحيفة زمان أكرم دومانلي ورئيس مجموعة سامان يولو الإعلامية هدايت كاراجا في إطار قضية تحشية. فهذه هي خلاصة القصة!"^(٢٥١)

تفعيل المخططات القديمة للدولة العميقة

استنسخ أردوغان خطة القضاء على الخدمة من خطة سابقة تحت مسمى "خطة مكافحة الرجعية الدينية"، التي تطرق إليها الكاتب أوصلو بشكل مقتضب، لكنها تستحق الوقوف عندها. الخطة تحمل توقيع العقيد دورسون جيجك من دائرة الحرب النفسية التابعة لرئاسة الأركان العامة، كشفت عنها لأول مرة صحيفة طرف الليبرالية في ٢٠٠٩، ثم ظهرت نسختها الأصلية في أعقاب تحقيقات فتحتها النيابة العامة في هذا الصدد.

الخطة كانت تتحدث عن ضرورة "الإيقاع بين حزب العدالة والتنمية وحركة الخدمة" والقضاء عليهما معاً في نهاية المطاف، و"تحريك الجواسيس المنتشرين حول حزب العدالة

والتنمية"، و"الدفاع عن المتهمين في إطار قضية أرجنكون" و"الدعاية أن أدلة إدانتهم مزورة وملفقة" و"أنهم أبرياء اعتقلوا بسبب مكافحتهم الفعالة ضد الرجعية الدينية"، و"تعزيز الأحزاب القومية ضد حزب أردوغان من خلال إثارة المشاكل مع اليونان"، و"الدعاية أن حزب العدالة والتنمية يسعى مع حركة الخدمة وأمثالها من الحركات الإسلامية الأخرى لتقويض الدولة العلمانية وتأسيس دولة الشريعة"، و"إعداد تسجيلات صوتية وتسريبها إلى الإعلام" على نحو يجعل الرأي العام يعتقد براءة جنرالات أرجنكون المعتقلين، وأن "حركة الخدمة من تنصت على المكالمات الهاتفية وتقوم بتسريبها للإعلام".

ولعل أهم ما ورد في هذه الخطة هو "القيام بأنشطة وفعاليات تهدف إلى توجيه الرأي العام ضد حركة الخدمة من خلال اتهامها بالتعاون مع حزب العمال الكردستاني الإرهابي ومركز المخابرات الأمريكية سي آي إيه والموساد وغيرها من المؤسسات، وتصويرها أنها هي من تقف وراء التحقيقات في قضية "أرجنكون"، ومن ثم رفع دعوى ضدها تتهمها بأنها: "تنظيم إرهابي مسلح".^(٢٥٢)

كان لظهور تفاصيل خطة القضاء على حزب أردوغان وحركة الخدمة دوي وصدى كبير في ميدان السياسة والمجتمع المدني حينها، فقد تقدم مسؤولو حزب العدالة والتنمية ببلاغ للنيابة العامة في العاصمة أنقرة في ١٦ يونيو ٢٠٠٩. وعبر أردوغان عن خطورة هذه الخطة بالقول: "إذا نظرنا إلى بنود الخطة مع عناوينها الرئيسية يتبين أن وراءها مبادرة تسعى إلى تقويض المسار الديمقراطي في البلاد"، كما أعلن أنه سيتابع الدعوى القضائية عن كثب، مؤكداً أن القوات المسلحة لن ترضى أن تشوه سمعتها بمثل هذه المخططات المشؤومة.^(٢٥٣) ولما واجهت القوات الأمنية مشاكل في تنفيذ أمر النيابة العامة باعتقال العقيد دورسون جيچك الذي أعد الخطة طالب أردوغان "المسؤولين في القوات العسكرية بتسليم المتهمين إلى السلطات القضائية لكي تستمر التحقيقات بشكل قانوني"، في إشارة منه إلى رئيس الأركان العامة إيلكر باشبوغ الذي نفى وجود مثل هذه الخطة.^(٢٥٤) إلا أن التحقيقات الخاصة بخطة "مكافحة الرجعية الدينية" أسفرت عن اعتقال مجموعة من العسكريين، وعلى رأسهم العقيد جيچك ورئيس الأركان السابق إيلكر باشبوغ،^(٢٥٥) كما ظهرت العديد من المواقع الإخبارية تشرف عليها مجموعة عسكرية في رئاسة الأركان العامة وتنتشر أخباراً مزورة عن الإسلام وحزب العدالة والتنمية وحركة الخدمة لتشكيل رأي عام سلبي عنها.

تفعيل أردوغان الخطة ضد الخدمة

كشفت تصريحات الصحفي والنائب البرلماني عن حزب الشعب الجمهوري باريش ياركاداش في ديسمبر ٢٠١٤ خلال برنامج على قناة "خلق تي في" أن أردوغان وضع خطة شاملة لتحميل حركة الخدمة مسئولية كل الجرائم المرتكبة طيلة فترة حكمه، في محاولة منه للتخلص من فضيحة تورط حكومته في قضايا الفساد والرشوة في ٢٠١٣ من جانب؛ ولإشاعة مناخ من الخوف العام في البلاد قبيل الانتخابات. وقد واكبت هذه التصريحات الذكرى السنوية الأولى لانطلاق تحقيقات الفساد، حيث بدأ أردوغان حملته التي تستهدف حركة الخدمة من خلال توقيف كل من رئيسي مجموعتي "سامانيولو" و"فضاء" الإعلاميتين هدايت كاراجا وأكرم دومانلي، وعدد من قيادات الأمن، بتهمة نصب مؤامرة ضد أعضاء تنظيم تحشية المرتبط بتنظيم القاعدة.

وتابع ياركاداش في تصريحاته أن أردوغان قرر القضاء على الخدمة من خلال اتهامها بأنها من كانت وراء عديد من جرائم القتل التي قيدت ضد مجهول، ولم يعثر على مرتكبها في تاريخ تركيا الحديث، كاغتيال الصحفي أرمني الأصل هرانت دينك. وقد جاء الرد على مزاعم أردوغان من صحيفة "آغوست" ذاتها التي كان دينك رئيس تحريرها في خبر نشرته في ١١ ديسمبر ٢٠١٤: "السلطة الحاكمة في تركيا بقيادة أردوغان ترى قضية اغتيال دينك سلاحاً يمكن استخدامه ضد حركة الخدمة. هذه الخطوة ليست إلا خطة خبيثة تجعل إحدى أكبر قضايا العدل في هذه البلاد أداة لتحقيق مصالح سياسية".^(٢٥٦)

كما أوضح ياركاداش أن أردوغان كان يخطط لمزيد من عمليات الاعتقال في حق صحفيين عاملين لدى مؤسسات إعلامية مختلفة، غير أن تسريب هذه الخطة إلى وسائل الإعلام اضطره إلى أن تقتصر حملة الاعتقالات على الصحفيين المرتبطين بحركة الخدمة فقط، مؤكداً أنه سيكمل في وقت لاحق هذه الخطوة باعتقال الصحفيين الآخرين. وأضاف ياركاداش "أن أحد أهداف هذه العمليات هو السعي لإدراج حركة كولن ضمن التنظيمات الإرهابية المسلحة، تمهيداً للاستيلاء على المؤسسات الإعلامية المحسوبة عليها كمجموعات سامانيولو وفضاء وإيباك الإعلامية"، وأشار إلى أن هناك قائمة تتضمن أسماء ٤ آلاف شخص يتم التخطيط لاعتقالهم. وقد جاءت تصريحات ياركاداش في وقت مبكر حيث كان أردوغان في بداية وضعه اللمسات الأولى لتفعيل خطته ضد حركة الخدمة ولم تتطور الأحداث بعد إلى هذا الحد.^(٢٥٧)

ومن اللافت أن ياركاداش قد نبّه إلى أن هدف هذه العمليات الأمنية لن يقتصر على الخدمة فقط وإنما ستشمل كل المعارضين لأردوغان وحلفائه الجدد، بل سيتم اعتقال هؤلاء المعارضين بتهمة الانتماء إلى الكيان الموازي حتى ولو لم تكن لهم أي علاقة لا من قريب ولا من بعيد بحركة الخدمة، كما أوضح أن تطبيق هذه الخطة سيتم بعد تعيين قضاة ونواب عموم موالين لهم وفي أوقات وظروف مواتية بصورة تدريجية.^(٢٥٨)

من جانبه قال نائب رئيس حزب الاتحاد الكبير رمزي جاير في مارس ٢٠١٥: "أردوغان قال لي: "لقد أجرينا تعديلات قانونية على محاكم الصلح والجزاء، وهي الآن أمام الرئيس عبد الله جول. وبعد نحو أسبوع أو عشرة أيام من التوقيع عليها سأطوي صفحة هذه الجماعة وأقضي عليها" إنه استخدم هذه العبارات عينها تمامًا".^(٢٥٩)

هذه التصريحات من الأدلة التي تثبت أن أردوغان قرر أولاً القضاء على حركة الخدمة ثم أعلنها تنظيمًا إرهابيًا، وذلك بعدما هدد الحركة في وقت سابق قائلاً: "إنني قادر على إعلانكم منظمة إرهابية في يوم واحد من خلال نائب عام واحد وثلاثة شرطيين!"^(٢٦٠)

وقد أثبتت الأحداث التي تلت هذه التصريحات المبكرة صحة ما ورد فيها حرفيًا، فقد فعل أردوغان كل ما ورد في خطة مكافحة الرجعية الدينية السالف ذكرها، حيث استهدف أردوغان بعد هذا التاريخ حركة الخدمة مباشرة بعد أن كانت حملاته تقتصر طيلة سنة كاملة قبلها على ما سماه الكيان الموازي، عقب فضائح الفساد والرشوة، ثم تطورت بعد الانقلاب الفاشل تحت مسمى تحقيقات "منظمة فتح الله كولن..." واعتقل مئات الصحفيين وعشرات الآلاف من المواطنين المدنيين والأكاديميين بحجة الانتماء إلى هذه المنظمة حتى الذين عرفوا بعنائهم الشديد للخدمة على مدار حياتهم من أمثال صحفيي جريدة "جمهورية" ذات التوجه العلماني المعروف عنها تطرفها ضد الجماعات والحركات ذات المرجعية الدينية.

اختراع جرائم مطاظة

كان بوسع أردوغان أن يعاقب الضباط وأعضاء الهيئة القضائية التي أشرفت على تحقيقات الفساد التي طالعت حكومته وأفرادًا من عائلته قانونيًا بجرائم ينص عليها القانون التركي من أمثال "سوء استخدام السلطات" و"تجاوز المهام القانونية"، لكنه وجد أن هذه القوانين لن تسعفه في القضاء على جميع معارضيه، فاحتاج إلى سن قوانين جديدة غير واضحة المعالم يستطيع من خلالها اعتقال كل معارض، كما تمكنه من السيطرة التامة على كافة أجهزة الدولة

فسنَّ عبر نوابه في البرلمان تهمة "الانتماء إلى الكيان الموازي" وهي تهمة ليس لها تعريف محدد دستورياً وقانونياً، ولكنه من خلالها استطاع أن يزعج بعدد كبير من معارضيه في السجون والمعتقلات ويعزل عدداً كبيراً من وظائفهم ليحل محلهم موالون له ولحلفائه الجدد.

كما سن قانوناً آخر باسم "قانون الاشتباه المعقول" وضع بموجبه كل من يشتبه صلته بمنظمة إرهابية في المعتقلات حتى تتوفر أدلة إدانته، في مخالفة لمبادئ الدستور والقانون التركيين ومعايير القانون الدولي ومحكمة حقوق الإنسان الأوروبية.

كذلك أجرى تغييرات جذرية في الهيئة القضائية ونجح في هيكلة مجلس القضاء الأعلى من خلال عدة تغييرات على نظامها، وعين فيها موالين له، وأسس محاكم جديدة أطلق عليها محاكم الصلح الجزائية استخدمها أداة لقمع معارضيه.

كانت دائرة العمليات الأمنية ضد الموظفين في الدولة وأعضاء المجتمع المدني تتسع يوماً بعد يوم بحجة الكيان الموازي، وكان أردوغان يطيح بكل العقبات التي تقف حجر عثرة أمام طموحاته بهذه العصا السحرية في الداخل، ويشكل في الوقت نفسه تحالفات جديدة في الخارج.

مساعي أردوغان لبناء جيش حزبي

لم يبق أمام طموحات أردوغان في تحقيق حلمه "النظام الرئاسي" سوى السيطرة الكاملة على مؤسسة الجيش في إطار محاولاته امتلاك كل وسائل القوة في البلاد، وتوسيع صلاحياته التنفيذية والتشريعية والقضائية بشكل شبه مطلق، وقد نجح إلى حد كبير من خلال استخدام ذريعة "الكيان الموازي" في تطويع المؤسسة الأمنية، وتقليص صلاحيات القضاء، لكنه كان يحتاج إلى مجموعة من الخطوات تحقق له السيطرة الكاملة على القوات المسلحة وقد مرت خطته التي تستهدف المؤسسة العسكرية بالمراحل الآتية:

الابتعاد عن الحاضنة الأطلسية

بدأ أردوغان رحلته السياسية موالياً للمعسكر الغربي، حتى إنه يعد أحد رؤساء "مشروع الشرق الأوسط الكبير"، كما كان يردد ذلك في بعض خطباته الجماهيرية. لكن بعد ثبوت اختراقه للعقوبات الأمريكية المفروضة على إيران، وظهور ذلك إلى العلن مع فضائح الفساد التي تكشف في نهاية ٢٠١٣، بدأ يبتعد عن هذا المعسكر رويدا رويدا وينفذ سياسات مستقلة

حتى عام ٢٠١٥. ومع ابتعاد أردوغان عن المعسكر الغربي بدأت نقاط الخلاف بين السلطة السياسية والمؤسسة العسكرية الموالية لحلف شمال الأطلسي (الناتو) تزداد يوماً بعد يوم.

وقد توافقت تلك الفترة مع تنامي رغبة أردوغان في تأسيس "خلافة إسلامية" يسيطر من خلالها على كل العالم الإسلامي ويستغني بفضلها عن المعسكرين الغربي والشرقي معاً، وذلك بعد إسقاط الرئيس السوري بشار الأسد عبر الاستعانة بفصائل المعارضة السورية والتنظيمات الجهادية المسلحة، وتأسيس دولة إسلامية تابعة له على الأراضي السورية، ومن ثم توظيف الجماعات الإسلامية في العالمين العربي والإسلامي، وعلى رأسها "الإخوان المسلمين"، في تلميع صورته باعتباره خليفة للمسلمين. وقد كانت هذه النية حاضرة عند أردوغان حتى قبل تأسيسه حزب العدالة والتنمية؛ فقد دعا رئيس حزب الاتحاد الكبير القومي المحافظ محسن يازيجي أوغلو للانضمام إلى حزبه وتنفيذ "مشروع الشرق الأوسط الكبير" الأمريكي، إلا أنه رفض ذلك مؤكداً أنه أدرك خلال تجربته السياسية أنه لا جدوى للوطن في ممارسة أي تحركات سياسية مدعومة من قبل الأمريكيين، وقال لأردوغان: "إذا كنت ستزاول السياسة مستنداً إلى الشعب فأنا معك. وإلا فالأمريكيون لا يفعلون شيئاً إلا لخدمة أنفسهم". وعندما رد أردوغان عليه قائلاً: "ننقذ مطالب أمريكا لفترة، ثم نقوم بخدمة شعبنا. وإذا ما حاولوا منعنا من ذلك ندفعهم بعيداً عنا ونمضي في طريقنا". ردّ يازيجي أوغلو على أردوغان هذه المرة بقوله: "إن أمريكا ليست تلك القوة التي يمكن دفعها والإفلات منها بهذه السهولة. ولا تنس أن من يدخل الحلبة مع الفيل يخرج منها مسحوقاً".^(٢٦)

رغبة أردوغان في تحويل وجهة تركيا من المحور الغربي إلى المحور الأوراسي كانت من أجل قضاء حاجة في نفسه. فبعد أن تلطخت سمعته بـ"الفساد" و"الرشوة" داخلياً في عام ٢٠١٣، و"الإرهاب" إقليمياً ودولياً، خاصة في سوريا منذ عام ٢٠١١، بدأ يغلب على نهجه "القمع" في سياساته الداخلية، خشية خروج الأمور عن سيطرته، و"المناطحة" أو "العنترية" بعبارة أصح، في سياساته الخارجية، ويسعى لتحويل وجهة تركيا من "المعسكر الغربي" المنضبط بالقانون والدستور إلى "المعسكر الشرقي" المنفلت من القيود. فبدأ من عام ٢٠١٣، أغلق أردوغان وسائل الإعلام المعارضة أو أخضعها لإرادته بفضل "سياسة العصا أو الجزر"، وأعاد تصميم كل أجهزة الأمن والقضاء والمحكمة الدستورية، بحجة تعرضه لـ"انقلاب مدني" من خلال استغلال "تحقيقات الفساد والرشوة"، إلى أن انتهت هذه المرحلة بتصفية الجيش الوطني بدعوى التصدي لـ"انقلاب عسكري" ضد حكومته، وأجرى بهذه الذريعة عمليات

ملاحقة ومطاردة واعتقال وفصل لم تقتصر على العسكريين فقط بل طالت مئات الآلاف من المواطنين المدنيين أيضًا، وفي نهاية المطاف أسس "جيشًا خاصًا" يتكوّن من الموالين له أو المتحالفين معه على غرار الحرس الثوري الإيراني.

انزعاج الجيش من التحول إلى الحاضنة الأوراسية

كان الجيش الأكثر انزعاجًا من تحول أردوغان من الحاضنة الأطلسية إلى الحاضنة الأوراسية باعتباره جيشًا أطلسيًا يشارك في مهام مشتركة معه في عديد من دول العالم، بعد أن انضمت تركيا إلى هذا الحلف العسكري الأقوى في العالم في ستينات القرن الماضي، وذلك بالإضافة إلى انزعاجه الكبير من التطورات الأخيرة في قضايا كل من الجنرالات المرتبطين بتنظيم أرجنكون الموالي للمعسكر الأوراسي، وجواسيس تنظيم "السلام والتوحيد" الموالي لإيران، وقيادات تنظيم حزب العمال الكردستاني. وذلك لأن الجيش بدأ يضع مسافة بينه وبين عناصره المتورطين في أنشطة غير قانونية، خاصة في عهد رئيسي الأركان "حلمي أوزكوك" الذي لم يخضع لضغوط أرجنكون للانقلاب على حكومة أردوغان و"نجدت أوزيل" الذي خطف الأضواء نحوه بمواقفه الديمقراطية.

وليس هذا فحسب، بل كان الجيش مستاءً من التصفيات والاعتقالات العشوائية التي كانت تجريها حكومة أردوغان بتهمة "الانتماء إلى الكيان الموازي" وضغوطها عليه في هذا الصدد. فقد أدلى المسئول والقائد الأعلى في الجيش رئيس الأركان "نجدت أوزيل" بتصريحات صادمة للحكومة والرأي العام في سبتمبر ٢٠١٤ إذ أكد قائلاً: "نحن لا علم لنا بخارطة الطريق للحكومة فيما يتعلق بمفاوضات السلام الكردي مع حزب العمال الكردستاني، لذا لا دور لنا في هذه العملية. لكن إذا تم تجاوز خطوطنا الحمراء فإننا لن نتردد في القيام بما يجب".^(٢٦٢)

هذه التصريحات كانت تحذيرًا من جهة، وتبرئة للجيش من الأخطاء التي ترتكبها حكومة أردوغان فيما سمته بمفاوضات السلام الكردي من جهة أخرى.

أما بشأن ضغوط أردوغان عليه فيما يتعلق بتصفية أعضاء الكيان الموازي في الجيش، فقال أوزيل: "القوات المسلحة لا تتحرك إلا في إطار الأدلة والوثائق. لقد طالبنا كلاً من الأمن والاستخبارات بتزويدنا بمعلومات في هذا الموضوع، غير أنه لم تصلنا أية معلومات عنهما، فلا يمكننا إطلاق عمليات بناءً على بلاغات غير موقعة ولا يعرف مصدرها. نحن نقوم بما يلزم في إطار القوانين".^(٢٦٣)

وهذا يدل على أن الجيش كان يرى أن عمليات الكيان الموازي سياسية غير قانونية، وكان على دراية بنية أردوغان إجراء التصفيات عينها في صفوف الجيش بالحجة ذاتها، كما كان لا يخفي انزعاجه في الوقت ذاته من تصفية أعضاء القضاء والأمن الناجحين في مكافحة عناصر أركان واتحاد المجتمعات الكردستانية والسلام والتوحيد بحجة "الانتماء إلى الكيان الموازي".

الأمن القومي لا يقتنع بـ"الكيان الموازي"

لم ييأس أردوغان واستمر في البحث عن طرق لإقناع الجيش أو إجباره على اتخاذ موقف صارم من الكيان الموازي. ففي الأيام التي سبقت اجتماع أعضاء مجلس الأمن القومي ٣١ نوفمبر ٢٠١٤، كان أردوغان يردد أنه سيتم النظر في أولويات وتهديدات الأمن القومي وتحديدها من جديد، وأن الكيان الموازي سيتم ضمّه إلى "قائمة المنظمات المهددة للأمن القومي"، وذلك تمهيداً لإعلانه تنظيمًا إرهابيًا في وقت لاحق. لكن عندما نُشر البيان الختامي لاجتماع الأمن القومي، الذي يتكون معظم أعضائه من العسكريين، تحطمت آمال أردوغان، إذ لم يتضمن البيان أي إشارة إلى "حركة الخدمة" أو "الكيان الموازي"، وإنما ورد فيه عبارة "كيانات غير شرعية تحت غطاء شرعي".

وهذه العبارة كانت تشير حينها عامة إلى اتحاد المجتمعات الكردستانية والهيئة الإدارية العليا لحزب العمال الكردستاني، الذي عمل على تشكيل كيانات موازية للدولة في المدن الشرقية والجنوبية الشرقية من خلال تأسيس محاكم خاصة به وإجراء محاكمات بعيداً عن المحاكم الرسمية. فرغم إطلاق أردوغان مصطلح الكيان الموازي على حركة الخدمة بعد أن وصف به هذا الاتحاد من قبل، لكنه لم يستخدمه بصورة الجمع (الكيانات) في أي وقت، بل اعتاد على استخدامه في صورته المفردة (الكيان) دائماً، أما عبارة "الكيانات الموازية" فكانت من اختراع أحمد داود أوغلو. ومع تسليم أردوغان منصب رئاسة الوزراء ورئاسة حزب العدالة والتنمية إلى داود أوغلو مشيداً بـ"عزمه على مكافحة الكيان الموازي"، إلا أن داود أوغلو، دأب منذ تحقيقات الفساد على الحديث عن "الكيانات الموازية" مستخدماً عبارة "كل كيان موازٍ للدولة" بدلاً من "الكيان الموازي". لذلك فقد فضّل داود أوغلو وأعضاء مجلس الأمن القومي العسكريون عبارة "الكيانات الموازية" رافضين عبارتي "الكيان الموازي" أو "حركة الخدمة" اللتين كان يصر أردوغان على ذكر أحدهما على الأقل في البيان، مما يدل

على تباين في الآراء بين أردوغان وداود أوغلو من جانب، وبين أردوغان والجيش من جانب آخر.

وهذا هو سبب إقالة أردوغان لداود أوغلو في مايو ٢٠١٦ رغم حصوله على نصف تأييد الشعب التركي في انتخابات نوفمبر ٢٠١٥. حيث اعترف داود أوغلو ذاته في ٢٠١٩ بأنه كان يجب إقالته من منصب رئاسة الوزراء ورئاسة حزب العدالة والتنمية حتى يمكن تنفيذ عديد من المشاريع، وذكر من بينها انقلاب ٢٠١٦ الذي اتهم أردوغان حركة الخدمة بالوقوف وراءه.

وقد تحدثنا عن توريط المخابرات المؤسسة العسكرية في "حادثة ريبوسكي" التي أسفرت عن قصف ٣٣ شخصاً من المواطنين الأكراد بـ"الخطأ"، كما اعترف وزير الداخلية إدريس نعيم شاهين، وذلك لكي تتشكل ذريعة وقف العمليات الأمنية والعسكرية ضد العناصر المسلحة للعمال الكردستاني، وبدء المفاوضات مع الحزب من أجل تحقيق السلام الكردي برعاية بريطانية. لكن هذه النقطة كانت مثار خلاف بين أردوغان والمؤسسة العسكرية، كما تبين من خلال تصريحات رئيس الأركان السابق التي ذكرناها، حيث كانت ترى أن هذا الحزب لن يترك أسلحته ولن يلتزم بوعوده، وأن أردوغان جعله طرفاً شرعياً يتفاوض رسمياً مع الحكومة نيابة عن الأكراد، بينما كان الأولى أن يتم التواصل مع الشعب الكردي مباشرة أو الحزب الشرعي الممثل في البرلمان وهو حزب الشعوب الديمقراطي الكردي. إلا أن أردوغان كان يخطط لتسوية القضية الكردية لكي يضمن أصوات المواطنين الأكراد التي يحتاج إليها لتمير النظام الرئاسي من البرلمان. وكان أردوغان يقول للمواطنين في اللقاءات الجماهيرية استعداداً لانتخابات ٧ يونيو ٢٠١٥: "أعطوني ٤٠٠ نائباً برلمانياً لتتحل هذه المشكلة بسهولة وفي أمن وأمان"،^(٦٤) في إشارة منه إلى أنه يحتاج إلى تحقيق الأغلبية البرلمانية من أجل نقل تركيا من النظام البرلماني إلى النظام الرئاسي بـ"سهولة"! وقد أظهرت "سجلات مفاوضات السلام الكردي" المسوّبة إلى جريدة مليت في فبراير ٢٠١٣ أن أردوغان اتفق مع أوجلان على دعم النظام الرئاسي مقابل الإفراج عنه ومليشياته المسلحة.

وفي إطار تحالفها مع العمال الكردستاني استضافت حكومة أردوغان زعيم حزب الاتحاد الديمقراطي الكردي السوري صالح مسلم في العاصمة أنقرة أكثر من مرة، بل إن جهاز المخابرات ساعده في إنشاء مناطق ذاتية الحكم في الشمال السوري، قبل أن ينقلب على هذا الحزب ويصفه بالتنظيم الإرهابي وامتداد حزب العمال الكردستاني في سوريا، إلى

جانب التنظيمات الكردية الأخرى العاملة في سوريا مثل وحدات حماية الشعب الكردي وقوات سوريا الديمقراطية.

فضيحة تسليح التنظيمات الجهادية

بحلول عام ٢٠١٤ زادت ضغوطات أردوغان وإعلامه على الجيش التركي للتدخل العسكري في الأزمة السورية، إلا أن رئيس الأركان الأسبق نجدت أوزيل نجح في الحيلولة دون دخول الجيش في مغامرة على الأراضي السورية، كما أن خلفه خلوصي أكار الذي أصبح فيما بعد وزير الدفاع رفض التدخل العسكري في فبراير ٢٠١٦ بصورة قاطعة معلناً استحالة هذا الأمر ما لم يكن هناك قرار صادر من الأمم المتحدة،^(٢٦٥) الأمر الذي أحبط آمال أردوغان من جهة، ودفعه إلى البحث عن بدائل أخرى في هذا الصدد من جهة أخرى.

نظرًا لأن امتداد العمال الكردستاني في سوريا؛ حزب الاتحاد الديمقراطي، لم يرض بالاشتباك مع قوات الأسد، بدأ أردوغان يعول على التنظيمات الجهادية كجبهة النصر وأحرار الشام وداعش أكثر في عام ٢٠١٤ لتوسيع نفوذه على الأراضي السورية.

وفي ١٩ يناير ٢٠١٤ شهدت مدينة هاتاي الحدودية حادثة مدوية صادمة للشارع التركي والدولي، فقد أوقف أفراد من الشرطة العسكرية شاحنة كبيرة على الحدود التركية-السورية، وبعدها تبين أنها تخص جهاز المخابرات التركية رفع موظفو المخابرات المسؤولون عن الشاحنة السلاح على قوات الشرطة. ثم قامت قوات الدرك بتفتيش الشاحنة لتعثر على أسلحة وذخائر أسفل صناديق الأدوية التي استخدمت كأداة للتمويه، ثم سمحت لها بالعبور إلى سوريا بعدما تدخل مسؤولو الحكومة عقب تحرير محضر عن الحادثة.

وهذه كانت اللحظة التي كشفت رسمياً خروج المخابرات عن دائرة القانون المحلي والدولي من جانب، وسعي المؤسسة العسكرية إلى منع خروج الدولة من هذا الإطار الشرعي تفادياً لعقوبات دولية قد تتعرض لها تركيا في المستقبل من جانب آخر.

أمرت الحكومة على الفور بإقالة الضابط والمدعي العام اللذين أمرا بإيقاف الشاحنة واعتقالهما، معلنة أن الشاحنة كانت تحمل مساعدات إنسانية. ثم أغلقت الحكومة على وجه السرعة ملف هذه الحادثة التي تسببت في ظهور ادعاءات بأن أردوغان متورط في الحرب الدائرة في سوريا.

وقد حاول أردوغان في البداية التكتّم على الموضوع، ونفى إيقاف الجيش لهذه الشاحنات، وكذب كونها تابعة للمخابرات، مدعيًا أنها شاحنات مساعدة تابعة لهيئة الإغاثة الإنسانية (IHH)، ثم اضطر إلى القبول عقب نشر الوثائق الخاصة بها، وزعم هذه المرة أن حمولة هذه الشاحنات كانت مساعدات إنسانية وليست أسلحة.

لكن بعد ثلاثة أيام (٢١ يناير) نشرت صحيفة "أيدنليك" الموالية لأرجنكون صوراً فوتوغرافية لحمولة الشاحنات لتكشف أن "المساعدات" المزعومة ما هي إلا عبارة عن صواريخ. ثم نشرت صحيفة جمهوريت في ٢٩ مايو ٢٠١٤ مقطع فيديو يكشف ملاسبات إيقاف شاحنات المخابرات والأسلحة بداخلها.

ساق أردوغان ومسؤولون حكوميون مزاعم مختلفة بل متناقضة لما كانت تحويه تلك الشاحنات، حيث ادعى أردوغان في ٢٤ يوليو ٢٠١٤ أن الشاحنات كانت تحمل مساعدات إلى التركمان،^(٢٦٦) وهذا كان رأي رئيس الوزراء السابق أحمد داود أوغلو ووزير الداخلية الأسبق أفكان علاء أيضاً. لكن ياسين أقطاي؛ نائب رئيس حزب العدالة والتنمية وأحد مستشاري أردوغان، صرّح بأن الشاحنات كانت محملة بالأسلحة و متجهة إلى الجيش السوري الحر. بينما أنكر إبراهيم كالين؛ كبير مستشاري أردوغان والمتحدث باسم الرئاسة تلك التصريحات، زاعماً أن المخابرات لم ترسل قط شاحنات أسلحة إلى أي مجموعة من المجموعات المعارضة المقاتلة ضد النظام السوري. ثم خرج عضو حزب الحركة القومية السابق الذي تسلم فيما بعد منصب نائب رئيس الوزراء طغرل توركيش نافياً كل هذه المزاعم ومقسماً: "والله إن تلك الشاحنات لم تُرسل إلى التركمان أبداً". كما خرج نائب رئيس المجلس التركماني السوري حسين العبد الله لينفي صحة كل مزاعم أردوغان في تصريحات أدلى بها في ٤ يناير/ كانون الثاني ٢٠١٤ قائلاً: "لم نحصل من حكومة أنقرة على أي مساعدات مسلحة أو أي شكل من أشكال المساعدات".^(٢٦٧)

ورغم هذه التصريحات المتناقضة، ونشر صحيفتي أيدنليك وجمهوريت المعارضتين بشكل صارخ لحركة الخدمة لهذه الأخبار، فإن أردوغان المسيطر على معظم وسائل الإعلام سوق هذه الحادثة باعتبارها دليلاً على تغلغل ما أسماه "الكيان الموازي" داخل المؤسسة العسكرية وانتهز هذه الفرصة لإعداد الرأي العام وتوجيهه إلى ضرورة إجراء التصفيات التي كان يخطط لها منذ زمن وإعادة هيكلة كافة الأجهزة لتتوافق مع المشاريع التي يريد تنفيذها

على الأراضي السورية. ومن الغريب جدا اتهام أردوغان لجريدة "جمهورية" المعروف عنها عداؤها الشديد لحركة الخدمة طوال تاريخها بالتبعية للكيان الموازي، والكشف عن أسرار الدولة، وعدم تعرضه لصحيفة أيدينيك التابعة لمجموعة دوغو برينجك رغم أنها كانت أول من نشر خبر الشاحنات قبل جمهورية بنحو ٥ أشهر.

وكان أردوغان اتهم رئيس تحرير الجريدة جان دوندار الذي نشر الفيديو الخاص بأسلحة المخبرات بالتجسس على مصالح الدولة التركية وإهانة هيبة الدولة أمام الرأي العام العالمي، مؤكداً أنه لن يتركه حتى يدفع ثمن ذلك.^(٢٦٨)

وقد تحدث دوندار في مقال لصحيفة "الجاردان" البريطانية في ديسمبر ٢٠١٥ عن هذه الشاحنات، مؤكداً أنها ليست "سر الدولة التركية بل سر أردوغان". وأضاف: "أردوغان قال في قناة تلفزيونية "إن الشخص المسؤول عن نشر هذا الخبر سيدفع الثمن غالباً. هذه الصور أسرار الدولة وأن نشرها يعدّ تجسساً". ومن ثم تقدم بشكوى شخصية إلى النيابة العامة كما لو أنه يؤيد أن هذا ليس سر دولة بل سره الشخصي. وتقدم بطلب سجن مؤبد بحقي بدعوى استيلائي على أخبار سرية ونشرها بهدف إهانة الدولة والتجسس. وكان هذا مؤشراً لاعتقالنا، إذ نعرف جيداً أن قضاة المحكمة الجنائية يتعاملون مع مطالب رئيس الجمهورية على أنها أوامر صادرة منه إليهم. وفي النهاية تم اعتقالني في ٢٥ نوفمبر ٢٠١٥ مع ممثل الصحيفة في أنقرة أردم جول الذي نشر الخبر".^(٢٦٩)

لكن المحكمة الدستورية أصدرت فبراير ٢٠١٦ قراراً بإخلاء سبيل جان دوندار، معتبرة قرار المحكمة انتهاكاً لحقوقه في التعبير عن الرأي وحرية التعبير، غير أن أردوغان اعترض على هذا القرار وأعلن قائلاً: "لن أقبل قرار المحكمة الدستورية، ولن أطبق القرار، ولا أحترم قراراتها".^(٢٧٠)

عقب الإفراج عنه بقرار من المحكمة الدستورية بعد اعتقال لمدة ٣ أشهر، قال دوندار في اجتماع مع سفراء وصحفيين أجانب في مارس ٢٠١٦، من بينهم رئيس منظمة صحفيين بلا حدود كريستوف ديلوار: "إن أوروبا تجد صعوبة كبيرة في فهم وتفسير موقف أردوغان. لم نشهد في تركيا حتى هذه اللحظة رئيساً يقول إنه لن يمثل لقرار المحكمة الدستورية، وهو الأمر الذي أدهش أوروبا أشد ٥ أضعاف مما أدهشنا. فهم يتابعون مسار تركيا بقلق. موقف أردوغان سيتسبب في مواجهات بين جميع مؤسسات الدولة.. الدولة تتجه نحو أزمة. فنحن نشهد انهيار

الترابط بين المحكمة الدستورية والرئاسة وبين البرلمان وبين البرلمان والمعارضة وبين المعارضة واللقاءات الدستورية. والآن نرى وصول الأمر إلى صراع داخل الحكومة".^(٢٧١) ومع استمرار تهديدات أردوغان له، تعرض دوندار في مايو ٢٠١٦ لهجوم مسلح أثناء انتظاره أمام محكمة إسطنبول في منطقة شاغليان، من قبل شخص يُدعى محمد شاهين، الذي تم اعتقاله لمدة قصيرة ثم خرج من السجن في خطوة صادمة للرأي العام، إلا أنه نجا من الحادثة دون إصابة.^(٢٧٢) ومع أن دوندار نجا من الهجوم دون إصابة إلا أنه لاحظ أن الخطر الذي ينتظره يتفاقم يوماً بعد يوم، لذا تمكن أخيراً من الفرار إلى ألمانيا تاركاً وراءه جميع أفراد أسرته. إلا أن السلطات التركية أصدرت هذه المرة نشرة حمراء بحق دوندار وصحفي وكاتب آخر يدعى إلهان تانير من موقع "أحوال تركية".

أسقطت محكمة تركية الدعوى المقامة بحق صحيفة "أيدنليك" اليسارية بتهمة "الكشف عن وثائق سرية للدولة" بعد أن نشرت صوراً لشاحنات المخابرات التركية المحملة بالأسلحة،^(٢٧٣) بينما كانت في طريقها إلى المجموعات الإرهابية في سوريا، لكن كان الأمر مختلفاً بالنسبة لصحيفة "جمهورية" التي نشرت عن القضية ذاتها وبعد ٥ أشهر من الصحيفة الأولى.

وفي فبراير ٢٠١٩ قضت الدائرة الرابعة عشر لمحكمة الصلح والجزاء في إسطنبول بتبرئة ساحة كل من رئيس تحرير صحيفة أيدنليك مصطفى إيلكار والمسؤول عن قسم الاستخبارات في الصحيفة أورهان جيحون من جريمة الكشف عن أسرار الدولة، عقب نشر صور عن شحنات الأسلحة التابعة للمخابرات، وذلك بسبب أن الدعوى أقيمت ضدّهما بعد مضي أربعة أشهر على الفترة القانونية لفتح التحقيق معهما، أي بعد أربعة أشهر من وقوع الحادثة. إلا أن المحكمة قررت في الوقت ذاته أن تفتح النيابة العامة تحقيقاً مع الصحفيين بسبب حيازتهما أوراًفاً سرية تخص الدولة.^(٢٧٤)

وقرار إسقاط الدعوى عن صحيفة أيدنليك كشف عن ازدواجية القضاء، حيث كانت المحكمة عاقبت في وقت سابق جان دوندار بالحبس بسبب التهمة عينها، مع أن نشره للصور ومقاطع فيديو شاحنات المخابرات جاء بعد خمسة أشهر من صحيفة أيدنليك.

وعزا مراقبون سبب هذه الازدواجية إلى أن صحيفة أيدنليك مملوكة لمجموعة دوغو برينجك، الذي كان محكوماً عليه في قضية أرنجكون ثم تحالف مع أردوغان وخرج من السجن، ويعتبر حالياً من أقوى داعمي أردوغان..

وهذا القرار لصالح مجموعة أيدينليك وأرجنكون أعاد للأذهان قول دوغو برينجك، حليف أردوغان الجديد: "جهاز القضاء ليس إلا كلب السلطة السياسية توجهه حيثما شاءت"،^(٢٧٥) و"جهاز القضاء يعيش عصره الذهبي"، وذلك بعد قرار الإفراج عن جميع عناصر تنظيم أرجنكون المعتقلين وبدء حملة مضادة لاعتقال القضاة والنواب العامين والعسكريين وأعضاء المجتمع المدني بحجة أنهم كانوا يقفون وراء قضية وتحقيقات تنظيم أرجنكون.

وفي أكتوبر ٢٠١٩، أي بعد ٥ سنوات من الحادثة، قررت المحكمة الدستورية التركية أن حظر النشر المفروض على أخبار فضائح الفساد والرشوة في ٢٠١٣ وشاحنات السلاح المضبوط عام ٢٠١٤ بينما كانت متوجهة إلى سوريا انتهاك لحرية الصحافة والتعبير.

جان دوندار علق على قرار المحكمة الدستورية في حوار مع قناة "DW" الألمانية بأن الادعاءات التي يسوقها أردوغان في محاكمته بتهمة الكشف عن أسرار الدولة لم تعد أدلة إدانة ضده بعد قرار المحكمة الدستورية وأضاف: "لقد أيدتنا المحكمة الدستورية، وأكدت أن ما قمنا به هو عملنا الصحفي".^(٢٧٦)

بعد نحو ثلاثة أشهر من حادثة الكشف عن شحنات الأسلحة المرسله إلى سوريا تسرب إلى وسائل الإعلام تسجيل خطير للغاية يكشف السر وراء هذه الأسلحة.

اختلاق ذريعة للدفع بالجيش إلى سوريا

في ٢٤ من مارس عام ٢٠١٤ اهتزت تركيا أيضًا إثر تسريب تسجيل صوتي رُفع على موقع يوتيوب من حساب بعنوان "*@secimgudumu*"، تضمن المحادثات التي جرت في اجتماع حضره كلٌّ من وزير الخارجية آنذاك أحمد داود أوغلو ومستشار وزارة الخارجية فريدون سنرلي أوغلو ورئيس المخابرات هاكان فيدان والقائد الثاني للأركان فريق أول يشار جولر.

ومع أن إمكانية تعرض اجتماع مهم وسري إلى هذه الدرجة للتصتت وتسريه إلى الإعلام الاجتماعي تشكّل بحد ذاتها فضيحة، إلا أن محتوى المحادثات التي تضمنها هذا الاجتماع كان أفدح وأخطر! فقد كشف داود أوغلو في التسجيل الصوتي عن رغبة أردوغان في تنفيذ عملية عسكرية في سوريا، بينما قال فيدان: "من الممكن أن نرسل أربعة من رجالنا إلى الجانب السوري، ليقوموا بإلقاء صواريخ من هناك على الجانب التركي، من أجل خلق

الذريعة اللازمة للتدخل العسكري في سوريا إن تطلب الأمر ذلك". وأكد أن الحدود التركية - السورية لا تفرض عليها رقابة صارمة، وأن تركيا من الممكن أن تشهد تفجيرات في أي مكان. فيما كان الجنرال جولد يلفت الانتباه إلى ضرورة نقل أسلحة وذخائر إلى المعارضة السورية تحت إشراف المخابرات، موضحاً أن القطريين يبحثون عن ذخائر مقابل أموال، وأنه في حال إصدار وزراء معينين تعليمات يمكنهم أن يطلبوا من مؤسسة الصناعات الميكانيكية والكيميائية التابعة للجيش تصنيع أسلحة.

بالإضافة إلى ذلك، فقد اعترف فيدان بإرسال نحو ألفي شاحنة من الذخيرة إلى سوريا. وفي إطار بحثهم عن "ذريعة" للتدخل العسكري في سوريا، اقترح فيدان أيضاً "شنّ هجوم على ضريح سليمان شاه"؛ جد أول سلطان للدولة العثمانية، الموجود على الأراضي السورية، وهو ما تم لاحقاً، ثم نقل الضريح إلى مكان قرب الحدود التركية. (٢٧٧)

هذا التسجيل الصوتي يحتوي على معطيات رائعة لتحليل "العقلية" التي كان أردوغان وفريقه يديرون بها تركيا وكيف يتعاملون مع القضايا الداخلية والخارجية، ويكشف أنه بدأ يستخدم الطرق الملتوية التي كان يستخدمها حليفها الجديد الدولة العميقة بنسختها التقليدية والحديثة.

هذا الأسلوب ليس غريباً على الرأي العام في تركيا، حيث يعتبر ذلك من أساليب الحرب النفسية التي اتبعتها أجهزة الاستخبارات التركية منذ خمسينات القرن الماضي. ففي مقابلة أجراها مع قناة "خبرترك" في الثالث والعشرين من سبتمبر عام ٢٠١٠، أدلى فريق أول متقاعد صبري يرمي بش أوغلو بتصريحات أثارت حينها جدلاً كبيراً في تركيا وقبرص التركية على حد سواء، حيث قال فيها: "من قواعد الحرب النفسية الإقدام على تخريب رموز كبيرة، والهجوم على قيم سامية، بطريقةٍ توجّه أصابع الاتهام إلى العدو، وذلك لتعزيز مقاومة الشعب وصموده أمامه. فمثلاً يمكن حرق جامع ومسجد بهذا الغرض.. لقد بادرنا إلى حرق جامع في قبرص التركية مثلاً".

وعندما سأل مراسل القناة مندهشاً إن كانوا قد حرقوا مسجداً فعلاً، حاول يرمي بش أوغلو تغيير الموضوع زاعماً أنه كان يضرب مثلاً. والجنرال نفسه اعترف في لقاء أجري معه عام ١٩٩١ قائلاً: "أحداث بوغروم إسطنبول أو أعمال شغب إسطنبول في السادس والسابع من سبتمبر من عام ١٩٥٥، (والتي استهدفت الأقلية اليونانية)، كانت من تدبير قوات الحرب

النفسية.. إنها كانت أعمالاً منظّمة رائعة مدروسة جيداً، وحققت أهدافها المرجوة منها فعلاً. أسألكم: ألم يكن هذا عملاً منظّماً رائعاً؟"، على حد قوله، كما مضى ذكر هذا الموضوع في القسم الأول من هذا الكتاب.

وقد قارن الكاتب الصحفي المعروف آدم ياوز أرسلان بين أساليب الحرب النفسية التي تمثلت مؤخراً في تصريحات هاكان فيدان وما حدث أثناء انقلاب ١٥ تموز ٢٠١٦ قائلاً: "ما فهمته من مذكرات الادعاء وإفادات المتهمين والأخبار التي قرأتها هو أن أردوغان علم بموجات ردود الفعل المتزايدة داخل المؤسسة العسكرية على سياساته الهوجاء، فشرع في تدبير "انقلاب تحت السيطرة" بالتعاون مع بعض البؤر العميقة في المخابرات والجيش. ومن أجل تنفيذ هذا الانقلاب المدبر، كانوا يحتاجون إلى "إرسال ثلاثة رجال إلى الطرف الآخر لكي يلقوا من هناك خمسة صواريخ" لتشتعل الأحداث! فهذا هو التفسير الأكثر منطقياً لظهور مدنيين مزعوم انتمائهم إلى حركة الخدمة في قاعدة أكينجي العسكرية".

وأضاف أرسلان: "تاريخ تركيا هو تاريخ ما يسمى بـ"الدولة العميقة" أو "الدولة السرية" أو حكومة الظل". ففي كل حادثة مهمة ونقطة مفصلية في تاريخ البلاد يمكن رؤية آثار وبصمات "وحدة الحرب النفسية" المحترفة جداً في إدارة حروب نفسية ضد الشعب التركي. ولذلك ليس من المستبعد أن نقرأ في المستقبل حواراً في إحدى الصحف أجري مع أحد منفذي هذا الانقلاب وهو يعترف قائلاً: "إن أحداث ليلة الخامس عشر من يوليو/ تموز ٢٠١٦ كانت عملية حرب نفسية مدهشة!"، كما قال الجنرال يرمي بش أوغلو.^(٢٧٨)

وقد استخدم نظام أردوغان هذا الأسلوب في السياسة الداخلية والخارجية على حد سواء، حيث عندما كان احتاج إلى إنهاء مفاوضات السلام الكردي وحرك عناصر استخباراتية سبق أن تسرب إلى صفوف العمال الكردستاني لينفذوا هجمات إرهابية تخلق الذريعة المطلوبة التي تبرر تراجعهم من هذه الخطوة، كما سنرى في الصفحات القادمة. باستخدام هذه الطريقة نجح أردوغان في إقناع الرأي العام بضرورة التدخل العسكري في سوريا عقب سقوط قذائف من الأراضي السورية على الأراضي التركية قبيل عمليات درع الفرات وغصن الزيتون ونبع السلام العسكرية التي نفذتها تركيا في سوريا. ثم ظهر أن قذائف الهاون التي تسقط من حين لآخر على بلدات تركية حدودية مع سوريا مصدرها الجانب التركي لا الجانب السوري.

وكان قرويون نشروا عبر مواقع التواصل الاجتماعي فيديوهات صوروها خلال عمليتي درع الفرات التي انطلقت في أغسطس ٢٠١٦ وغصن الزيتون التي بدأت في ٢٠ يناير ٢٠١٨، حيث كانت تكشف إلقاء قنابل إلى الجانب التركي من الداخل التركي أيضاً.

كما أن بلدة نصيبين التابعة لمدينة ماردين جنوب تركيا، عاشت أياماً من الخوف والفرع والهجرة عقب تساقط قذائف الهاون والصواريخ عليها من "الأراضي السورية" بعد بدء عملية "نبع السلام" في الشمال السوري في ٩ أكتوبر ٢٠١٩، ثم تبين أنها أطلقت من مخافر تابعة للشرطة التركية في المدينة. إذ قال أهالي البلدة إنهم اتصلوا بمخفر الشرطة للإبلاغ عن سقوط قذائف الهاون بشكل مكثف على حيهم، فكان الرد من مخفر الشرطة: "نحن نطلق قذائف الهاون لاختبارها"، في حين أن الإعلام الرسمي والموالي للحكومة كان زعم أن هجوماً باستخدام قذائف الهاون استهدف قرية نصيبين أطلقتها وحدات حماية الشعب الكردي، التي تعتبرها تركيا امتداد حزب العمال الكردستاني في سوريا، مسفراً عن مقتل ٨ وإصابة ٣٥ آخرين من المدنيين. بينما قالت ولاية مدينة ماردين في بيانها حول الحادثة: "أسفر سقوط قذائف هاون وقذائف صاروخية أطلقتها عناصر إرهابية من منطقة تسيطر عليها وحدات حماية الشعب الكردي في شمال سوريا على مدينة نصيبين، عن سقوط ٩ قتلى و ٣٥ مصاباً من المدنيين".

وبعد هذه التطورات طالب حزب الشعوب الديمقراطي الكردي بالتحقيق في مصدر القذائف الساقطة على بلدات تركية متاخمة للحدود السورية دون استجابة من السلطات المعنية.^(٢٧٩)

ومع عدم وجود أدلة قاطعة على الجهة التي سربت محتوى الاجتماع السري لأركان الدولة التركية لكن من المرجح أن تكون القيادة العسكرية العليا التي كانت على خلاف مع أردوغان بشأن التدخل العسكري في سوريا هي من سربت مقطع الفيديو الخاص بشاحنات المخبرات، وهذا الاجتماع السري، لتشكيل رأي عام معارض. لكن أردوغان كعادته اتهم حركة الخدمة بالوقوف وراء هاتين الحادثتين ووظفهما في تعزيز مصطلح "الكيان الموازي" الوهمي وتضخيمه لتهيئة الأرضية للتصفيات التي يعتزم إجراؤها في صفوف الجيش والتي خطط لها مع حلفائه من عصابة أرجنكون، والإسلاميين الذين كانوا يسعون إلى توجيه أردوغان من المعسكر الأطلسي إلى المعسكر الأوراسي.

دميرتاش يفسد اللعبة بين أردوغان وأوجلان

كلما اقترب أردوغان من التنظيمات الجهادية في سوريا ابتعد عن حزب الاتحاد الديمقراطي الكردي المدعوم من قبل التحالف الدولي لمكافحة داعش، وهذا أدى إلى تفاقم صراع النفوذ بين التنظيمين، لكن هم أردوغان كان منصباً على السعي للاستفادة منهما واستخدامهما في سبيل تحقيق أهدافه في الداخل التركي والمنطقة.

بالتوازي مع التوجه إلى القوى غير الديمقراطية كأرجنكون بنوعيه التركي والكردي في الداخل، والمعسكر الأوراسي في الخارج، خسّر أردوغان حلفائه الديمقراطيين والليبراليين في تركيا. وقد انعكس هذا الأمر على نتائج الانتخابات البرلمانية التي أجريت في ٧ حزيران ٢٠١٥؛ إذ فقد حزب أردوغان أغلبيته البرلمانية لأول مرة منذ وصوله إلى الحكم بحصوله على ٤٠٪ من أصوات الناخبين فقط، الأمر الذي منع حزبه من تأسيس حكومة منفردة.

وهذا الأمر كان يشكل خطراً كبيراً على مستقبل أردوغان والنظام الذي يتطلع إليه حتى ولو كان حزبه الشريك الأقوى في حكومة ائتلافية محتملة؛ فقد كان بحاجة إلى حكومة منفردة قوية لحزبه حتى ينقذ نفسه من احتمالية المحاكمة على جرائمه في الفساد والإرهاب من جهة، ويضمن نقل تركيا إلى النظام الرئاسي من جهة أخرى. لقد بات أردوغان لا يستطيع العيش بدون السلطة، حيث إن رحيله من السلطة بشكل أو بآخر يعني محاكمته من قبل المحاكم المحلية والدولية على حد سواء، لذا يتشبّث بكل وسيلة بغض النظر عن شرعيتها للبقاء في السلطة. فهو بعد تورطه في فضائح الفساد والرشوة، وتعاونه مع الإرهابيين، وممارسة كل أشكال الظلم والانتهاكات، سلك طريقاً بدرجة هوائية يقودها على خطٍ ضيقٍ جداً ومحفوفٍ بالمخاطر من جانبه، لذلك يشعر بضرورة الضغط على دواستها بصورة مستمرة ومنتزعة حتى لا تتوقّف عجلتها فيقع ويهلك. لذا نرى أنه تفاقم ظلمه وخرج عن دائرة القانون تماماً بصورة تدريجية منذ ٢٠١٣.

كان حزب الشعوب الديمقراطي الكردي بقيادة صلاح الدين دميرتاش هو من تسبب في حصول هذه النتيجة الكارثية لأردوغان. فرغم الاتفاقية بين أردوغان وأوجلان القاضية بدعم الأكراد لحزب أردوغان مقابل حرية أوجلان والحكم الذاتي في المناطق الكردية، التي تحدثنا عنها، فإن دميرتاش تغاضى عن هذه الاتفاقية السرية وتحدى أردوغان قائلاً: "لن نسمح لك بإقرار النظام الرئاسي في تركيا"، فتخطى حزبه العتبة الانتخابية وحقق نجاحاً كبيراً بحصوله

على ٨٠ مقعداً ودخوله إلى البرلمان كحزب مستقل، بعد أن كان الأكراد يدخلون البرلمان فرادى كمرشحين مستقلين، الأمر الذي دفع أردوغان إلى الانتقام منه باعتقاله بذريعة دعمه لحزب العمال الكردستاني "الإرهابي" الذي تفاوض هو نفسه معه لإقامة السلام الكردي.

ونظراً لأن أردوغان لم يرغب في مشاركة السلطة والحكومة مع أي حزب آخر، بادر إلى عرقلة جهود رئيس وزراء تلك الفترة أحمد داود أوغلو الرامية إلى تأسيس حكومة ائتلافية مع الأحزاب المعارضة، ومن ثم قرر إعادة الانتخابات.

وقد كشف نائب رئيس حزب الشعب الجمهوري خلوق كوتش في يوليو ٢٠١٩ أن الفترة التالية للانتخابات البرلمانية التي عقدت في يونيو ٢٠١٥ شهدت لقاءات سرية بين داود أوغلو ورئيس الشعب الجمهوري كمال كليجدار أوغلو لتشكيل حكومة ائتلافية، مؤكداً أن أردوغان منع تحالفاً محتملاً بين الحزبين، مع إصرار داود أوغلو على تشكيل الحكومة بالتعاون مع المعارضة بدلاً من إعادة الانتخابات.

وأفاد كوتش: "التقى داود أوغلو والمتحدث الرسمي باسم حزب العدالة والتنمية عمر جليك بكمال كليجدار أوغلو مرتين بعيداً عن الصحافة والإعلام. داود أوغلو كان يرى أن تكوين حكومة تحالف موسعة سيقدم خدمات كبيرة جداً للدولة التركية، مستشهداً بالدول الأوروبية. أما كمال كليجدار أوغلو فقد كان يرى أن التحالف سيحقق مصالحاً مجتمعية، ويقضي على اختلافات الرأي ووجهات النظر بين القاعدتين الشعبيتين للحزبين المنحدر أحدهما من التيار الإسلامي والآخر من التيار العلماني، وسيزيد مستوى الرفاهية المجتمعية".

وشدد كوتش على أن داود أوغلو وكليجدار أوغلو كانا متحمسين جداً للتحالف، ومؤمنين بأنه سيحل مشكلات تركيا، وأن مجلس اتخاذ قرار حزب العدالة والتنمية كان يؤيد تحرك داود أوغلو أيضاً. (٢٨٠)

بعدما نجح أردوغان في إفشال جهود داود أوغلو الرامية إلى تشكيل حكومة ائتلافية، اتخذ قراراً بإعادة الانتخابات البرلمانية في ١ نوفمبر من ٢٠١٥. ولما تبين تحول الأكراد من حزب العدالة والتنمية إلى حزب الشعوب الديمقراطي الكردي أدرك أردوغان أن اتفاقته مع زعيم العمال الكردستاني عبد الله أوجلان باءت بالفشل وأنه خسر أصوات الأكراد حتى الأبد، وكان بحاجة إلى ذريعة للتراجع عن مفاوضات السلام الكردي وتشكيل حلف جديد لنقل تركيا إلى النظام الرئاسي.

توظيف الإرهاب لإعادة الحكومة المنفردة

وسط هذه الأجواء وقع في ٢٢ يوليو ٢٠١٥ هجوم انتحاري نسب إلى تنظيم "داعش" الإرهابي، استهدف شاباً مناصرين للقضية الكردية بمركز ثقافي في بلدة سروج التابعة لمدينة شانلي أورفة الحدودية مع سوريا، وأودى بحياة ٣٢ شخصاً على الأقل.

ومن ثم عثرت القوات الأمنية في صبيحة هذه الواقعة على شرطين مقتولين على فراشهما في بلدة "جيلان بينار" بالمدينة ذاتها.

وعلى الرغم من أن السلطات ووسائل الإعلام التابعة والموالية للحكومة زعمت أن الهجوم نفذه العمال الكردستاني بغرض الانتقام من هذين الشرطين بدعوى صلتها بداعش الذي قتل ٣٢ كردياً قبل يوم واحد، إلا أن "ديمهات آجيت" المتحدث باسم اتحاد المجتمعات الكردستانية نفى صحة هذا الادعاء،^(٢٨١) في حين نوّه الكاتب الكردي المعروف أميد فرات بأن الأسلوب المستخدم في قتل الشرطين ليس من أساليب العمال الكردستاني المعهودة، مؤكداً أن "الجهة" التي أمرت بتنفيذ الهجوم جعلت بعض المجموعات المرتبطة بالعمال الكردستاني تتبنى هذا الهجوم.^(٢٨٢) بينما الأقوال التي نقلتها نائبة مدينة هكاري عن حزب الشعوب الديمقراطية ليلى جوفين في عام ٢٠١٩ عن فم والي مدينة شانلي أورفة في ذلك الوقت عز الدين كوجوك كشفت أن واقعة العثور على الضابطين مقتولين في فراشهما لم يكن لها أي أبعاد سياسية. فقد أوضحت النائبة أنها أجرت اتصالاً هاتفياً مع والي المدينة كوجوك وهو قال لها خلال المكالمة: "الضباط كانوا ثلاثة أصدقاء. وكان هناك خصومة بين واحد مع الآخرين، وقام بقتلها وذهب، لذلك فإن الواقعة ليست سياسية، وإنما جنائية شخصية.. لقد كان يملك مفاتيح جميع الأبواب في هذا المبنى".^(٢٨٣)

مهما كان الأمر فإنه بعد أسبوع من هذين الهجومين المنسوب أحدهما لداعش والآخر للعمال الكردستاني، وعلى وجه التحديد في ٢٨ يوليو ٢٠١٥، أعلن أردوغان بشكل رسمي انتهاء مفاوضات السلام الكردية، مما يدل على أنه نجح في اختلاق الذريعة اللازمة للنكوص عن سياسته القديمة ليبدأ بعدها فترة جديدة مليئة بالاشتباكات الدموية.

ومن اللافت أيضاً في هذا الصدد ما قاله يالتهشين أكدوغان، كبير مستشاري أردوغان لصالح الدين دميرتاش عقب تحديه أردوغان ودخوله البرلمان وعرقلته تشكيل حكومة منفردة: "إذا قلتم إننا لن نسمح لك بفرض النظام الرئاسي، فإنه لا يمكن أن يحدث غير ما

حدث اليوم! فليس بمقدور حزب الشعوب الديمقراطي بعد اليوم إلا أن يصوّر فيلمًا سينمائيًا بعنوان مسيرة السلام الكردية فقط".^(٢٨٤)

ولما فقد أردوغان دعم الأكراد احتاج إلى موجة قومية تركية بدلاً من الكردية ليعوّض خسارته هذه بالحصول على أصوات القوميين الأتراك، كما عوّض خسارته دعم الليبراليين والديمقراطيين بالتحالف مع أرجنكون التركي والكردى والإسلاميين من قبل.

وبعد الإطاحة بطاولة مفاوضات السلام الكردية اتخذ أردوغان قرارًا بالعودة إلى العمليات المسلحة ضد العمال الكردستاني. لكن الفارق هذه المرة أن العمليات الأمنية الجديدة لم تقتصر على المناطق الجبلية فقط وإنما وسع أردوغان نطاقها لتشمل المناطق والبلدات المأهولة بالسكان "المدنيين" من المواطنين الأكراد. وبعد عودة النزاع المسلح بين الطرفين مرة أخرى تحولت كل أنحاء تركيا إلى ساحة دماء بسبب الهجمات المنسوبة للعمال الكردستاني والتي حصدت أرواح أكثر من ألف فرد من عناصر الأمن وحوالي ١٠ آلاف من عناصر العمال الكردستاني، بالإضافة إلى مئات المواطنين المدنيين.

ولا شك أن استئناف أردوغان للعمليات الأمنية وتحويل شرق تركيا إلى ساحة حرب فيما يشبه العقاب الجماعي للأكراد جميعًا بسبب عدم تصويتهم له في انتخابات ٧ يونيو السابقة أسهم في ترسيخ الانفصال الذهني والعاطفي لدى الأكراد؛ لكنها في الوقت ذاته ساعدت على توجه القوميين الأتراك بقيادة حزب الحركة القومية إلى دعم حزب العدالة والتنمية.

وفي ١٠ أكتوبر ٢٠١٥ شهدت العاصمة أنقرة أكبر مجزرة إرهابية دموية على مدى تاريخ تركيا نسبت إلى داعش أيضًا، استهدفت عشرات الآلاف من المشاركين في تظاهرة بعنوان "العمل والسلام والديمقراطية"، مما أدى إلى مقتل أكثر من ١١٠ أشخاص وإصابة المئات، أغلبهم من الأكراد.

وكشفت التحقيقات أن منفذ العملية هو المدعو "يونس أمره ألاجوز" شقيق "الشيخ عبد الرحمن ألاجوز" الذي نفذ هجوم سروج قبل ٣ أشهر من هذا الحادث وقتل ٣٢ شابًا كرديًا أيضًا. لكن زعيم حزب الشعوب الديمقراطي صلاح الدين دميرتاش اتهم حينها "الدولة" بالوقوف وراء هذا الهجوم.^(٢٨٥)

كما كشفت وثيقة "سرية للغاية" أعدها مركز الاستخبارات التابع للاتحاد الأوروبي أن الهجوم الإرهابي الذي وقع بالعاصمة أنقرة عام ٢٠١٥ وحصد أرواح أكثر من ١٠٠ مواطن مدني تم بـ"تكليف خاص" من حكومة حزب العدالة والتنمية نفسها لعناصر داعش.^(٢٨٦)

ومن المثير جدا أن المحكمة الإدارية في أنقرة، أصدرت في نوفمبر ٢٠١٩ قرارًا باعتبار حكومة الرئيس رجب أردوغان مقصرة في أحداث "مذبحة أنقرة" في عام ٢٠١٥، وحكمت بدفع تعويض قيمتها مليون و٩٤ ألف ليرة تركية للسيدة نزيهة أتيلجان التي فقدت زوجها إبراهيم أتيلجان وابنها فايسال البالغ من العمر ٩ سنوات في الواقعة. وبحسب جريدة "حريت"، قالت المحكمة في حيثيات حكمها: "حدث تقصيرٌ من حيث تقديم الخدمات لاتخاذ التدابير الكافية واللازمة، بالرغم من وجود معلومات استخباراتية لدى السلطات بشأن استعداد داعش لتنظيم تفجير انتحاري".^(٢٨٧)

المحكمة أصدرت قرارًا باتهام الحكومة بالتقصير، وتعويض السيدة نزيهة أتيلجان بمبلغ ٢٨٣ ألف و١٨٣ ليرة، و٤٧ ألف و٨٨١ ليرة لكل طفلة من أطفالها الثلاثة، عن وفاة الأب إبراهيم أتيلجان؛ بينما حكمت أيضًا بتعويض عن وفاة الابن فايسال ٦٣ ألف و٨٠١ ليرة.

كما أصدرت قرارًا بتعويض الأسرة بتعويضات معنوية عن الأب بقيمة ١٠٠ ألف ليرة للأم، و١٠٠ ألف ليرة أخرى لكل طفلة من أطفالها؛ أما عن التعويضات المعنوية عن الطفل فايسال، فقد أصدرت قرارًا بتعويض الأم بقيمة ١٥٠ ألفًا، و٥٠ ألف ليرة لكل طفلة من أطفالها الثلاثة، بإجمالي ٧٠٠ ألف ليرة تركية تعويضًا معنويًا للأسرة.

ومن العجيب جدًا ما صرح به رئيس الوزراء أحمد داود أوغلو بعد بضعة أيام من هذا الهجوم الدموي، حيث قال: "لقد أجرينا استطلاعًا للرأي بعد مجزرة أنقرة الإرهابية لجس نبض الرأي العام، ولاحظنا ارتفاعًا ملموسًا في نسبة الدعم لحزبنا"،^(٢٨٨) وقد دفعت هذه التصريحات المعارضة للتقدم باستفسار برلماني دعت فيه داود أوغلو إلى الكشف عن دلالة هذه التصريحات. بينما دافع داود أوغلو عن نفسه بأن تصريحاته كانت تشخيصًا وتصويرًا للواقع.

أردوغان يستعيد الحكومة بأصوات القوميين

رغم أن أردوغان هو من أمر بوقف العمليات الأمنية ضد عناصر العمال الكردستاني، لبدء مفاوضات السلام، وهو نفسه الذي استأنف العمليات العسكرية ضدها بعد فقدانه دعم الأكراد،

فإنه حمل الجيش فاتورة مئات القتلى من المدنيين والعسكريين في هذه الاشتباكات والعمليات الإرهابية، مما أثار استياء القوات المسلحة من هذه المواقف، ودفع قياداتها إلى التصريح مرارًا بأن مسؤولية مفاوضات السلام ونتائجها مسؤولية السلطة السياسية وحدها ولا دخل للجيش فيها، كما ورد سابقا على لسان رئيس أركان تلك الفترة.

آتت "لعبة الإرهاب" بين داعش والعمال الكردستاني أكلها وحقت "المطلوب" منها لحزب العدالة والتنمية، وهو توجه أصوات القوميين الأتراك إلى حزب العدالة والتنمية، فأعلن أردوغان عن انتخابات برلمانية مبكرة في الأول من نوفمبر ٢٠١٥ واستعاد حزبه تشكيل الحكومة منفردًا على طبق من ذهب، بعد أن حصد دعم نصف الناخبين، بفضل أصوات القوميين. وهو ما فعله مجددًا قبل الاستفتاء الشعبي حول النظام الرئاسي، حيث عقد تحالفًا مع حزب الحركة القومية، وأطلق أولاً عملية درع الفرات في الأراضي السورية لإثارة موجة قومية جديدة في الداخل، ثم حصل على موافقة الشعب على هذه التعديلات الدستورية بشكل أو بآخر عام ٢٠١٧، ثم نفذ عملية "غصن الزيتون" العسكرية في شمال سوريا ضد مقاتلي حزب الاتحاد الديمقراطي الكردي السوري، وأعلن في ١٨ أبريل ٢٠١٨ عن انتخابات رئاسية وبرلمانية مبكرة في ٢٤ يونيو ٢٠١٨ استطاع من خلال تحالفه مع القوميين أيضاً أن يصبح "رئيس الدولة" في ظل النظام الرئاسي الذي يوسع من صلاحيات الرئيس، ليضمن مستقبله ومستقبل حلفائه في ظل هذه الصلاحيات شبه المطلقة. وقد أقدم على الخطوة ذاتها مرة أخرى عندما أعلن عملية "نزع السلام" ضد الأكراد أيضاً في الشمال السوري، حيث كان ينتظر منها أن تشعل المشاعر القومية مجدداً تعيد إليه شعبيته القديمة بعدما تراجعت عقب خسارته المدوية للبلديات الكبرى خلال انتخابات ٢٠١٩ المحلية، وعلى رأسها بلدية إسطنبول.

البحث عن ذريعة لهيكلية الجيش

يتبين مما سبق أن العلاقات بين أردوغان وقيادات القوات المسلحة لم تكن مريحة لكليهما. فأردوغان كان يسعى لتحويل الجيش إلى "أداة طيعة" في يده باستغلال ذريعة "الكيان الموازي" ليحقق طموحه الداخلي في انتقال البلاد من النظام البرلماني إلى الرئاسي؛ وحلمه الخارجي في إسقاط النظام السوري برئاسة بشار الأسد الذي بات يمثل له مسألة شخصية وعقدة نفسية، طمعاً في إعلان نفسه "زعيم العالم الإسلامي وخليفة المسلمين" باعتباره "فاتح الشام" و"محرك الثورات

العربية". غير أن أردوغان شعر بأن الجيش لن يسمح له باستغلاله لتحقيق هذه الطموحات، وقد برز ذلك من خلال تصريحات رئيس الأركان الذي حمّل جهاز المخابرات التابع لأردوغان مسئولية قتل ٣٣ كردياً مدنياً بالخطأ، وإعلان قيادات مهمة في الجيش عن انزعاجها من أي تصفيات تقوم بها السلطة السياسية في المؤسسة العسكرية بذريعة "الكيان الموازي" على غرار ما حدث في أجهزة الأمن والسلطة القضائية.

ويرجح بعض المحللين أن الجيش كان له يد في الكشف عن شاحنات المخابرات المحملة بالأسلحة، وفضيحة تسريب خطة رئيس المخابرات لاصطناع ذريعة للتدخل العسكري في سوريا، وأن قياداته كانت منزعة من توظيف إرهاب داعش وحزب العمال الكردستاني في الداخل وسوريا والمنطقة وإقحام تركيا في جرائم دولية.

كل ذلك عزز رغبة أردوغان في إعادة هيكلة الجيش بعد الأمن والقضاء، وقد لاقت هذه الرغبة صداها الإيجابي عند كل من حليفه عصابة أركان الموالية للمعسكر الأوراسي وتيار الإسلام السياسي الموالي لإيران؛ فالأول كان يرى أن الجيش هو المسئول الحقيقي عن قضية أركان، حيث سمحت قياداته للقضاة المدنيين بمحاكمة الجنرالات والضباط العسكريين، ومن ثم فهو يتحين الفرصة للانتقام؛ في حين كان الثاني يعتبر ذلك فرصة ذهبية لاختراق الجيش التركي عبر الميلشيات الإسلامية لصالح إيران. ولذا نرى أن السلطات الإيرانية تزعم أنها من أنقذت أردوغان من "الانقلاب" المزعوم في ٢٠١٦.

ويعني ذلك أن أردوغان بعد أن أمر بتعليق تحقيقات قضايا تنظيمات أركان وحزب العمال الكردستاني بأذره المختلفة وتنظيم السلام والتوحيد العامل في تركيا لصالح إيران، والإفراج المشروط عن كل المتهمين في إطار هذه التحقيقات، فقد حان الدور على الجيش للانتقام منه وإعادة تصميمه وفق رغبات هذا التحالف الثلاثي.

إذن يمكن أن نقول بكل سهولة إن ما سمي "الانقلاب الفاشل" لم يكن سوى الخطوة الأخيرة من الخطوات التي اتخذها نظام أردوغان وحلفاؤه الجدد في سبيل تصفية الجنرالات غير المرغوبين فيهم وإعادة تصميم الجيش التركي تمهيدا للتدخل العسكري في سوريا.. والواقع شاهد على ذلك.

وسنفضل هذا الموضوع في الجزء الثاني من هذا الكتاب بإذن الله تعالى.

الهوامش

- (1) <http://www.haberturk.com/gundem/haber/720006-kivrikoglugudan-ecavite-28-subat-daha-bitmedi-https://www.yeniakit.com.tr/haber/erdogandan-onemli-mesaj-bin-yil-surecek-denilen-28-subat-429668.html>
- (2) <http://www.cumhuriyet.com.tr/haber/turkiye/1507581/kivrikoglu-yillar-sonra-ilk-kez-konusu.html>
<https://www.independentturkish.com/node/55591/haber/postmodern-darbenin-kara-kuvvetleri-komutan%C4%B1-k%C4%B1vr%C4%B1ko%C4%9Flu-28-%C5%9Fubat-bin-y%C4%B1l-s%C3%BCrecek>
- (3) https://www.youtube.com/watch?v=T78jzZ_G4RU
- (4) https://www.youtube.com/watch?v=T78jzZ_G4RU
- (5) <https://www.yenisafak.com/gundem/derin-devlet-vardir-olmalidir-olacaktır-164627>
- (6) <https://www.internethaber.com/kirmizi-kitap-nedir-ne-anlama-gelir-734970h.htm>
- (7) <https://t24.com.tr/haber/aydinliktan-kacanlardan-sahin-almaz-donekligimle-gurur-duyuyorum,243679>
- (8) <http://www.yeniyon.com/pazarci-teyzenin-oglu-cemaat-akp-kavgasina-bir-de-boyle-bakin/>
- (9) <http://rawabetcenter.com/archives/10366>
- (10) <http://www.acrseg.org/40680>
- (11) <https://www.takvim.com.tr/yazarlar/erandac/2012/11/12/mehmet-agarin-sasirtici-derin-devlet-yorumu>
- (12) <https://www.internethaber.com/ortaligi-karistiracak-muthis-iddia-173104h.htm>
- (13) Yeni Ergenekon Göktürk, Faruk Arslan
- (14) <https://al-akhbar.com/Opinion/241836>
- (15) <https://www.haksozhaber.net/gladyo-ya-da-ergenekon-5151yy.htm>
- (16) <https://www.timeturk.com/tr/2010/01/03/cuntanin-hedefi-kaos-yaratmak.html>
- (17) <http://www.radikal.com.tr/turkiye/gladyo-ergenekon-yol-kardesligi-893195/>
- (18) <https://www.youtube.com/watch?v=7Rz9PqImtDc>
- (19) <http://www.radikal.com.tr/turkiye/gladyo-ergenekon-yol-kardesligi-893195/>
- (20) <http://www.milliyet.com.tr/yuz-binlerce-sivil-ozel-harpci-var-siyaset-1632972/>
- (21) <https://www.timeturk.com/tr/2010/01/03/cuntanin-hedefi-kaos-yaratmak.html>
- (22) https://www.tbmm.gov.tr/sirasayi/donem24/yil01/ss376_Cilt1.pdf
- (23) <https://www.haberturk.com/gundem/haber/554417-kibrišta-cami-bile-yaktik>
- (24) http://www.cumhuriyet.com.tr/haber/turkiye/457938/_6-7_Eylul_muhtesemdi_diyen_Yirmibesoglu_oldu.html
<https://www.ntv.com.tr/turkiye/karakutu-yine-agzindan-kacirdi,3Q5dK4I3500StXhyyXNcJg>
- (25) https://ar.wikipedia.org/wiki/%D8%A8%D9%88%D8%BA%D8%B1%D9%88%D9%85_%D8%A5%D8%B3%D8%B7%D9%86%D8%A8%D9%88%D9%84
- (26) <http://fehmikoru.com/gecmislen-bir-dizi-yazi-6-7-eylulde-ne-oldu/>
- (27) http://www.cumhuriyet.com.tr/haber/turkiye/457938/_6-7_Eylul_muhtesemdi_diyen_Yirmibesoglu_oldu.html
- (28) <http://www.milliyet.com.tr/yuz-binlerce-sivil-ozel-harpci-var-siyaset-1632972/>
- (29) <http://www.yeniyon.com/pazarci-teyzenin-oglu-cemaat-akp-kavgasina-bir-de-boyle-bakin/>
- (30) المصدر ذاته
- (31) http://www.kontrgerilla.com/raporlar/TBMM_araştırma_raporu.pdf
- (32) <http://haber.sol.org.tr/devlet-ve-siyaset/60-bin-haberi-29887>
- (33) <http://www.milliyet.com.tr/siyaset/ocalani-serbest-birakan-komutani-acikladi-1464506>
<https://www.timeturk.com/tr/makale/mustafa-unal/ocalan-i-kim-serbest-biraktirdi.html>

- (34) <https://t24.com.tr/haber/dilipak-in-iddiasi-ocalan-1972-den-beri-mit-elamani-bahceli-baki-tug-bilmiyor-olamaz,846460>
<https://www.haberler.com/ozel-haber-abdurrahman-dilipak-tan-carpici-5342301-haberi/>
<https://www.internethaber.com/abdurrahman-dilipaktan-bomba-iddia-abdullah-ocalan-mitin-eleman-2060814h.htm>
- (35) <https://ahsenokyar.com/?p=83169>
- (36) <https://www.internethaber.com/apodan-cicek-almisiti-perincekten-tartisma-yaratacak-cikis-dogru-birsey-yaptim-2042514h.htm>
- (37) <https://www.dw.com/tr/27-y%C4%B1ld%C4%B1r-ayd%C4%B1nat%C4%B1lamayan-s%C4%B1r-devlet-hizbullah-ili%C5%9Fkisi/a-49046862>
- (38) <http://www.haber7.com/guncel/haber/396789-pkk-ve-hizbullahta-jandarma-silahi>
<https://www.dw.com/tr/27-y%C4%B1ld%C4%B1r-ayd%C4%B1nat%C4%B1lamayan-s%C4%B1r-devlet-hizbullah-ili%C5%9Fkisi/a-49046862>
- (39) - <http://www.radikal.com.tr/turkiye/pkk-ve-hizbullaha-silah-jandarmadan-932312/>
- (40) https://tr.wikipedia.org/wiki/12_Eyl%C3%BCl_Darbesi#cite_note-Erbakan-25
<https://t24.com.tr/haber/12-eylul-darbesi-nin-39-uncu-yil-donumu,839020>
- (41) <http://www.yeniyon.com/pazarci-teyzenin-oglu-cemaat-akp-kavgasina-bir-de-boyle-bakin/>
- (42) <http://www.radikal.com.tr/turkiye/gladyo-ergenekon-yol-kardesligi-893195/>
- (43) https://tr.wikipedia.org/wiki/Turgut_%C3%96zal
- (44) <http://www.hurriyet.com.tr/gundem/atama-krizleri-15488690>
- (45) <https://t24.com.tr/haber/turgut-ozal-olumunden-40-gun-once-zehirlenmeye-baslanmis,227740>
- (46) https://ar.wikipedia.org/wiki/%D8%B9%D8%A8%D8%AF_%D8%A7%D9%84%D8%AD%D9%85%D9%8A%D8%AF_%D8%A7%D9%84%D8%AB%D8%A7%D9%86%D9%8A
- (47) https://tr.wikipedia.org/wiki/%C4%B0slam_Demokrat_Partisi
- (48) https://www.youtube.com/watch?v=AyRjyh1E-5g&feature=emb_title
<https://journoo.com.tr/ahmet-emin-yalman-suika.si>
http://www.ibaness.org/bnejss/2016_02_01/06_selma_cetinkaya.pdf, s. 48
- (49) <https://aawsat.com/home/article/105596>
<https://aawsat.com/home/article/106546>
<https://aawsat.com/home/article/107251>
<https://aawsat.com/home/article/107451>
- (50) <https://www.hurriyet.com.tr/gundem/evren-gibi-konusuyor-21501076>
- (51) <https://www.aa.com.tr/ar/%D8%AA%D8%B1%D9%83%D9%8A%D8%A7%D8%A7%D9%84%D8%B5%D9%88%D8%B1%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D9%83%D8%A7%D9%85%D9%84%D8%A9-3-%D8%A7%D9%84%D8%AD%D8%B2%D8%A7%D9%85-%D8%A7%D9%84%D8%A3%D8%AE%D8%B6%D8%B1-%D8%A7%D9%84%D8%A3%D9%85%D9%8A%D8%B1%D9%83%D9%8A-%D9%88%D8%A7%D9%84%D8%A5%D8%B3%D9%84%D8%A7%D9%85-%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%B9%D8%AA%D8%AF%D9%84/185930>
- (52) https://tr.wikipedia.org/wiki/Necmettin_Erbakan
[-https://ar.wikipedia.org/wiki/%D9%86%D8%AC%D9%85_%D8%A7%D9%84%D8%AF%D9%8A%D9%86_%D8%A3%D8%B1%D8%A8%D9%83%D8%A7%D9%86](https://ar.wikipedia.org/wiki/%D9%86%D8%AC%D9%85_%D8%A7%D9%84%D8%AF%D9%8A%D9%86_%D8%A3%D8%B1%D8%A8%D9%83%D8%A7%D9%86)
- (53) Faruk Arslan, Yeni Ergenekon Göktürk, 93-94.
- (54) <https://alarab.news/%D8%A7%D9%84%D8%AD%D8%B2%D8%A7%D9%85-%D8%A7%D9%84%D8%A5%D8%B3%D9%84%D8%A7%D9%85%D9%8A-%D8%A7%D9%84%D8%A3%D8%AE%D8%B6%D8%B1-%D9%81%D9%84%D8%B3%D9%81%D8%A9-%D8%A8%D8%B1%D9%8A%D8%AC%D9%86%D8%B3%D9%83%D9%8A-%D9%88%D9%85%D9%8A%D8%B1%D8%A7%D8%AB%D9%87%D8%A7-%D8%A7%D9%84%D8%B0%D9%8A-%D9%8A%D8%AA-%D9%87%D8%A7%D9%88%D9%889>
- (55) <http://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=454229&r=0>
- (56) <https://haber.sol.org.tr/devlet-ve-siyaset/devlet-destekli-siyasal-islam-in-darbelerle-imtihani-haberi-54137>

- (57) <http://syrianfacts.com/2018/02/04/%D8%A7%D9%84%D8%B3%D9%8A%D8%A7%D8%B3%D8%A7%D8%AA-%D8%A7%D9%84%D8%A3%D9%85%D8%B1%D9%8A%D9%83%D9%8A%D8%A9-%D9%85%D9%86-%D8%A7%D9%84%D8%AD%D8%B2%D8%A7%D9%85-%D8%A7%D9%84%D8%A3%D8%AE%D8%B6%D8%B1-%D8%A5/>
- (58) <https://www.hurriyet.com.tr/gundem/erbakanin-unlu-sozleri-17143191>
- https://www.sabah.com.tr/yazarlar/ilicak/2011/03/01/fasa_fiso
- (59) <https://www.hurriyet.com.tr/gundem/sevket-kazandan-surpriz-28-subat-ozelestirisi-4216697>
- (60) <http://www.28subatgercekler.com/?p=1636>
- (61) <http://www.hurriyet.com.tr/gundem/erbakan-28-subat-kararlarini-1-gun-sonra-imzaladi-3991956>
- (62) <https://www.youtube.com/watch?v=BxVliQZ1UeQ>
<http://www.samanjoluhaber.com/gundem/Susurlukta-Kucuk-baglantisii---IZLE/217271/>
- (63) <https://www.haber7.com/guncel/haber/365166-veli-kucuk-capraz-sorguda-nasil-sasti>
- (64) <https://sendika63.org/2008/02/nese-duzelin-samil-tayyar-ile-ergenekon-roportaji-18354/>
<https://www.haberler.com/samil-tayyar-son-kitabi-celik-cekirdek-i-cihan-a-2251051-haberi/>
- (65) <https://www.youtube.com/watch?v=BxVliQZ1UeQ>
- (66) *Ergenekon Devlet İçinde Devlet, Can Dünder, Celal Kazdağlı, Can Yayınları, 2015*
- (67) <http://www.herkul.org/tag/teror/>
- (68) <http://www.haber7.com/guncel/haber/336946-muslimun-koynundan-ergenekona>
- (69) *Aytaç, Önder, Medyanın Gözüyle Çeteler ve Susurluk, Sam Yayınları, 2. Basım*
- (70) *Eymür, Mehmet, Analiz, Bir MİT Mensubunun Anıları, İstanbul, Milliyet Yayın AŞ, 1991, S: 130-165.*
<http://www.medyafaresi.com/haber/dogu-perincek-ajan-mi-provokator-mu-68-yillik-bir-maceranin-ilginc/17673>
- (71) <https://www.youtube.com/watch?v=PxmM-RDSSL0>
- (72) ولأن كثيرًا من المجالات والصحف اليومية والأسبوعية والشهريّة أغلقتها نظام أردوغان قبل وبعد الانقلاب الفاشل فإننا لا نستطيع تقديم مصادر بعض المعلومات، فضلًا عن أنه أقدم على حذف بعض الأخبار من أرشيف تلك الصحف والمجلات
- (73) <https://fgulen.com/tr/turk-basininda-fethullah-gulen/fethullah-gulen-hakkinda-haberler/fethullah-gulen-hakkinda-1999-haberleri/2016-Zaman-Prof-Dr-Toktamis-Ates-Gulenin-Devleti-Ele-gecirme-Gibi-Bir-Cabasi-Yok>
- (74) <http://tr.fgulen.com/content/view/14759/11/>
- (75) https://ar.wikipedia.org/wiki/%D9%81%D8%AA%D8%AD_%D8%A7%D9%84%D9%84%D9%87_%D9%83%D9%88%D9%84%D9%86
- (76) https://ar.wikipedia.org/wiki/%D9%81%D8%AA%D8%AD_%D8%A7%D9%84%D9%84%D9%87_%D9%83%D9%88%D9%84%D9%86
- (77) <http://www.hurriyet.com.tr/gundem/recai-birgun-ecevitin-tedavi-surecini-anlatti-20597746>
<https://www.sabah.com.tr/yazarlar/ilicak/2012/05/23/ecevite-tuzak-mi-kuruldu>
- (78) <https://www.sabah.com.tr/gundem/2018/02/05/feto-1998de-vatikana-sizmis-ve>
-<https://www.haberturk.com/gundem/haber/1292055-feto-elebası-fetullah-gulen-papa-tarafından-gizli-kardinal-olarak-atanmış>
- (79) <https://www.yenisafak.com/arsiv/2001/nisan/30/tkivanc.html>
<http://www.milliyet.com.tr/siyaset/ergenekon-temel-belgesi-ni-ortaya-fehmi-koru-cikarmis-894697>
- (80) <https://www.aydinlik.com.tr/arsiv/ne-ilk-adim-mis-be>
<https://www.atin.org/detail.asp?cmd=articledetail&articleid=412>
- (81) [https://www.wikizero.com/tr/Ergenekon_\(%C3%B6rg%C3%BCI\)](https://www.wikizero.com/tr/Ergenekon_(%C3%B6rg%C3%BCI))
- (82) <https://www.haberturk.com/gundem/haber/89342-mit-ergenekonu-5-yil-once-bildirdik>
- (83) https://www.academia.edu/35533242/POL%C4%B0T%C4%B0K_AKT%C3%96R_OLARAK_NECMETT%C4%B0N_ERBAKANIN_T%C3%96CRK_S%C4%B0YASET%C4%B0NDEK%C4%B0_YER%C4%B0

- (84) <http://beyanname.blogcu.com/erbakan-ile-esad-cosan-in-biat-kavgasi-18/13161102>
- https://www.academia.edu/35533242/POL%C4%B0T%C4%B0K_AKT%C3%96R_OLARAK_NECMETT%C4%B0N_ERBAKANIN_T%C3%96CRK_S%C4%B0YASET%C4%B0NDEK%C4%B0_YER%C4%B0
- (85) <https://www.timeturk.com/iki-trafik-kazasi-ve-supheli-olunmler/yazar-480585>
-<https://www.ensonhaber.com/gundem/ramazan-kurtoglu-esad-cosanin-olumu-suika-stti-2016-08-24>
- (86) https://www.academia.edu/35533242/POL%C4%B0T%C4%B0K_AKT%C3%96R_OLARAK_NECMETT%C4%B0N_ERBAKANIN_T%C3%96CRK_S%C4%B0YASET%C4%B0NDEK%C4%B0_YER%C4%B0
- (87)
- (88) <https://www.cumhuriyet.com.tr/yazarlar/olaylar-ve-gorusler/adnan-tanriverdiyi-kim-general-yapti-1712870>
- (89) <https://odatv4.com/harp-akademileri-mulakatinda-kimin-parmagi-cikti-15091853.html>
- (90) <https://www.youtube.com/watch?v=FPYNuadLXK8>
- (91) <https://www.turkpress.co/node/5499>
- (92) <https://alarab.uk/%D8%AA%D9%8A%D9%83%D8%A7-%D8%B0%D8%B1%D8%A7%D8%B9-%D8%A7%D8%B3%D8%AA%D8%AE%D8%A8%D8%A7%D8%B1%D8%A7%D8%AA%D9%8A%D8%A9-%D8%AA%D8%B1%D9%83%D9%8A%D8%A9-%D8%A8%D9%82%D9%86%D8%A7%D8%B9-%D8%A5%D9%86%D8%B3%D8%A7%D9%86%D9%8A>
- (93) <https://www.haberturk.com/yazarlar/serdar-turgut-2025/670029-istihbarat-savasinin-sifteleri-mit-baskani-neden-dinlendi>
- (94) <http://t24.com.tr/haber/bir-muddet-amerikanin-dediklerini-yapariz-sonra-millete-hizmet-ederiz,281206>
- (95) <https://www.zamanarabic.com/2019/12/15/%D9%85%D8%A7%D8%B0%D8%A7-%D9%82%D8%A7%D9%84-%D9%81%D8%AA%D8%AD-%D8%A7%D9%84%D9%84%D9%87-%D9%83%D9%88%D9%84%D9%86-%D8%B9%D9%86-%D9%85%D8%B4%D8%B1%D9%88%D8%B9-%D8%A7%D9%84%D8%B4%D8%B1%D9%82-%D8%A7%D9%84/>
- (96) <https://www.yenisafak.com/yazarlar/fehmikoru/turkiyenin-onu-acik-9123>
- (97) https://tr.wikipedia.org/wiki/R%C4%B1za_Sarra_f
- (98) <https://www.siyasetcafe.com/iste-zarrabin-iddianamesinin-turkce-tam-metni-18312h.htm>
- (99) https://www.youtube.com/watch?v=_YzbaJmvqg
-<https://twitter.com/tolgademir96/status/1244242072975978496?s=20>
- (100) <https://onedio.com/haber/fehmi-koru-hakan-fidan-17-25-aralik-tan-once-iki-kere-gulen-i-ziyaret-etti--717312>
- (101) <https://www.youtube.com/watch?v=T-QcIR3odW4>
- (102) https://www.youtube.com/watch?v=hfk_nNCCNfE
- (103) <https://odatv4.com/meger-mit-2013te-erdogani-zarrab-konusunda-uyarmis-2911171200.html>
- (104) <https://www.elmogaz.com/node/310035>
-<https://al-ain.com/article/erdogan-sadat-erbakan-libya-syria>
- (105) <https://www.youtube.com/watch?v=FPYNuadLXK8&t=22s>
- (106) <https://www.zamanarabic.com/2018/03/24/%d8%b2%d8%b9%d9%8a%d9%85-%d9%85%d8%a7%d9%81%d9%8a%d8%a7-%d8%aa%d8%b1%d9%83%d9%8a-%d9%8a%d8%af%d8%b9%d9%85-%d9%87%d8%b0%d9%87-%d8%a-7%d9%84%d9%85%d8%b1%d8%a9-%d8%a7%d9%84%d8%ac%d9%8a%d8%b4-%d8%a7%d9%84/%d8%b2%d8%b9%d9%8a%d9%85-%d8%a7%d9%84%d9%84%d9%85%d9%88%d8%a7-%d8%a7%d9%84%d9%84%d9%85%d9%88%d8%a7-%d9%84%d9%84%d9%88%d8%ba%d8%a7%d9%86-%d9%8a%d9%87%d8%af%d8%af-%d8%a7%d9%84/>
- (107) <https://www.zamanarabic.com/2016/01/13/%d8%b2%d8%b9%d9%8a%d9%85-%d8%a7%d9%84%d9%84%d9%85%d9%88%d8%a7-%d8%a7%d9%84%d9%84%d9%85%d9%88%d8%a7-%d9%84%d9%84%d9%88%d8%ba%d8%a7%d9%86-%d9%8a%d9%87%d8%af%d8%af-%d8%a7%d9%84/>

- (108) <https://www.youtube.com/watch?v=FPYNUadIXK8>
- (109) <https://www.youtube.com/watch?v=FPYNUadIXK8&t=22s>
- (110) <https://www.youtube.com/watch?v=FPYNUadIXK8&t=22s>
- (111) <https://www.youtube.com/watch?v=jBJSqOLV-gY&t=59s>
- (112) <https://www.youtube.com/watch?v=DRwVldrkTs&t=6s>
-<http://www.cumhuriyet.com.tr/video/video/98047/hangi-erdogan-dogru-soyluyor-bop-esbaskani-mi.html>
- (113) <http://t24.com.tr/haber/bir-muddet-amerikanin-dediklerini-yapariz-sonra-millete-hizmet-ederiz,281206>
- (114) <https://www.zamanarabic.com/2019/12/15/%d9%85%d8%a7%d8%b0%d8%a7-%d9%82%d8%a7%d9%84-%d9%81%d8%aa%d8%ad-%d8%a7%d9%84%d9%84%d9%87-%d9%83%d9%88%d9%84%d9%86-%d8%b9%d9%86-%d9%85%d8%b4%d8%b1%d9%88%d8%b9-%d8%a7%d9%84%d8%b4%d8%b1%d9%82-%d8%a7%d9%84/>
- (115) <https://www.hurriyet.com.tr/gundem/erdogan-kopenhag-kriterleri-ankara-kriterleri-olacak-116209>
- (116) <http://www.bgsf.org/files/tab-pictures/ulke%20gundemi-resimler/Yakin%20Donem%20Turkiye%20Tarihi%20Kronolojisi%202002-2015.pdf>
- (117) نفس المصدر
- (118) https://en.wikipedia.org/wiki/Sar%C4%B1k%C4%B1z,_Ay%C4%B1C5%9F%C4%B1C4%9F%C4%B1,_Yakamoz_and_Eldiven
- (119) https://en.wikipedia.org/wiki/Hilmi_%C3%96zk%C3%B6k
- (120) <https://docplayer.biz.tr/27008404-Toplumsal-arařtırmalar-birimi.html>
- (121) <http://www.hurriyet.com.tr/gundem/cumhuriyet-gazetesine-el-bombasi-atildi-4370415>
- (122) <http://www.hurriyet.com.tr/gundem/cumhuriyet-e-atmam-icin-el-bombasi-verdiler-18418196>
- (123) <http://www.samanyoluhaber.com/gundem/Tansel-Colasan-cark-etti/587303/>
- (124) <http://bianet.org/bianet/bianet/104882-daniřtay-a-saldiri-davasinda-alparslan-arslan-agir-lařtirilmis-muebbet-hapis>
- (125) <https://t24.com.tr/haber/turbanli-domuz-karikaturu-tahrik-icin-yayimlandi,36773>
- (126) <https://www.yenisafak.com/gundem/ergenekonun-11-eylulu-290701>
- (127) https://tr.wikipedia.org/wiki/Dan%C4%B1C5%9Ftay_sald%C4%B1r%C4%B1s%C4%B1
- (128) <https://www.ahaber.com.tr/gundem/2012/04/26/daniřtay-saldirisinin-asil-amaci-neydi>
- (129) <https://docplayer.biz.tr/27008404-Toplumsal-arařtırmalar-birimi.html>
- (130) <https://www.cnnturk.com/2006/turkiye/06/08/silahsiz.teror.orgutleri.tmyden.cikiyor/188999.0/index.html>
- (131) <https://odatv.com/cemaati-teroriřt-olmaktan-kim-kurtardi-2911131200.html>
- (132) <https://fgulen.com/tr/turk-basininda-fethullah-gulen-fethullah-gulen-hakkında-kose-yazilari/2014-kose-yazilari/43440-osman-simsek-erdoganin-pennsylvania-ziyareti-ve-2006-daki-mektup>
<https://www.internethaber.com/gulenden-erdogana-mektup-ya-ol-ya-ol-650898h.htm>
- (133) https://tr.wikipedia.org/wiki/Hrant_Dink_suikas%C4%B1
https://en.wikipedia.org/wiki/Assassination_of_Hrant_Dink
- (134) <https://t24.com.tr/video/hrant-dink-kim-tedavi-edecek-bizi-kim,5045>
- (135) <https://www.youtube.com/watch?v=yzexDsWKPYPi&sns=tw>
- (136) <https://t24.com.tr/haber/darbe-gunluklerinin-tam-metni,47556>
- (137) <https://www.ntv.com.tr/turkiye/hilmi-ozkok-sener-eryuguru-uyarmiřim,SJJsPd-Lb0-2CjTFcIrHw>
- (138) <http://arsiv.sabah.com.tr/2007/04/13/haber,8B8DC5F288CA43F894AACD81D0F4FBA7.html>
<https://www.cnnturk.com/2007/turkiye/04/13/nokta.dergisine.baskin/331913.0/index.html>
- (139) Görmüş, Alper, Darbe Günlükleri: İmaj ve Hakikat, Etkileşim Yayınları, 2012, Önsöz.
- (140) <http://darbeler.com/2015/05/18/sarikiz-ayisigi-yakamoz-eldiven/>
- (141) <https://www.ntv.com.tr/turkiye/eryugur-ve-tolon-icin-3-kez-muebbet-iřleniyor,WBMV8pfTk0msgMV-wEmidg>
- (142) <http://www.milliyet.com.tr/gundem/darbe-gunlukleri-ne-yetkisizlik-karari-1306971>
<https://www.yenisafak.com/gundem/darbe-gunluklerine-yetkisizlik-karari-285215>

- (143) <http://www.hurriyet.com.tr/gundem/aihmden-nokta-dergisi-karari-40042486>
- (144) <https://www.internethaber.com/2007de-yasanan-ve-abdullah-gulun-hatirlattigi-367-karari-neydi-ogun-neler-oldu-2020099h.htm>
- (145) <http://www.tccb.gov.tr/konusmalari-ahmet-necdet-sezer/1721/7814/harp-akademileri-konferansinda-yaptiklari-konusma.html>
- (146) <http://arsiv.sabah.com.tr/2006/11/26/gnd95.html>
- (147) https://www.academia.edu/30385857/1960tan_2016ya_Askeri_Darbe_ve_Muht%C4%B1ra_Metinleri_Anamlar_Ama%C3%A7lar_Niyetler_ve_%C4%B0deolojiler
<http://darbeler.com/2015/05/18/27-nisan-e-muhtirasi/>
- (148) <https://tr.wikipedia.org/wiki/E-muht%C4%B1ra>
- (149) https://ar.wikipedia.org/wiki/%D8%A8%D9%8A%D8%A7%D9%86_%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%B0%D9%83%D8%B1%D8%A9_%D8%A7%D9%84%D8%A5%D9%84%D9%83%D8%AA%D8%B1%D9%88%D9%86%D9%8A%D8%A9
- (150) المصدر نفسه
- (151) <https://haber.sol.org.tr/devlet-ve-siyaset/buyukanitin-kizinin-mahrem-goruntuleri-polisin-elinde-miydi-haberi-51188>
- (152) <https://turkiye.net/dosyalar/akp/yasar-buyukanit-dosyasi/>
- (153) <https://www.internethaber.com/idris-bal-dolmabahce-gorusmesinin-sirrinini-acikladi-758994h.htm>
- (154) <http://www.diken.com.tr/fuatavni-bu-kez-dolmabahce-gorusmesinden-bildiriyor-erdogan-ve-buyukanit-derin-devlet-icin-anlasti/>
- (155) <https://t24.com.tr/haber/erdoganla-buyukanitin-dolmabahce-gorusmesi-ve-rus-ucagi-krizinin-asli-bilinmeden-15-temmuz-cozulemez,388217>
- (156) <http://www.haber7.com/guncel/haber/1044045-hortoglu-madimak-turu-tertipler-her-an-olabilir>
- (157) [https://en.wikipedia.org/wiki/Ergenekon_\(allegation\)](https://en.wikipedia.org/wiki/Ergenekon_(allegation))
- (158) <https://ergenekonisourreality.wordpress.com/2010/07/01/ergenekon-is-our-reality/>
- (159) <https://www.youtube.com/watch?v=t31Nd15S6Ac>
<https://twitter.com/kacsaatolduson/status/1145657151551168512?s=20>
<https://t24.com.tr/haber/erdogan-2009da-zekeriya-ozu-boyle-savunmuslu-operasyonu-yapanlara-saygi-duysunlar,282144>
- (160) https://en.wikipedia.org/wiki/2008_Justice_and_Development_Party_closure_trial
- (161) shorturl.at/acAFV
- (162) https://tr.wikipedia.org/wiki/Adalet_ve_Kalk%C4%B1nma_Partisinin_kapat%C4%B1lma_davas%C4%B1
- (163) <https://odatv.com/mavi-marmara-sonrasi-sir-toplantida-neler-konusulmuslu-3006161200.html>
<https://www.haberturk.com/gundem/haber/945810-savasin-esigine-gelirdik>
<https://t24.com.tr/haber/emekli-oramiral-nusret-guner-israil-ile-savasabilirdik,257801>
- (164) <https://www.youtube.com/watch?v=ZvNwtlXzRus>
- (165) <https://haber.sol.org.tr/devlet-ve-siyaset/mavi-marmara-nin-bandirasi-neden-degiisti-haberi-29155>
<https://odatv.com/mavi-marmaranin-gazze-seferinin-bilinmeyenleri-0206101200.html>
- (166) <https://www.islanbulhaber.com.tr/altan-tan-basbakan-mavi-marmaradan-inenleri-aciklasin-haber-186496.htm>
- (167) <https://www.youtube.com/watch?v=ZvNwtlXzRus>
- (168) <http://www.haber7.com/siyaset/haber/884836-balyoz-sanigi-pasadan-intikam-yemini-iddiasi>
- (169) <https://www.cnnurk.com/haber/turkiye/nevzat-yalcintas-one-minute-kurguydu>
<http://www.yenimesaj.com.tr/mavi-marmarayi-sormaya-hakkin-yok-ki-H1262122.htm>
- (170) <https://caytiryakileri.wordpress.com/tag/ali-unal/>
- (171) https://twitter.com/serdar_cam/status/1266865548413018113?s=20
- (172) <https://twitter.com/TurkeyAffairs/status/1266893612815712256?s=20>
- (173) <https://twitter.com/nabdturkey/status/1267404563771985921?s=20>
- (174) <https://www.youtube.com/watch?v=tCZweq6elnQ>

- (175) <http://www.haber7.com/siyaset/haber/1355329-erdogan-ya-biat-edecekler-ya-da-yok-olacaklar>
- (176) https://www.youtube.com/watch?v=hfk_nNCCNfE
- (177) <https://gulenarabic.com/%d8%ad%d9%88%d8%a7%d8%b1-%d9%82%d9%86%d8%a7%d8%a9-zdf-%d8%a7%d9%84%d8%a3%d9%84%d9%85%d8%a7%d9%86%d9%8a%d8%a9-%d9%85%d8%b9-%d8%a7%d9%84%d8%a3%d8%b3%d8%aa%d8%a7%d8%b0-%d9%81%d8%aa%d8%ad-%d8%a7%d9%84-2/>
- (178) <http://haber.sol.org.tr/devlet-ve-siyaset/buyukanitin-kizinin-mahrem-goruntuleri-polisin-eline-miydi-haberi-51188>
- (179) <https://www.birgun.net/haber-detay/erdogan-ve-buyukanit-in-gizli-gorusmesi-icin-yillar-sonra-yeni-iddia-147631.html>
- (180) <http://www.hurriyet.com.tr/gundem/bilgin-balanlidan-erdogana-o-sozleri-bir-anlam-ifade-etmiyor-28656351>
- (181) <https://www.sabah.com.tr/galeri/turkiye/12-cumhurbaskani-recep-tayyip-erdogan/17>
- (182) <http://www.haber7.com/siyaset/haber/884836-balyoz-sanigi-pasadan-intikam-yemini-iddiasi>
- (183) http://www.cumhuriyet.com.tr/haber/turkiye/230751/Hakan_Fidan_a_iran_ajani_diyenler_israili_degil_Amerikali_cikti.html#
- (184) <http://www.aljazeera.net/news/international/2011/8/14/%D8%A3%D9%86%D8%A8%D8%A7%D8%A1-%D8%B9%D9%86-%D8%A7%D8%B9%D8%AA%D9%82%D8%A7%D9%84-%D8%A5%D9%8A%D8%B1%D8%A7%D9%86-%D9%86%D8%A7%D8%A6%D8%A8-%D8%A3%D9%88%D8%AC%D9%84%D8%A7%D9%86>
<http://www.hurriyet.com.tr/gundem/iran-karayilan-yakalandi-18486616>
- (185) <https://haber.sol.org.tr/devlet-ve-siyaset/arinc-dogrulamayi-yalanladi-haberi-47230>
- (186) <https://www.memurlar.net/haber/246831/emre-uslu-pkk-iran-suriye-ekseninin-ortaklasa-duzenledigi-bir-saldiri.html>
<http://www.hurriyet.com.tr/ege-de-pusu-hakkari-de-savas-iran-faktoru-21195772>
- (187) [https://tr.wikipedia.org/wiki/PKK_sald%C4%B1r%C4%B1lar%C4%B1_ve_%C3%A7at%C4%B1%C5%9Fmalar%C4%B1_kronolojisi_\(2010%27lar\)](https://tr.wikipedia.org/wiki/PKK_sald%C4%B1r%C4%B1lar%C4%B1_ve_%C3%A7at%C4%B1%C5%9Fmalar%C4%B1_kronolojisi_(2010%27lar))
- (188) http://www.cumhuriyet.com.tr/haber/turkiye/374189/Genelkurmay_MiT_i_sucladi.html
<https://tr.sputniknews.com/turkiye/201509211017879949-uludere-roboski-genelkurmay-mit/>
- (189) http://www.cumhuriyet.com.tr/haber/turkiye/149479/idris_Naim_Sahin_Uludere_icin_MiT_i_sucladi.html
- (190) <https://www.haberturk.com/gundem/haber/1048960-ismail-hakki-pekini-tum-yabanci-ulkeleri-dinliyoruz>
- (191) <http://t24.com.tr/haber/idris-naim-sahin-ocalan-istedi-gorevden-alindim-kckda-100den-fazla-mitci-var-serapi-molotofla-yakan-mitciydi,284366>
<https://www.yeniakit.com.tr/haber/paralel-idristen-tuhaf-iddia-ocalan-istedi-diye-beni-95242.html>
- (192) <http://t24.com.tr/haber/idris-naim-sahin-ocalan-istedi-gorevden-alindim-kckda-100den-fazla-mitci-var-serapi-molotofla-yakan-mitciydi,284366>
- (193) <http://www.haberturk.com/gundem/haber/779320-chpli-ciraydan-sok-iddialar>
- (194) <https://odatv.com/erdogan-ve-ocalan-bas-basa-gorusu-0906141200.html>
- (195) <http://www.milliyet.com.tr/iste-imrali-daki-gorusmenin-tutanaklari-basarisizlikta-ben-yokum-siyaset-1674358/>
<http://t24.com.tr/haber/iste-imralidaki-gorusmenin-tutanaklari,224711>
- (196) <https://www.zamanarabic.com/2018/02/15/%D8%A7%D9%84%D8%B2%D8%B9%D9%8A%D9%85-%D8%A7%D9%84%D9%83%D8%B1%D8%AF%D9%8A-%D8%AF%D9%85%D9%8A%D8%B1%D8%AA%D8%A7%D8%B4-%D9%8A%D9%83%D8%B4%D9%81-%D8%AA%D8%AD%D8%A7%D9%84%D9%81-%D8%A3%D8%B1%D8%AF%D9%88/>
- (197) <https://www.birgun.net/haber/emin-sirin-ocalan-in-mektubunu-demirtas-a-getiren-bakan-in-adini-acikladi-206565>
- (198) <https://www.kocaeligazetesi.com.tr/makale/1332545/ruhittin-sonmez/pkk-neden-akpden-yana>
- (199) <http://t24.com.tr/haber/imrali-notlarindan-ocalan-erdogandan-uc-ay-once-paralel-yapi-ifadesini-kullanmis,329705>
- (200) <http://www.dailymotion.com/video/xwkwbo>

- (201) <http://t24.com.tr/haber/8-ay-onceki-mit-raporu-bakanlarin-zarrabla-iliskisi-ortaya-cikarsa.247680>
<http://www.zamanarabic.com/2015/04/09/%D8%AA%D8%B1%D9%83%D9%8A%D8%A7-%D8%A3%D8%B1%D8%AF%D9%88%D8%BA%D8%A7%D9%86-%D9%8A%D8%B7%D9%84%D9%82-%D8%A7%D9%84%D8%A7%D9%81%D8%AA%D8%B1%D8%A7%D8%A1%D8%A7%D8%AA-%D9%88%D8%A3%D8%AC%D9%87%D8%B2%D8%A9/>
- (202) <http://www.hurriyet.com.tr/gundem/iyi-partiden-bomba-iddia-zarrabin-savama-ajani-oldugu-devletin-kayitlarinda-var-40667342>
- (203) <http://www.samanyoluhaber.com/almanyadaki-mit-davasinda-kumpas-itirafi-haberi/1183139/>
<https://www.zamanarabic.com/2018/07/16/%d9%82%d8%b5%d8%a9-%d8%b3%d9%8a%d8%b7%d8%b1%d8%a9-%d8%a3%d8%b1%d8%af%d9%88%d8%ba%d8%a7%d9%86-%d8%b9%d9%84%d9%89-%d8%a7%d9%84%d8%a3%d9%85%d9%86-%d9%88%d8%a7%d9%84%d9%82%d8%b6%d8%a7%d8%a1-%d8%a8%d8%b0/>
- (204) <https://www.turkiyegazetesi.com.tr/gundem/76924.aspx>
<https://www.sozcu.com.tr/2013/gundem/akpli-iki-kadin-iran-ajani-cikti-373018/>
<https://www.internethaber.com/ak-partideki-ajanlarin-ismi-belli-oldu-585294h.htm>
<https://www.zamanarabic.com/2015/07/03/%d8%ad%d8%b4%d8%b1%d8%a7%d8%aa-%d8%a5%d9%8a%d8%b1%d8%a7%d9%86%d9%8a%d8%a9-%d9%81%d9%8a-%d8%ba%d8%b1%d9%81%d8%a9-%d8%a3%d8%b1%d8%af%d9%88%d8%ba%d8%a7%d9%86/>
- (205) <https://www.star.com.tr/politika/albayi-esada-satan-mitciye-20-yil-hapis-haber-796547/>
<http://www.hurriyet.com.tr/gundem/eski-mit-ciye-harmus-baskini-19894309>
- (206) <https://www.star.com.tr/politika/albayi-esada-satan-mitciye-20-yil-hapis-haber-796547/>
- (207) <http://arsiv.taraf.com.tr/haber-iranlicasus-krizinin-perde-arkasi-131029/>
- (208) <http://arsiv.taraf.com.tr/haber-almanya-ile-casus-krizi-130936/>
- (209) <http://www.hurriyet.com.tr/gundem/oslo-icin-ifade-cagrisi-19868756>
<https://odativ.com/hakan-fidan-ifadeye-gitse-hangi-suclamayla-tutuklanacakti--1306121200.html>
<https://odativ.com/hakan-fidan-ifadeye-gitse-hangi-suclamayla-tutuklanacakti--1306121200.html>
- (210) <https://t24.com.tr/haber/bassavfidevekili-fikret-secen-savcilar-gorevlerinin-disina-cikti.197065>
- (211) <http://www.milliyet.com.tr/yazarlar/fikret-bila/erdogan-kck-ya-niye-paralel-devlet-diyor-1463236>
- (212) <http://www.hurriyet.com.tr/gundem/chpli-ozcandan-ses-kaydina-suc-duyurusu-18762793>
- (213) ومن المثير للدهشة أن صحيفة نبي شفق حذفت رابط هذا المقال بعد ما اشددت الأمانة بين الخدمة وحزب أردوغان إلا أن نصه موجود في هذا الرابط:
<http://www.haber7.com/ic-politika/haber/844492-erdoganin-danismani-oyunun-farkindayiz>
<http://www.radikal.com.tr/politika/danisman-dan-ak-parti-gulen-catismasi-yazisi-1078782/>
- (214) <https://www.youtube.com/watch?v=zQI8QMjE-S0>
- (215) <https://www.youtube.com/watch?v=AGgnRlyGe4U>
- (216) <http://www.hurriyet.com.tr/haberleri/huseyin-capkin-gorevden-alindi>
- (217) <http://www.hurriyet.com.tr/gundem/iste-hsyk-nin-yaptigi-aciklamanin-tam-metni-25448975>
<https://t24.com.tr/haber/mevzuata-gore-adli-kolluk-ustunun-degil-sadece-savcinin-emrinde.246473>
- (218) <https://www.cnnurk.com/turkiye/erdogan-bayraktar-basbakan-da-istifa-etmeli>
<http://bianet.org/bianet/siyaset/152338-bayraktar-istifa-etti-basbakan-da-istifa-etmeli-dedi>
- (219) <https://t24.com.tr/haber/ntvden-bayraktarin-basbakan-istifa-etmeli-sozlerine-sansur.246893>
- (220) <http://www.samanyoluhaber.com/web-tv/mustafa-kamalaktan-carpici-analizler-6826-video-haberi/>
<https://t24.com.tr/haber/trajikomik-olan-basbakanin-yolsuzluklari-ihbar-edenleri-odullendirecegiz-demis-olmasi.284177>
- (221) <https://www.sabah.com.tr/gundem/2014/01/17/polislen-savciya-kamuna-aykiri-emir-suclamasi>
<http://www.hurriyet.com.tr/ekonomi/savci-baytekin-gozalti-istedi-emniyet-uygulamadi-25585152>
- (222) <https://odativ.com/erdoganla-anlasip-hapislen-ciktilar-2812151200.html>
<https://twitter.com/tolgademir96/status/1176319267685457920?s=20>

- (223) <https://www.ensonhaber.com/muammer-akkaşan-basin-aciklamasi-2013-12-26.html>
<https://www.haberturk.com/gundem/haber/908289-sorusurma-dosyasi-elinden-alinan-savcidan-ikinci-aciklama>
- (224) https://www.bbc.com/turkce/haberler/2013/12/131227_gunay_istifa
<http://www.milliyet.com.tr/siyaset/erdal-kalkan-ak-partiden-istifa-etti-1813773>
- (225) <https://www.sozcu.com.tr/2013/gundem/ertugrul-gunay-istifa-etti-ertugrul-gunay-neden-istifa-etti-431430/>
- (226) <https://t24.com.tr/haber/eski-icisleri-bakani-idris-naim-sahin-akpden-istifa-etti,246908>
- (227) <https://www.haberler.com/basbakan-erdogan-dan-gunay-a-haddini-bil-cevabi-5480523-haberi/>
- (228) <http://www.hurriyet.com.tr/gundem/ak-partili-vekil-twitterdan-istifa-etti-25450356>
<https://www.sozcu.com.tr/2013/gundem/twitterdan-istifa-etti-431387/>
- (229) <https://www.sozcu.com.tr/2014/gundem/hsyk-uyelerinden-flas-aciklama-439073/>
<http://www.hurriyet.com.tr/gundem/iste-hsyk-nin-yaptigi-aciklamanin-tam-metni-25448975>
- (230) <https://www.haberler.com/kaplan-erdogan-chp-ye-saldirarak-yolsuzlugun-5488235-haberi/>
<http://www.aljazeera.com.tr/haber/erdogan-izmirde-chpye-yuklendi>
- (231) https://www.ab.gov.tr/files/ilerlemeRaporlariTR/2014_ilerleme_raporu_tr.pdf
<https://t24.com.tr/haber/iste-ab-turkiye-ilerleme-raporunun-tam-metni,242941>
- (232) <http://www.cumhuriyet.com.tr/haber/siyaset/46887/erdogandan-cemaate-bunlar-tam-hashasi.html>
<http://www.milliyet.com.tr/siyaset/devletin-okullari-bize-yeter-deyin-1814215>
- (233) <https://haber.sol.org.tr/devlet-ve-siyaset/yedi-isadaminin-mallarına-tedbir-kararı-haberi-84963>
- (234) <https://video.memurlar.net/video/23649/vural-dan-basbakan-a-evladin-gitsin-ifade-versin.html>
- (235) <https://www.youtube.com/watch?v=MvEMcMSDvo4>
- (236) <https://www.youtube.com/watch?v=OQEd67vsE0M>-<https://www.youtube.com/watch?v=EjhWCzcMK48>
- (237) <http://www.aljazeera.net/home/print/f6451603-4dff-4ca1-9c10-122741d17432/5b4eda9a-2e14-47eb-b845-b4944a8af27b>
- (238) <https://www.yenisafak.com/yazarlar/fehmikoru/turkiyenin-onu-acik-9123>
- (239) https://www.youtube.com/watch?v=E_FTPXs9HaI
- (240) <http://www.samanyoluhaber.com/web-tv/erdogandan-tahliyelerle-ilgili-iliginc-aciklama-bize-tesekkuretmediler-7977-video-haberi/>
- (241) <https://www.zamanarabic.com/2015/07/03/%D8%AD%D8%B4%D8%B1%D8%A7%D8%AA-%D8%A5%D9%8A%D8%B1%D8%A7%D9%86%D9%8A%D8%A9-%D9%81%D9%8A-%D8%BA%D8%B1%D9%81%D8%A9-%D8%A3%D8%B1%D8%AF-%D9%88%D8%BA%D8%A7%D9%86/>
- (242) <https://www.dr.com.tr/Kitap/Gordugum-Derin-Devlet-ve-Neo-Hashasi-FETO/Araştırma-Tarih/Politika-Araştırma/Turkiye-Politika/urunno=0001789796001>
- (243) <https://www.tr724.com/hukuka-tahsiye-dustu/>
<https://www.zamanarabic.com/2018/06/09/%d8%aa%d8%b1%d9%83%d9%8a%d8%a7-%d8%a7%d9%84%d8%ad%d8%a8%d8%b3-%d8%a7%d9%84%d9%85%d8%a4%d8%a8-%d8%af-%d9%84%d8%a5%d8%b9%d9%84%d8%a7%d9%85%d9%8a%d9%8a%d9%86-%d8%a8%d8%aa%d9%87%d9%85%d8%a9-%d9%86%d8%b5/>
- (244) <https://www.haberler.com/tahsiye-operasyonu-ak-partili-vekilin-talimatıyla-6775563-haberi/>
- (245) <https://www.siyasetcafe.com/yolsuzluk-dosyasini-kapatan-savcilar-hicbir-deliil-yok-6811h.htm>
<http://www.patronlardunyasi.com/haber/Yolsuzluk-dosyasini-kapatan-savci-da-paralel-oldu/172946>
- (246) <https://www.internethaber.com/tahsiye-nedir-muammer-guler-tahsiyeyi-anlatmistı-7871h.htm>
<http://www.samanyoluhaber.com/tahsiye-davasinda-tum-saniklara-beraat-cikti-haberi/1204883/>
- (247) <https://www.youtube.com/watch?v=gzrRIZz-3ZY>
- (248) <https://t24.com.tr/haber/eski-icisleri-bakani-sahinden-tahsiyeciler-aciklamasi-2000li-yillardan-itiibaren-takip-edildi,281764>
- (249) <https://t24.com.tr/haber/tahsiyecilerin-adini-mit-koymus-takibe-de-2004te-baslamis,280905>
- (250) <https://t24.com.tr/haber/askeri-istihbarat-da-tahsiyecileri-takibe-almis,282442>

- (251) <https://www.zamanarabic.com/2014/12/23/%D8%AA%D9%86%D8%B8%D9%8A%D9%85-%D8%AA%D8%AD%D8%B4%D9%8A%D8%A9-%D8%A8%D8%A7%D8%B9%D8%AA%D8%A8%D8%A7%D8%B1%D9%87-%D9%86%D8%B4%D8%A7%D8%B7%D8%A7%D9%8B-%D9%85%D8%AE%D8%A7%D8%A8%D8%B1%D8%A7%D8%AA%D9%8A/>
- (252) <http://www.shaber3.com/dursun-cicek-in-hayalleri-akp-ye-nasip-oldu-haberi/1256128/>
- (253) <https://www.ntv.com.tr/turkiye/erdogan-irtica-eylem-planı-orijinal-olabilir,dk-8NvZyDkyplkcwadr-rVQ>
- (254) <https://www.birgun.net/haber/basbakan-albayi-teslim-edin-49206>
- (255) <https://www.ntv.com.tr/turkiye/irtica-ile-mucadele-eylem-planinin-kisa-tarihi,GvI-ufv2xEeh9Ib0DJieFA>
- (256) <http://www.agos.com.tr/tr/yazi/10287/rober-koptas-bu-dava-paralele-sigmazdan-rahatsiz-olanlara>
- (257) <http://www.tr724.com/baris-yarkadas-2014te-cemaate-yapilacaklari-anlatmis-eksigi-var-fazlasi-yok/>
- (258) https://twitter.com/Selcuk_Atak_/status/1000626670146150400
- (259) <https://twitter.com/nabdturkey/status/1204665641925595136?s=20>
- (260) <https://odatv.com/bir-savci-3-polisle-hizmeti-teror-orgutu-kapsamina-sokariz-sozunu-basbakan-mi-soyledi-1308131200.html>
- (261) <http://t24.com.tr/haber/bir-muddet-amerikanin-dediklerini-yapariz-sonra-millete-hizmet-ederiz,281206>
- (262) <https://www.cnnurk.com/haber/turkiye/genelkurmay-baskani-ozelden-cozum-sureci-mesaji>
- (263) <https://www.cnnurk.com/haber/turkiye/genelkurmay-baskani-ozelden-cozum-sureci-mesaji>
- (264) <https://t24.com.tr/haber/cumhurbaskani-erdogan-gaziantep-te-konusuyor,289627>
<https://www.yenisafak.com/video-galeri/haber/400-milletvekilini-verin-ve-bu-isi-cozelim-2008231>
- (265) <http://siyasihaber3.org/erdogana-suriye-konusunda-bir-res-de-iskdan-geldi-bm-karari-olmadan-girmeyiz>
- (266) http://www.cumhuriyet.com.tr/haber/turkiye/288373/Cumhurbaskani_Erdogan_dan_Mi_TIR_lari_aciklamasi.html
- (267) <https://nesemat.com/%D9%85%D8%AD%D8%A7%D9%88%D9%84%D8%A9-%D8%A7%D9%86%D9%82%D9%84%D8%A7%D8%A8-%D9%8A%D9%88%D9%84%D9%8A%D9%88-2016-%D8%AD%D9%82%D9%8A%D9%82%D8%A9-%D8%A3%D9%85-%D8%B0%D8%B1%D9%8A%D8%B9%D8%A9%D8%9F/>
- (268) <http://www.cumhuriyet.com.tr/haber/turkiye/288885/erdogandan-canli-yayinda-can-dundara-tehdit.html>
<https://www.sozcu.com.tr/2015/gundem/erdogan-canli-yayinda-can-dundari-tehdit-etti-846683/>
- (269) https://www.bbc.com/turkce/haberler/2015/12/151229_can_dundar_guardian
<https://www.cnnurk.com/turkiye/can-dundar-guardiana-yazdi>
<http://www.cumhuriyet.com.tr/haber/turkiye/288885/erdogandan-canli-yayinda-can-dundara-tehdit.html>
- (270) <https://www.youtube.com/watch?v=CZG40jqu5tQ>
<https://www.aa.com.tr/tr/turkiye/cumhurbaskani-erdogan-ayninin-kararina-saygi-duymuyorum/528587>
<http://www.hurriyet.com.tr/gundem/cumhurbaskani-erdogan-karara-uyumuyorum-saygi-da-duymuyorum-40061344>
- (271) <https://www.zamanarabic.com/2016/03/03/%D8%A7%D9%84%D8%B5%D8%AD%D9%81%D9%8A-%D8%AC%D8%A7%D9%86-%D8%AF%D9%88%D9%86%D8%AF%D8%A7%D8%B1-%D9%85%D9%88%D9%82%D9%81-%D8%A3%D8%B1-%D8%AF%D9%88%D8%BA%D8%A7%D9%86-%D8%B3%D9%8A%D9%82%D9%88%D8%AF-%D8%A7/>
- (272) <https://www.youtube.com/watch?v=GSoeYlvzHLg>
<http://www.cumhuriyet.com.tr/haber/turkiye/528908/can-dundara-silahli-saldiri.html>
- (273) <https://www.aydinlik.com.tr/aydinlik-in-mit-tir-lari-davasi-dustu-turkiye-subat-2019-2>
- (274) - <http://www.samanoluhaber.com/mit-tirlarinda-ayni-haberi-yapan-cumhuriyetciler-vatan-haini-oldu-aydinlicilar-beraat-etti-haberi/1319663/>
- (275) <https://www.youtube.com/watch?v=RTSuoPSEACM>
<https://www.aydinlik.com.tr/perincek-in-sozu-yillarca-konusulacak-politika-ekim-2017-1>

- (276) <https://www.dw.com/tr/can-d%C3%BCndar-aym-yapt%C4%B1%C4%9F%C4%B1m%C4%B1z%C4%B1n-gazetecilik-odu%C4%9Funu-tescil-etti/a-50994530>
- (277) <https://odatv.com/gerekirse-suriyeye-dort-adam-gonderirim.-turkiyeye-8-fuze-attirip-savas-cikartirim-2703141200.html>
- (278) <https://www.zamanarabic.com/2017/04/19/%D9%85%D8%AD%D8%A7%D9%88%D9%84%D8%A9-%D9%84%D9%81%D9%87%D9%85-%D8%A7%D9%84%D8%A7%D9%86%D9%82%D9%84%D8%A7%D8%A8-%D9%81%D9%8A-%D8%B6%D9%88%D8%A1-%D8%AA%D8%B7%D8%A8%D9%8A%D9%82%D8%A7%D8%AA-%D8%A7%D9%84/>
- (279) <https://www.t24.com.tr/haber/hdp-li-milletvekillerinden-havan-mermisi-dusen-katran-koyu-ne-ziyaret,844155>
<http://mezopotamyaajansi20.com/tum-haberler/content/view/73420?page=2>
- (280) <https://www.tr724.com/haluk-koc-7-haziran-sonrasi-davutoglu-ve-kilicdaroglu-anlasti-erdogan-engelledi/>
- (281) http://www.cumhuriyet.com.tr/haber/turkiye/333183/PKK_dan_sehit_edilen_iki_polis_icin_flas_aciklama_Biz_yapmadik.html
- (282) <https://www.evrensel.net/haber/257127/umit-firat-2-polisin-katledilmesi-pkk-yontemine-benzemiyor>
- (283) <https://boldmedya.com/2019/08/31/ceylanpinarda-iki-polisin-oldurulmesi-siyasi-degil-adli-bir-vakaymis/>
<https://t24.com.tr/haber/leyla-guven-vali-ceylanpinar-da-2-polisin-oldurulmesi-hakkinda-bu-olay-siyasi-degil-bu-adli-bir-vakadir-dedi,837385>
<https://kronos30.news/tr/vali-ceylanpinarda-iki-polisin-oldurulmesi-adli-vakadir/>
- (284) <http://www.hurriyet.com.tr/gundem/yalcin-akdogan-hdp-bundan-sonra-cozum-surecinin-ancak-filmini-yapar-29227700>
- (285) <http://www.hurriyet.com.tr/gundem/selahattin-demirtaslan-sert-aciklamalar-30279190>
- (286) <https://goo.gl/eZc8B3>
<https://ahvalnews.com/ar/%D8%A3%D8%AD%D9%88%D8%A7%D9%84-%D8%AA%D8%B1%D9%83%D9%8A%D8%A9-%D8%AA%D9%83%D8%B4%D9%81-%D8%AA%D9%82%D8%B1%D9%8A%D8%B1%D8%A7-%D8%A3%D9%88%D8%B1-%D9%88%D8%A8%D9%8A%D8%A7-%D8%AA%D8%B1%D9%83%D9%8A%D8%A7-%D9%81%D9%88%D8%B6%D8%AA-%D8%AF%D8%A7%D8%B9%D8%B4-%D8%A8%D8%AA%D9%81%D8%AC%D9%8A%D8%B1-%D8%A3%D9%86%D9%82%D8%B1%D8%A9/%D8%A7%D9%84%D8%A7%D8%AA%D8%AD%D8%A7%D8%AF-%D8%A7%D9%84%D8%A3%D9%88%D8%B1%D9%88%D8%A8%D9%8A>
- (287) <https://www.independentturkish.com/node/93781/haber/mahkeme-devleti-kusurlu-buldu-veysel-ve-babas%C4%B1-i%C3%A7in-1-milyon-tazminat-h%C3%BCkmetti>
<http://www.hurriyet.com.tr/gundem/veysel-ve-babasi-icin-1-milyon-til-tazminat-41377936>
- (288) <https://www.sozcu.com.tr/2015/gundem/davutoglundun-saldirisi-sonrasinda-oylarmiz-artiyor-sozu-tbmmde-963995/>

قصة تركيا

بين اردوغان الأول والثاني

- ١ -

سطور من الكتاب:

نظراً لأن تركيا باتت مسرحاً لأحداث عظام من حيث الكم والكيف في السنوات الثماني الأخيرة بحيث قد تحدث في غضون قرن كامل، بل عدة قرون، فإنها تمثل "مختبراً ثرياً" لأهل النظر والعبرة لكي يروا مرة أخرى العوامل والقوانين الموضوعية التي نطلق عليها "سنة الله" وتقود زعيماً أو حزباً أو دولة أو أمة أو فكرة بأبعادها النظرية والتطبيقية إلى الازدهار والرقى أو الانحسار والانحطاط. ومن هذه الناحية فإن دراسة العقدين الأخيرين من تاريخ تركيا الحديث من كل جوانبه وأبعاده تنطوي على أهمية كبيرة للباحثين والمهتمين على حد سواء.

ISBN 978-977-6704-09-1



9 789776 704091